الرماني النحوي

في ضوء شرحه لكتاب سيبويه

تأليف

الدكتور مازن المبارك

مدرس العربية في كلية الآداب
بجامعة دمشق

الطبعة الأولى

مطبعة جامعة دمشق

دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب رسالة مُنحتُ بها درجة الدكتوراه
من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٦٠

المقدمة

لقد كانت العربية – منذ وجدت – عزيزة على أهلها ، أثيرة لديهم فكانت موضع عنايتهم ووسيلة تفاخرهم حتى كان من يتفوق فيها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيله . ثم أكرمها الله بالقرآن ، أنزله بها ، فعزز منزلتها وأعلى شأنها وزادها في النفوس عزة وتقديساً ، وغدت لمن آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آلة تحدٍّ ودليل إعجاز . وعكف العرب على لغتهم وبذلوا في خدمتها جهوداً مخلصة ومتواصلة تستحق منا كل إجلال وإكبار .. وكان لعلماء السلف في ميدانها أعمال رائعة ما تزال آثارهم شاهدة عليها وناطقة بما كانوا عليه من صبر وحدب على اللغة ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها ..

ثم خلف من بعدهم خلف قنعوا بالعيش على موائدهم ، ووقفوا باللغة حيث وقف القدماء مع أنهم كانوا في أشد الحاجة الى العربية يتمسكون بها ويزيدون السعي لها ، كما كانت لغتهم نفسها في أشد الحاجة الى من يدرسها ويقوم على أمرها بعزيمة وإخلاص .

وعلى الرغم من أن الدوافع النبيلة التي دفعت القدماء وحفزتهم لخدمة العربية ما زالت قائمة ، بل قامت الى جانبها عوامل جديدة تهدد العربية وتنذر بالخطر فإن جهود أبناء العربية اليوم تكاد تقف حيث انتهى أسلافهم ، لم يزيدوا عليهم في ميدانها شيئاً ذا بال ، وغدت رعاية العربية اليوم أمراً ضعيفاً وجهداً مبعثراً ، ولم تعد كما كانت جهوداً مخلصة تتضافر وتستمر .

واختلفت بالناس سبلهم وتعددت مذاهبهم ، وكثر المنادون منهم بالتيسير والاصلاح ..

ونحن نرى انه لا سبيل الى تيسير سليم أو تجديد قويم إلا بدراسة آثار السلف دراسة واعية ، والوقوف على الاصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي وبنوا عليها مناهجهم في تحقيق مسائل العربية وقوفاً كاملا ، ومعرفة عناصر القوة والأصالة في مناهجهم ، لنجاريهم فيها ، ومواطن الغميزة والضعف ــ اذا كان ثمة ضعف ــ لنتجنبها ، فنحن أمام لغة عريقة عراة أصحابها كريمة الكرامة كتابها ، محكمة القواعد والبنيان ، لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولاً حكيمة نفاذة ، والبصائر التي اهتدت اليها كانت بصائر مهتدية نيرة . ولا يمكن للغة هذا شأنها ان تدرس من القمة وتهمل فيها القاعدة ، ان العربية كالشجرة الطيبة ، جذرها واسخ ممتد عميق وفرعها في السماء ، ولن يفيدنا دراسة الفرع وتحليل الثمار ما لم ندرس السنخ منها والجذور ..

وتاريخ العربية يشهد أن القرن الرابع كان أحفل عصورها بالنتاج الضخم وانه كان عصر نضجها واستوائها ، ولذلك فقد جعلت هذا القرن ميدان دراساتي النحوية فقدمت منذ ثلاث سنوات دراسة جامعية ــ لنيل درجة الماجستير ــ عن واحد من أعلام العربية في ذلك العصر ، هو ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، ونشرت كتابه « الايضاح في علل النحو » .

وهأنذا اليوم أقدم دراسة عن علم آخر من أعلام ذلك القرن هو ابو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ .

وقد وقع اختياري على الرماني لأنني وجدت أن المعلوم عنه ــ على الرغم من أنه كان عالماً ذائع الصيت واسع الشهرة ــ قليل عندنا ، ولأن الأقوال فيه كثيرة متضاربة .. ثم ان الرماني يكاد يكون في تاريخ نحونا صدىً لتيار نحوي لمّا يتضح ، أو صوتاً من أصوات متعددة ارتفعت في سماء القرن الرابع ثم كادت تضيع في غمرة أحداثه ، وزحمة الفحول من علمائه كأبي سعيد

السيرافي (٣٦٨ ﻫ) ، وأبي علي الفارسي (٣٧٧ ﻫ) وأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ ﻫ) .

لقد شاع عن الرماني انه كان صوتاً وحيداً بين أصوات النحاة في القرن الرابع ، بل لقد كان في الحق منفرداً من بين نحاة عصره بمنهج مستقل في معالجة البحث النحوي وتحقيق مسائله ، وقد رأيت أن أستبين الصدى وأجلو المذهب ، كما رأيت أن أخص الرماني بالدراسة لأنه يمثل علماء عصره تمثيلاً صحيحاً باتساع ثقافته وعمقها وتعدد جوانبها ، فهو إمام من أئمة التفسير واللغة والنحو ، وهو إلى ذلك ، من كبار شيوخ المعتزلة ومتكلميهم .

وكان مما زادني رغبة في دراسة نحو الرماني أنه ممن عنوا بكتاب سيبويه ، وهو في نظرنا كتاب النحو الخالد الذي لم يظفر الى اليوم بمن يقدره حق قدره فيعنى بتحرير نسخه ونشره . وقد وضع الرماني حول (الكتاب) ستة كتب بين شرح وبسط واختصار وتهذيب وتبيين أغراض وتوضيح مسائل وتفصيل نكت . .

وكان مما وجدته من آثار الرماني شرحه على كتاب سيبويه ، فوجدت فيه أثراً من الآثار النادرة التي تستحق العناية والدرس ، وذلك لصلته بالكتاب من جهة ، ولأنه من جهة ثانية ، يطلعنا على أسلوب فريد لم نعهده في غيره من كتب النحو ، ويبيّن لنا الصلة التي قامت بين النحو والمنطق عند بعض العلماء .

• • •

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع فكثيرة متنوعة ، منها المصادر التاريخية التي حاولت أن أقف من خلالها على صورة العصر ، وما ساده من اضطراب في السياسة وازدهار في الفكر . وكان منها كتب التراجم والطبقات بعامة وتراجم النحاة وطبقاتهم بخاصة . ولقد عنيت بصورة خاصة

بأقوال أقرب أصحاب التراجم والطبقات الى عصر الرماني ومحّصت أقوالهم فيه وفي زملائه ومعاصريه .

وكان من مصادري الأصيلة بعد ذلك كتب النحو بعامة وكتب الرماني بخاصة ، اما الاولى فقد حاولت أن أرى فيها مدى ما نقلت من أقوال الرماني واما كتب الرماني فكان بين يدي منها شرحه على كتاب سيبويه والحدود النحوية ، والحروف ، والنكت في إعجاز القرآن .

وغير خاف أن أهم المصادر التي اعتمدت عليها والتي أقمت عليها دراستي انما هي كتاب سيبويه و شرح الرماني عليه .

وكان كثير من مصادري مخطوطاً غير مطبوع ، حتى ان كتاب سيبويه نفسه لم تف طبعاته بحاجة البحث فعدت الى بعض نسخه الخطية كما هو واضح في ثبت المصادر .

• • •

وقد جعلت البحث في تمهيد وثلاثة أبواب . اما التمهيد فتكلمت فيه على عصر الرماني من الناحيتين السياسية والفكرية ، اما من الناحية السياسية فقد حاولت رسم صورة لجوّ العصر وأحوال المعيشة واضطرابها فيه ، ونبهت — حذر اللبس — على وجود علي بن عيسى الوزير الى جانب علي بن عيسى النحوي . واما من الناحية الفكرية فقد تحدثت عن علوم ذلك العصر والمدى الذي بلغته في رقيها وازدهارها ، وحاولت بعد ذلك أن أضع النحو في مكانه بين تلك العلوم . ولما كان النحو هو العلم الذي نعنى به في هذا البحث ، فقد خصصت الحديث عنه بمزيد من البيان وتناولت بالتفصيل مايتصل به وبمذاهبه وأعلامه .

وتناولت في الباب الاول حياة الرماني ؛ نشأته وشيوخه وثقافته وخلقه

وتلامذته وآراء العلماء فيه ، ثم عددت آثاره التي تجاوزت المئة ، ووصفت ما وقع الي منها .

وخصصت الباب الثاني من البحث بشرح الرماني على كتاب سيبويه فتحدثت عن الكتاب ؛ مادته وأسلوبه ، وشخصية صاحبه فيه . ثم تعرضت لعناية العلماء به ومبادرتهم الى شرحه . وذكرت عدداً من شراحه وفصلت في الحديث عن شرحين من شروحه وهما شرح أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، وشرح أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، فوصفت كلاً منهما وبينت مزاياه وخصائصه .

ولما كان شرح الرماني غير معروف فقد أفردت له فصلاً وصفت فيه نسخته المخطوطة وصفاً مفصلاً ، وصنعت لها فهرساً كاملا بينت فيه أجزاء الشرح وأبوابه ، ثم عرضت في فصل آخر لمنهج الرماني في هذا الشرح وبينت أنه منهج فريد بين شروح الكتاب . وأنهيت ذلك بموازنة بين شرحي الرماني والسيرافي . وختمت هذا الباب بفصل حاولت أن أبيّن فية آثار ثقافة الرماني في شرحه ، ولاسيما مايتصل منها بالمنطق والفلسفة والاعتزال .

وكان الباب الثالث من البحث موضع الحديث عن النحو عند الرماني ، وبيان مذاهبه فيه . فتناولت نظرة الوماني العامة الى النحو وفصلت في بيان موقفه من أصول النحو العامة ؛ القياس والسماع والاجماع ، واستعرضت خلال ذلك نماذج من احتجاجاته وتعليلاته .

ثم عقدت فصلاً لبيان شخصية الرماني النحوية من خلال مواقفه ازاء آراء سيبويه فأحصيت الآراء التي خالف فيها سيبويه وميزت ما تابع فيه غيره مما انفرد بمخالفته فيه .. ولم أقصر بحثي هنا على آراء الرماني في الشرح بل حاولت استقصاء آرائه في كتب النحو المختلفة كالمغني وشروح الالفية وهمع الهوامع .

وعرضت بعد ذلك لموقف الوماني من المدرستين الخلافيتين البصرية والكوفية ، فأتيت بطائفة من أشهر المسائل الخلافية بين الفريقين وعرضت

فيها آراء كل منهم الى جانب آراء الرماني فيها ، وانتهيت من ذلك الى بيان نزاهته وتحرره من التعصب المذهبي .

وذكرت أمثلة من « بغداديته » خالف فيها كلا من البصريين والكوفيين .

وجعلت للبحث خاتمة لخصت فيها أبرز النتائج التي وصلت اليها في جميع الفصول ، كما ألحقت بالبحث نماذج محققة من شرح الرماني على كتاب سيبويه ، وهي أول نص يحقق من نحو هذا العالم ، قدمته ليكون بين يدي الباحث أنموذجاً من نحو الرماني وشاهداً يؤيد ما وصلت اليه دراستي من الآراء والنتائج .

ولست أدعي للآراء التي عرضتها في هذا الكتاب العصمة من الخطأ ، وإنما هي آراء تحتمل المناقشة والدرس ، فما رآه الباحث منها سديداً فليحمد الله أن هداني فيه الى الصواب . ومارآه منها غير ذلك فأنا أستغفر الله منه وأدعوه أن يوفق غيري إلى الصواب فيه إنه ولي التوفيق .

وبعد فإقراراً بالفضل ، أقدم خالص شكري للاساتذة أعضاء لجنة المناقشة (الاستاذ الدكتور شوقي ضيف والاستاذ مصطفى السقا والاستاذ الدكتور عبد الحليم النجار) لما بذلوا من جهد في المناقشة والنقد والتوجيه .

❀❀❀

تمهيد

١ — عصر الرماني

أ) الحياة السياسية .

ب) الحياة الفكرية .

٢ — النشاط النحوي في عصر الرماني

أ) الحركة النحوية .

ب) مذاهب النحويين .

تمهيد

جرت عادة الباحثين حين يدرسون شخصية من شخصيات العلم أو الأدب أو الفن ان يقدموا بين يدي دراستهم تمهيداً يبسطون فيه الكلام على عصر تلك الشخصية وبيئتها . ويتفاوت القول في هذا التمهيد شمولاً واقتصاراً ، وسعة وضيقاً ، وفق طبيعة البحث نفسه ؛ فمن الناس من لاتفهم شخصياتهم ، ولا تعلل تصرفاتهم ، ولا تحلل مذاهبهم ، الا في ضوء العصر الذي عاشوا فيه . ومن الناس من لايكون بينهم وبين عصرهم صلة متينة فلا يكون في الاسهاب في تحليل العصر كبير غناء في فهمهم ويكتفى من دراسة عصرهم اذ ذاك بما يلقي ضوءاً أو يوصل الى حقيقة أو يتصل بهم بسبب . وموضوعنا الذي نحن بصدده وهو « الرماني النحوي » ، موضوع متقارب الأطراف محدّد المعالم ، ولذلك فليس لدينا مايدعو الى التأريخ المفصل والجزئي للعصر الذي عاش الرماني فيه ، وانما يكفي لنعرف جوّ الرماني أن نتناول الحديث عن الحالة السياسية والفكرية وعن النحو ومذاهبه ورجاله في عصره .

أما الحالة السياسية فلأنها ترسم لنا الجو الذي عاش الرماني في ظلاله ، ولأنها تتصل بالحالة الاقتصادية فتتأثر بها وتؤثر فيها ، ومن ثم ترينا المستوى المادي للمجتمع في عصر الرماني ، وتجلو لنا سبباً من أسباب اضطرار الرماني للكسب من عمل يده . ولأنها أخيراً تجلو اللبس وتدفع الوهم اذ تكشف لنا عن شخصية سياسية خطيرة تحمل اسم الرماني واسم أبيه وعاشت في عصره ، وهي شخصية علي بن عيسى الوزير .

واما الناحية الفكرية فنتناولها لأنها تعطينا صورة عن انتاج العصر ، فنربط

بذلك بين انتاج الرماني وانتاج عصره بعامة ،وتساعدنا ـ بعد ذلك ـ على تقويم انتاج الرماني ، وتحديد منزلته بين نتاج عصره .

واما علم النحو فنبسط القول فيه لنعرف المستوى الذي بلغه في ذلك العصر من حيث النضج والعمق وحسن التأليف ، فنعرف من وراء ذلك ما للرماني فيه وما لغيره .

واما مذاهب النحاة وأساليبهم فندرسها لأننا قادمون على دراسة مذهب الرماني ، ومعرفتنا بها هي التي تدلنا على مدى تأثر الرماني بغيره في منهجه النحوي أو تفرده من بين النحاة بمذهب خاص به .

ومعرفة كل ذلك في مدخل البحث مفيدة مادامت تقرّبنا من الرماني أو تقرّبه منا ، وتكون عوناً لنا على معرفته بصدق ووضوح .

❀❀❀

١

عصر الرماني من الناحيتين السياسية والفكرية

ولد علي بن عيسى الرماني في بغداد سنة ٢٩٦ ه ومات فيها سنة ٣٨٤ ه. وليس يعنينا ان نتحدث عن عصره بصورة عامة وانما يعنينا من ذلك فترة معينة في بيئة محددة، إنما تعنينا بغداد بين عامي ٢٩٦ و ٣٨٤ ه.

أ ــ الحياة السياسية

بويع المقتدر بالله بالخلافة سنة ٢٩٥ ه، وبقي في الخلافة خمساً وعشرين سنة خلا أياماً بويع فيها عبد الله بن المعتز (سنة ٢٩٦ ه) والقاهر بالله (سنة ٣١٧ ه) وكانت كفة المقتدر بالله هي الراجحة، فكان يتغلب على منافسيه ويعود الى الخلافة حتى قتل سنة ٣٢٠ ه. وبويع بعده القاهر بالله ثم خلع سنة ٣٢٢ وبويع الراضي بالله ثم المتقي لله سنة ٣٢٩ ثم المستكفي بالله سنة ٣٣٣ ثم المطيع لله سنة ٣٣٤ فالطائع سنة ٣٦٤، فالقادر بالله سنة ٣٨١، وبقي في الخلافة الى ان مات سنة ٤٢٢. وفي أيامه مات الرماني، الذي كان قد عاصر تسعة من خلفاء بني العباس خلال حياته التي دامت ثمانيا وثمانين سنة.

وقد جرت عادة مؤرخي الادب ان يقسموا العصور الأدبية تقسيماً يساير تقسيم المؤرخين للعصور السياسية، وبذلك كانت عندهم أربعة عصور عباسية يمتد الأول منها من سنة ١٣٢ حتى سنة ٢٣٢، ويمتد الثاني من سنة ٢٣٢ حتى سنة ٣٣٤، ويمتد الثالث حتى سنة ٤٤٧، ويستمر العصر العباسي الأخير حتى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ ه. وعلى هذا يكون الرماني قد عاش من أواخر

العصر العباسي الثاني حتى قارب منتصف العصر العباسي الثالث . على اننا لسنا نرى ان يقيد تاريخ الأدب او تاريخ الحياة الفكرية عامة بمثل هذه الحدود الزمنية القاسية، فهذه ان صلحت للحدّ بين زمنين تاريخيين أو حادثتين سياسيتين فانها لا تصلح لتحديد حياة الفكر التي تمتد باستمرار وعمق خلف الحوادث السياسية أو التاريخية الظاهرة .

لم تكن الخلافة العباسية في يوم من الأيام أضعف مما كانت عليه أيام الرماني واذا كانت هذه الخلافة قد عمرت خمسة قرون فان عهد قوتها لم يتجاوز القرن الأول منها ، ثم بدأ الوهن بعد ذلك يتسرب اليها ، فتسلط الأتراك على الخليفة وسيروا شؤون الدولة (٢٣٢ - ٣٣٤) ثم خلف من بعدهم آل بويه فسادوا وسيطروا (٣٣٤ - ٤٤٧) وأضاعوا هيبة الخلافة .

لقد تفتحت عينا الرماني على الحياة في بغداد ، وبغداد يومئذ مسرح للفتن والاضطرابات ، ففي كل يوم نكبة تحلّ اما بالدولة اذ ينتفض عليها عامل من عمال الولايات ويعلن انفصاله عنها وتمرده على الخليفة فيها ، أو تحل بوزير من الوزراء اذ يسخط عليه الخليفة فيقبض عليه ويصادر ماله واملاكه ، ويشرد أهله وأصحابه ، أو تحل بالخليفة نفسه اذ يتآمر به وزراؤه أو قواده أو جنوده فاذا هو مخلوع أو مسموم أو مقتول ... وهي حيثما حلت من هؤلاء انما تحل من ورائهم جميعا بالشعب الذي يتلقى صدى هذه الهزات .

أضف الى ذلك ما كان يحدث بين أصحاب العقائد والمذاهب من مناظرات وخصومات كانت تلبس في كثير من الاحيان لباس القوة والعنف فيكون من ورائها التنكيل والحرق واراقة الدماء .

ولم يكن بد من ان ينعكس أثر هذه الهزات على حياة العامة فتكون بينهم دسائس ومكايد وفتن ووقائع ، وتلعب من وراء ذلك كله أيد خبيثة كانت تتربص بالأمن حتى اذا سنحت لها الفرصة انطلقت أيدي الفساد منها تقتل وتحرق وتنهب . ونستطيع ان نسير بالزمن مع الرماني منذ ولد في سنة ٢٩٦هـ

الى ان مات في سنة ٣٨٤ مستعرضين أهم ما مر ببيئته من الاحداث في تلك السنين .

أول ما يطالعنا في هذه السنين فتنة مبايعة ابن المعتز سنة ٢٩٦ هـ ، وذلك حين اجتمع عدد من القواد والكتاب والقضاة على خلع المقتدر بالله ومبايعة ابن المعتز ، ولكن الخليفة الجديد لم يلبث ان خلع وقبض عليه وعلى أصحابه ، وعاد المقتدر بالله إلى الخلافة بعد سلسلة من حوادث النهب والقتل [١] . وتلت ذلك حادثة أخرى هي نكبة الوزير ابن الفرات سنة ٢٩٩ ، على يد المقتدر الذي عزله وقبض عليه وصادر امواله « فافتتنت بغداد لقبضه [٢] » .

ولم تكد السنوات الأولى من القرن الرابع تطل حتى كانت الاحوال قد فسدت ، والنيات قد خبثت ، والأحقاد قد تحكمت ، وزاد البلاء في بغداد بما انتشر بين أهلها من علل وأمراض [٣] . وضعفت هيبة الخلافة فطمع اللصوص والعيّارون في الداخل ، وطمع الأعداء والمتمردون في الولايات والأمصار ، فخرج الأطروش في طبرستان ، والقرامطة في هجر والاحساء والبحرين ، والحسين ابن حمدان في الجزيرة ، وكانت في بغداد محنة الحلاج وصلبه ، ثم فتنة الحنابلة مع العامة سنة ٣٠٦ ، وقلّت الأرزاق وارتفعت الأسعار وتعددت الحرائق وتكاثرت ضحاياها وشغل الناس بأمر صحتهم وأمنهم ومعاشهم . وظهر القرامطة على البصرة سنة ٣١١ فاستباحوها سبعة عشر يوماً ، وتعرضوا لقوافل الحجاج فنهبوا وأسروا ، وأسرفوا في القتل « فانقلبت بغداد بأهلها إلى مأتم ، وخرجت النساء منشورات الشعور ، مسودات الوجوه ،

---

(١) ابن الاثير . حوادث سنة ٢٩٦ . (ج : ٨) .
(٢) ابن الاثير ٨ : ٢٢ .
(٣) اقرأ وصف ذلك في ابن الاثير ٨ : ٢٣ و ٢٦ و ٣٠ .

يلطمن ويصرخن في الشوارع .. »[1] وتابع القرامطة طريقهم الى الكوفة واستولوا عليها سنة ٣١٥ ، وتجددت الفتن في بغداد وخلع المقتدر ونودي بخلافة القاهر سنة ٣١٧ إلا أن المقتدر تغلب ثانية وعاد إلى الخلافة وبقي فيها حتى قتل سنة ٣٢٠ ، وضعفت هيبة الخلافة وهان أمرها على الناس ، وتقلص نفوذ الخليفة ، « حتى لم يبق له غير مدينة السلام وبعض السواد »[2] .. بل لم يعد للخليفة حتى في بغداد سوى الاسم ، وأما السلطان فكان نهباً موزعاً بين الأقوياء في الدولة ، أولئك الذين يسلك الواحد منهم شتى السبل ليصل الى القيادة أو امارة الأمراء فيتولى مقاليد الحكم ، ويجعل من الخليفة موظفاً عنده كما كان الراضي عند ابن رائق الذي استولى على بغداد في ألف من القرامطة ! . وكما كان المطيع عند معز الدولة. وكثيراً ما كان الخليفة يضطر الى الفرار من عاصمة ملكه كما فعل المتقي حين فرّ الى الموصل ليترك بغداد لأبي عبد الله البريدي يدخلها سنة ٣٣٠ فيملؤها بجنوده رعباً ونهباً وتقتيلاً . وكما فعل حين التجأ إلى بني حمدان فراراً من أمير الأمراء توزون الذي دخل بغداد سنة ٣٣٣ وأثقل كواهل أهلها بالضرائب .

وحسب بغداد أن أهلها أخذوا يفكرون في هجرها حتى انه « خرج خلق كثير من تجار بغداد مع الحاج للانتقال الى الشام ومصر لاتصال الفتن ببغداد وتواتر المحن عليهم من السلطان »[3] . وحسب اهلها انهم اضطروا في كثير من الأحيان الى أكل الميتة والكلاب بل الأطفال[4] ، وحسب الخلفاء ان الأمر خرج من أيديهم و « ازداد أمر الخلافة ادباراً ، ولم يبق لهم من الأمر شيء البتة ، وقد كانوا يراجعون ويؤخذ أمرهم فيما يفعل ، والحرمة قائمة بعض الشيء

---

(١) المنتظم حوادث سنة ٣١٢ . (٥ : ١٨٨) .
(٢) المنتظم حوادث سنة ٣٢٥ . (٦ : ٢٨٨) .
(٣) المنتظم ٦ : ٣٣١ .
(٤) ابن الاثير ٨ : ١٦٧ . والمنتظم ٦ : ٣٣١ و ٣٣٤ .

فلما كان ايام معز الدولة زال ذلك جميعه بحيث ان الخليفة لم يبق له وزير ، وانما كان له كاتب يدير اقطاعاته .. وتسلم معز الدولة العراق بأسره ولم يبق بيد الخليفة شيء البتة الا ما أقطعه عز الدولة بما يقوم ببعض حاجته »[1] وقدزادت حال الخليفة المطيع سوءاً على يد بختيار بن معز الدولة الذي أجبره على بيع أثاثه وثيابه ليؤدي اليه المبلغ الذي فرضه عليه ![2].

وفي سنة ٣٣٨ يخرج عمران بن شاهين على الدولة ، وهو صياد من عامة الناس يجمع حوله عدداً من قطاع الطرق ، ويغريه ضعف السلطان فيطمع في الملك ، ويتصدى لجيش الدولة ويهزمه غير مرة !.

ولم يكن هذا الصراع القائم على الطمع والهوى واستضعاف شأن السلطان أشد أثراً في حياة العامة من الصراع الآخر الذي كان ينشب في بغداد بين أصحاب المذاهب والعقائد ؛ فلقد كان لكل عقيدة أنصار في بغداد ، وكثيراً ما كانت تقوم المناظرات بين افراد هذه الفرق ثم يتطور التناظر والجدال الى اصطدام وقتال ، وتتدخل الدولة وفق هوى السلطان فتؤيد هذه الفرقة أو تلك . ومن هذه الفتن ماحدث في بغداد سنة ٣٠٦ بين الحنابلة والعامة ثم تجدد بينهم ايضاً في سنة ٣٢٩ .

ومن هذه الفتن ايضاً ماأدت اليه مغالاة بني بويه في تأييد التشيع ، فما كان كثير من الفتن ليقع بين السنة والشيعة في ايام عاشوراء[3] لولم يأمر معز الدولة البويهي سنة ٣٥١ باغلاق الاسواق في هذا اليوم واقامة المنادب على الحسين وآل البيت ، حتى اصبح يوم عاشوراء بدعة متبعة تتجدد فيه المآسي كل عام وتقع فيه الفتن حتى دخل عضد الدولة بغداد سنة ٣٦٧ ه وقد هلك اهلها قتلاً

---

(١) ابن الاثير ٨ : ١٦٢ .

(٢) ابن الاثير ٨ : ٢٢٢ .

(٣) عد الى اخبار الفتنة بين السنة والشيعة في يوم عاشوراء في حوادث سنة ٣٥٣ .

وحرقاً وجوعاً للفتن التي اتصلت فيها بين الشيعة والسنة »[1].

ولا ننسى بعد ذلك كله ما كان يحدث بين جنود الدولة أنفسهم من انقسام وخصومات بل من حرب وقتال ، فكم من مرة وقعت الفتنة ونشب القتال بين الترك والديلم . وكم من مرة اتسع نطاق هذا القتال بينهم حتى شمل العراق كله كما في فتن سنة ٣٦٣ و٣٧٥ و٢٧٦ و٣٧٩ .

وهكذا كانت بغداد في هذه الفترة مسرحاً لأحداث كثيرة خطيرة مرت في نحو قرن من الزمن فغيرت أوضاع الدولة وقلبتها رأساً على عقب ، وجعلت من دولة العباسيين ذات النفوذ والسلطان ، وذات المنعة والقوة ، وذات الطول والعرض ، دولة تسير نحو الانهيار بخطا فساح وجعلت من الدولة التي كان حاكمها يتحدى السحاب بأن يمطر أين شاء فلا بد لخراجه ان يعود اليه ، دولة يعيش مواطنوها في فقر يضطرهم الى أكل الكلاب والاطفال ، ويعيش وزراؤها وأغنياؤها في خوف يترقبون المصادرة والسجن ، ويعيش جنودها على الشغب يهددون به اذا تأخرت عنهم الأرزاق . وحسب هذا القرن انه تولى الخلافة فيه تسعة خلفاء ، لم يمت في الخلافة منهم إلا اثنان . وأما سائرهم فكان بين قتيل وخليع ومسمول[2] وأن حياة الوزير او القائد فيه كانت موزعة بين العمل والسجن حتى ان علي بن عيسى الوزير تردد بين النفي والسجن والوزارة أكثر من خمس مرات[3] . وأن رجلا كعمران بن شاهين يتمرد ويتحدى السلطان ويهزم جيش الحكومة وتعمل الدولة الحيل أربعين سنة فلا تقدر عليه ، ثم يموت حتف أنفه تاركاً الأمر لابنه من بعده .

---

(١) المنتظم ٧ : ٨٨ .

(٢) مات في الخلافة الراضي والقادر وقتل المقتدر وابن المعتز وخلع المطيع والطائع وسمل القاهر والمتقي والمستكفي .

(٣) وذلك بين سنتي ٢٩٦ و ٣١٧ . وقد مات سنة ٣٣٥ .

إنه قرن لم تكن تمضي منه سنة حتى تحدث فتنة أو يشب حريق[١] . إنه قرن تعطل فيه الحج غير مرة فلم يحج في كثير من سنواته أحد من أهل العراق[٢].

لقد اضطربت الأحوال في هذا القرن بقدر ما كانت مستقرة من قبله ، وضعفت الخلافة فيه بقدر ما كانت ذات هيبة وسلطان أيام الرشيد والمأمون . وتلقت الدولة فيه من صروف الدهر وعواديه بقدر ما كانت أبدت من المنعة والجلد . ومع ذلك فلو لم تكن هذه الدولة الواسعة ذات قوة وبأس لما امتدت بها الحياة - مع هذه الأحداث - قرابة ثلاثة قرون أخرى عاشتها بفضل ما اتخذته لنفسها في عصرها الأول من أسباب القوة والحياة .

ب - الحياة الفكرية

ليس هناك مجال للموازنة بين الحياة السياسية والحياة الفكرية في القرن الرابع ، فلقد كان بينهما بون شاسع وفرق بعيد . فأما الحياة السياسة فقدرأينا طرفاً من فسادها واختلال أوضاعها . وسنرى الآن أن هذا الجانب المضطرب من الحياة السياسية لم يكن له تأثير سيء في حياة الفكر ونشاط العقل في ذلك العصر ، وأنه ليس ضرورياً أن تكون جوانب الحياة كلها في مستوى واحد من القوة والرقي ، أو الضعف والتأخر ، بل قد يكون أحد هذه الجوانب ضعيفاً منهاراً في مجتمع من المجتمعات على حين يكون هذا المجتمع في غاية من الرقي والتقدم في جانب آخر من جوانب الحياة .

---

(١) وقعت الحرائق في بغداد سنة ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٤ .

(٢) تعطل الحج سنة ٣١٣ ثم من سنة ٣١٧ الى سنة ٣٢٧ (المنتظم ٦ : ٢٩٦) ، وسنة ٣٨٤ .

ونحن في عصر الرماني أمام مثال واضح لهذا التفاوت في القوة والضعف في جانبين من جوانب الحياة ، أما الضعف والانهيار فقد كان ممثلاً في الحياة السياسية ، وأما القوة والنشاط فلقد بلغت حياة الفكر منها مبلغاً عجباً . وقد لانكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن بعض العوامل التي أدت بالدولة إلى الفساد السياسي كانت هي نفسها عوامل ساعدت على رقيّ الحياة الفكرية وازدهارها ، وذلك لأن السياسة اصطنعت العقل بجميع وسائله واتخذت منه سلاحاً من أسلحة صراعها العنيف ، فكان الفكر والقلم واللسان أسلحة مسخرة في ميدان الصراع الى جانب السيف والرمح والسنان. وكما كان الملوك والوزراء يحشدون لديهم وسائل القوة المادية من جند ومال وسلاح ، كذلك كانوا يسعون إلى القوة المعنوية والأدبية فيحشدون من حولهم العلماء والأدباء ، يفخرون بهم ويتنافسون ، ولقد آتت هذه المنافسة أكلها طيباً في ميدان الفكر والأدب وبخاصة حين أسهم فيها القائمون بالأمر في تلك الدويلات التي نشأت في أحضان الخلافة العباسية كالدولة البويهية ، فلقد كان قيام هذه الدويلات وما يتطلع اليه أصحابها من مظاهر النفوذ والاستقرار باعثاً على تشجيع العلماء والأدباء .

وكان هناك عامل آخر ساعد على رقي الحياة العقلية في ذلك العصر وهو أن المجتمع العباسي كان قد وصل إلى مرحلة جديدة من مراحل عمره العقلي والثقافي وهي مرحلة الانتاج الخاص ، أو الأصيل ، بعد أن كان في مرحلة البحث والتطلع والنقل ، فلقد مضى زمن الرشيد والمأمون ، وامتلأت دور الكتب وخزائن الخلفاء بما نقل اليها وترجم من علوم الفرس والهند واليونان ، وجاء دور التعليق والنقد ، والتقويم والشرح ، ودور الانتاج والتأليف ، ودور التوفيق والملاءمة بين ذلك المنقول القديم وهذا المؤلَّف الجديد . وكان القرن الرابع ميداناً رحباً لكل ذلك فظهر فيه انتاج ذلك المجتمع ، وكان نتاج شعوب مختلفة قوي بينها الاتصال والتمازج ، ووحّدت ـ أو قاربت ـ بينها الحياة في

مجتمع واحد ، وكانت وحدة لم تفقد شعباً منها خصائصه الأصيلة ، ولكنها مع ذلك لم تترك لشعب منها أن يتلوّن بلون مخالف للمجتمع الذي طابع الفكر فيه اسلامي ، ولغة التعبير فيه عربية . ولقد كان ذلك على الرغم من أن هذا العصر الذي نبحث فيه لم يكن الحكم فيه عربياً ، وانما كانت للعرب فيه غلبة الدين واللغة . وكانت لغيرهم من الاتراك والديلم فيه غلبة الحكم والسياسة .

ولا شك أن تفاعل عقليات هذه الشعوب المختلفة ، واتصالها القريب أو قربها المتصل قد ساعد على رقي الحياة الفكرية . وسعة ميادينها ، وتنوع مجالاتها ويحسبنا لنصور الحياة الفكرية في القرن الرابع ونقف على مدى نشاطها أن نلم ببعض آثار الفكر في ميادين العلوم والآداب والعقائد في ذلك العصر .

. . .

إن في كتب التاريخ ولآداب والفرق لصوراً رائعة لحيوية الحياة الفكرية ونشاطها في القرن الرابع . وقد ساعد على وضوح هذه الصورة وإبرازها ان كثيراً من الادباء والكتاب والمؤلفين كانوا هم أنفسهم حملة أفكار ، وأصحاب عقائد ، فعرضوها ودعوا اليها ودافعوا عنها ، ولولا ذلك لما وجدنا في تاريخنا وتاريخ أدبنا تلك الصور الكثيرة الواضحة من صراع العقائد وتنافس الفرق وتناظر الأفراد كتلك التي كانت بين أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨) وأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨) ، وبين أبي بكر الخوارزمي (٣٨٣) وبديع الزمان الهمذاني (ت ٣٩٨) ، وبين أبي العلاء المعري (٣٦٣ – ٤٤٩) وداعي الدعاة الفاطمي [1] (٤٧٠) ، وبين الصاحب بن عباد (٣٨٥) وأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) .

ولولا ذلك أيضاً لما وجدنا أثراً لتلك الحيوية الفكرية الرائعة التي تمثلت في

(١) كانت تلك الرسائل بينهما حوالي سنة ٤٣٨ .

الصراع بين الاشاعرة وخصومهم ، فلقد انشق الأشعري عن المعتزلة في أواخر القرن الثالث بعد أن كان منهم . وأخذ يحاربهم بأسلحتهم في استخدام العقل وحذق الجدل ، محاولاً ان يوفق بين السنة والعقل .. واشتد النزاع بين الاشاعرة وخصومهم حتى بلغ غايته في أواخر القرن الرابع في العراق (١) .

الفلسفة :

وقد كان العقل نشيطاً مبدعاً في كل الميادين التي خاضها ، ففي ميدان الفلسفة نشط الفكر الاسلامي في القرن الرابع ومثله علماء ممتازون كالفارابي (٣٣٩) وابن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨) والبيروني (٤٤٠) .. واذا كان هؤلاء العلماء يمثلون الفكر الفلسفي الحر فقد كان هناك مجال فلسفي آخر ، وهو مجال الفلسفة التي كانت تقيّد نفسها بالملاءمة بين العقل والدين ، أو مجال علم الكلام وقد برع المسلمون فيه في القرن الرابع وكان من أعلامه الجبائي (٣٢١). والاشعري (٣٣٤) والاسفراييني (٤٠٦) والباقلاني (٤٠٣) . ولقد كان لعلماء الكلام أثرهم البعيد في التوفيق بين الفكر والدين .

المنطق :

وأما المنطق فقد كانت صلته بالعقل العربي صلة مبكرة ، فلم يأت القرن الرابع حتى كان المنطق بأحكامه وأساليبه هو السائد في آثار العلماء ومؤلفاتهم على تنوعها واختلاف موضوعاتها ، فالمنطق عند المتكلمين سلاح الدفاع عن الإلهيات واثبات حقائق الدين . وهو في يد الفقهاء أداة استنتاج الأحكام من نصوص الشريعة . وهو في أعمال النحويين أمر أساسي مادامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع .

---

(١) انظر الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ١ : ٢٨٦ ومابعدها .

التاريخ والجغرافية :

وكذلك كان نشاط العقل في ميدان التاريخ والجغرافية نشاطاً رائعاً فظهر الطبري (٣١٠) والمسعودي (٣٤٦) وظهر البلخي (٣٢٢) وهو أول من رسم الارض . وظهر ابن حوقل (٣٨٠) صاحب المسالك والممالك والمقدسي (٣٨٠) صاحب « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » ولا شك ان هذه المؤلفات التي وضعت في التاريخ ووصف الأقاليم تدل على حياة فكرية خصبة ، كما تعتبر هي نفسها تراثاً فكرياً ضخما .

الأدب:

أما الحياة الأدبية في القرن الرابع ، وما خلفه ذلك القرن من انتاج في ميادين الادب ؛ نثره وشعره ، وفي ميادين اللغة ؛ مادتها وعلومها ، فقد كثر الحديث عنها والقول فيها ، وتناولها الباحثون جملة وتفصيلا ، فبحثوا في النثر وأساليبه ، كما بحثوا في الشعر وأغراضه ، وتناولوا الكثير من أعلام الشعر والنثر وأفردوهم بالدراسة والبحث .

وتكفينا هنا الاشارة الى أن هذه النزعة الأدبية كانت عامة شاملة حتى رفعت الظلامات بلغة الشعر ، ووقع عليها بكل رائع وبليغ . وان كمية النظم بلغت في ذلك العصر مبلغاً عظيما ، وحسب الشعر كثرة أن يتجاوز عدد الذين هنأوا ابن عباد بمناسبة قصر بناه ، الخمسين شاعراً ، وان يزيد عدد الذين مدحوه على خمسمائة شاعر !

وأما العمق الذي اتصف به الأدب على اختلاف موضوعاته ، ففي مؤلفات ذلك العصر خير دليل عليه ، ولعل من خير الذين يمثلون ذلك أباحيان التوحيدي الذي كان « كاتب ضبوط جلسات المجمع العلمي البغدادي » [1] ، فنقل الينا

---

(١) قولة للاستاذ محمد كرد علي في مقدمة المقابسات .

في مؤلفاته صورة حية لمناقشات العلماء وأقوالهم ومدى مابلغتـه من النضج والعمق ، واذا لم يكن أبو حيان مصدراً ثقة تعتمد أقواله في هذا المجال .. فحسبنا أنه هو نفسه ـ بما كتب ، وما أنطق به علماء عصره ـ صدى لبيئته وثمرة من ثمار عصره .

اللغة :

وأما اللغة فقد بلغت في هذا العصر مستوى رفيعاً ، وخدمتها جهود مخلصة ، فظهرت فيها مؤلفات خالدة وضعها ابن دريد (٣٢١) والازهري (٣٧١) والعسكريان وابن فارس (٣٩٥) والجوهري (٣٩٨) والثعالبي (٤٢٥) . واخذ علماء اللغة يجوبون آفاقاً جديدة في فلسفة اللغة وخصائصها كما صنع ابن جني (٢٩٢) في الخصائص وسر صناعة الاعراب .

وأما النحو في هـذا العصر فسنفرد له حديثـاً نتناول فيه مدارسه وأشهر رجاله .

العقائد :

وأسهم العقل في ميدان العقيدة بنصيب وافر وحظ عظيم . وكانت طبيعة المجتمع في القرن الرابـع هي التي تدفع العقل الى هذا النشاط . وذلك لأنه كانت في المجتمع عقليات ذات خصائص مختلفة . وكانت تتجاور فيه أديان ومذاهب متباينة ، وكان العقل هو الوسيلة الوحيدة المشتركة المقبـولة لدى الجميـع فـكان لابد له أن ينشط ويغزر نتاجه ، سواء في المجالس والمناظرات ، أو في الكتب والمؤلفات .

وكان احتـكاك هذه العقليات والعقائد واضحاً في بغداد بصورة خاصة ، فهي عاصمة الدولة ، وفيها رؤوس المذاهب والفرق ، فلا غرو اذا كانت بعـد ذلك مسرحاً لصراع فكري عنيف تمثل في حلقات المناظرة والجدل في المساجد

ودور الأمراء . وقد وصل إلينا الكثير من أخبار هذه المجالس وسيادة العقل فيها ، ومن ذلك ماذكره الحميدي في ترجمة أبي عمر أحمد بن محمد بن سعدي ، وكان قد رحل الى العراق قبل الاربعمائة بمدة ، فقال ان سائلا سأله حين عاد من بغداد الى القيروان فقال له : « هل حضرت مجالس أهل الكلام ؟ فقال : بلى حضرتهم مرتين ثم تركت مجالسهم ولم أعد اليهم ، فقال له : ولم ؟ فقال : أما أول مجلس حضرته فرأيت مجلساً قد جمع الفرق كلها ، المسلمين من أهل السنة والبدعة ، والكفار من المجوس والدهرية والزنادقة واليهود والنصارى وسائر أجناس الكفر ، ولكل فرقة رئيس يتكلم عن مذهبه ويجادل عنه . فاذا جاء رئيس من أي فرقة كان قامت الجماعة اليه قياماً على اقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه ، فإذا غص المجلس بأهله ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه ، قال قائل من الكفار : قد اجتمعتم للمناظرة فلا يحتج علينا المسلمون بكتابهم ولا بقول نبيهم فإنا لا نصدق بذلك ولا نقر به ، وإنما نتناظر بحجج العقل وما يحتمله النظر والقياس . فيقولون : نعم ، لك ذلك . قال أبو عمر : فلما سمعت ذلك لم أعد إلى ذلك المجلس . ثم قيل لي : ثم مجلس آخر للكلام ، فذهبت إليه فوجدتهم على مثل سيرة أصحابهم سواء ، فقطعت مجالس أهل الكلام فلم أعد إليها . »[1] .

وقد كانت هذه الفلسفة الجاهدة للملاءمة بين النقل والعقل أو بين الدين والفكر أسبق من الفلسفة النظرية الحرة ، وذلك لما كان للدين من أثر راسخ في النفوس منذ عصر مبكر . ولقد كان على هذه الفلسفة التي هي علم الكلام أن تكون دائبة العمل مستمرة النشاط لأن الحياة المتقدمة كانت تخلق أمامها المشاكل وتجدد لها العقبات ، ثم تترك لها أن توفق بين هذا العقل الجديد المتطور ، وذلك الإيمان القديم الثابت . وكثيراً ما أدى الاصطدام بهذه العقبات الفكرية

---

(١) جذوة المقتبس : ١٠١ .

الجديدة إلى اختلاف العلماء حول سياسة التوفيق ، وحول الحلول المقترحة لذلك ، فإذا هم متعددوا الآراء والمذاهب ، وإذا الفرقة الواحدة تتفرع إلى فرق متعددة لكل منها آراؤها ومذاهبها . ولقد كان لتلك الفرق أثرها البعيد في الحركة الفكرية في القرن الرابع وخاصة حين عكف علماؤها على الكتابة والتأليف ، شارحين مذاهبهم أو محاولين أن يجدوا لها سنداً في علم من علوم الدين . وكما وجد النحويون في القرآن الكريم مادة لقواعدهم ، ووجد اللغويون في ألفاظه مادة يشرحون غريبها ويؤلفون في مفرداتها ، كذلك تناوله المتكلمون بالتفسير والتأويل محاولين أن يصلوا من وراء ذلك إلى تثبيت عقيدتهم ، وإظهار موافقتها لما جاء في القرآن . ومن هنا كان لعلماء هذه الفرق جهود واسعة في ميدان التفسير ، وأقدم على التأليف فيه عدد من علمائهم كالجبائي[1] (ت ٣٢١) وأبي بكر بن النقاش[2] (٣٥١) ، وأبي الحسن الرماني[3] وعبيد الله الأسدي الطائي[4] (ت ٣٨٧) .

وكان بين كثير من أصحاب هذه المذاهب تقارب واتصال ، فلم يكن بين السنة والمعتزلة مثلاً شيء من التخالف في العبادات ، وإنما كان الخلاف في أمور نظرية كلامية ، وكذلك كانت هناك صلة حسنة بين المعتزلة وبعض فرق الشيعة

---

(١) الجبائي هو ابو هاشم عبد السلام بن محمد . قدم بغداد سنة ٣١٤ . وكان من كبار شيوخ المعتزلة ومؤلفيهم .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن من أئمة القراء والمفسرين في العراق . ومن شيوخ المعتزلة في بغداد وتفسيره « شفاء الصدور » ضاهى به تفسير أبي طالب المفضل بن سلمة المسمى « ضياء القلوب » ، ومن تفسير ابن النقاش قطعة في دار الكتب وأخرى في المتحف البريطاني. ولابن النقاش ايضاً « الاشارة في غريب القرآن » و « الموضح في معاني القرآن » . طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٩ فهرست ابن خير : ٥٧ . بروكلمان م ١ : ٣٣٤ .

(٣) سيأتي ذكر تفسير الرماني هذا مفصلاً فيا بعد .

(٤) هو أبو القاسم عبيد الله بن محمد النحوي المعتزلي . أخذ عن السيرافي والفارسي ولم يتم تفسيره . طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٢ . معجم الادباء ١٢ : ٦٦ .

حتى كان كثير من العلماء معتزلة وشيعة في آن واحد . ولا بد من الإشارة إلى أن معتزلة بغداد خاصة كانوا يقولون بتفضيل علي بن أبي طالب ، وأنهم كانوا على صلة طيبة ببني بويه الذين أفسحوا لهم المجال فنشطوا وانتشروا .

والخلاصة أن عصر الرماني الذي ساءت فيه الأحوال السياسية ، كان في أوج نشاطه الفكري . وأن إنتاج العقل الإسلامي في ميادين العلوم والآداب والعقائد كان في هذا العصر إنتاجاً رائعاً بحق . ويكفي أن نقف على ماذكره ابن النديم في الفهرست والقفطي في اخبار العلماء بأخبار الحكماء لنعلم كم من النوابغ ظهر في تلك الفترة ، وكم من آثار الفكر ظهر وخلد . ولنعلم أن حياة الفكر في عصر الرماني كانت حافلة بضروب الحيوية والنشاط . وكانت في كثير من نواحيها متأثرة بالظروف السياسية المضطربة ، ولكن وسائل الغلبة في الصراع الفكري تمنح أصحابها المجد والخلود. وبينما تمضي وسائل الحرب بأصحابها تبقى صحائف الفكر حية نيرة ويحيا فيها أصحابها .

* * *

- ٢ -

النشاط النحوي في عصر الرماني

(أ) الحركة النحوية :

كانت العراق أيام العباسيين أكثر البلاد الإسلامية ملاءمة للحركة العلمية بعامة ولعلوم العربية بخاصة، لذلك كانت أسبق تلك البلاد إلى الإسهام في الحركة العلمية وخدمة العلوم الإسلامية ولا سيما علوم اللغة، وتعليل سبق العراق إلى ذلك أمر واضح، لأن النشاط العلمي، وإن كان قد بدأ منذ عصر مبكر، إلا أنه في العراق استقرت الخلافة العباسية – فيما بعد – وتضافرت جهود الخلفاء بسلطانهم وأموالهم، مع جهود العلماء بعقولهم وقرائحهم لتجعل من بغداد عاصمة الدنيا في الثقافة والعلم.

وفي العراق تجاورت شعوب كان لكل منها صفاته العقلية وإمكاناته الثقافية فكانت العراق ملتقى رواسب أمم كثيرة ذات حضارة عريقة وتاريخ قديم.
وفي العراق كثر الأعاجم وازداد اتصالهم بالعرب وامتزاجهم بهم، فظهرت آثار العجمة في اللسان العربي وهو لسان الدين والدولة. فكان ذلك داعياً إلى ما وضع ما يحفظ اللسان من الزلل، ويصون اللغة من الضياع؛ وكانت كل تلك الأسباب مجتمعة مما جعل العراق أسبق إلى ميدان العمل العلمي بعامة، والعمل النحوي بخاصة.

وكانت البصرة أسبق مدن العراق إلى ميدان النشاط النحوي، وتبعتها

الكوفة بعد نحو قرن من الزمن ، ثم جاءت بغداد على أثرهما ، وقامت بأمر النحو بعدهما ، فاتجهت نحوهما الانظار وتسابق إليها العلماء والطلاب . . . إلا أن المرحلة التي قطعتها البصرة والكوفة في النحو قبل أن تنافسها بغداد كانت مرحلة رائعة الأثر بعيدة المدى . وإلى هاتين المدينتين يعود الفضل الأول في بناء النحو العربي ووضع أصوله .

وقد كان للمنافسة الشديدة بين نحاة البصرة والكوفة أثر حميد في شحذ الهمم وبذل الجهود في خدمة النحو والصرف . بل لقد ساعدت تلك المنافسة على الوصول بعلم العربية إلى النضج والعمق وكثرة المؤلفات ، كما كانت سبباً في تعدد الآراء وتشعب المذاهب .

أما بغداد فكان أثرها واضحاً – فيما بعد – في التوفيق والمزج بين المذهبين البصري والكوفي وذلك حين قصدها نحاة المدينتين المتنافستين فاذا الخلفاء يقرّبون الكوفيين ، ويتخذون من علمائهم معلمين لأولادهم فيكون المفضل الضبي (ت ١٦٨) معلماً للمهدي ، ويكون الكسائي (ت١٨٩) معلماً للرشيد ثم جليساً ملازماً له ومعلماً لولديه الأمين والمأمون ، ويكون الفراء (ت ٢٠٧) صديقاً للمأمون ومعلماً لأولاده ، ويكون ابن السكيت (ت ٢٤٤) معلماً لأولاد المتوكل .

وقد يرتقي المقام بواحد من علماء البصرة فينافس زميله الكوفي في خدمة الخليفة أو تعليم أبنائه كما نافس المبرد (ت ٢٨٥) زميله ثعلباً (ت ٢٩١) في تعليم عبد الله بن المعتز .

على أنه لما كانت أكثر هذه الخلافات شخصية لم يقصد بها وجه العلم فإن علينا أن نلاحظ هنا أمرين اثنين :

أما الأمر الاول : فهو أن انتصار الكوفة في بغداد لم يكن انتصاراً لمذهبها النحوي على مذهب البصرة ، وانما كان نصراً سياسياً أو شخصياً فحسب أي كان نصراً لعلماء الكوفة لا لعلمها .

وأما الأمر الثاني فهو أن هذا التنافس الشخصيّ بين علماء المدرستين لم يدم طويلاً ، بل سرعان ما خبت حدته حين فارق أرضه ، وكأنه ضعف حين بعد عن موطنيه الأصليين ومدينتيه المتعصبتين ولانت جوانبه في المجتمع البغدادي الجديد ، ولم يكد يأتي القرن الرابع أو عصر الرماني حتى كان التناحر الشخصي بين علماء النحو قد خف أثره . « وان بوادر الخلاف اذا كانت قد أطلت بين الخليل بن احمد (١٧٥) وزميله الرواسي (نحو ١٩٠) اللذين اجتمعا في حلقة شيخهما عيسى بن عمر[١]، وتركزت بين سيبويه (١٨٠) والكسائي (١٨٩) وبلغت أشدها بين المبرد (٢٨٥) وثعلب (٢٩١) فان أوارها أخذ يخبو فيما بعد بين تلاميذ هؤلاء وأولئك . وذلك لأن هذه الطبقات الجديدة من الطلاب عاشت في بغداد في مجتمع جديد ، وفي بيئة جديدة ، فكانت بيئتهم أرحب من بيئة البصرة والكوفة وأوسع ، وكانت أبعد عن حمّى التعصب وحماسة الجدل وعزة التمسك بالرأي . وكانت بغداد ملتقى علماء البصرتين ، فكان فيها بسط للعلم واختصار للآراء ، وأخذ من كل قول بطرف على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه[٢] » .

ومما يثبت ما نحن بصدده من ذهاب حدّة الخلاف الشخصي في الطبقة التي تلت طبقة المبرد وثعلب ، وظهرت في بغداد مع مطلع القرن الرابع ، أن عدداً من كرام أصحاب ثعلب - مثلاً - تركوه ورغبوا عنه الى المبرد ، وكان فيهم من تربطه بثعلب صلة قرابة كأبي علي الدينوري الذي كان ختنه على ابنته . قال الزبيدي : « وكان ختن ثعلب أبو علي الدينوري ، زوج ابنته ، يخرج من منزله

---

(١) وذلك أن الرواسي وضع كتابه « الفيصل » وهو أول من ألف في النحو من الكوفيين ، وأن الخليل طلب كتابه واطلع عليه ، وان ما ذكره سيبويه في « الكتاب » من آراء الكوفة فمن هذا الطريق أخذه وليس لدينا من مظاهر الخلاف النحوي ما يسبق رواية سيبويه لآراء الكوفة المخالفة لآرائه وآراء شيخه الخليل (انظر بغية الوعاة : ٣٣) .

(٢) الزجاجي : حياته وآثاره : ص ٧٢ .

وهو – أي ثعلب – جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه محبرته ودفتره ، فيقرأ كتاب سيبويه على محمد بن يزيد المبرد . فيعاتبه على ذلك احمد بن يحيى فيقول : اذا رآك الناس تمضي الى هذا الرجل وتقرأ عليه ، يقولون ماذا ؟ ، فلم يكن يلتفت الى قوله »[1] .

وممن ترك ثعلباً وانحاز الى المبرد ايضاً ابراهيم بن السري الزجاج وذلك أنه « لما قتل المتوكل بسر من رأى رحل المبرد الى بغداد فقدم بلداً لا عهد له بأهله ، فاختل وأدركته الحاجة فتوخى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يوهم بذلك أنه قد سئل فصارت حوله حلقة ، وأبو العباس يصل في ذلك كلامه . فتشوف أبو العباس احمد بن يحيى الى الحلقة وكان كثيراً مايرد الجامع قوم خراسانيون من ذوي المنظر ويتكلمون ويجتمع الناس حولهم ، فاذا بصر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فان انقطعوا عن الجواب انفض الناس عنهم . فلما نظر ثعلب الى من حول ابن العباس أمر ابراهيم بن السري الزجاج وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما « فضّا حلقة هذا الرجل » . ونهض معهما من حضر من أصحابه فلما صارا بين يديه قال له ابراهيم بن السري : أتأذن – أعزك الله – في المفاتشة ؟ فقال له ابو العباس : سل عما أحببت . فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب . فلما انقضى ذلك قال له ابو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فان قال لك قائل في جوابنا هذا كذا .. ما أنت راجع اليه ؟ وجعل ابو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتل فيه ، فبقي ابراهيم سادراً لايحير جوابا . ثم قال : ان رأى الشيخ – أعزه الله – ان يقول في ذلك . فقال ابو العباس : فان القول على

---

(١) طبقات الزبيدي : ١٥٦ .

نحو كذا .. ، فصحح الجواب الأول وأوهن ما كان أفسده به فبقي الزجاج مبهوتاً ، ثم قال في نفسه : قد يجوز أن يتقدم له حفظ المسألة واتفاق القول فيها ثم يتفق (أنا نسأله)[١] عنها . فأورد عليه مسألة ثانية ففعل ابو العباس فيها بنحو فعله في المسألة الأولى ، حتى والى بين أربع عشرة مسألة يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود الى تصحيح القول الأول . فلما رأى ذلك ابراهيم بن السري قال لأصحابه : عودوا الى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولا بد لي من ملازمته . فعاتبه أصحابه وقالوا : تأخذ عن مجهول لاتعرف اسمه وتدع من قد شهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره . فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ، ولكني أقول بالعلم والنظر »[٢] .

فهذان مثالان لعالمين من علماء النحو في مطلع القرن الرابع كانت تربطهما بشيخ الكوفة صلة شديدة من قرابة أو تلمذة وإيثار ، ومع ذلك يتركانه على ملأ من أصحابه ، ويلتحقان بشيخ البصرة ، بل ان الزجاج يلتحق بشيخ مجهول - اذ لم يكن عرف أنه المبرد كما نصت الرواية - مما يدل على نشوء طبقة جديدة لا يحكمها التعصب الشخصي لمدينة أو مذهب أو شيخ وانما يحكمها ما حكم الزجاج من علم ونظر .

ونحن لا نعني بظهور هذه الطائفة الجديدة من النحويين في بغداد زوال المذهبين السابقين : البصري والكوفي ، ولا نعني اندماجها في مذهب جديد ، وانما نعني بقاء المذهبين البصري والكوفي في بغداد جنباً الى جنب بقاء لا أثر فيه للتنافس الشخصي أو التناحر على النفوذ والسلطان . فلقد كانت هناك كثرة من علماء بغداد أخذت بالمذهب البصري أخذ بحث واقتناع لا أخذ هوى وتعصب . وكانت هناك قلة منهم أخذت بمذهب الكوفة وناصرته ، وكان ممن قال بآراء البصريين ، من نحاة القرن الرابع في بغداد ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧)

(١) في الأصل : اذا سأله .
(٢) طبقات الزبيدي : ١١٨ .

وأبو سعيد السيرافي (٣٦٨) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) .. وغيرهم . وكان ممن أخذ بمذهب الكوفيين أبوبكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨) والخليل بن احمد السجزي (٣٧٨) القائل :

وأجعل في النحو الكسائي عمدتي   ومن بعده الفراء ماعشت سرمدا[1]

وكان الى جانب هؤلاء النحويين ـ الذين نعتبرهم امتداداً لمدرستي البصرة والكوفة في بغداد ـ نحاة آخرون خلطوا بين المذهبين كابن كيسان[2] (ت ٢٩٩) وابن شقير[3] (٣١٥) وابن الخياط[4] (٣٢٠) .

ويحدثنا أبو قاسم الزجاجي[5] ـ وقد تخرج على أيدي هؤلاء النحاة ـ كيف كانوا يجمعون بين المذهبين فيقول : « ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان . وأبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخياط ، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين . وكان أول اعتمادهم عليه . ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين ».[6]

بل إنا لنجد كثيراً من الامثلة العلمية التى لجأ فيها بعض النحويين

---

(١) معجم الأدباء ١١ : ٧٧ (ط اوربا ٤ : ١٨٣) .

(٢) هو ابو الحسن محمد بن احمد بن كيسان : أخذ عن ثعلب والمبرد وأتقن المذهبين الكوفي والبصري . مات سنة ٢٩٩ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧٠ ونزهة الألبا : ٣٠١ ومعجم الأدباء ١٧ : ١٣٨ .

(٣) هو ابو بكر احمد بن الحسن بن العباس بن شقير من علماء النحو على المذهبين مات سنة ٣١٥ . ترجمته في نزهة الالبا : ٣١٥ وانباه الرواة ١ : ٣٤ .

(٤) هو ابو بكر محمد بن احمد بن منصور بن الخياط . ممن اتقن المذهبين البصري والكوفي . مات سنة ٣٢٠ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ٧٥ ونزهة الالبا : ٣١٢ . ومعجم الأدباء ١٧ : ١٤١ . وبغية الوعاة : ١٩ .

(٥) ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق نسب الى استاذه ابراهيم بن السري الزجاج . عالم بالنحو واللغة . وله فيها تصانيف جيدة . مات سنة ٣٣٧ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢٩ وانباه الرواة ٢ : ١٦٠ وبغية الوعاة : ٢٩٧ كما أفردنا له مؤلفاً خاصاً فصلنا الحديث فيه عن حياته وآثاره ونشرناه بدمشق سنة ١٩٦٠ .

(٦) من كتابه « الايضاح في علل النحو » ص ٧٩ .

ممن يميلون الى أحد المذهبين ، الى القول برأي المذهب الآخر . ومثال ذلك موقف ابن شقير من القول بأصالة الاعراب في الاسماء والافعال ، وأصالة البناء في الحروف . فقد قال البصريون إن المستحق للاعراب من الكلام هو الاسماء، وأما الافعال والحروف فمستحقة للبناء . وقالوا ان هذا هو الأصل ثم عرضت لبعض الاسماء علة منعتها من الاعراب فبنيت ، وهذه العلة هي مشابهة الحرف. كما عرضت لبعض الافعال علة أوجبت لها الاعراب فأعربت ، وهذه العلة هي مضارعة الأسماء وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية لأنه لم يعرف لها ما يخرجها عن أصولها . وقال الكوفيون : إن اصل الاعراب للاسماء والافعال جميعا . واما البناء فللحروف فقط ، وكل شيء زال عن الاعراب من الاسماء والافعال فلعلة أزالته عن أصله .

وأورد كل من البصريين والكوفيين حججهم . وكان مما قاله الكوفيون أنه كما اتفق الجميع – من بصريين وكوفيين – على أن الاعراب اصل في الاسماء لانه به يفرق بين المعاني التي تعتورها من فاعلية ومفعولية واضافة .. ، فكذلك يجب أن يكون أصلاً في الافعال لأنها أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الاسماء فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأموراً بها ومنهياً عنها. وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب ، والذكر والانثى .. وانه اذا كان اختلاف المعاني أوجب للاسماء الاعراب عند البصريين فاختلاف هذه المعاني في الافعال يوجب اعرابها لانها مثل ذلك وأكثر .

ويأتي ابن شقير – وهو أميل للبصريين عادة – فيأخذ في هذه المسألة بحجة الكوفيين ويتعصب لهم . ويصور الزجاجي موقف ابن شقير هذا فيقول عقب ذكره لحجة الكوفيين السابقة : « وكان ابن شقير يعتل بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين مع اعتقاده مذهب البصريين .. »[1] وهكذا وجدت في بغداد طبقة من النحويين لا يمنعها أخذها في

---

(١) نجد تفصيل هذه المسألة وتعليق الزجاجي عليها في كتابه الايضاح ص ٧٧–٨١

بعض مسائل النحو بآراء البصريين، أن تأخذ في البعض الآخر بآراء الكوفيين كما رأينا عند ابن شقير أو أن يكون لها اجتهاد خاص أو رأي مستقل عن المذهبين جميعاً كما سنرى عند الرماني .

وهذا يعني انه كان في القرن الرابع في بغداد ثلاث طوائف من النحاة : طائفة هي امتداد لمدرسة البصرة ، وطائفة هي امتداد لمدرسة الكوفة وطائفة بصرية كوفية ، أو لا بصرية ولا كوفية . وكان عدد من نحاة القرن الرابع في بغداد يميلون الى مذهب البصرة ويقولون به ، كما كان الى جانبهم آخرون يقولون بمذهب الكوفة و يميلون اليه ، ولكنه الميل الصادق الى ما يعتقد صاحبه بصوابه وليس ميلاً شخصياً كما كان من قبل .

وهذا الميل الى أحد المذهبين ، والى مذهب البصرة بصورة خاصة ، هـو الذي أبقى للبصرة نحوها حتى نهاية القرن الرابع ، بل هو الذي جعل نحو البصرة سيداً الى يومنا هذا .

على أننا اذا قلنا إن بغداد اتسعت للمذهبين النحويين البصري الكوفي ، وان من علماء النحو فيها من كان بصرياً ومنهم من كان كوفياً ومنهم من لم يكن بالبصري المحض ولا بالكوفي المحض ، فلسنا نعني ان هـذه الطائفة الثالثة تشكل مدرسة بغدادية جديدة ذات منهج نحوي مستقل ، وانما نعني ان علماءها بسطوا المذهبين واختاروا منهما. واذا كان لبعض هؤلاء العلماء البغداديين أقوال تفردوا بها من دون المذهبين فان ذلك لايعني قيام مذهب جديد ، ولا يعني نشوء مدرسة بغدادية ، ولئن صحت هذه التسمية في عصر البصرة والكوفة إنها لم تعد تصح في هذا العصر بعد أن طوت مدرستا البصرة والكوفة أعلامها، ولم يعد الأمر في بغـداد أمر منهج قياسي أو منهج سماعي يحمل لواء كل منهما طائفة من النحاة ويتعصب بعضهم لبعض بحق أو بغير حق ؟ وانمـا حل محل المدارس والمناهج شيوخ تختلف مناهجهم وأساليبهم باختلاف عقلياتهم وثقافتهم كما سنرى .

ويرى بعض الباحثين أن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا حتى منتصف القرن الرابع ، وأنهما اندمجتا بعد ذلك في مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد . يقول Howell : « ان مدرستي البصرة والكوفة ظلتا منفصلتين حتى نهاية القرن الثالث او منتصف القرن الرابع حيث اندمجتا في مدرسة بغداد الجديدة »[1] ثم يتحدث عن امتداد نعت (البصري) وشموله لبعض اعلام النحاة في القرن الرابع ، ويختم حديثه بتأكيد ما سبق من أن المدرستين ذهبتا بذهاب شيوخهما في منتصف القرن الرابع .

والحق أننا لا نستطيع اثبات وجود مدرسة جديدة كما يقول Howell الا اذا عنينا بهذه المدرسة تلك الطائفة من النحاة الذين تركوا التعصب لأحد المذهبين وراحوا يختارون منهما جميعاً .

لقد كان في القرن الرابع نحاة ذهبوا مذهب البصرة ، وآخرون ذهبوا مذهب الكوفة ، وكان ان امتزج النحو البصري في بغداد بالنحو الكوفي ونشأت طبقة جديدة من النحاة أخذت من المذهبين ... ولقد ذكرنا منذ قليل كيف كان لكل من مدرستي البصرة والكوفة امتداد ظل واضحاً في بغداد ، وأن آراءهما عاشت فيها جنباً الى جنب ، وان الخلاف بين الطرفين لم يعد فيها كما كان من قبل خلافاً تذكيه منافع الدنيا ... ، فلقد كان هناك نحويون تأثروا بثقافات مختلفة ، فكان منهم من اتجه بتأثير ثقافته الى المنطق والقياس ، فكان ذا منهج بصري ، وكان منهم من غلب عليه الحفظ والرواية فآثر منهج السماع المتساهل فكان ذا منهج كوفي .. ولقد ذكرنا أيضا أنه وجدت في بغداد طبقة ثالثة من النحويين مزجت بين المذهبين الا ان هذا لا يعني أننا نؤيد Howell فيما ذهب اليه من ذهاب المدرستين بذهاب شيوخهما قبل

---

1) A grammar of the classical Arabic Language. By M.S. Howell. (Introductions. P.11).

منتصف القرن الرابع ، وذلك لأن كلاً من النحو البصري والكوفي بقي حيا متبعاً متميزاً حتى أواخر القرن الرابع كما هو الأمر عندالفارسي والسيرافي وغيرهما من البصريين وعند ابن الانباري والسجزي (ت ٣٧٨ هـ) وغيرهما من الكوفيين .

وأما القول بأن هذه الطبقة الجديدة تشكل مدرسة جديدة أو مذهباً جديداً فقول لايمكن أن يفهم منه أكثر من وجود طبقة نحوية جديدة بسطت المذهبين البصري والكوفي ، واختارت منهما دون التعصب لأحدهما . إذ ليست هناك أصول واضحة أو منهج مستقل خاص بتلك الطبقة . ولم يكن المزج بين المذهبين في بغداد يعني مذهباً جديداً مستقلاً عن المذهبين بقدر ما يعني ترك التعصب لواحد منهما . ولسنا نجد لهؤلاء البغداديين من النحاة منهجاً خاصاً مستقلاً عن منهجي البصرة والكوفة ، ولكنا نجد أنهم نحاة تحرروا من التعصب للبصرة أو الكوفة وشيوخهما ، ولم يتعبدوا في محراب مذهب واحد منهما ، بل بسطوا المذهبين ومزجوا في الأخذ منهما . وهذا المزج هو الذي نعنيه بالمذهب البغدادي وهو الذي كان القدماء يستعملونه علماً يدلون به عليهم ، فهذا ابن النديم يقسم النحويين أقساماً ثلاثة : بصريين وكوفيين ومن خلط المذهبين[1]، وليس يعني بمن خلط المذهبين سوى الذين نعنيهم نحن بالبغداديين . وإذا كانوا قد جروا على اعتبار ابن قتيبة من أوائل البغداديين فليس ذلك لشيء آخر غير مزجه بين المذهبين ، وقد ذكره ابن النديم فيمن خلط بين المذهبين فقال : « وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين وحكى في كتبه عن الكوفيين[2] . » « وكذلك قال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١) : « وكان أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ عن أبي حاتم الرياشي

---

(١) انظر المقالة الثانية في فهرست ابن النديم : ٣ .
(٢) الفهرست : ٧٧ .

وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي . وقد أخذ ابن دريـد عن هؤلاء كلهم وعن الاشنانداني ، الا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات [1] » .

. . .

وإذا كان لانتقال الحركة النحوية إلى بغداد أثر في تخفيف حدة التعصب بين النحاة فلقد كان لانتقال النشاط العلمي إلى بغداد أثر في علم النحو وما يتصل به بعامة ، وذلك لأن النحاة اتصلوا فيهـا بثقافات مختلفة ، وانفتحت لهم أبواب جديدة من القول ، فتنبه بعضهم لموضوعات لم تبحث من قبل فتناولوها بالبحث والدرس ، وكان من وراء ذلك إنتاج رائع في فلسفة اللغة وخصائصها وأسرارها وحروفها وأصواتها وغير ذلك مما يمثله ابن جني في كتابيه « الخصائص » و « سر صناعة الاعراب » .

وكان لهذه النقلة الى بغداد أثر في ارتفاع قيمة النحو ، إذ تبوأ النحو في بغداد منزلة رفيعة استمدها من كونه وسيلة ضرورية لصون اللسان ، وفهم القرآن ، والقرب من السلطان . فلم يكن منه بد للنجاة من الزلل في بلاد كثرت فيهـا العجمة ، ولم يكن منه بد للوقوف على مدلول الآيات القرآنيـة واستنباط الأحكام من النصوص ، ولم يكن منه بد للتقرب من السلطان للاستخدام أو المنادمة أو التعليم عنده . لقد كانت لغة الدولة عربية ولا ينال احترام الناس من لا يتقن لغتهم . ودين الدولة الاسلام ولا بد لفهم الاسلام من العربيـة . والخلفاء والوزراء في حاجة إلى الكتّاب يستخدمونهم ، والى المعلمين يؤدبون أولادهم ، ولا بد لهؤلاء وأولئك من إتقان جيد للعربية . بل لقد كانت معرفة النحو لازمة لكل عامل مهما يكن عمله وإلا كان موضع إنكار القوم وعيبهم ،

---

(١) مراتب النحويين : ٨٤ - ٨٥ .

ولقد رأينا كيف أزرى أبو سعيد السيرافي بأبي بشر متى بن يونس العالم المنطقي لجهله بالنحو ومعاني الحروف في المناظرة المشهورة التي دارت في مجلس ابن الفرات. وما كان عالم من علماء ذلك العصر لينتزع إعجاب الناس واحترامهم حتى يكون عالماً بالنحو، «فإذا قلّ نصيبه منه عيب، وأخذ ذلك عليه»[1].

ولقد ظهر في القرن الرابع عدد من نوابغ النحاة في بغداد يكفي أن نذكر بعضهم لنعلم – بما نعرفه عنهم وعن آثارهم – إلى أي حدّ بلغت الثقافة النحوية في ذلك العصر من النضج والعمق والاتساع.

فمن هؤلاء النحاة أبو إسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (٣١١) وأبو بكر محمد بن السري السراج (٣١٦) وأبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧). ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨) وأبو علي الحسن ابن أحمد الفارسي (٣٧٧) وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤) وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢). وحسبنا بهؤلاء الأعلام شهرة في علم النحو، وبثقافتهم ومؤلفاتهم صورة للحركة النحوية في القرن الرابع.

• • •

(ب) مذاهب النحويين :

لم تكن ثقافة النحويين في عصر الرماني واحدة، وإنما كانت تتفاوت عمقاً ونضجاً كما كانت تتفاوت شمولاً وتنوعاً، فقد كان من النحويين من أتقن – إلى جانب العربية – علوم الفقه والقرآن، وكان منهم من أتقن المنطق وعلم الكلام، وكان منهم أخيراً من غلبت عليه العربية دون غيرها.

ولم يكن أولئك النحويون مقيدين بمنهج عام يتعصبون له، ويسلكون

---

(١) الامتاع والمؤانسة ١ : ٦٧.

فيه سبيلاً واحدة كما كان الأمر عند نحاة البصرة والكوفة ، وإنما كان لكل منهم أن يسلك السبيل التي يرى ، وأن يضع لنفسه المنهج الذي يرضاه . ومن هنا - أعني من اختلاف الثقافات التي تأثر بها النحاة أولاً ، ومن عدم وجود منهج موحّد ثانياً - ظهرت مناهج أو أساليب مختلفة ، وكانت للنحاة آراؤهم المتباينة في معالجة البحث النحوي .

وليس علينا أن نبادر الآن الى تحديد تلك المناهج أو الأساليب لأن ذلك يتطلب دراسة تفصيلية لأصحاب تلك المناهج جميعاً، وتتبعاً لآثارهم واستنتاجاً لأساليبهم ، وهذا أمر يخرج بنا عما نقصد إليه ، ولكن الذي يعنينا فيما نحن بصدده هو أن نبين وجود اختلاف في المنهج أو الأسلوب بين رؤوس النحويين ومتقدّميهم في ذلك العصر ، وبذلك نصل الى تمييز مذهب الرماني من مذاهب نظرائه ، والى تقويم هذا المذهب ، ومعرفة حقيقة اختلافهم حول الرماني ومذهبه .

وقد كان من أبرز النحاة الذين عاشوا في بغداد ، والذين يمثلون الأساليب النحوية المختلفة في القرن الرابع ، أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧) وأبو سعيد السيرافي (٣٦٨) وأبو علي الفارسي (٣٣٧) وأبو الحسن الرماني (٣٨٤) وأبو الفتح بن جني (٣٩٢) .

ولعلنا نستطيع أن نتبين اختلاف الأساليب النحوية إذا نحن رصدنا بعض ما وصل إلينا من الأقوال والشواهد .

١ - تحدث الزجاجي عن حدود النحو فانتقد زملاءه الذين أخذوا في النحو بحدود المنطقيين ، ودعا الى جعل الحدود النحوية مستنبطة من حقائق النحو ومؤلفة من أجزاء نحوية . وهذا بعض من حديثه عن حد الاسم ، قال : الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ماليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد ، وعليه

تتكلم ، ولأن المنطقين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وان كان تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا . وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف اسماء ، لأن من الحروف مايدل على معنى دلالة غير مقترنة بزمان نحو : ان ولكن ماأشبه ذلك [1] .

وليس يعنينا أن نحقق صحة كلام الزجاجي أو أن نناقشه الرأي فإن لذلك موضعاً آخر [2] ، ولكن الذي يعنينا هو أن الزجاجي انتقد مسلك بعض النحويين وعاب منهجهم ، ودعا الى التفرقة بين حدود المنطقيين وحدود النحويين مادام لكل منه غرضه ومغزاه ، وبذلك أثبت اختلاف النحويين حول المنهج .

٢ - قال ياقوت : « قرأت بخط الشيخ أبي محمد بن الخشاب : كان شيخنا - يعني أبا منصور موهوب بن الخضر الجواليقي (٥٤٠ هـ) - قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه مالم يتمكن من علم الرواية وماتشتمل عليه من ضروبها ولاسيما رواية الأشعار العربية وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة . ولهذا كان مقدماً لأبي سعيد السيرافي على أبي علي الفارسي - رحمهما الله - وأبو علي أبو علي في نحوه !! وطريقة ابي سعيد في النحو معلومة . ويقول : أبو سعيد أروى من أبي علي وأكثر تحققاً بالرواية وأثرى منه فيها ، وقد قال لي غير مرة « لعل أبا علي لم يكن يرى فيما يراه أبو سعيد من معرفة هذه الاخباريات

---

(١) الايضاح : ٤٨ .

(٢) تحدثت عن ذلك في دراستي لكتاب الايضاح .

والانساب ، وماجرى في هذا الاسلوب كبير أمر ..[1] .

ففي هذا الخبر أيضا نرى اختلافاً حول المنهج ، فالسيرافي يعنى بعلم الرواية ومايتصل بها من معرفة خبر وشعر ، وتحقيق لغة أو نسبة ، على حين لايرى الفارسي في ذلك أمراً ذا بال . ومن هنا اختلفت آراء العلماء حولها فمن كان منهم يرى العناية بالرواية فضّل أبا سعيد ، ومن لم يكن كذلك فضل الفارسي. ويؤيد هـذا الاختلاف في المنهج قول الفارسي المشهور . . أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية ولا أخطىء في مسألة واحدة قياسية[2] ، وهو في قولته هذه إنما يعبر عن حقيقة منهجه ويغمز في جانب منهج الرواية ، بل هو يهدم منهجاً ويقيم آخر .

٣ ـ قال أبو حيان : « وحد الايجاز بعض أشياخ العلم فقال : هو تقليل الكلام من غير اخلال . وهذا الشيخ حدّ البلاغة فقال : هي ما أدى المعنى الى القلب في (أ) حسن صورة من اللفظ . وله حـدود كثيرة في كتاب صنّفه في القرآن[3] ، وأصحابنا يأبون طريقه . وكان البديهي يقول فيه : ما رأيت على سنّي وتجوالي وحسن إنصافي لمن وضع يده في الادب أحداً أعرى من الفضائل كلها ولا أشد ادعاء لها كلها من صاحب الحدود[4] فإني مع وزني له ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا . وقال النحويون ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون : ليس مايزعم أنـه منطق

---

(١) معجم الادباء ٧ : ٢٥٣ . (ط أوربا ٣ : ١٩) وفيه : لم يكن يرى مايراه أبو سعيد ...

(٢) الخصائص ٢ : ٨٨ . وفي معجم الادباء « لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية » .

(٣) يشير الى « النكت في اعجاز القرآن » للرماني .

(٤) الحدود كتاب للرماني في النحو .

منطقاً عندنا[1] .

والمراد بقول أبي حيان والبديهي هو علي بن عيسى الرماني وأنت تجد حدّه للايجاز هذا الذي ذكره أبو حيان في كتابه «النكت في إعجاز القرآن»[2] كما تجد فيه حد البلاغة الذي ننقله عنه أيضاً[3] .

والذي يعنينا من هاتين الشهادتين هو قول أبي حيان : «وأصحابنا يأبون طريقه» وقول البديهي : «وقال النحويون ليس شأنه في النحو شأننا» إذ أن هذا يدل على تفرد الرماني بطريقة خاصة أو أسلوب متميز، ويؤيد ذلك مانقل عنه من أنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو مايقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[4] . فهذا يدل على أن الرماني كان فرداً في طريقته من جهة، وأن هذه الطريقة كانت قائمة على المنطق أو ممتزجة به من جهة ثانية .

٤ - نقل ابن الانباري وغيره، أن بعض أهل الأدب قال : «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي . وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي[5] .

ونفهم من هذا أنه كان لكل من هؤلاء النحاة الثلاثة : الرماني والسيرافي والفارسي طريقة خاصة في معالجة البحث النحوي .

---

(١) البصائر والذخائر : ١٤٠ .
(٢) النكت : ٧٠ .
(٣) النكت : ٦٩ .
(٤) نزهة الالبا : ٣٧٩ ومعجم الادباء ١٤/٧٣ وعيون التواريخ : وفيات سنة ٣٨٤ .
(٥) نزهة الالبا ٣٧٩ ومعجم الادباء ١٤/٧٥ وطبقات ابن قاضي شهبه ٢ : ١٧٤ .

٥ - قال أبو حيان التوحيدي : « ورأيت في مجلس علي بن عيسى النحوي رجلاً من مرو يسأله عن الفرق بين من وما ، ومن[٣] ومم . فأوسع له الكلام وبيّن وقسم ، وفرّق وحد[٤] ، ومثل وعلق كل شيء منه بشرطه من غير أن فهم السائل أو تصور . وسأله إعادته عليه وإبانته له . . ففعل ذلك مراراً من غير تصور حتى أضجره ومن حد الحلم أخرجه ، فقال له : أيها الرجل يلزمني أن أبين للناس ، وأصور لمن ليس بناعس ، وما علي أن أفهم البهم والشقو والدهم ، مثلك لا يتصور هـذه المسألة بهذه العبارة ، وهذه الأمثلة . . قم الى مجلس آخر ووقت غير هذا . . »[٥] .

وهذا يؤيد القول السابق ، ويدل على أن بعض الناس لم يكونوا يفهمون كلام الرماني ولو قسم وفرّق ومثل وعلق وأعاد المسألة غير مرة .

وبرصد هذه الأقوال والشواهد التي نقلت إلينا نستطيع أن نقول إنه كان هناك اختلاف في المناهج والأساليب ، وانه كانت للنحويين آراء متباينة حول الاسلوب الواجب اتباعه في معالجة البحث النحوي . وان كلًا من الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني كان له رأي في ذلك او طريقة ، فالزجاجي ينتقد من قال في النحو بحدود المنطقيين ، والسيرافي يرى الاكثار من الحفظ والتعويل على الرواية والسماع ، والفارسي يرى القياس هو الاساس ، والرماني - قيل - انه منطقي ومعقد .

وليس من شأننا أن نبسط القول في جميع تلك المذاهب والأساليب فليس بحثنا موضع ذلك ، ثم إن بسط القول في ذلك من الصعوبة بمكان بعيد مادامت أكثر آثار هؤلاء النحاة مجهولة . على أننا - مع ذلك - سنحاول تحديد المعالم

---

(٣) هكذا في الاصل ولعلها : وممن .
(٤) هكذا في الاصل ولعلها : ووحد .
(٥) معجم الادباء ١٤ : ٧٧ .

العامة لتلك الاتجاهات المختلفة في الدراسة النحوية للقرن الرابع من خلال معرفتنا للزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني وابن جني .

. . .

اما الزجاجي فيتضح منهجه في كتابيه « الايضاح » و « الجُمَل » وقد كان « الايضاح » أشبه ببسط نظري للمنهج بيّن فيه رأيه في بعض مسائل النحو العامة كالحدود والعلل . وكان « الجمل » أشبه بالتطبيق العملي لذلك المنهج .

وكان منهج الزجاجي في كتابيه جميعاً منهج النحوي البعيد عن المنطق والفلسفة ، بل منهج الذي يرى أن يبقى النحو صافياً بعيداً عن التأثر بغيره من العلوم كالمنطق والفلسفة والا كان ذلك خلطاً بين الفنون أو العلوم وخروجاً بعلم النحو عن سبيله[1] .

وأما السيرافي فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الاقناع ، كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله ، أي أن السيرافي كان في نحوه متأثراً بثقافته الكلامية ــ وهو من علماء الكلام ــ وبثقافته الفقهية ــ وهو فقيه شغل منصب القضاء خمسين سنة ــ وكان أسلوبه بعد ذلك متميزاً بطول النفس ووضوح العبارة وكثرة الرواية ، وسنرى تفصيل ذلك حين نتحدث عن شرحه على كتاب سيبويه .

وأما الفارسي فقد كانت العربية أغلب عليه ، وكان منهجه فيها مبنياً على احترام القياس ، وطرد أحكامه ، وبذلك جمع بين النضج والعمق من جهة ، ومنطقية المنهج من جهة ثانية .

واما تلميذه ، وغرسة يديه أبو الفتح بن جني فقد كان أدخل من أستاذه في ميدان الفلسفة اللغوية واكثر منه تأنقاً في التعبير حتى كان بين اللغويين فيلسوفهم وأديبهم .

---

(١) انظر تفصيل رأي الزجاجي في الايضاح ص ٤٨ وما بعدها .

وأما مذهب الرماني فسنقف على معالمه في ختام هذا البحث ، حيث ندرس شرحه على سيبويه ، ونوازنه بشرح السيرافي ، ونعين موقعه ومنزلته بين مذاهب القوم .

• • •

وجملة القول في حالة النحو في القرن الرابع أن حدّة الخلاف الشخصي في النحو بين البصرة والكوفة أخذت تخف على أثر وفاة المبرّد (٢٨٥ ﻫ) وثعلب (٢٩١ ﻫ) أي في مطلع عصر الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤) . وأن عدداً من نحاة ذلك العصر كانوا – في بغداد – امتداداً للمدرستين الخلافيتين بعامة ، ولمدرسة البصرة منها بخاصة . وأنه كانت الى جانب هؤلاء طبقة من النحاة تركت التعصب ومزجت بين المذهبين . وان منزلة النحو ما زالت في رقيها وارتفاع شأنها بين العلوم ، كما أن البحث النحوي اتسع نطاقه حتى أفاد من آفاق علمية جديدة ، وظهر في ميدانه عدد من نوابغ الفكر الذين اتسعت ثقافاتهم وتعددت جوانبها ، فاذا كل منهم متأثر – في أسلوبه النحوي – بالثقافة التي غلبت عليه من فقه أو منطق أو فلسفة أو كلام .

الباب الأول

في

حياة الرماني وآثاره

الفصل الأول : حياة الرماني

١ ـ نشأته وثقافته .

اسمه . نسبته . أسرته . شيوخه . عقيدته . ثقافته .

٢ ـ شخصيته وخصاله . حياته العامة ، وشخصيته . أخلاقه .

٣ ـ تلامذته وآراء السلف فيه . رواته وتلامذته .

أقوال العلماء فيه واقتباسهم منه .

بين الفارسي والرماني .

الفصل الثاني : آثار الرماني

١ ـ في علوم العربية .

المطبوع . المخطوط الموجود . المفقود .

٢ ـ في علوم القرآن .

المطبوع . المخطوط الموجود . المفقود .

٣ ـ في العقائد والكلام .

الفصل الأول

حياة الرماني

١

نشأته وثقافته

اسمه :

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله ، ويعرف بالاخشيدي ، وبالورّاق ، وبالجامع ، وهو بالرماني أشهر .

نسبته :

والرماني (بضم الراء وتشديد الميم) نسبة قيل انها إلى الرمّان وبيعه ، وقيل إنها إلى قصر الرمّان بواسط . قال ابن خلكان « هذه النسبة يجوز أن تكون إلى الرمّان وبيعه ، ويمكن ان تكون إلى قصر الرمان ، وهو قصر بواسط معروف . وقد نسب الى هذا وهذا خلق كثير . ولم يذكر السمعاني نسبة أبي الحسن المذكور – أي علي ابن عيسى – الى ايهما والله أعلم . . . »[١] على أننا اذا تتبعنا ترجمته وجدنا أنه يذكر في جملة المنسوبين الى قصر الرمان ، فلقد

---

(١) وفيات الاعيان ٢ : ٤٦١ .

ذكره ابن الاثير في اللباب بعد ذكر أبي هاشم يحيى بن دينار الرماني المنسوب الى قصر الرمان بواسط ، وكذلك هـو في الاكمال لابن ماكولا ، وفي الأنساب للسمعاني مذكور بعده ومنسوب مثله الى قصر الرمان خلافاً لما ذكره ابن خلكان .

وجاء في معجم البلدان « قصر الرمان بنواحي واسط القصب التي بكسكر ، وهو واسط العراق ، واليه ينسب أبو هاشم يحيى ابن دينار .. وقد نسب اليه الامير ابن ماكولا وتبعه أبو سعيد السمعاني أبا الحسن عليّ بن عيسى الرماني النحوي[1] .

ونحن نعتقد صحة هذه النسبة الى قصر الرمان المعروف بواسط بين البصرة والكوفة ، لانه كما نسب الرماني الى هذا القصر نسب الى واسط نفسها فقيل هو الرماني الواسطي[2] . وقد قطع الزبيدي بذلك فقال بعد ذكره لجماعة من الرمانيين منهم ابو الحسن علي بن عيسى « هؤلاء الى قصر الرمان »[3] . وبذلك أيضاً قطع المجد الفيروزبادي[4] .

أما « الورّاق » فنسبة عرّفه بها كثيرون كياقوت والعمري والكتبي وابن قاضي شهبة وغيرهم . وظاهر أنها نسبة الى حرفة الوراقة التي نعتقد أنه احترفها حتى نسب اليها . ومما يقوي عندنا هذا الاعتقاد ان الرماني كان في فقر وشدة ، وان بيئته كانت مضطربة مختلفة حتى ان العالم فيها « اذا لم يكن فقيهاً صاحب منصب ، ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب ، فكثر العلماء الوراقون »[5] وكثر أصحاب هذه النسبة في ذلك العصر .

---

(١) معجم البلدان ٢ : ٨١٤ .

(٢) روضات الجنات : ٤٨٠ .

(٣) تاج العروس . مادة « رمن » .

(٤) القاموس المحيط . مادة « رمن » .

(٥) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ١ : ٢٥٩ .

على أنه قد يدفع بالعالم الى مهنة الوراقة زهده وورعه ، فلقد عرفنا من علماء ذلك العصر من كان يلي أموراً عامة ويرفض أن يتقاضى على ذلك أجراً من الدولة كأبي سعيد السيرافي الذي ولي القضاء خمسين سنة بدون أجر لأنه آثر أن يعول على كسب يده ، فكان لا يخرج إلى مجلس القضاء حتى ينسخ عشر صفحات يكفيه أجرها لقوت يومه . وليس ببعيد أن يكون الرماني كذلك ، فلقد وصفوه بأنه كان على تألّه وتنزّه ودين ويقين وعفاف ... »[1] وبأنه : « كان مع قلة ذات يده وشدة فقره يسلك طريق المروءة »[2] .

وأما « الاخشيدي » فنسبة الى شيخه المعتزلي أبي بكر أحمد بن علي الاخشيدي (٣٢٦ هـ) الذي كان أحد كبار المعتزلة في بغداد . وكان الرماني قد أخذ عنه ولازمه حتى عد من أصحابه[3]. وأما « الجامع » فصفة عرف بها الرماني لكثرة جمعه بين العلوم[4] ، اذ جمع في تدريسه بين القرآن والفقه واللغة والنحو والكلام .

أسرته :

ليس في كتب التراجم – على كثرتها – مايتيح لنا التعرف الى حياة الرماني بالتفصيل ، وإذا كان قد ترجم له الكثيرون من أصحاب الطبقات ، وكان له ذكر بين المتكلمين والفقهاء والمفسرين والنحويين فان الذي ذكروه عنه قليل ومعاد ، ينقل فيه بعضهم عن بعض . ومع ذلك فسنحاول أن نجمع ماتفرق في كتب التراجم والأدب من أخباره لعلنا نظفر ببعض المعالم الواضحة لشخصيته وحياته .

---

(١) المقابسات : ٥٧ .
(٢) المنية والامل : ٦٥.
(٣) الفهرست : ١٧٣ .
(٤) المنية والامل : ٦٥ .

ولد الرماني ببغداد سنة ٢٩٦ هـ . ومات فيها ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الاولى سنة ٣٨٤ هـ . وقد ذكر في تاريخ ولادته ووفاته غير ذلك ، ولكني رجحت ما ذكرت لأن الاكثرين عليه ، ولأن بعضهم نصّ على أنه مات عن ثمان وثمانين سنة [١] . ودفن بالشونيزية وهي مقبرة في الجانب الغربي من بغداد ، وفيها قبر أبي علي الفارسي . وأما أسرته فلسنا نعرف عنها شيئاً سوى أن أصله من سرّ من رأى . وقال بعض الباحثين ان « ابن خلكان ذكر أن أصل علي بن عيسى من سامراء مخالفاً في ذلك السمعاني والأمير ابن ماكولا اللذين ذهبا إلى انتسابه لقصر الرمان [٢] . والحقيقة أنه لاخلاف بين النصين ، لأن كون الرماني منتسباً إلى قصر الرمان لايعارض كون أصله من سامراء ، وكثير من الناس ينتسبون إلى مكان عاشوا فيه على حين تعود أصول أسرهم إلى موطن آخر . وعلى كل فقد استوطن الرماني بغداد ، واتخذ لنفسه دراً في سوق العطش حيث كان يقيم استاذه المتكلم ابن الاخشيد والشاعر المعروف بالسرى الرفّاء .

شيوخه :

اتصل الرماني في بغداد بأساتذته الذين كان منهم ابن دريد وابن السراج والزجاج ، وهم الشيوخ الذين حملوا علم البصرة في بغداد .

أما أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد [٣] فقد تنقل في بلاد فارس والعراق حتى أتى بغداد سنة ٣٠٨ [٤] واستقر فيها إلى أن مات سنة ٣٢١ عن نيف

---

(١) نص على ذلك ابن الجوزي وابن قاضي شهبة وابن العماد .

(٢) نفائس المخطوطات : المجموعة الخامسة : ٦ .

(٣) ترجمته في طبقات الزبيدي : ٢٠١ ونزهة الالبا : ٣٢٢ وإنباه الرواه ٣ : ٩٢ وبغية الوعاة : ٣٠ وفيها انه مات في عمان .

(٤) مرآة الجنان ٢ : ٢٨٣ .

وتسعين سنة . وكان مقدماً في حفظ اللغـــة والأنساب وأشعار العرب ، « وإليه انتهى علم لغة البصريين » [1] . وأما ابن السراج فهو أبو بكر محمد بن السري السراج [2] ، أخذ النحو عن المبرد ، وإليه انتهت رياسة النحو بعده .. ومات سنة ٣١٦ . وأما الزجاج فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري [3] ، كان أول أمره من أصحـاب ثعلب ثم لقي المبرد في بغداد فلازمه وتخرج به [4] . ومات سنة ٣١١ .

ولا بد لنا من وقفة قصيرة هنا نلفت فيها النظر إلى أنه إن صح أن هؤلاء فقط هم أساتذة الرماني فان ذلك يعني أنه لم يلازم أحداً من أساتذته مدة طويلة وأنه ما دام قد مات سنة ٣٨٤ فان تلقيه العلم على أساتذته لم يتجاوز المرحـلة الأولى من شبابه ، فقد مات الزجاج وعمر الرماني خمس عشرة سنة ، ومات ابن دريد وعمره خمس وعشرون سنة ، فهل كانت هذه السن هي آخر مرحلة التلمذة عند الرماني ؟ ثم إنه لم تكن لابن دريد تلك القدرة على تعليم النحو لأن اللغة والرواية أغلب عليه ، فهل انتهى تلقي الرماني للنحو منـذ بلغ العشرين من عمره ؟

أغلب الظن أن الأمر كذلك ، وليس هذا بالمستحيل أو البعيد وإنما هو ممكن معقول ، يدل على الفطنة المبكرة والذكاء المتقد ، ولقد كانت له أمثلة سابقة في مثـل سيبويه وغـيره ممن ظهرت عبقريته في سن مبكرة ومات في سن الشباب .

والأمر الثاني الذي نقف عنده ونحن بصدد الحديث عن شيوخ الرماني

---

(١) مراتب النحويين : ٨٤ .

(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢٢ وإنباه الرواه ٣ : ١٤٥ وبغية الوعاة : ٤٤ .

(٣) ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢١ وإنباه الرواه ١ : ١٥٩ وتاريخ بغداد ٦ : ٨٩ وبغية الوعاة : ١٧٩ .

(٤) انظر قصة التحاقه بالمبرد .

هو أن هؤلاء الشيوخ كانوا على صلة وثيقة بعلم البصرة ، فابن دريد كان من أحفظ الناس لعلم البصريين ، والزجاج كان تلميذاً مقرباً لدى المبرد ، وابن السراج من أصحاب المبرد ، وهو صاحب كتاب « الأصول » الذي يجب أن ننتبه إلى ما قيل عنه من أنه كتاب « منتزَع من كتاب سيبويه ، وأن ابن السراج جعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون ، وانما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه إلا أنه عوّل على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين وخالف أصول البصريين في أصول كثيرة »[1] .

وكان للرماني الى جانب هؤلاء الاساتذة الذين أخذ عنهم علم العربية شيخ آخر أخذ عنه علم الكلام ومذهب الاعتزال وهو ابن الاخشيد أبو بكر أحمد ابن علي فقد لازمه الرماني وذهب مذهبه[2] ونسب إليه . وأبو بكر بن الاخشيد من شيوخ المعتزلة ومتكلميهم . كان جيد الالمام بالعربية والفقه ومات سنة ٣٢٦ أي حين كان عمر الرماني ثلاثين سنة .

ويبدو أن لهذا الاستاذ أثراً بعيداً في حياة الرماني فقد طبعه بطابعه في الكلام والاعتزال ، وجعل منه واحداً من شيوخ المعتزلة وعلماء الكلام .

عقيدته وثقافته الكلامية :

وثقافة الرماني في الاعتزال والكلام ثقافة واسعة بعيدة الأثر في فكر صاحبها ، إذلم يكن الكلام عند الرماني علماً إلى جانب العلوم الكثيرة الأخرى التي يتقنها فحسب ، وانما كان فلسفة صبغ سائر العلوم عنده بصبغته الخاصة وطبع بطابعه نتاج الرماني الفكري في شتى العلوم ، وقد ظهرت هذه

---

(١) إنباه الرواه ٣ : ١٤٩ .
(٢) المنية والأمل : ٦٥ .

الثقافة الواسعة فيما وضعه الرماني من كتب كلاميّة واعتزالية ككتاب « مقالة المعتزلة » و « الرد على الدهرية » و « صنعة الاستدلال » و « أصول الجدل » و « أدب الجدل » و « الرسائل في الكلام » و « جوامع العلم في التوحيد » ، كما ظهرت في الكتب التي وضعها في الرد على بعض العلماء المخالفين ككتاب « الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم الجبائي » وكتاب « نقض التثليث على يحيى بن عدي » وكتاب « الرؤية في النقض على الأشعري » .

تشيعـــه :

ومما يتصل بعقيدة الرماني قولهم انه كان مع اعتزاله متشيّعاً [1] . وقد قال عنه أبو القاسم التنوخي – وهو كثير الرواية عنه – : « وممن ذهب في زماننا إلى أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة أبو الحسن الرماني الاخشيدي » [2] وله في ذلك مؤلفات مثل كتاب « تفضيل علي » وكتاب « الإمامة » .

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تفضيل عليّ رأي كانت تقول به معتزلة بغداد من قبل الرماني ، فلقد قال به أبو جعفر الاسكافي (٢٤٠ هـ) وبشر بن المعتمر (٢١٠ هـ) وأبو إسحاق الخياط (نحو ٣٠٠ هـ) وبذلك يكون الرماني في رأيه هذا أيضاً معتزلياً بغدادياً كما هو في سائر آرائه وأقواله .

ولسنا نكتم بعد ذلك أن قرائن تشيع الرماني تدلّ على أنه وقف في تشيّعه حيث وقف معتزلة بغداد ولم يتجاوز القول بتفضيل عليّ ، بل تدلّ بصراحة على أنه لم يكن في الشيعة من الإمامية . ولعل أبرز هذه القرائن :

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٤ وللداودي : ١٧٦ .

(٢) مسالك الأبصار ٤ . ٣٠٣ .

(١) لم يذكر أحد من المتقدمين أن الرماني كان متشيعاً ، وأول من ذكر ذلك السيوطي (٩١١) وتابعه عليه الداودي (بعد ١٩٤١) وهما متأخران . ولم يرو أحد من المتقدمين أو المتأخرين شيئاً عن تشيعه غير ما قاله التنوخي من تفضيله لعلي . وهذا رأي ليس خاصاً بالشيعة وإنما قال به معتزلة بغداد .

(٢) لم يكن موقف الرماني من قصة الغار وحديث غدير خم موقف الشيعي منها ، فلقد « اتفق أن رجلاً من أهل البصرة دخل وسأل الرماني وقال له : ما تقول في حديث الغدير وقصة الغار ؟ فقال الرماني : خبر الغار دراية وخبر الغدير رواية ، والرواية لا تعارض الدراية »[١] .

(٣) لم يذكر المصنفون كتب الرماني بين كتب الشيعة ، ولم يعدوا كتابه في « الإمامة » واحداً منها[٢] .

(٤) وضع بعض علماء الشيعة الإمامية كتباً في الرد على الرماني ككتاب « نقض الامامة على علي بن عيسى الرماني » لمحمد بن محمد المعروف بالشيخ المفيد كبير الامامية في عصره والمتوفى سنة ٤١٣ .

(٥) قيل[٣] : « كان السري الرفا – الشاعر المتوفى سنة ٣٦٦ – جاراً لأبي الحسن الرماني بسوق العطش ، وكان كثيراً ما يجتاز بالرماني وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال ، وكان سري يتشيع ، فلما طال ذلك عليه أنشد :

أقارع أعداءَ النبيِّ وآلِهِ ... قراعاً يفلُّ البيض عند قراعه
وأعلم كلَّ العلم أن وليَّهم ... سيُجزى غداةَ البعث صاعاً بصاعه
فلا زال من والاهم في علوِّه ... ولا زال من عاداهم في اتضاعه

---

(١) روضات الجنات : ٥٤٥ .

(٢) بحثنا عنه في كتاب « الذريعة الى تصانيف الشيعة » فلم نجد له ذكراً .

(٣) ذكرت هذه القصة في ملحق ابن النديم (ص : ٦) من الطبعة المصرية ولم أجدها في مصدر آخر . كما ان ابيات السري الواردة فيها ليست في ديوانه المطبوع ولا المخطوط .

ومعتزليّ رام عزل ولايتي عن الشرف العالي بهم وارتفاعه
فما طاوعتني النفس في أن أطيعه ولا أذِن القرآن لي في اتباعه
طبعت على حبّ الوصيّ ولم يكن ليُنقلَ مطبوعُ الهوى عن طباعه

وهذا النص واضح صريح في بعد الرماني عن الامامية ، وتلك القرائن كلها تدل على أنه لم يكن منهم . وأما تفضيله عليا فقد رأيناه قولاً قالت به معتزلة بغداد ، واذاً فقد كان الرماني معتزلياً وهو إذا تشيع فان تشيعه يقف عند تفضيل علي ، وليس هو من الامامية على كل حال . وتفضيله لعليّ هو الذي جعله معدوداً – عند بعضهم – في الشيعة ، وهو الذي جعله مكرّماً عند عز الدولة البويهيّ كما سنرى .

ثقافته العربية :

كما كانت ثقافة الرماني في الاعتزال والكلام ثقافة واسعة ، عميقة كذلك كانت ثقافته في سائر العلوم التي تناولها ، فلقد تناول علوم العربية ومهر فيها حتى أصبح من مشاهير أئمتها وأصحاب الرأي فيها ، وعدّ في طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي . ولقد وضع في العربية كتباً كثيرة . كان بعضها تأليفاً مستقلا ككتاب « الحدود النحوية » ، وكتاب « الحروف » و « الايجاز في النحو » و « التصريف » و « الاشتقاق » وغيرها .. وكان بعضها الآخر شرحاً أو تعليقاً على كتاب إمام من أئمة النحو كشرحه على كتاب سيبويه وأغراض كتاب سيبويه ، ونكته ، وتهذيب أبوابه ، وكتاب « شرح مسائل الاخفش » و « شرح مختصر الجرمي » و « شرح الألف واللام للمازني » و « شرح المقتضب للمبرد » وشرح معاني الزجاج . وشرح الجمل وشرح الأصول لابن السراج .

ونحن نرى فيما بين أيدينا من كتبه ولاسيما شرحه على سيبويه علماً غزيراً ونفساً طويلا وإحاطة غريبة . كما نرى اعتماد الرماني فيه على فروع ثقافته المختلفة حتى إننا نستطيع القول إن الرماني لم يكن فيه مجرد نحوي يشرح الكتاب وإنما

كان عالم نحو يشرح ويناقش ويستقصي ، كما كان عالم لغة وبلاغة ومنطق وفلسفة .

ثقافته القرآنية :

وكذلك تناول علوم القرآن فكان فيها إماماً مقدماً ومؤلفاً ذائع الصيت ، وضع تفسيراً كبيراً للقرآن الكريم قال عنه « تفسيري بستان يجتنى (منه) ما يشتهى »[1] وعرف به فقيل « صاحب التفسير » . وقيل للصاحب ابن عباد : هلاّ تصنف تفسيراً ؟ فقال : وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً ؟[1] .. وقال عنه ابن قاضي شهبة « هو تفسير كبير وفيه فوائد جليلة »[2] .

ويبدو أن براعة الرماني في علم الكلام ومنزلته بين المعتزلة جعلت لهذا التفسير منزلة خاصة عند علمائهم ومؤلفيهم ، وقد قيل إن الزمخشري أفاد من هذا التفسير . قال ابن تغري بردى : « وله كتاب التفسير الكبير ، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالاعتزال ، وسلك الزمخشري سبيله وزاد عليه[3] » وللرماني في علوم القرآن كتب أخرى غير التفسير ككتاب « الجامع في علم القرآن » و « النكت في إعجاز القرآن » و « الألفات في القرآن » .

واتقان الرماني لهذه العلوم الكثيرة ، ووضعه فيها الكثير من الكتب هو الذي جعله معروفاً بالجامع و « بصاحب التصانيف المشهورة في كل فن »[4] .

* * *

(١) المنية والأمل : ٦٥ .
(٢) طبقات النحاة واللغويين ٢ : ١٧٥ .
(٣) النجوم الزاهرة : وفيات سنة ٣٨٤ .
(٤) تلخيص ابن مكتوم .

(٢)

شخصيته وخصاله

حياته العامة وشخصيته :

وأما حياة الرماني العامة فلم يتحدث عنها أحد من أصحاب التراجم ، وإن كنا نستطيع أن نكوّن لأنفسنا صورة عن شخصية الرماني في حياته العامة إذا نحن جمعنا شتات ماروي عنه من الاخبار .

رأينا فيما سبق أن الرماني احترف الوراقة ، ورأينا في ذلك دليلاً على زهده وورعه أو على فقره ، وقد عرف عنه الأمران حتى وصفوه بأنه « كان مع قلّة ذات يده وشدة فقره ، يسلك طريق المروءة »[١] .

وذكر بعض الباحثين أنه كانت للرماني مشاركة في الحياة العامة في بغداد وفي أحداثها السياسية الهامة ، وكان محبوباً مقدّراً عند العامة والخاصة[٢] .

فأما مشاركة الرماني في الحياة العامة فقد رحت أستقصي أخبارها في تاريخ السنوات التي عاشها الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤) وأتتبع الحوادث الهامة التي وقعت خلالها في بغداد – حيث كان يعيش – فما وجدت له ذكراً في غير موضعين اثنين :

---

(١) المنية والأمل : ٦٥ .
(٢) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن : ٨ .

أولهما : أن قاضي القضاة أبا محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف (٣٠٦ — ٣٨١) قبل شهادة الرماني سنة ٣٦٠[١] .

ثانيهما : أنه لما غزا الروم بلاد المسلمين سنة ٣٦٢ ودخلوا نصّيبين لجأ الناس إلى بغداد فامتلأت باللاجئين وكان الخليفة عاجزاً ، فضج الناس وأرسلوا وفداً من أهل الستر والصيانة من بغداد إلى الكوفة لمقابلة عز الدولة وعرض الأمر عليه وبعث همته . . وكان في جملة هذا الوفد البغدادي أبو بكر الرازي وعلي بن عيسى الرماني[٢] . وسيمر بنا خبر الرماني في هذا الوفد مفصلاً بعد قليل .

وعلى هذا فليس لنا أن نفهم من مشاركة الرماني في الحياة العامة والأحداث السياسية الهامة في بغداد أكثر من هذين الأمرين : تعديل القاضي له وقبوله لشهادته . ثم ذهابه في وفد من أهل الستر والصيانة لمقابلة عز الدولة .

ويكفي أن يكون هوى الرماني مع الشيعة — كما رأينا — ليقدمه الناس في وفدهم الى عزّ الدولة البويهي ، وقد أحسنوا في اختيارهم له إذ كان مقدم الوفد في نظر عز الدولة كما سنرى .

وأما كونه محبوباً مقدراً عند العامة والخاصة ، فأمر أتاحته له أيضاً عقيدته ودعت الى أن يلتف حوله العامة وأن يقدره الخاصة ، إذ كانت الشيعة غالبة في زمانه .

على أنه لابد لنا من الإشارة هنا الى أنه كان الى جانب الرماني سميّ له هو أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح ، الوزير الذي أشرنا اليه في حديثنا عن الحياة السياسية في بغداد ، فلقد اتفق هذا الوزير مع الرماني في اسمه

---

(١) المنتظم ٧ : ٥٤ .

(٢) المنتظم : ٧ : ٦٠ .

واسم أبيه وفي كنيته أيضاً ، ثم انه عاش في عصره (٢٤٥ — ٣٣٥) وفي بلده بغداد . ولقد كانت لعلي بن عيسى هذا الوزير مشاركة فعالة في الحياة العامة ، وفي الأحداث السياسية الهامة . وكان محبوباً مقدّراً عند العامة والخاصة حتى أفاضت كتب التاريخ بذكر أعماله ومآثره [١] .

كما كان للرماني سميّ آخر ، قد يجوز أن يؤتى أحد من قبله أو يلتبس عليه أمره ، وذلك هو كنيّه ايضاً ابو الحسن علي بن عيسى الربعي النحوي [٢] الذي كان معاصراً للرماني (٣٢٨ — ٤٢٠) والذي عاش الى جانبه في بغداد وقد أدى هذا التوافق بين الرجلين في الاسم واسم الأب والكنية ، وفي كونهما نحويين متعاصرين يعيشان في بلد واحد ، الى الخلط بينهما حتى قال ابن خير الاشبيلي في أحد أخباره عن الربعي « علي بن عيسى الربعي الرماني [٣] » وحتى جعل علي بن عيسى الرماني تلميذاً لأبي علي الفارسي مدة ثلاثين سنة [٤] مع أن المعروف أن الربعي لا الرماني هو الذي قرأ على الفارسي تلك المدة الطويلة [٥] .

أخلاقه :

تدل سيرة الرماني وماوصفوه به على أنه كان رجلاً صالحاً وأديباً فاضلاً

---

(١) ترجمته في الوزراء : ٣٢٢ وحسن المحاضرة ٢ : ١٢٦ والحضارة الاسلامية لمتز ١ : ١٢٥ ، ومحاضرات الامم الاسلامية للخضري : ٣٨١ .

ولهارولد بوين (Harold Bowen) كتاب اسمه : «The life and time of Ali ibn isa , the good vizier . » ١٩٢٨ كمبردج

(٢) ترجمته في إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ ، ومعجم الادباء ١٤ : ٨١ .

(٣) فهرست ابن خير : ٣١٠ .

(٤) فهرست ابن خير : ٤٢ .

(٥) سيأتي تفصيل ذلك في حديثنا عن علاقة الرماني بالفارسي .

قال ياقوت « قرأت بخط أبي حيان التوحيدي في كتابه الذي ألفه في تقريظ الجاحظ – وقد ذكر العلماء الذين كانوا يفضلون الجاحظ – فقال : ومنهم علي ابن عيسى الرماني ، فإنه لم ير مثله قط بلاتقية ولاتحاش ، ولااشمئزاز ولا استيحاش علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات واستخراجاً للعويص وإيضاحاً للمشكل ، مع تأله وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهة[1] وعفاف ونظافة[2] » فأبو حيان يصف الرماني بالجرأة والحكمة والعلم الواسع والبصر بالمذاهب ، كما يصفه بمتانة الدين وفصاحة اللسان ، والتعفف والنظافة .

والحق أن أباحيان كان شديد الاعجاب بالرماني والتقدير له حتى إنه لا يذكره مرة إلا وينعته بالصلاح[3] وبأنه ذو دين ثخين وعقل رزين[4] .

ولم يكن التوحيدي هو المعجب الوحيد بالرماني بل لقد أثنى عليه كل الذين تحدثوا عنه أو ترجموا له ، إلا أنه مع ذلك لم ينج من شانىء تناوله بالتقبيح والطعن ، وكانت شهادته فيه شهادة غريبة قاسية .

قال أبو علي الفارسي : « إن كان النحو مايقوله الرماني فليس معنامنه شيء وإن كان النحو مانقوله نحن فليس معه منه شيء[5] » .

وقال البديهي : « ما رأيت على سني وتجوالي وحسن انصافي لمن وضع يده في الأدب أحداً أعرى من الفضائل كلها ، ولا أشد ادعاء لها كلها ، من صاحب الحدود ، فإني مع وزني له ونظري اليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس

---

(١) فقه فقاهة .

(٢) المقابسات : ٥٧ ومعجم الادباء ١٤ : ٧٣ .

(٣) الامتاع والمؤانسة ١ : ١٠٨ ، ١٢٨ .

(٤) المصدر السابق ١ : ١٣٣ .

(١) نزهة الالبا : ٣٧٩ .

فنه في الكلام فننا ، وقال النحويون ، ليس شأنه في النحو شأننا ، وقال المنطقيون : ليس ما يزعم انه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي أمره على عامة من ترى . » [1]

هاتان شهادتان في الرماني ، إحداهما للفارسي والاخرى للبديهي ، أما شهادة الفارسي فلم تتناول أخلاقه وإنما تناولت معرفته لعلم النحو وطريقته في هذا العلم ، وسنفرد حديثاً خاصاً لعلاقة الرماني بالفارسي ومناقشة رأيه فيه .

وأما البديهي فهو أبو الحسن علي بن محمد (توفي نحو ٣٨٠ هـ) ، كان شاعراً ، وسمع من ابن دريد ونفطويه وابن الانباري ، وقد تحدث عنه ابو حيان وعال شهادته السيئة في الرماني فقال : « وكان البديهي شاعراً ، وكان شهر زورياً [2] ، وكان مغسول الشعر ما ظهر له بيت . وانما هاجه على هذا الثلب اختلافه الى يحيى بن عدي المنطقي ، ولم يحل منه بشيء من الفلسفة قليل ولا كثير ولكن كان يجعل اصابته في حفظ العروض ، وعقد القافية وإقامة الوزن ورواية اللغة ، وحفظ الغريب المصنف اعجاباً بنفسه ، ويستدوع به على الناس متدرباً ببذاء وسفه ، ولقد شاهدته وهو على شفير عمره فما كان يحلي ولا يمر » [3] .

على اننا لن نعتمد على رد ابن حيان وتقبيحه للبديهي ، فقد يكون لاعجابه بالرماني أثر في ذلك ولكننا نقف عند شهادة البديهي لنلاحظ أمرين :

الأمر الأول : ان البديهي من المعجبين بيحيى بن عدي والمترددين عليه على حين أن الرماني يضع الكتب في الرد عليه ونقض آرائه كما في كتاب « نقض التثليث على يحيى بن عدي » وليس بمستبعد ان يكون لتعصب البديهي لابن عدي أثر في تعصبه على الرماني .

---

(١) البصائر والذخائر : ١٤٠ .

(٢) نسبة الى شهر زور وهي ناحية بين اربل وهمذان . ذكرها ياقوت وذم أخلاق أهلها .

(٣) البصائر والذخائر : ١٤٠ .

والأمر الثاني : ان البديهي نقل شهادة النحويين والمتكلمين والمنطقيين وآراءهم في الرماني . وقد يكون نقله صادقاً ، فلقد تكلم الفارسي بلسان النحاة منكراً ان يكون ما عند الرماني من النحو هو ما يعرفه النحويون منه ، وأوضح لنا أبو حيان رأي المنطقيين في الرماني حين قال : « واما علي ابن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيب به ، الا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق بل أفرد صناعة وأظهر براعة »[1] .

وبذلك يتضح أن الأمر ليس أمر الجهل بالعلم وانما هو أمر العقل اذا تفرد بالمنهج ، او العالم اذا خالف زملاءه في الطريقة والاسلوب . وكانت هذه المخالفة سبباً في طعنهم فيه أو حسدهم له ، كما كانت باباً يلج منه أمثال البديهي من الناقمين ، لا لينقد الطريقة او المنهج ولكن لينال من شخص الرماني فيعريه من الفضائل كلها ويجعل منه مدعياً كبيرا .

وتفرد الرماني بالمنهج هو نفسه الأمر الذي تنطوي عليه شهادة الفارسي كما سنرى عند الكلام على هذه الشهادة بعد قليل .

ولا شك أن أقرب السبل وأقومها لمعرفة الرماني ان نقف على بعض أقواله واعماله فهي وحدها الشاهد الصادق والحاكم العدل .

قال أبو حيان : « سمعت علي بن عيسى يقول لبعض أصحابه : لا تعادين أحداً وان ظننت أنه لن ينفعك . فانك لا تدري متى تخاف عدوك او تحتاج اليه ؟ ومتى ترجو صديقك أو تستغني عنه ؟ واذا اعتذر اليك عدوك فاقبل عذره وليقل عيبه على لسانك[2] .

وهذه نصيحة حكيم واع ومدبر مجرب وذي مزاج أقرب إلى اليسر واللين والتسامح منه إلى العنف والشدة والتعصب . ويؤيد عندنا هذه الصفات

---

(١) الامتاع والمؤانسة ١ : ١٣٣ .
(٢) معجم الادباء ١٤ : ٧٥ .

ما وقع للرماني في إحدى حلقاته ونقله إلينا التوحيدي فقال : « ورأيت في مجلس علي بن عيسى النحوي رجلاً من مرو يسأله عن الفرق بين من وما ، ومن ومم . فأوسع له الكلام وبيّن وقسّم وفرّق ووحد ومثل وعلّق كل شيء بشرطه من غير أن فهم السائل أو تصوّر وسأل إعادته عليه وإبانته له ففعل ذلك مراراً من غير تصوّر حتى أضجره ومن حد الحلم أخرجه ، فقال له : أيها الرجل يلزمني أن أبين للناس وأصوّر لمن ليس بناعس وما عليّ أن أفهم البهم والشقر والدهم ، مثلك لايتصور هذه المسألة بهذه العبارة وهذه الأمثلة فان أرحتنا ونفسك فذاك ، وإلا فقد حصلنا معك على الهلاك . قم إلى مجلس آخر ووقت غير هذا . فأسمعه الرجل ما ساء الجماعة وعاد بالوهن والغضاضة ، ووثب الناس لضربه وسحبه ، فمنعهم من ذلك أشد منع بعد قيامه من مجلسه ، ودفع الناس عنه وأخرجه صاغراً ذليلاً مهيناً ، ثم التفت إلى أبي الحسن الدقاق وقال له : متى رأيت مثل هذا فلا يكونن منك إلا التؤدة والاحتمال وإلا فتصير نظيراً لخصمك وتعدم في الوسط فضل التمييز . وانشأ يقول :

ولولا أن يُقال هجاغيراً ولم يسمع لشاعرها جوابا
رغبنا عن هجاء بني كليب وكيف يشاتم الناس الكلابا[1]

لقد صور أبو حيان لنا صاحبنا الرماني متصدراً في حلقته مقبلاً على السائلين من الطلاب والمستفيدين ، يوسع لهم الكلام مبيناً ومقسماً ومفرقاً ومعرفاً وممثلاً ... فإذا استزاده أحدهم زاده شرحاً وتفصيلاً ، وإذا استعاده أعاد غير مرة .. ولكنه إذا وجد أن أمامه سائلاً لايفهم أو كانت المسألة فوق مقدار فهمه نصح له أن يريح نفسه منها ويصرف همته عنها . ثم صوره لنا وقد شتم وأهين في حضرة طلابه والمتخلفين اليه حتى ثاروا يريدون ضرب المتطاول على شيخهم

(١) معجم الادباء ١٤ : ٧٧

فإذا هو ينهض متوسطاً جمعهم مشتداً في منعهم ليحمي الذي أهانه ، وليعطي طلابه درساً في الحلم وسمو الخلق .

ونرافق الرماني في موقف آخر من مواقفه العلميـة ، فإذا هو متواضع خاضع للحق ، والتواضع والخضوع للحق من ألزم صفات العلماء . قال الصفدي في ترجمة أبي الحسين علي بن عبد الله الحلاء المعروف بالناشىء الأصغر[1]، وهو من متكلمي الامامية : وناظر — أي الحلاء — يوماً علي بن عيسى الرماني في مسألة فانقطع الرماني ، فقال : أعاود النظر ، وربمـا كان في أصحابي من هو أعلم مني بهذه المسألة ، فإن ثبت الحق معك وافقتك عليه . فأخـذ يندد به ، فدخـل عليهما علي بن كعب الانصاري المعتزلي فقال : في أي شيء أنتما يا أبا الحسين ؟ فقال : في ثيابنا ، فقال : دعنا من مجونك وأعـد المسألة فلعلنا أن نقدح فيها . فقال : كيف تقدح وحرّاقك رطب ؟[2] » .

فلئن صدقت نيّة الرماني في معاودة النظر ومذاكرة الأصحاب ، وصدقت رغبته في معرفة الحق والتثبت منه ولم يكن ذلك لمجرد الفرار من الخصم كان موصوفاً بالتثبت والانصاف .

ويتمتع الرماني إلى جانب حكمته وبعد نظره وتواضعه بلسان طلق وقلب جريء ، وجنان ثابت لا تلجمه هيبة السلطان عن قول الحق ، ولا تخطف بديهته رهبة الموقف ، فلقد ذكر المؤرخون أن الرماني كان من بين أعضـاء الوفـد البغدادي الذي ذهب سنة ٣٦٢ الى الكوفة لمقابلة عز الدولة البويهي[3] ، ونقل التوحيدي إلينا خبر هذا الوفـد وكيف اجتمع الناس على إرساله ، ثم وصف مقابلة الوفد لعز الدولة ونقل ما دار فيها من الكلام ووصل إلى دور الرماني

---

(١) في روضات الجات : المعروف بالناشىء الاكبر ص ٤٨٠ .

(٢) الوافي بالوفيـات ج٢١ (فيلم) . وقد رويت هذه القصة مشوهة مختلطة بغيرها في روضات الجنات ص ٤٨٠ . وانظرها في ترجمة علي بن عبد الله الناشىء في معجم الادباء .

(٣) المنتظم : ٧ ٦٠ .

في الكلام فقال : « ثم اندفع علي بن عيسى فقال : أيها الأمير إن الصغير يتدارك قبل أن يكبر ، فكيف يجوز ألا يستقبل بالجد والاجتهاد وهو قد عسا[1] وكبر ؟ والله ان بنا الا أن يظن أهل الجبل وأذربيجان وخراسان أنه ليس لنا ذاب عن حريمنا ، ولا ناصر لديننا ، ولا حافظ لبيضتنا ، ولا مفرج لكربتنا ، ولا من يهمه شيء من أمورنا . فالله الله ، لاتجرّئن علينا شماتتهم بنا ، وخذ بأيدينا بقوتك وحسن نيتك ، وحميد طويتك ، وعزك وسلطانك ، وأوليائك وأعوانك . واكتب قبل هذا إلى عدة الدولة بما يبعثه على حفظ أطرافه وحراسة أكنافه ، مع استطلاع الرأي من جهتك ومطالعة أمير المؤمنين برأيك ومشورتك . »[2] .

ونقرأ هذا الخبر ونستمع إلى ما أنطق به أبو حيان الرماني فنراه وقد أراد أن يذكر عز الدولة بواجبه ويبعث همته للذب عن الحريم ونصرة الدين والاهتمام بأمر الامة فاذا هو يفعل كل ذلك واكثر منه بلباقة وذكاء وجرأة وأدب .

وقد استمع عز الدولة إلى أعضاء الوفد يتحدثون حتى إذا انتهوا انتهى معهم حلمه ، ونفد صبره ، وبدأ يرد عليهم ، فشكر لأبى سعيد السيرافي عدم حضوره ، وكان السيرافي قد كلف بمرافقة الوفد فاعتذر ، وكأن في شكر السيرافي لتغيبه لوماً للشاهدين على حضورهم ، ثم التفت عز الدولة إلى أبى بكر الرازي وهو كبير الوفد وأخذ يسخر منه ويهزأ به ، ويقول :

« أيظن هذا الشيخ أبو بكر الرازي أنني غير عالم بنفاقه ، ولا عارف بما يشتمل عليه من خيره وشره ? يلقاني بوجه صلب ولسان هدّار ، يري من نفسه

---

(١) عسا الشيخ يَعْسُو عَسْواً وعُسُوّاً وعُسِيّاً وعَساءً : كبر .

(٢) الامتاع والمؤانسة ٣ : ١٥٥ .

أنه الحسن البصري يعظ الحجاج بن يوسف ... »[1] والتفت بعد ذلك إلى الرماني وأخذ يلاطفه ملاطفة الجادّ غير الساخر ، واللين غير العنيف ، والمعتذر غير المكابر ، يقول له : وأما أنت يا أبا الحسن — يريد علي بن عيسى — فوحق أبي إني لأحب لقاءك وأوثر قربك ، ولولا ما يبلغني من ملازمتك لمجلسك وتدريسك لمختلفتك ، وإكبابك على كتابك في القرآن لغلبتك على زمانك ، ولاستكثرت مما قل حظي منه في هذه الحال التي أنا مدفوع إليها ، فإنها وازعة على هوى النفس وطاعة الشيطان ومنازعة الاكفاء وجمع المال وأخذه من حيث يجب أو لا يجب وتفرقته فيمن يستحق ومن لا يستحق . والى الله أفزع في قليل أمري وكثيره . »[2] .

وليس يهمنا أن نوازن بين رد عز الدولة البويهي على الرازي شيخ الحنفية ورده على الرماني القريب إلى قلبه وعقيدته لنرى مكانة أبي الحسن وما يتمتع به من احترام عز الدولة .. ولا يهمنا أن نبحث في تفاصيل هذه الاخبار لنقف من ورائها على عقيدة الرماني من خلال مناظرته للجلاء ولنعرف هل كان لتشيعه أثر في انتخابه عضواً في وفد بغداد الى عز الدولة ، أو كانت سبباً في حظوته لديه ..؟؟ وإنما الذي يهمنا أن كل هذه الحوادث والاخبار تشهد للرماني بالحكمة وكره الخصومة وإيثار السلامة ، كما تشهد له بقوة الشخصية واحترام العقل والخضوع لأحكامه ولو أدى ذلك به الى اعتناق مذهب خصمه . وبأنه كان الى جانب ذلك ذا لسان فصيح ومنطق قوي الى لباقة وذكاء

* * *

(١) الامتاع والمؤانسة ٣ : ١٥٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣)

تلامذته وآراء السلف فيه

تلامذته :

لقد كان في مقدمة الذين جلسوا إلى الرماني ونشروا فضله نابغة عصره أبو حيان التوحيدي الذي ظفر الرماني منه بكثير من الثناء والإعجاب ، وكان منهم أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي [١] (٣٥٥ وقيل ٣٧٠ – ٤٤٧) وهو من علماء المعتزلة وقضاتهم وأدبائهم . ومنهم أبو الحسن هلال بن المحسن الكاتب [٢] (ت ٤٤٨) وهو حفيد أبي إسحاق الصابي وتلميذ الفارسي والرماني ، كان صابئاً وأسلم في آخر عمره ، وعرف بالفضل والأدب . ومنهم أبو محمد الحسن ابن علي الجوهري [٣] (ت ٤٥٤) من ثقات البغداديين . وقد انفرد ابن قاضي شهبة بذكر راويين لم يذكرهما سواه قال إنهما رويا عن الرماني ، وهما أبو البركات محمد بن عبد الواحد بن محمد الزبيري ، وأبو عبد الله الحسن بن محمد بن ميمون المصري [٤] .

وقد حاولنا أن نستقصي أخبار تلامذة الرماني ، فكان من عرفنا منهم أيضاً

---

(١) ترجمته في معجم الادباء ١٤، ١١٠

(٢) ترجمته في تاريخ بغداد ١٤ : ٧٦ ومعجم الادباء ١٩ : ٢٩٤ .

(٣) ترجمته في اللباب ١ : ٣٥٥.

(٤) طبقات النحاة واللغويين ٢ : ١٧٤ .

أبو القاسم الدقيقي علي بن عبيد الله بن الدقاق (٣٤٥ – ٤١٥) ، وهو نحوي بارع أخذ عن الفارسي والسيرافي والرماني[١] ، قال ياقوت : « علي بن عبيد الله الدقيقي صاحب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني » قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة بفهم . وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس بـه . وعنه أخذت ، وعلى روايته عولت . »[٢] .

ومنهم أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمـد العبدي (ت ٤٠٦) وكان من النحاة القياسين ، تفنن في علوم العربية وأخذ عن السيرافي والفارسي والرماني[٣] .

ومنهم أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان (ت ٤٢٤) النحوي الذي صحب الفارسي والرماني وقرأ عليهما كتاب سيبويه ، وكان من شيوخ النحو بواسط ، والواسطيون يفضلونه على ابن جني والربعي[٤] .

ومنهم أبو الحسن محمد بن حمدان الدلفي العجلي (ت ٤٦٠) النحوي صاحب شرح ديوان المتنبي[٥] . وأبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلال اللغوي ، وكان قد أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني[٦] .

وكان من أشهر تلامـذة الرماني محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣) وهو المعروف بالشيخ المفيد وبابن المعلم ، وكان شيخ الامامية في عصره ، وشيخه الرماني هو الذي لقبه بالشيخ المفيد في قصة نقلها صاحب روضـات الجنات في ترجمة الشيخ المفيد فقال :

---

(١) نزهة الالباء ٣٩٠ وبغية الوعاة : ٣٤٣ .

(٢) معجم الادباء ١٤ : ٥٦ (ط اوربا ٥ : ٢٧١) .

(٣) معجم الادباء ٢ : ١٣٦ (ط اوربا ١ : ٣٨١) وبغية الوعاة : ١٢٩ .

(٤) معجم الادباء ١٣ : ٢٠٩ وبغية الوعاة : ٣٣٩ .

(٥) معجم الادباء ١٨ : ٢٠٧ .

(٦) المصدر السابق (ط اوربا ٦ : ٣٢٥) وبغية الوعاة : ١٥ .

واشتغل – أي المفيد – بالقراءة على الشيخ ابي عبد الله المعروف بجعل[1] وكان منزله في درب رباح من بغداد ، وبعد ذلك اشتغل بالدرس عند أبي ياسر في باب خراسان من البلدة المذكورة . ولما كان أبو ياسر المذكور ربما عجز عن البحث معه والخروج عن عهدته أشار اليه بالمضي الى علي بن عيسى الرماني الذي هو من أعظم علماء الكلام ، فقال الشيخ : إني لا أعرفه ، ولا أجد أحداً يدلني عليه[2] ، فأرسل أبو ياسر معه بعض تلامذته وأصحابه ، فلما مضى – وكان مجلس الرماني مشحوناً من الفضلاء – جلس الشيخ في صف النعال ، وبقي يتدرج للقرب كلما خلا المجلس شيئاً فشيئاً لاستفادة بعض المسائل من صاحب المجلس ، فاتفق أن رجلاً من أهل البصرة دخل وسأل الرماني وقال له : ماتقول في حديث الغدير وقصة الغار ؟ فقال الرماني : خبر الغار دراية وخبر الغدير رواية، والرواية لاتعارض الدراية . ولما كان ذلك الرجل البصري ليس له قوة المعارضة سكت وخرج . وقال الشيخ : إني لم أجد صبراً عن السكوت عن ذلك ، فقلت : أيها الشيخ عندي سؤال ، فقال : قل . فقلت : ماتقول فيمن خرج على الامام العادل فحاربه ؟ فقال : كافر . ثم استدرك فقال : فاسق . فقلت : ماتقول في حرب طلحة والزبير له في حرب الجمل ؟ فقال : انهما تابا . فقلت : خبر الحرب دراية والتوبة رواية ، فقال : وكنتَ حاضراً عند سؤال الرجل البصري ؟ فقلت : نعم . فقال : رواية برواية ، وسؤالك متجه وارد . ثم إنه سأله : من أنت ؟ وعند من تقرأ من علماء هذه البلاد ؟ فقلت له : عند الشيخ ابي (عبدالله)[3] جعل . ثم قال له : مكانك . ودخل منزله وبعد لحظة خرج وبيده رقعة ممهورة

---

(١) هو ابو عبد الله الحسين بن علي المعروف بجعل ، من شيوخ المعتزلة في بغداد مقدم في الفقه والكلام . مات سنة ٣٦٩ . ترجمته في تاريخ بغداد ٨ : ٧٣ .

(٢) اي لا اعرف صاحباً يقدمني اليه .

(٣) في الاصل : ابن علي .

فدفعها إليّ وقال : ادفعها الى شيخك أبي عبد الله . فأخذت الرقعة من يده ومضيت الى مجلس الشيخ المذكور ودفعت اليه الرقعة ففتحها وبقي مشغولاً بقراءتها وهو يضحك ، فلما فرغ من قراءتها قال : إن جميع ماجرى بينك وبينه قد كتب إليّ به ، وأوصاني بك ولقّبك بالمفيد [1] .

فالرماني إذاً استاذ من « أعاظم علماء الكلام » ومن كبار أصحاب المجالس في بغداد وكان مجلسه مقصوداً و « مشحوناً بالفضلاء » .

ولست أشك في أن للرماني عدداً كبيراً من الرواة والتلاميذ لم تصل الينا اسماؤهم ، ولعل مما يؤيد ذلك قول ابن النديم — وهو معاصره — انه « كثير التصرف والتأليف واكثر مايؤلفه يؤخذ منه املاء » [2] ، وبذلك قال القفطي أيضاً [3] . وقد تجاوزت مؤلفاته — التي أملاها — مئة كتاب في شتى العلوم أفيعقل بعد ذلك ألا يكون له غير هذا العدد الضئيل من الرواة والتلاميذ ؟

آراء العلماء فيه واقتباسهم منه :

لم يترجم أحد للرماني إلا قرن اسمه بالنحوي أو شيخ العربية . قال ابن الأنباري عنه إنه : كان من كبار النحويين [4] وقال آخرون : كان علامة في العربية وعدوه في طبقة أبي علي القارسي وأبي سعيد السيرافي [5] . وممن عده في هذه الطبقة أيضاً معاصره الاندلسي أبو بكر الزبيدي وذلك حين عدّ أصحاب ابن السراج فذكر السيرافي والفارسي وابن عيسى البغدادي الوراق [6] .

---

(١) روضات الجنات : ٥٤٥ .
(٢) الفهرست ٦٣ .
(٣) انباه الرواة ٢ : ٢٩٦ .
(٤) نزهة الالبا : ٣٨٩ .
(٥) طبقات ابن قاضي شهبه ٢ : ١٧٤ وعيون التواريخ ، وطبقات المفسرين للداودي ١٧٦
(٦) طبقات الزبيدي : ١٣٠

وأما معاصره الآخر ابن النديم ، فقد قال إنه : من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين .. [1] .

وتناقل العلماء أقوال الرماني وآراءه في شتى ضروب العلم التي خاضها ، وتناولها بعضهم بالشرح والتفصيل او التعليق والتعقيب ، وتناولها آخرون بالنقض والتسفيه . وليس من شأننا أن نتتبع أقواله في كتب التفسير والاعتزال رغم أنه كان له في هذين البابين باع طويل وشأن خطير . وأما علوم العربية فقد طارت أقواله فيها وذاعت في كتب البلاغيين والنحويين من بعده . وكان ممن نقل أقواله واستشهد بها من البلاغيين أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاّني (٤٠٣) وابن رشيق (٤٦٣) وابن سنان الخفاجي (٤٦٦) وابن أبى الاصبع المصري (٦٥٤) وغيرهم ، بل إن ابن رشيق لم يترك باباً من أبواب البلاغة كان للرماني فيه قول إلا نقل قوله فيه واستشهد به . قال ابن رشيق في العمدة : « قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : أصل البلاغة الطبع ، ولها مع ذلك آلات تعين عليها وتوصل للقوة فيها وتكون ميزاناً لها ، وفاصلة بينها وبين غيرها ، وهي ثمانية أضرب : الايجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، والبيان والنظم ، والتصرف ، والمشاكلة ، والمثل . وسيرد كل واحد منها بمكانه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى [2] . وهو لا ينسى فعلاً أن يورد أقوال الرماني في معظم الفنون البلاغية من ايجاز وبيان واستعارة وتشبيه وحسن اشارة ومطابقة ... [3] واما ابن ابي الاصبع فقد عدّ كتب الرماني في الاعجاز والتفسير والبلاغة من مصادر كتابه بديع القرآن المجيد [4] .

---

(١) الفهرست : ٦٣ .

(٢) العمدة ١ : ١٦٢ .

(٣) انظر العمدة ١ : ١٦٧ و ١٦٩ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٩٥ و ٢١٢ . و ٢ : ٧ .

(٤) بديع القرآن ٥ و ٣٩٩ .

وقد أفرد محققا كتاب « النكت في إعجاز القرآن » فصلاً تعرّضا فيه لمن علق أو اقتبس عن الرماني من البلاغيين [1] .

وأما النحويون فلم تكن حماستهم لأقوال الرماني مثل حماسة زملائهم البلاغيين فعلى الرغم من كثرة مؤلفاته النحوية وكثرة تعرضه لمؤلفات أئمة النحو كسيبويه والجرمي والأخفش والزجاج وابن السراج فإننا لانجد أقواله مبثوثة في كتب النحو بالقدر الذي يكافىء منزلته أو يساوي جهوده في ميدان هذا العلم ، ولقد حاولت أن أتتبع أقواله وآراءه في « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » لأبي حيان أثير الدين الأندلسي فخرجت صفر اليدين على الرغم بما نعرف عن أبي حيان من سعة الرواية وكثرة الجمع ! وحاولت مثل ذلك في « مغني اللبيب » فما وجدت ابن هشام يتعرض فيه للرماني في غير سبعة مواضع [2] ! على حين أنه يذكر أقوال كثيرين ممن هم دون الرماني ويتعرض لهم عشرات المرات .. !

أما السيوطي فكان في « همع الهوامع » أكثر ايراداً لآراء الرماني من سابقيه .

ولست أدري لعل لأسلوب الرماني أولاً ، ولرأي الفارسي وشهادته في الرماني ثانياً أثراً في إعراض النحويين عن كتب الرماني ورواية أقواله ، ولقد هيأت الظروف للفارسي أن تعيش آراؤه سيدة متبعة وأن تنتشر آراؤه ويخدمها من بعده تلامذة مخلصون حتى تمتلىء بها كتب النحو التي بين أيدينا .

---

(١) عنوان الفصل « تعليقات من جاءوا بعد الرماني على آرائه البلاغية واقتباسهم من تلك الآراء « النكت : ١٥٠ » ونضيف ان ابا اسحاق الحصري (٤٥٣) نقل في كتابه «زهر الاداب» كثيراً من اقوال الرماني في الاعجاز والبلاغة مما لم يرد في النكت انظر مثلاً ١ : ١٠٩و١٢٨ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ١ : ١٠٠ و١٠٦ و١٤٧ و ٢٧٣ و ٢٧٥ و ٣٠٩ و ٢ : ٢٤٤ .

بين الفارسي والرماني :

يروى أن أبا علي الفارسي قال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[1] » وقد نقل هذا الرأي أكثر الذين ترجموا للرماني وإن لم ينقله معاصراه الزبيدي وابن النديم .

ولما كان الفارسي قد انفرد بهذا الرأي ولم ينقل عن سواه وكان هذا الرأي غريباً في ذاته فقد وجب أن نقف عنده محققين في أمرين اثنين :

الأمر الأول : صلة الفارسي بالرماني .

والأمر الثاني : مدى الصدق الذي ينطوي عليه قول الفارسي .

أما صاحب الرأي فمن أكبر شيوخ العربية في عصره وأكثرهم نفاقاً لدى السلطان . ولا شك أنه كان يعرف لنفسه منزلتها الرفيعة بين العلماء كما كان يعرفها لها عند عضد الدولة الذي كان يقول : « أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو[2] » ولا شك أيضاً أن أبا علي كان حريصاً كل الحرص على الاحتفاظ بهذه المكانة المتقدمة عزيزاً عليه أن تفوته فرصة يستطيع أن يثبت فيها جدارته بهذه المنزلة في العلم والرياسة . ويقال إنه صنف لعضد الدولة كتاب « الايضاح » في النحو ، فلما حمله إليه استقصره عضد الدولة ، وقال : مازدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان . فمضى وصنف «التكملة» وحملها إليه ، فلما وقف عليها قال : « غضب الشيخ وجاء بما لانفهمه نحن ولا هو »[3] . وما أحسب الشيخ أبا علي غضب إلا لمنزلته التي كادت تضيع ، ولعلمه الذي استقصره عضد الدولة .

---

(١) نزهة الالبا : ٣٨٩ ومعجم الادباء ١٤ : ٧٤ .

(٢) معجم الادباء ٧ : ٢٣٤ وانباه الرواه ١ : ٢٧٢ .

(٣) معجم الادباء ٧ : ٢٣٨ وبغية الوعاة : ٢١٦ .

وشبيه بذلك سخط الفارسي حين رأى أبا سعيد السيرافي يذهب ببعض ما يجب أن يستأثر هو به من إظهار العلم والتقدم وذلك في المناظرة المشهورة التي دارت بين السيرافي وأبي بشر متّى بن يوسف في مجلس ابن الفرات [١]. قال أبو حيان : « قلت لعلي بن عيسى : أما كان أبو علي الفسوي حاضراً المجلس ؟ قال : لا ، كان غائباً ، وحُدِّث بما كان فكان يكتم الحسد لأبي سعيد على ما فاز به من هذا الخبر المشهور والثناء المذكور » [٢]. بل لقد كان الفارسي يحسد السيرافي على ما أتيح له من تبسيط كتاب سيبويه وشرحه ، وكأنه كان يعتقد أنه أولى العلماء بهذا العمل الجليل فكيف يتاح لغيره من دونه ؟ قال أبو حيان : « وأبو علي أشد تفرداً بالكتاب وأكثر إكباباً عليه ، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين ، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد [٣] وأطرافاً لغيره . وهو متقد بالغيظ على أبي سعيد وبالحسد له كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته . . لأن هذا شيء ما تم للمبرد ولا للزجاج ولا لابن درستويه على سعة علمهم وفيض كلامهم [٤] . » فإذا كان هذا صحيحاً فلم لا يتقد بالغيظ أيضاً على أبي الحسن الرماني وقد تم له أن يضع شرح كتاب سيبويه ، وأغراضه ، ومسائله ، ونكته ، وتهذيب أبوابه . . ؟

ونحن إذا لم نكن مع أبي حيان في أن الفارسي كان « يتقد بالغيظ » وأنه كان « يكتم الحسد » فإننا لا نكتم أنه كان في نفسه شيء من أكثر نحاة

---

(١) تجد خبر هذه المناظرة في المقابسات ٨٣ ومعجم الادباء ٨ : ١٩٠

(٢) الامتاع والمؤانسة ١ : ١٣٣ .

(٣) هو سعيد بن اوس الانصاري سيد النحويين في عصره . توفي سنة ٢١٥ . ترجمته في انباه الرواه ٢ : ٣٠ .

(٤) الامتاع والمؤانسة ١ : ١٣١ .

عصره ، فلقد كان يستخف ببعضهم ويجرّح بعضهم الآخر ؛ معلناً بذلك اعتداده بنفسه وثقته بعلمه وتفوّقه على أقرانه .

وقد رووا أنه وقف على بعض مسائل أبي القاسم الزجاجي (٣٣٧) فقال فيه : « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه[١] . ! » بل لقد عرّض الفارسي في رسالة واحدة بعث بها إلى سيف الدولة الحمداني بكل من ابن الخياط[٢] والسيرافي وابن خالويه[٣] . قال ياقوت : « قرأت في المسائل الحلبية نسخة كتاب كتبه أبو علي إلى سيف الدولة جواباً عن كتاب ورد عليه منه يرد فيه على ابن خالوية في أشياء أبلغها سيف الدولة عن أبي علي. نسخته : قرأ — أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة — عبد سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا فوجد كثيراً منها شيئاً لم تجر عادة عبده به ولا سيما مع صاحب الرقعة ، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله وهو قوله : (ولو بقي عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي) . مع علمه بأن بهزاد السيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلوهم أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ علية الصبيان ؟ هذا مالاخفاء به . كيف وهو قد خلط فيما حكاه عني وأني قلت « إن السيرافي قد قرأ عليّ » ولم أقل هذا . وانما قلت : (تعلّم مني) أو (أخذ عني) هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم . وليس قول القائل (تعلّم مني) مثل (قرأ عليّ) ، لأنه قد يقرأ عليه من لايتعلم منه . وقد يتعلم منه من لايقرأ عليه . وتعلم ابن بهزاد مني أيام محمد بن السرى وبعده لايخفى على من كان يعرفني ويعرفه كعلي بن عيسى الوراق ، ومحمد ابن أحمد بن يونس ومن كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكتاب

---

(١) نزهة الالبا : ٣٧٩ . وقد ناقشنا هذا القول في دراستنا لكتاب الايضاح .

(٢) ترجم في ص : ٣٢ حاشية : ٤ .

(٣) هو ابوعبد الله احمد بن الحسين ، لغوي نحوي ضمه مجلس سيف الدولة في حلب ومات سنة ٣٧٠.

وغيرهم ، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشاني في صف شونيز كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي .

وأما قوله إني قلت ان ابن الخيـــاط لايعرف شيئاً ، فغلط في الحكاية كيف استجيز هذا وقد كلمت ابن الخياط في مجالس كثيرة ؟ ولكني قلت إنه لالقاء له ، لأنه دخل بغداد بعد موت محمد بن يزيد ، وصادف أحمد بن يحيى وقد صم صمماً شديداً لايخرق الكلام معه سمعه ، فلم يمكن تعلم النحو منه ، وانما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه على ما يمله دون ما كان يقرأ عليه . وهذا الأمر لاينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم[1] .

واذاً فقد هان على الفارسي أن يهدم سيرة زملائه وشيوخ النحو في عصره فينسب ابن خالويه إلى قلة التحفظ فيما يرويه ، وإلى الخلط والغلط فيما يحكيه . وليت شعري ماذا يبقى للعالم ولعالم اللغة خاصة إذا لحقته هذه الصفات ؟ ويجعل من السيرافي معلم صبيان ، ويعده بين من تعلم منه .

ولنلاحظ بعد أن الفارسي إذا أراد أن يذكر السيرافي فلا يذكره باسمه ولا بكنيته ولا باسم أبيه المحبب إليه وهو عبد الله وانما يذكره بابن بهزاد وهو الاسم الذى نبذه السيرافي واستبدل به لأبيه اسم عبد الله !

ويجعل الفارسي نفسه استاذاً لكل من نظر في شيء من النحو من أبناء جيله ، ولا ينسى ان يعود على ابن الخياط فيقول انه لالقاء له ، لأن علمه مأخوذ من الكتب ، فهو لم يدرك المبرد ، ولم ينتفع بثعلب !

لقد أطلق الفارسي لسانه في زملائه وعرض بهم وهم شيوخ العلم في عصره ، وكأنه كان يريد أن ينال منهم في أعين الناس ليبقى وحده متقدماً من بينهم ، متفوقاً عليهم ، ثم يستطيع بعد تفوقه هذا أن يطلق عليهم من الأحكام مايشاء ، فاذا ابن الخياط لا لقاء له ، واذا الزجاجي ليس أهلاً للقول في النحو .. والسيرافي معلم صبيان .. وابن خالويه قليل التحفظ يخلط ويغلط والرماني خال من النحو الذي يعرفه النحاة ...

---

(١) معجم الادباء ٧ : ٢٥٧ .

ونحن نشك في صحة هذه الأحكام الفارسية ، بل لقد ناقشنا حكمه على الزجاجي ورأيه فيه وبيّنا انحرافه عن الصواب ومخالفته وجه الحق[1] ، مع اعترافنا بأستاذية الفارسيّ وتفوّقه . وسنناقش في فصل آخر من هذا البحث رأيه في الرماني إلا أننا نلفت النظر منذ الآن الى ماروي لنا عن أخلاق اولئك العلماء . واذا لم تكن للاخلاق صلة بالعلم وتقويم العلماء فإن لها صلة وثيقة بموضوع « الشهادة » ونحن إنما نناقش شهادة الفارسي في زملائه .

أما الزجاجيّ فقد وصفوه بشدة الورع وكثرة التدين وانه ما كان يكتب مسألة في «جمله» الا وهو على طهارة ، وانه كان كلما أنهى باباً منه طاف به حول الكعبة أسبوعاً يدعو أن ينفع الله به قارئه. وأما السيرافي فقد كان ألزم للجادة الوسطى في الدين والخلق[2] ، وهو الذي مكث في القضاء خمسين سنة لم يتناول على ذلك أجراً ولم يعرف عنه في قضائه إلا العدل وإيثار الحق . وأما الرماني فهو الذي كانوا يسمونه بالرجل الصالح . وأما الفارسي فهو الذي كان « يشرب ويتخالع ويفارق هدي أهل العلم وطريقة الربانيين وعادة المتنسكين » على ما نقل أبو حيّان[3] .

ان ضيق صدر الفارسي بالمتقدمين من نحاة زمانه ليذكّرنا بما وصف به أبو حيان خصومة الزملاء في الصناعة وتنافسهم أو « عداوة المهنة » كما نقول اليوم ، حين قال « والبلية مضاعفة من جهة النظراء في الصناعة ، وللحسد ثوران في نفوس هذه الجماعة »[4] .

والطريف بعد ذلك ان نعلم انه على الرغم من رأي الفارسي في السيرافي معلم الصبيان ، فان تلامذته كانوا يغيرون على شرح السيرافي لكتاب سيبويه ،

---

(١) في دراستنا لكتاب « الايضاح في علل النحو »

(٢) معجم الادباء ٨ ١٧٨ . الامتاع والمؤانسة ١ :١٢٩ .

(٣) الامتاع والمؤنسة ١٣٢:١ .

(٤) الامتاع والمؤانسة ٢ :١ .

ولمَ لا ونحو السيرافي هو الذي قيل فيه إن الطالب لا يحتاج معه إلى استاذ ؟ قال أبو حيان : « رأيت أصحاب أبي علي الفارسي يكثرون الطلب لكتاب شرح سيبويه للسيرافي ويجتهدون في تحصيله ، فقلت لهم : إنكم لا تزالون تقعون فيه وتزرون على مؤلفه ، فما لكم وله ؟ قالوا : نريد ان نرد عليه ونعرّفه خطأه فيه »[1] بل يحكي أن أبا علي نفسه اشترى شرح السيرافي بألفي درهم ، وان كان أصحابه يأبون الإقرار به إلا من يزعم أنه أراد النقض عليه وإظهار الخطأ[2]

واذا صدقنا هذا الزعم فأين هي الكتب التي وضعها الفارسي أو أصحابه في الردّ على السيرافي ؟؟

وعلى كل فقد كان رأي الفارسي في الرماني خيراً من رأيه في السيرافي بل لقد كان يفضّله عليه . قال أبو حيان « كان أبو علي وأصحابه كثيري الحسد لأبي سعيد، وكانوا يفضّلون عليه الرماني»[3] .. ولعلّ هذه الصلة غير الودية بين الإمامين هي التي أطلقت لسان الفارسي بقوله المأثور في الرماني ، وهي التي جعلت الرماني يروي عن تلاميذ الفارسي كابن جني والربعي على حين يغفل ذكر الفارسي نفسه.

هل قرأ الرماني على الفارسي ؟؟

ونقف عند الصلة العلمية بين الفارسي والرماني لنسأل : هل قرأ الرماني شيئاً على الفارسي أو أخذ عنه ؟؟

لم نجد غير خبرين يشيران إلى هذه الصلة ويدلان على قراءة الرماني على الفارسي . وقد ورد أحد الخبرين في فهرست ابن خير الاشبيلي . وورد الخبر الثاني في معجم الأدباء ، وسنناقش كلاً من هذين الخبرين :

---

(١) معجم الادباء ٨ : ١٤٧.

(٢) معجم الادباء ٨: ١٨١ . والامتاع والمؤانسة ١ :١٣١.

(٣) معجم الادباء ٨ : ١٤٧ .

قال ابن خير في معرض حديثه عن كتاب الحجة لأبي علي الفارسي إنه حدث به « أبو عبد الله محمد بن معمر المذحجي رحمه الله ، عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي رحمه الله ، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي ، عن ابي الحسن علي ابن عيسى الرماني ، عن أبي علي الفارسي . قال المصحفي : قال لي التبريزي : ذكر لي أبو الحسن الرماني أنه صحب أبا علي الفارسي ثلاثين سنة »[١] . وهذا الخبر ذو شقين : أما الأول منها فسند كتاب الحجة ، ونقف فيه عند رواية التبريزي عن الرماني لنقول اننا نشك في صحتها ونرفض قبولها لأن التبريزي ولد سنة ٣٧١ ومات الرماني سنة ٣٨٤ فهل نصدق أن التبريزي روى عن الرماني ولما يبلغ الثالثة عشرة من عمره ؟؟ واننا لنعتقد أن الذي روى عنه التبريزي هو علي بن عيسى الربعي الذي ولد سنة ٣٢٨ ومات سنة ٤٢٠ . ونعتقد أن الشق الثاني من الخبر ايضاً إنما يخص الربعي لا الرماني ، لأن المعروف أن الربعي هو الذي لازم أبا علي تلك المدة الطويلة : « قال علي بن محمد بن الحسن المالكي : خرج علي بن عيسى الربعي إلى فارس وأقام على أبي علي النحوي عشرين سنة يدرس النحو . فقال أبو علي : ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه »[٢] .

وإننا لنعتقد قبل ذلك كله أن هذا الخلط بين الرماني والربعي إنما يعود إلى ابن خير نفسه الذي سها فخلط بينهما حتى جعلهما واحداً !! فقال في كلامه على كتاب الموجز في النحو لابن السراج إنه حدث به « أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن ابن معمر رحمه الله عن ابي بكر محمد بن هشام المصحفي عن أبي الحسن علي بن ابراهيم التبريزي عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي الرماني (!) عن ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي عن أبي بكر بن السراج رحمه الله »[٢] وبذلك أثبت

(١) فهرست ابن خير : ٤٢ .
(١) انباه الرواة ٢ : ٢٩٧ .
(٢) فهرست ابن خير : ٣١٠ .

ابن خير أولاً أن التبريزي كان يروي عن الربعي ، وهـذا الذي اعتقدناه ، وأثبت ثانياً أنه لم يكن يفرق بين الربعي والرماني ، فكان يذكر الربعي تارة باسم الرماني فقط كما في خبر صحبته لأبي علي ، وتارة باسم الربعي الرماني كما في سند كتاب الموجز .

وبذلك ينتفي لدينا أن يكون فيما أورده صاحب الفهرست دليل على قراءة الرماني على الفارسي .

وأما الخبر الثاني عن قراءة الرماني على الفارسي فقد انفرد ياقوت بنقله من بين أصحاب التراجم جميعاً وذلك حين روى أن ابن جني قال : « قال أبو علي قرأ عليّ علي بن عيسى الرماني كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج في حياة ابن السراج[1] » . وقد كنا رأينا أن الرماني كان في العشرين من عمره حين مات شيخه ابن السراج ، ومعنى ذلك أنه قد قرأ كتابي الجمل والموجز على أبي علي قبل أن يبلغ العشرين . ومع ذلك فليس لدينا ما يمنع من قبول هذا الخبر إذ كثيراً ما رأينا الشيوخ يوكلون إلى النجباء من تلاميذهم أن يقرئوا الناس كتبهم .

بل لقد روي لنا أن ابن السراج كلّف تلميذه الفارسي بإتمام كتاب « الموجز » قال أبو العلاء المعري : « وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من « الموجز » النصف الأول لرجل بزاز ، ثم تقدم إلى أبي عليّ بإتمامه » ويكفينا المعري مؤونة التعليق على هـذا الخبر فيقول : وهذا لا يقال إنه من إنشاء أبي علي لأن الموضوع من « الموجز » هو منقول من كلام ابن السراج في « الأصول » و « الجمل » فكأن أباعلي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده[2] .

---

(١) معجم الادباء ٧ : ٢٣٨ .

(٢) رسالة الغفران : ٣٥٧ .

واذا ثبت أن الرماني قرأ على الفارسي فيا لضيعة جهد الشيخ ما دام النحو الذي يعرفه الرماني ليس شيئاً مما يعرفه شيخه !

ومهما يكن الأمر فأجدر بنا ان نعتبر الرماني زميلا للفارسي لا تلميذاً له، وقد عدّه أصحاب التراجم كذلك فجعلوه في طبقة الفارسي والسيرافي ، كما عدّه كذلك كثير من طلاب العلم في عصره فكانوا يأخذون عن الثلاثة جميعاً كما رأينا حين تحدثنا عن تلامذته، وان كان الحق أن الفارسي كان أبعد أثراً وأخلد ذكراً من الرماني بل من سائر زملائه وأهل طبقته .

ونمضي الآن لنحقق القول في شهادة الفارسي نفسها بعد أن وقفنا على صلته بنحاة عصره بعامة وبالرماني منهم بخاصّة .

لا يفهم من كلام الفارسي أنه يقصد الى تجريد الرماني من معرفة النحو عامة ، وانما يفهم انه ينكر عليه أسلوبه فيه . وان قول الفارسي : « ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء » ليدل على ان عند الرماني نحواً ما ولكنه غير النحو الذي هو عند الفارسي . ومما يؤيد هذا المعنى ان الفارسي وأصحابه كانوا يفضلون الرماني على أبي سعيد السيرافي كما رأينا ويؤيده ايضاً أن الذين نقلوا إلينا رأي الفارسي كانوا يقدمون له بقولهم : « كان الرماني يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال الفارسي ... » وهم يريدون بذلك تعليل رأي الفارسي ، بل ان السيوطي يورد هذا التعليل ويذكر رأي الفارسي ثم يعقب عليه بقوله « ان النحو ما يقوله الفارسي . ومتى عهد الناس ان النحو يمزج بالمنطق ؟ وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شيء من ذلك[1] ».

أما القول في اسلوب الرماني وانه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق فسنعرف حقيقته حين نتكلم على مذهب الرماني في النحو . وأما الآن فحسبنا أن نعلم ان

---

(١) بغية الوعاة : ٣٤٤

قول الفارسي انما كان متجهاً الى نقد مذهب الرماني أكثر مما هو متجه الى علم الرماني في ذاته .

على انه يجدر بنا أن نشير هنا الى أن باحثاً[1] سبقنا الى الموازنة بين الفارسي والرماني ، وذكر قولة الفارسي في الرماني ثم قال « والعبارة وما تدل عليه في حاجة الى تحقيق وتعليق يقومان على ماترك الرماني من أثر في علم النحو لا على ما ترويه كتب التراجم ويتوارثه الباحثون » ورأى أن العلماء توارثوا شهادة الفارسي وعلّلوها بأن الرماني كان يمزج نحوه بالمنطق ، ويبدو — في رأي الباحث — ان الذي ألصق هذا التفسير بتلك العبارة هو ان الرماني اتصل دراسة بأبي حيان فيلسوف الادباء وأديب الفلاسفة ، وأنه وضع كتاب الحروف على مثال كتاب الحروف لارسطاطاليس .

ويتساءل الباحث بعد ذلك « هل كان الرماني يستعمل المنطق في عبارته النحوية ؟ وهل كان يمضي في هذه النزعة حتى لا يفهم الحاضرون من طلابه شيئاً ؟ وهل بلغ الغاية في ذلك حتى سبق الفارسي والسيرافي على تفاوت بين الأخيرين في هذه النزعة : توسطاً عند أبي علي تجعل الطلاب يفهمون بعض كلامه دون بعض ، وقلة او عدماً عند أبي سعيد تجعل الطلاب يفهمون منه جميع الكلام ؟ واختتم الباحث تساؤله بقوله « للاجابة عن هذه الأسئلة يجب ان نتصل اتصالا وثيقاً بآثار كل من هؤلاء الأئمة في النحو ونقرأها قراءة فاحصة ثم نوازن بينها لنصدر في أحكامنا عن تصور ونهتدي في فهمنا بالدليل .. والذي يعنينا من هذه الآثار ما كان منها متصلاً بهذا البحث ، والذي يكشف عن مفهوم عبارة الفارسي في الرماني . وأقرر هنا أن الفارسي لم يقل النص الذي ذكره الانباري ليدلّ به على مذهب الرماني في فلسفة النحو ، فلم يكن الفارسي ليحفل بشيء من ذلك ، فحديثه عنه من هذه الزاوية لا يعنيه في قليل ولا كثير ولا سيما اذا

---

(١) عن كتاب : « ابو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٨٨ – ٦١٢ .

علمنا أن الفارسي نفسه من أصحاب المنطق في النحو الى حد كبير . فماذا أراد الفارسي بهذه العبارة ؟ أقول : إنه أخرج هذه العبارة مخرج الآية الكريمة (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) وهو جلّ وعزّ يعلم أن رسوله المهتدي وأن مخالفه الضال »[1] .

ويعود الباحث بعد ذلك الى آثار الرماني — كما قرَّر في منهجه — فلا يجد سوى خمس وعشرين ورقة من كتاب الحروف يستقرئها ويحكم بعدها بضحالة الرماني وعمق الفارسي . ويستقرىء العلاقة بين الامامين فيجدها غير قائمة على الود والصفاء . ويوازن بين كلاميهما على الحرفين (ما) و (لا) ويحكم بأن « الرماني يمضي في يسر وسهولة مريحة للذهن » فيقول : « والحق أني عندما أقرأ الرماني — بعد قراءتي أبا علي — أشعر براحة من عناء ما غمرني فيه الفارسي من مسائل المنطق وأدلة فيها تعمق وإيغال ...

فلا أثر للتعقيد أو التقعيد أو تصنيع المنطق عند الرماني ... » ان الفارسي لكثرة ما مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم . معقدة الأسلوب ، ضاربة في الغرابة ، تكدّ الذهن وتصدع الرأس ، على حين كانت عبارة الرماني في كتاب الحروف يسيرة سمحة يمضي بها رخاء حيث أصاب » .

ونحن ، مع اقرارنا بفضل الباحث في كشف النقاب عن كثير من جوانب شخصية الفارسي ، نورد فيما يتصل بالرماني ما يلي :

١ — لقد علل العلماء شهادة الفارسي في الرماني بأن هذا كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، ولا يكفي أبدا ان نعزو تعليلهم المذكور الى صلة الرماني بالتوحيدي ووضعه كتاب الحروف على مثال حروف ارسطاطاليس ، اذ أنهم لم يكونوا على مثل هذه الدرجة من التسرع في الأحكام . . ولكنهم — في ظني — كانوا أوثق منا صلة بآثار الرماني التي غابت عنا فلم تمكن لنا من الحكم ما مكنت لهم .

---

(١) عن كتاب « أبو علي الفارسي » للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٨٨ ٦١٢

٢ – يقرر الباحث أنه « حقيقة وجد الرماني يمزج كلامه بالمنطق في كتابه نكت القرآن ، ويستعمل فيه التعبيرات المنطقية مثل القيـاس الفاسد وإبطال الفاسد ودلالة القياس ... » ثم يقول « ولكن هذا غير مجال النحو ... » فهل يعتقد ان الذي (يمنطق) بلاغة القرآن لا يفعل ذلك في النحو ؟ وهل القياس والمنطق ألصق بالبلاغة وحسها الذوقي منهما بالنحو ؟

٣ – ينعي الباحث على السيوطي (الذي يعلل قول الفارسي بأن الرماني كان يمزج نحوه بالمنطق) أنه جهل او تجاهل أن عصر الرماني كان عصر منطق وفلسفة ، فلماذا نتجاهل نحن ذلك إزاء نحو الرماني !

٤ – إن النتيجة التي قررها الباحث هي أن الفارسي لا ينكر من الرماني مذهباً بعينه في النحو ولكنه يرمي الى تجريده من النحو بعامة. فكيف نوفق إذن بين هذا وتفضيل تلاميذ الفارسي للرماني على السيرافي ؟ أكانوا يرون في السيرافي أيضاً رأياً مشابهاً وهم الذين أقبلوا على شرحه للكتاب حتى ان شيخهم الفارسي اشترى نسخة منه لنفسه .

٥ – يقول الباحث ان الاجابة عن تلك الاسئلة يجب ان تتصل اتصالا وثيقا بالآثار النحوية لكل من الإمامين ، وأن تقرأ تلك الآثار قراءة فحص وموازنة « لنصدر في أحكامنـا عن تصور ونهتدي في فهمنا بدليل » . وحق ما قال ، ولكن من أين له أن يصل الى نتيجة علمية مـا دام لا يملك من آثار الرماني غير أوراق غير محررة من كتاب الحروف مع ان للرماني ثلاثين كتاباً في العربية ؟ وأين هو الاتصال الوثيق بآثار الرماني والقراءة الفاحصة لهـا والصدور في الحكم عن التصور والاهتداء في الفهم بالدليل بعد ان غابت عنـا أغنى آثار الرجل في النحو ؟

٦ – لقد قرأ الباحث ما كتبه الرماني عن حرفي (ما) و (لا) فقط ، وانتهى من ذلك الى الحكم بأن الرماني كان يمضي في يسر وسهولة مريحة للذهن وانه لا أثر عنده للتقعيد أو التعقيد أو تصنيع المنطق .

وهو لو تُوثّق حتى ظهرت بقية آثار الرماني في النحو — وقد عرفنا منها شرحه على الكتاب . والحدود — لهاله فيها التعقيد والتقعيد والتبويب والتفريع ... ولآمن معنا أن قولة العلماء في تعليل رأي الفارسي حق لا ريب فيه .

وأياً كان الرأي في هذه الشهادة ، فنحن مع الباحث في أن الرماني كان دون الفارسي منزلة في النحو . وقد قرّرنا أنه لم يأت في المادة النحوية بجديد يذكر .

وأما فيما يتصل بشهادة الفارسي فخلاصة القول أن أبا علي الفارسي قد أطلق جملة من الأحكام على عدد من النحويين كان الرماني واحداً منهم . وأن الحكم الذي أطلقه على الرماني كان منصباً على مذهبه النحوي أو أسلوبه لا على نقص في مقداره من هذا العلم ، فالفارسي يعترف للرماني بنوع من النحو جعل أصحابه يفضلونه على السيرافي ، ولكنه ينكر أسلوبه النحوي ويرى أن نحوه غير النحو الذي عنده وعند أصحابه ، وهو غيره لا في المادة وإنما في المنهج والطريقة وقد كان لكل منهما منهجه وطريقته .

وإذاً فقد كان شأن الرماني في النحو شأنه في « المنطق الذي لم يسلك فيه سبيل واضعه بل أفرد فيه صناعة » فلفت إليه النظر وحرّك حوله الألسن .

* * *

الفصل الثاني

آثار الرماني

لقد صدق الذين قالوا إن الرماني جامع ، وصاحب تصانيف ، وإنه كثير التصرف والتأليف . فلقد تجاوزت مؤلفاته المئة ما بين نحو وصرف وبلاغة وقرآن واعتزال وكلام . وكان انكبابه على التدريس والتأليف والإملاء أمراً عظيماً مدهشاً حتى أخذت أكثر مؤلفاته إملاء عنه ، كما ذكر معاصره ابن النديم [1] .

وكتب الرماني على نوعين ، نوع تعقب فيه غيره من العلماء فشرح كتبهم وفصلها ، أو أوجزها واختصرها ، أو رد عليها ونقضها . ونوع وضعه مستقلاً وضمنه مذهبه وآراءه .

وكم كنا نتمنى أن نصل إلى هـذه الآثار أو إلى أكثرها ، إلا أن ذلك شيء بعيـد ، ولسنا نستطيع غير الأسف حين نسمع ما تعودنا أن نسمعه في مثل هذا المقام من ضياع أكثر هذه المؤلفات .

وسنحاول فيما يلي أن نذكر ما استطعنا الوصول إليه من آثار الرماني وأوصافها في علوم العربية والقرآن والاعتزال والكلام ، بادئين في كل منهـا بالمطبوع ومثنين من بعد ذلك بالمخطوط من موجود ومفقود .

---

(١) الفهرست ٦٣ وانباه الرواة ٢ : ٢٩٦.

(١)

في علوم العربية

المطبوع :

١ – كتاب الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى .

وهو كتاب صغير يقع في اثنين وأربعين ومئة فصل ، والفصل فيه عبارة عن كلمة ومرادفاتها ، ونذكر الفصل الأول منه مثالاً عليه . قال : « فصل في معنى الصلة والعطيـة ؛ وصلته ، ورفدته ، وحبوته ، وأجديته ، وأعطيته ، وخولته ، ومنحته ، وأوليته ، وأصفيته ، وسوغته ، وأسعفته ، وأسديت إليه ، وأنلته ، وأجريت عليه ، ونحلته ، ووشيته [١] ، وواسيته ، وأتحفته ، ونفلته ، وجبرته ، وأزلت [٢] »

وليس لفصول الكتاب في تعاقبها ترتيب معين . وقد طبع هـذا الكتاب مرتين ، كانت الطبعة الأولى منها في مصر سنة ١٣٢١ . بتحقيق محمد محمود الرافعي ، ثم أعيدت ثانية في الهند سنة ١٣٣٤ . ومنه نسخة مخطوطة كتبها الموريني سنة ١٢٨٤ وهي في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ٢ لغة .

٢ – كتاب معاني الحروف :

ذكره ابن الأنباري وياقوت والكتبي وغيرهم . وقال القفطي « كتاب

---

(١) هكذا في الاصل . والذي في المعاجم بالواو .

(٢) في اللسان : أزلّ اليه النعمة أسداها . وفي الحديث : من أزلت إليه نعمة فليشكرها

الحروف » وقد طبعت للرماني رسالة باسم « منازل الحروف »[1] وقال ناشرها إن الناسخ هو الذي أطلق عليها هذا الاسم وإنه تابعه على ذلك .. وكان نشر هذه الرسالة عن نسخة — ضمن مجموع مخطوط — في خزانة المتحف العراقي (رقم ٧٧٨ U — A — 10) وهي نسخة حديثة نقلها الشيخ محمد السماوي عن نسخة بخط ياقوت المستعصي الذي نقل عن نسخة بخط عمر بن ابي عمر السجستاني .

وتقع هذه الرسالة في أربعين صفحة ، اختار الرماني فيها عدداً من الحروف وذكر أقسام كل حرف منها وكيفية استعماله ومعانيه المختلفة مؤيدة بشواهد من القرآن والشعر . على أن هذه الطبعة ليست وافية بالغرض لأنها لم تعتمد على سائر النسخ الموجودة من الكتاب ، فمنه — غير نسخة المتحف العراقي — نسخة باسم « كتاب الحروف » ضمن مجموع مخطوط في اسطمبول (كوبرولى / ١٣٩٣) وهذه النسخة مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (فيلم / ١١٥ لغة) ومنه نسخة أخرى في القدس (مكتبة البديري الرسالة الثانية من ٦٣٥ — ٦٦٠) وهي مصورة أيضاً في معهد المخطوطات (فيلم : ٢٢ قدس) وتحمل اسم « كتاب الحروف » وقد كتبت في القرن التاسع . وظهر لنا بمعارضة النسخ بعضها ببعض أن هذه النسخة القدسية تختلف عن سائر النسخ الاخرى بترتيبها وعنوانات فصولها ..

وقد شرح كتاب « معاني الحروف » علي بن فضال المجاشعي[2] القيرواني المتوفى سنة ٤٧٩ .

---

(١) المجموعة الاولى من نفائس المخطوطات التي يصدرها في النجف الاستاذ محمد حسن آل ياسين .

ونشره غلام مصطفى في مجلة كلية الألسنة الشرقية بلاهور (عدد : ٢ مجلد : ٧ ص ١٨ — ٤٢) .

(٢) معجم الادباء ١٤ : ٩٢ وذيل كشف الظنون ٢ : ٥٠٦ وهدية العارفين ١ : ٦٩٣

المخطوط الموجود :

٣ – شرح كتاب سيبويه .

وسنتناول الحديث المفصل عنه في فصل قادم .

٤ و ٥ الحدود الاكبر . والحدود الأصغر .

ذكرهما ياقوت والكتبي والسيوطي وغيرهم . وجاء في نزهة الألبا « الممدود الاكبر والممدود الاصغر » والاول هو الصحيح . ومن كتاب الحدود نسخة ضمن مجموع مخطوط في اسطمبول (كوبرولى / ١٣٩٣) من ص ٢٥ الى ٣٥ . ولعلها نسخة من الحدود الاصغر اذ هي لاتتجاوز عشر ورقات ، ومنه نسخة اخرى ضمن مجموع مخطوط ايضاً في مكتبة الآثار العامة ببغداد تحت الرقم ٧٧٨ . وهذه [١] في ١٥ صفحة من الحجم الصغير نقلها محمد بن طاهر السماوي عن نسخة بخط ياقوت . وقد جاء في آخرها « هذا آخر كتاب الحدود – المستنسخ عن خط عمر بن ابي عمر السجزي وأصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرماني . وكتبه ياقوت . وفرغ منه عن خط ياقوت الحموي محمد بن طاهر السماوي في النجف سنة الف وثلاثمائة وثمان وثلاثين . حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً [٢] .

المفقود :

٦ – أغراض كتاب سيبويه . ذكره ابن النديم .

٧ – كتاب نكت سيبويه . ذكره ابن النديم والقفطي .

---

(١) عن نسخة خطية اتى بها الاستاذ الدكتور عبد الحليم النجار من العراق وتفضل باطلاعي عليها .

(٢) ذكر بروكلمان للرماني كتاب « توجيه اعراب ابيات ملغزة الاعراب » وأشار الى وجود نسخة منه في باريس . وقد حقق الاستاذ سعيد الافغاني هذا الكتاب وثبت انه ليس للرماني وانما هو كتاب شرح الابيات المشكلة الاعراب للحسن بن اسد الفارقي .

٨ - تهذيب أبواب كتاب سيبويه . ذكره القفطي .

٩ - المسائل المفردة من كتاب سيبويه . ذكره ابن النديم والكتبي وابن قاضي شهبة . وقال ياقوت : « المسائل المفردات .. » وقال القفطي : « المسائل والجواب من كتاب سيبويه . »

١٠ - الخلاف بين سيبويه والمبرد . ذكره القفطي .

١١ - الخلاف بين النحويين . ذكره القفطي .

١٢ و ١٣ - شرح مسائل الاخفش الكبير والصغير . مصنفان ذكرهما ابن النديم والقفطي .

١٤ - شرح مختصر الجرمي ذكره ابن النديم والقفطي والداودي وغيرهم .

١٥ - شرح الالف واللام للمازني . ذكره ابن النديم والقفطي والداودي وغيرهم .

١٦ - شرح المدخل للمبرد . ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي وغيرهم.

١٧ - شرح المقتضب للمبرد . ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وغيرهم .

١٨ - شرح معاني الزجاج . ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وابن قاضي شهبة واسم كتاب الزجاج هذا « معاني القرآن وإعرابه » كما في فهرست ابن خير [١] .

١٩ - شرح الجمل لابن السراج ، ذكره القفطي والسيوطي والداودي .

٢٠ - شرح الشكل والنقط لابن السراج . ذكره القفطي .

٢١ - شرح موجز ابن السراج . ذكره ابن النديم وابن الانباري والقفطي وكثيرون غيرهم وعده ابن سيده في مقدمة المخصص من بين الكتب التي عوّل

---

(١) فهرست ابن خير : ٦٤ .

عليها في كتابه [1] .

٢٢ – شرح الأصول لابن السراج . ذكره ابن النديم والقفطي وابن قاضي شهبة وغيرهم .

٢٣ – شرح الهجاء لابن السراج . ذكره القفطي . وقال ابن النديم وياقوت وابن قاضي شهبة « كتاب الهجاء » .

٢٤ – كتاب الايجاز في النحو . ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي وغيرهم

٢٥ – كتاب المبتدأ في النحو . ذكره ابن النديم والقفطي .

٢٦ – كتاب التصريف . ذكره ابن النـديم وياقوت والقفطي وابن قاضي شهبة .

٢٧ – كتاب الاشتقاق الكبير . ذكره ابن النديم وياقوت والقفطي . وقال أبو المحاسن الشافعي وابن قاضي شهبة « الاشتقاق الاكبر » .

٢٨ – كتاب الاشتقاق الصغير . ذكره ابن النديم وياقوت . وقال القفطي « الاشتقاق المستخرج » . وقال الشافعي وابن قاضي شهبة « الاشتقاق الاصغر » .

٢٩ – كتاب البلاغة . لم يذكر هذا الكتاب أحد غير ابن ابي الاصبـع حين عده من بين الكتب التي أفاد منها في كتابه « بديع القرآن المجيد » [2].

٣٠ – كتاب المخزومات [3]

ونشير قبل ان نتابـع الكلام على آثار الرماني في غير العربية الى أن

---

(١) المخصص ١ : ١٣ .

(٢) بديع القرآن المجيد : ٥ .

(٣) هكذا ورد اسمه فلعله كتاب في العروض او انه المجزومات . كما لايبعد ان يكون الكتاب مسائل من علم الكلام سماها الرماني بذلك وأراد بها المسائل التي خزمها أي عالجها حتى ذللها . من خزم الناقة أي وضع في أنفها خزامة يروضها بها حتى تنقاد .

بروكلمان [1] نسب الى الرماني كتاباً باسم «كتاب البيان» مستنداً في ذلك الى كتاب العمدة لابن رشيق . والحق ان كلام ابن رشيق في العمدة لا يدل على مافهمه بروكلمان[2] . فابن رشيق قد نقل كثيراً من أقوال الرماني في فنون البلاغة كما رأينا[3] وكان في جملة مانقله عنه قوله : « قال أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في البيان هو احضار المعنى للنفس بسرعة ادراك[4] » . وهذا لايعني أن للرماني كتاباً باسم «البيان» كما فهم بروكلمان . واما قوله في البيان فقد عنى به « في تعريف البيان ... كما لو قال : « وقال في الاستعارة .. وهذا واضح بيّن .

---

(١) بروكلمان . الملحق ٩ : ١٧٥ .

(٢) وقدأشار الاستاذ سعيد الأفغاني الىهذا التوهم فيص ٢٤ من مقدمتهلكتابالتوجيه.

(٣) انظر ص ٧١ .

(٤) العمدة ١ : ١٦٩ .

(٢)

في علوم القرآن

المطبوع :

٣١ - النكت في اعجاز القرآن .

ذكره القفطي . قال ابن النديم وياقوت وغيرهما « إعجاز القرآن » وقال ابن ابي الاصبع « النكت في الاعجاز » وقد طبع هذا الكتاب بالاسم الاول في الهند سنة ١٩٣٤ . بتحقيق الاستاذ عبد العليم الصديقي . وطبع ثانية في مصر ضمن مجموعة « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » بتحقيق الاستاذين محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام [١] .

المخطوط الموجود :

٣٢ - كتاب الجامع في علم القرآن .

ذكره القفطي واشار اليه الرماني نفسه في كتابه «النكت في اعجاز القرآن» اذ قال في باب التضمين « وقد بينا ذلك بعد انقضاء كل آية في كتاب الجامع لعلم القرآن » .

ويبدو ان كتاب الجامع ضخم يتألف من اجزاء كثيرة فلقد وصل الينا

(١) وفي دار الكتب المصرية نسخة كاملة منه (٢٣٢ بلاغة طلعت) كتبت سنة ٤ - ٦ وقوبلت بنسخة مصححة سنة ٦٦٢ وعليها خط عبد اللطيف البغدادي بسماعها عليه في حلب سنة ٦٢٧ ه

بعض الجزء الثاني عشر منه فاذا هو في خمسين ومئة ورقة ! (مكتبة المسجد الاقصى بالقدس / ٢٩ وفي معهد المخطوطات (فيلم / ١٦ القدس) وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ مشكول - وخط العنوان فيها يختلف عن خطها .

ويبدأ الجزء الثاني عشر بالكلام على قوله تعالى في سورة ابراهيم « يتجرّعه ولا يكاد يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ [١] » . وينتهي عند الكلام على قوله تعالى في سورة الكهف « ودخل جنته وهو ظالم لنفسه ، قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً . وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربي لأجدنّ خيراً منها منقلباً . قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوّاك رجلاً »[٢] .

ونثبت فيما يلي - نموذجاً منه - كلامه على الآية الاولى من سورة الحجر :

بسم الله الرحمن الرحيم .

القول في قوله جلّ وعز « الر تلكَ آياتُ الكتابِ وقُرآنٍ مُبينٍ . رُبما يَودُّ الذينَ كفروا لو كانوا مُسلمينَ . ذَرهمْ يأكلوا ويتمتّعوا ويُلهِهِم الأمَلُ فسوفَ يَعلمونَ [٣] » يقال : لمَ قيل آيات الكتاب وقرآن ، والكتاب هو القرآن ؟ والجواب : يجمع الوصفين على ما فيهما من الفائدتين وان كانتا لموصوف واحد ، وذلك ان الكتاب يفيد انه كتب ودوّن ، وقرآن يفيد أنه يؤلف ويجمع بعض حروفه الى بعض . وقال الشاعر :

الى الملك القَرْمِ وابن الهُمام وليثِ الكتيبة في المزْدَحَم

وقيل : الكتاب الذي كان قبل القرآن من التوراة والانجيل والفرقان عن مجاهد وقتادة . ويقال : ما الإبانة [٤] ؟ الجواب : إظهار المعنى للنفس بما

---

(١) سورة ابراهيم : ١٤/١٧ .

(٢) سورة الكهف : ١٨/٣٥-٣٧ .

(٣) سورة الحجر : ١٥/١ .

(٤) اي في قوله تعالى « وقرآن مبين » .

يميزه من غيره لأن معنى أبانه منه فصله منه . فاذا ظهر النقيضا ن في معنى الصفة فقد بانت وفهمت .

ويقال : ما الودّ ؟[1] الجواب : التمني ، وهو تقدير المعنى في النفس للاستمتاع به ، وإظهار ميل الطباع اليه ، وفيه اشتراك وددته اذا أحببته أود فيهما جميعاً ودّاً . وقال الحسن : اذا رأى المشركون المؤمنين قد دخلوا الجنة تمنوا أنهم كانوا مسلمين .

ويقال : ما أصل الاسلام ؟ الجواب : إعطاء الشيء على حال سلامة ، كإسلام الثوب الى من يقصره . واسلام الصبيّ الى من يعلمه . والاسلام الذي هو الايمان اعطاء معنى الحق في الدين بالاقرار والعمل به .

ويقال : ما التمتع ؟ الجواب : التلذذ ، وهو طلب اللذة حالاً بعد حال ، كالتقرب في انه طلب القرب حالاً بعد حال .

ويقال : لم جاز « ربما يود الذين كفروا » ورب لما وقع ؟ الجواب : فيه قولان : الاول لأنه لصدق الوعد كأنه عيان قد كان . والآخر أن « ما » اذا لحقت « رب » غيرتها فدخلت على المستقبل[2] كما تدخل على المعرفة . وقال أبو دواد .

ربما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهن المهار[3]

ويقال : لم جاز « ربما يود الذين كفروا » . ورب للتقليل ؟ الجواب : فيه قولان :

الاول : لأنه أبلغ في التهدد كما تقول : ربما ندمت على هذا ، وهو يعلم

---

(١) اي في قوله تعالى «ربما يود».

(٢) الجمهور على أن ربّ لاتدخل إلا على الماضي .فاذا دخلت على المستقبل أوّل

(٣) الجامل : جماعة الابل . لاواحد لها من لفظها . المؤبل : من إبله للقنية . العناجيج الخيل الطويلة الاعناق . والشاهد دخول ربّ على المعرفة ، وعلى الجملة الاسمية لاتصالها بما . وانظر الخزانة ٤ : ١٨٩ وشرح شواهد المغني: ١٣٩ .

انه يندم ندماً طويلاً ، اي يكفيك قليل الندم فكيف كثيره ؟ والثاني : انه يشغلهم العذاب عن تمني ذلك الا في القليل .

ويقال : من قرأ ربما خفيفة ؟ الجواب : نافع وعاصم . وقرأ الباقون بالتشديد . وقال الحادرة :

فسُمي ما يدريك أنْ ربَّ فتيةٍ باكرت لذتهم بأدكنَ مُترَعِ

وقال الهذلي :

أزهيرُ إنْ يشبِ القذال فانني ربَّ هيضلٍ مرسٍ كففت بهيضل[1]

وقد تضمنت الآيتان البيان عما يوجبه ترك الاسلام من التمني له عند انكشاف الامر فيه وظهر العدول عن الحق بتركه الى اللهو والاستمتاع وطلب الملاذ بوجوه الحرام .

٣٣ – تفسير القرآن .

ذكره الخطيب البغدادي وابن الانباري وياقوت وابن خلكان وغيرهم . وجاء في النجوم الزاهرة أن للرماني « كتاب التفسير الكبير وهو كثير الفوائد إلا أنه صرح فيه بالاعتزال وسلك الزمخشري سبيله وزاد عليه[2] .. وقال ابن قاضي شهبة « تفسير القرآن وهو كبير وفيه فوائد جليلة .. »[3] وقال السيوطي انه رآه .[4]

وقال ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ – ٤٦٠) في مقدمة تفسيره المعروف بالتبيان الجامع لعلوم القرآن : وأصلح من سلك في ذلك مسلكاً جميلاً مقتصداً محمد بن بحر ابو مسلم الاصفهاني وعلي بن عيسى الرماني ، فإن

---

(١) الهيضل والهيضلة : جماعة من الناس يغزى بهم . ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ .

(٢) النجوم الزاهرة : وفيات سنة ٣٨٤ .

(٣) طبقات النحاة واللغويين ٢ : ١٧٥ .

(٤) طبقات المفسرين : ٢٤ .

كتابيهما أصلح ما صنف في هذا المعنى ، غير أنهما أطالا الخطب [1] .

وذكر ابن أبي الاصبع [2] كتاب « الجامع الكبير في التفسير » للرماني بين الكتب التي أخذ عنها . وبهذا الاسم أيضاً ذكره ابن سيده في مقدمة المخصص [3] ، ولعلهما أرادا الكتاب السابق « الجامع في علم القرآن » أو أسميا التفسير بالجامع أيضاً .

وذكر بروكلمان [4] ان الجزء السابع من « الجامع في التفسير » في مكتبة باريس برقم ٦٥٢٣ وقد طلبت صورة له عن طريق معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ولما أجب الى ما طلبت .

وفي الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية نسخة خطية من تفسير جزء عم (رقمها : تفسير تيمور / ٢٠١) وقد نسب هذا الجزء من التفسير الى الرماني ، وليس لدينا ما يؤيد هذه النسبة حتى ان العنوان واسم المؤلف كتبا بخط مغاير لخط سائر النسخة التي كتبت سنة ١٠٩٦ . وتقع هذه النسخة في ست وثلاثين ومئة صفحة من الحجم المتوسط وعليها حواش من تفسير البيضاوي . وفي أولها تفسير سورة الفاتحة .

ولست أكتم أنني أشك في نسبة هـذا الجزء من التفسير الى الرماني بل أكاد أجزم أنه ليس من وضعه ، وذلك لاختلاف أسلوبه عن أسلوب الرماني الذي عرفناه ، ورأينا نموذجاً منه — فيما عدا تفسير سورة الفاتحة — ولأن كثيراً مما ورد في هذا التفسير لا يتفق مع عقيدة الرماني الاعتزالية ، فلو كان الرماني المعتزلي هو صاحب هذا التفسير لوقف عند قوله تعالى في سورة التكوير

---

(١) التبيان ١ : ٢

(٢) بديع القرآن المجيد : ٥ .

(٣) المخصص ١ : ١٣ .

(٤) بروكلمان . ملحق ١ : ١٧٥ .

« أن هو الا ذكر للعالمين . لمن شاء منكم ان يستقيم . وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين[1] » على حين ان المفسر اكتفى بان قال « ما القرآن الا عظة لمن شاء منكم — بدل من للعالمين — ان يستقيم . اي القرآن ذكر لمن يشاء الاستقامة . يعني ان الذين شاؤوا الاستقامة بالدخول في الاسلام هم المنتفعون بالذكر ، كأنه لم يوعظ به غيرهم وان كانوا موعوظين جميعاً . وما تشاؤون الاستقامة الا ان يشاء الله رب العالمين مالك الخلق أجمعين »[2] . ولو كان المفسر اعتزالياً لظهرت عقيدته في تفسير قوله تعالى في سورة المطففين « كلاً انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون »[3] على حين ان المفسر يقول : « انهم عن ربهم ، عن رؤية ربهم لمحجوبون لممنوعون والحجب المنع ، قال الزجاج : في الآية دليل على ان المؤمنين يرون ربهم والا لا يكون التخصيص مفيداً . وقال الحسين بن الفضل : كما حجبهم في الدنيا عن التوحيد حجبهم في العقبى عن رؤيته . وقال مالك بن أنس : لما حجب أعداءه فلم يروه تجلى لأوليائه حتى رأوه . وقيل عن كرامة ربهم لأنهم في الدنيا لم يشكروا نعمه فيئسوا في الآخرة عن كرامته مجازاة . والأول أصح لأن الرؤية أقوى الكرامات والحجب عنها دليل الحجب عن غيرها[4] » . ويخالف المفسر رأي المعتزلة في تفسير قوله تعالى في سورة الغاشية « إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم »[5] وذلك حين يقول : « فيحاسبهم على أعمالهم ، ويجازيهم جزاء أمثالهم و « على » لتأكيد الوعيد ، لا للوجوب ، اذ لا يجب على الله تعالى شيء »[6] .

---

(١) سورة التكوير : ٨١/٢٧-٢٩ .
(٢) تفسير جزء عم : ٤٩ .
(٣) سورة المطففين : ٨٣/١٥ .
(٤) تفسير جزء عم : ٥٧ .
(٥) سورة الغاشية : ٨٨/٢٥-٢٦ .
(٦) تفسير جزء عم : ٨١ .

وعلى هذا فالأسلوب ليس أسلوب الرماني ، والتفسير لا يؤيد عقيدته الاعتزالية واذاً فليس هذا الجزء من تفسيره ولا تصح نسبته اليه .

المفقود :

٣٤ – كتاب جواب ابن الاخشيد في علم القرآن .

٣٥ – كتاب مسائل ابي علي بن الناصر في علم القرآن[١] .

٣٦ – كتاب جواب مسائل طلحة في علم القرآن .

٣٧ – كتاب المختصر في علم السور القصار .

٣٨ – كتاب غريب القرآن .

٣٩ – كتاب المتشابه في علم القرآن .

} ذكرها القفطي

٤٠ – كتاب الألفات في القرآن . ذكره ابن النديم . وقال القفطي : « الالفات » وجاء في عيون التواريخ « الالقاب في القرآن » .

---

(١) وقد عدّه القفطي بين كتب علم الكلام مع كتاب مجالس ابن الناصر الآتي ذكره (رقم ٦١) .

(٣)

في العقائد والكلام

ومؤلفاته في هذا الباب مفقودة فيما أعلم ، وهي :

٤١ – كتاب الامامة . ذكره القفطي . وقد وضع كتاباً في الرد عليه تلميذه محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد ، شيخ الامامية في عصره (٣٣٨ – ٤١٣) واسم كتابه « النقض على علي بن عيسى في الامامة[١] » .

٤٢ – كتاب تفضيل عليّ [٢] . ذكره القفطي .

٤٣ – التعليق .
٤٤ – كتاب الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم[٣] .
٤٥ – كتاب نقض استحقاق الذم في الرد على ابي هاشم .
٤٦ – كتاب المجالس في استحقاق الذم .
(ذكرها القفطي)

٤٧ – كتاب استحقاق الذم . ذكره القفطي ايضاً ولعله هو [الكتاب السابق] .

٤٨ – كتاب شرح المعونة . ذكره القفطي وقال انه لم يتم . وكتاب

---

(١) الفهرست للطوسي : ١٥٨ .

(٢) انظر رأي الرماني في تفضيل علي . ص :

(٣) هو عبد السلام بن محمد ابو هاشم الجبائي من شيوخ المعتزلة . مات سنة ٣٢١ هـ وكان الرماني كثير المخالفة له .

المعونة كتاب في الأصول وضعه ابو بكر بن الاخشيد استاذ الرماني ولم يتمه أصلا[1] .

٤٩ – كتاب نكت المعونة بالزيادات لابن الاخشيد . ذكره القفطي .

٥٠ – كتاب شرح الاسماء والصفات لأبي علي[2] . ذكره ياقوت والقفطي والكتبي وغيرهم .

٥١ – كتاب الاسماء والصفات لله عز وجل . ذكره القفطى .

٥٢ – كتاب الاسماء والصفات . ذكره القفطى ايضاً ، ولعله هو الكتاب السابق .

٥٣ – كتاب صفات النفس . ذكره القفطى

٥٤ – كتاب في الصفات . ذكره القفطى . وقال انه صغير .

٥٥ – كتاب مقالة المعتزلة . ذكره القفطى .

٥٦ – كتاب نقض التثليث على يحيى بن عدى . ذكره القفطى .

٥٧ – كتاب الرؤية في الرد على الاشعري . وهو في الانباه « الروية » وقد رجحت ماذكرت لان للاشعري كتاباً باسم « الرؤية »[3] ولان الرؤية من الموضوعات الخلافية بين السنة والمعتزلة .

٥٨ – كتاب الرؤية . ذكره القفطى .

٥٩ – كتاب الرد على الدهرية . ذكره القفطى .

٦٠ – كتاب مسائل ابي العلاء[4] . ذكره القفطى .

٦١ – كتاب مجالس ابن الناصر . ذكره القفطى ولعله يتصل بكتاب « مسائل ابي علي بن الناصر » في علم القرآن ، وقد مرّ ذكره (رقم ٣٥) .

---

(١) الفهرست : ١٧٣ .

(٢) لعله ابو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي والد ابي هاشم .

(٣) طبقات الشافعية ٢ : ٢٥٢ .

(٤) لعله ابو العلاء الذي ذكره ابن النديم بين تلاميذ ابن الاخشيد .

٦٣ – مسائل احمد بن ابراهيم البصري [١] .

٦٤ – كتاب الرد على من قال بالاحوال .

٦٥ – كتاب أدلة التوحيد .

٦٦ – كتاب جوامع العلم في التوحيد .

٦٧ – كتاب تجانس الافعال .

٦٨ – كتاب مايجوز على الانبياء وما لايجوز .

٦٩ – كتاب الحظر والاباحة .

٧٠ – كتاب تحريم المكاسب .

٧١ – كتاب الاكوان .

٧٢ – كتاب المعلوم والمجهول والنفي والاثبات .

٧٣ – كتاب المعرفة .

٧٤ – كتاب الارادة

٧٥ – كتاب نكت الارادة .

٧٦ – كتاب العلوم .

٧٧ – كتاب مباديء العلوم .

٧٨ – مباديء العلوم .

٧٩ – كتاب المباحث .

٨٠ – كتاب نقدات الاجتهاد .

٨١ – كتاب الحقيقة والمجاز .

٨٢ – كتاب الاسباب .

٨٣ – كتاب العلل

٨٤ – كتاب القياس .

---

(٥) اكثر الكتب الآتية مما انفرد صاحب الانباه بذكره .

٨٥ - كتاب المنطق

٨٦ - كتاب العوض

٨٧ - كتاب الأوامر .

٨٨ - كتاب الاخبار والتمييز .

٨٩ - كتاب التوبة .

٩٠ - كتاب في الطبائع

٩١ - كتاب أدب الجدل .

٩٢ - كتاب أصول الجدل .

٩٣ - كتاب أصول الفقه .

٩٤ - كتاب نكت الأصول .

٩٥ - كتاب المسائل في اللطيف من الكلام .

٩٦ - كتاب الاصلح الكبير .

٩٧ - كتاب الاصلح الصغير .

٩٨ - كتاب تهذيب الاصلح . ولعله هو الكتاب السابق .

٩٩ - كتاب المسائل والجواب في الاصلح الواردة من مصر .

١٠٠ - كتاب السؤال والجواب .

١٠١ - كتاب الرسائل في الكلام .

١٠٢ - كتاب صنعة الاستدلال . ذكره القفطي وقال « انه يشتمل على سبعة كتب » وقال السيوطي والداودي « صنعة الاستدلال في الكلام[١] » .

١٠٣ - الامالي .

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي : ٢٤ وللداودي : ١٧٦ .

الباب الثاني

في

شرح الرماني على كتاب سيبويه

منهجه وثقافته

الفصل الاول : كتاب سيبويه وشروحه قبل الرماني

١ - كتاب سيبويه .

طبعاته . مخطوطاته . وصف عام له . مادته . أسلوبه .

شخصية سيبويه في كتابه . قيمة الكتاب وأثره .

٢ - شروح الكتاب قبل الرماني .

٣ - شرح السيرافي .

نسخ الشرح . وصف عام له . منهجه . مذهب السيرافي من خلال شرحه .

الفصل الثاني : منهج الرماني في شرحه

١ - وصف عام للشرح ومواده .

نسخ الشرح . مواده .

٢ - منهج الشرح وطريقته .

٣ - موازنة .

الفصل الثالث : ثقافة الرماني وأثرها في شرحه

١ - سعة ثقافة الرماني .

٢ - آثار منطقية فلسفية .

٣ - آثار اعتزالية كلامية .

كتاب سيبويه وشروحه قبل الرماني

-١-

كتاب سيبويه

طبعات الكتاب ونسخه الخطية :

طبع كتاب سيبويه اربع مرات : كانت الاولى منها بباريس سنة ١٨٨١ بتحقيق هارتفيج ديرنبورج الذي قدم له بمقدمة جيدة باللغة الفرنسية ، وانتهت هذه الطبعة سنة ١٨٨٩ . وكانت الطبعة الثانية في كلكتا بالهند سنة ١٨٨٧ وهي في مجلد واحد يضم ١١٠٤ صفحات[١] . وكانت الطبعة الثالثة في مصر سنة ١٣١٦ﻫ (من ١٨٩٨-١٩٠٠م) وتعتبر هذه الطبعة أصح طبعات الكتاب[٢] ، وقد طبع على هامشها تعليقات من شرح السيرافي ، وفي أسفلها شرح شواهد الكتاب المسمى « تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب » للأعلم الشنتمري . وكانت الطبعة الرابعة بالالمانية في برلين سنة ١٩٠٠ بتحقيق

---

(١) معجم المطبوعات العربية : ١٠٧٠ .

(٢) لم نستطع الموازنة بين هذه الطبعات لأننا لم نوفق الى رؤية طبعة كلكتا . الا ان كرنكو قال : «ان طبعة بولاق قد تكون اكثر ضبطاً ودقة ، لان طبعات باريس وكلكتا وبرلين بعيدة عن الدقة » .

دائرة المعارف الاسلامية (مادة سيبويه) ٢ : ٤١٣ .

بان Gahn الذي ألحق بهذه الطبعة أيضاً بعض التعليقات من شروح الكتاب .

وأما نسخ الكتاب الخطية فمنتشرة في كثير من مكتبات مصر واليمن والمغرب واوروبا ، وقد رأينا خدمة للكتاب ، ان نذكر ماوقع الينا من هذه النسخ .

١ — نسخة ابي احمد اسحاق بن محمد ، برواية ابي جعفر احمد بن رستم الطبري عن ابي عثمان المازني . وهي في ستة اجزاء ، تبدأ من اول الكتاب وتنتهي بقول الناسخ في آخر الجزء السادس « يتلوه هذا باب من النكرة يجري مجرى مافيه الالف واللام من المصادر والاسماء » أي ان هذه النسخة تحتوي على الجزء الاول وعلى ١٦٦ صفحة من الجزء الثاني من الطبعة المصرية . وتوجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٣٩ نحو .

٢ — الجزء الثالث من نسخة قديمة نفيسة . ويبدأ من قول سيبويه « هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله » وينتهي بباب الاحيان في الانصراف وغير الانصراف . اي من ج ١ ، ٣٥٦ الى ج ٢ : ٤٨ من الطبعة المصرية .

وجاء في الصفحة الاولى من هذا الجزء انه عن نسخة ابي العباس محمد بن يزيد النحوي عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني« وفيها بخط آخر » وقوبل به نسخة برواية ابي اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد بحضرة الشيخ .. أبي عبد الله بن بركات النحوي بالجامع العتيق بمصر في جمادى الآخرة من سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة » وجاء في آخره « تم الجزء الثالث من كتاب سيبويه .. ويتلوه في الجزء الرابع هذا باب الألفات كتبه اسماعيل بن احمد بن ابي خلف القصار بخطه لنفسه في المحرم سنة احدى وخمسين وثلاثمائة »

وهذا الجزء في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٣٩ نحو أيضا .

٣ — نسخة كاملة بخط جيد ، في أولها مقدمة مفيدة عن أسانيد روايات الكتاب . وسند روايتها : قال ابو عبد الله محمد بن يحيى (الرياحي المتوفى سنة

٣٥٣) قرأت على ابن ولاّد وهو ينظر في كتاب أبيه ، وسمعته يقرأ على ابي جعفر احمد بن محمد المعروف بابن النحاس وأخذه ابو القاسم ابن ولاد عن ابيه عن المبرد ، وأخذه ابو جعفر عن الزجاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازني عن الاخفش عن سيبويه» وجاء فيها ان ابا اسحاق الزجاج قال « قرأته انا على ابي العباس محمد بن يزيد . وقال لنا ابو العباس : قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي فتوفي ابو عمر فابتدأت قراءته على ابي عثمان المازني . وقال ابو عثمان : قرأته على ابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش . وقال الاخفش : كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه ، فان تصعب عليّ شيء منه قرأته عليه .. »

وهذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ١٤٠ نحو .

٤ – نسخة اخرى كالسابقة في تسلسل روايتها . وهي ايضاً في دار الكتب المصرية تحت الرقم / ١٤١ نحو .

٥ – الجزآن التاسع والعاشر من نسخة لأبي الحسن احمد بن نصر (ولعله هو النحوي المعروف بالمقوّم والذي روى عنه ابو عمر الزاهد) يبدأ الجزء التاسع منها بباب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف . وينتهي الجزء العاشر بباب مايبنى على أفعل (اي من ج ٢ : ٧٨ الى ج٢:٢٢٢ من المطبوع) وهذان الجزآن مكتوبان بخط قديم على رق في ١١٥ ورقة وهما في مكتبة الامبروزيانه ، وصورتها في معهد المخطوطات العربية .

هذا الى جانب النسخ التي أشار اليها بروكلمان في كتابه (الملحق١: ١٦٠).

وصف عام للكتاب :

ليس في العربية كتاب ينافس كتاب سيبويه في اسمه أو شهرته أو قيمته وحسبه ان كلمة « الكتاب » إذا أطلقت في العربية لم تنصرف إلا اليه ، وهذه صفة قد لا يشركه فيها كتاب آخر .

وقد قيلت في عدم تسمية الكتاب باسم خـــاص أقوال مختلفة ، ورأى بعض الباحثين في ذلك دليلاً على ان سيبويه لم يكن راضياً عن كتابه حين أخرجه للناس على هذه الصورة[1]. وكأنه كان يريد ان يعيد النظر فيه ! ولست أدري كيف نحكم بنقص الكتاب في نظر صاحبه وبأنه في حاجة الى التفصيل أو التهذيب ، ونحن لم نر سيبويه يعد فيه بذكر شيء ثم لا يفي بوعده ، شأن الذين لا يعيدون النظر في كتبهم ، فيبقى كثير من بحوثهم في حاجة الى تفصيل أو تهذيب ، بل نرى على العكس ان سيبويه أوعب النحو في كتابه ، وأنه كان حكيماً متئداً غير متسرع ، وقد قالوا انه كان يعرض كتابه على بعض زملائه . قال القفطي « وكتبت من خط محمد بن عبد الملك ، حدثني محمد بن علي بن حمزه قال : حدثنا الرياشي قال : سمعت الاخفش يقول : كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ ، وهو يرى اني أعلم منه – وكان أعلم مني – وأنا اليوم أعلم منه[2] » ولقد كان الاخفش هذا أحذق اصحاب سيبويه[3] ، وكان سيبويه قوي الثقة بنفسه كثير الاعتداد بعلمه حتى على هذا الزميل الحاذق . قال المبرد : « كان الاخفش اكبر سناً من سيبويه وكانا جميعاً يطلبان ، فجاء الاخفش يناظره بعد

---

(١) قال الدكتور حسن عون :

« ان سيبويه – كما يبدو – لم يكن راضياً تمام الرضا عن صنيعه في هذا الكتاب ، بالرغم مما فيه من غزارة المادة وشمول النظر ، وبالرغم كذلك مما ظهر له من مكانة رفيعة في نفوس العلماء . وكأنه كان يلمح فيه نقصاً ويود أن يضيف اليه ويهذب فيه ويفصل القول في أبوابه حتى يصل به الى الدرجة التي يرضى فيها عن نفسه ويتمناها لكتابه » .

ويورد الدكتور أدلته على ذلك ثم يقول :

« ومالنا نذهب بعيداً متلمسين الأدلة من محتويات هذه الابحـــاث وقد ترك سيبويه هذه الابحاث في شكل مسودات دون ان يعنون لهـــا او يضع لهذا الكتاب اسماً يشير اليها او يدل عليها » . مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية المجلد ١١ : ٣٧ .

(٢) انباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

(٣) انباه الرواة ٢ : ٣٩ .

أن برع ، فقال له الأخفش : إنما ناظرتك لأستفيد لا غير . قال : أتراني أشك في هذا ؟[1] أفكان سيبويه يرضى ان يعرض كتابه ناقصاً غير مرضي عنه ليكشف عن عيبه أمام زميله ومناظره الاخفش ؟

ولعل سيبويه ترك (الكتاب) علماً على كتابه وهو يريد به معنى (الجامع) إذ ان كتب الشيء بمعنى جمعه ، وقد جمع سيبويه النحو في كتابه كما جمعه من قبله شيخه عيسى بن عمر في كتابه « الجامع » . على اننا نرجح ان يكون ترك الكتاب بلا عنوان راجعاً الى ان سيبويه لم يضعه دفعة واحدة . وإنما كان يضعه باباً تلو باب ، وكان كلما وضع منه باباً أو بابين أطلع عليهما زملاءه واصحابه ، فلم يصل المؤلَّف الى نهايته حتى كان قد شاع بين النحاة ان سيبويه يضع (كتاباً) فبقي ذلك علماً عليه ، وكانوا يضيفونه الى صاحبه واصاحبه بينهم شهرة واسعة ، فأغنى ذلك عن تسميته .

ويقع الكتاب في نحو ألف ورقة ، جمع سيبويه فيها موضوعات العربية وما يتصل بها ، ولم تكن العربية نحواً فقط . وإنما كانت شاملة لكل ما يؤدي الى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء ، وفي تراكيبها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها ، فكان في الكتاب نحو وصرف وبلاغة ، وكانت فيه نصوص أدبية من قرآن وشعر ونثر ، وكان فيه قراآت وأصوات ولهجات .

يبدأ الكتاب بمقدمة يتناول سيبويه فيها الحديث عن أقسام الكلم وحركات الاعراب والبناء أو مجاري أواخر الكلم ، وعن المسند والمسند اليه ، وعما يقع بين الكلمات من اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى ، أو اتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى ، أو اختلاف فيهما جميعاً ، وعما يعتري اللفظ من أسباب الذكر والحذف ، وما يلحق بالمعنى من حسن أو قبح ، واستقامة أو احالة . ويختم ذلك بالحديث عما يحتمله الشعر من الضرورات .

---

(١) انباه الرواة ٢ : ٣٩ .

وتمتد هذه المقدمة حتى الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب حيث يبدأ الكلام على باب الفاعل وهو أول أبواب النحو في الكتاب .

على أن الذين تحدثوا عن الكتاب نفوا أن تكون فيه مقدمة ووصفوه بخلوه منها . قال صاحب كشف الظنون : « ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة »[1].

وقال الاستاذ علي النجدي ناصف : « ان الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة »[2] . وقال الدكتور عون – في جملة أدلته على عدم رضا سيبويه عن الكتاب – « خلو الكتاب من مقدمة تمهد له وتشرح أهدافه ، وخلوه من خاتمة توجز آراءه وتعرض النتائج التي وصل اليها » .

والحق أن الكتاب يبدأ بمقدمة – كما رأينا – ولكنها ليست كما يطلب الباحثون اليوم « مقدمة تشرح الاهداف » وانما هي من نوع المقدمات التي تتناول الحديث عن بعض مبادىء العلم الذي تقدم له ، وتشرح بعض مصطلحات هذا العلم تمهيداً لاستعمال هذه المصطلحات في متن الكتاب ، وهذا ما فعله سيبويه في الصفحات الاولى من كتابه ، وما أظن ان أحداً يقول ان حديث سيبويه في أول الكتاب حديث نحوي صميم اكثر مما هو تمهيد للنحو وتناول لمسائل عامة منه وتعريف ببعض مصطلحاته . انه حديث عرّف سيبويه فيه اقسام الكلم ، ومجاري أواخر الكلمات والمسند والمسند اليه وغير ذلك مما ذكرنا ، وهذا كله تمهيد للكتاب وللبحوث النحوية التي تبدأ بباب الفاعل . وقد قال الاستاذ النجدي نفسه عن هذه الصفحات إن سيبويه « قد بدأ في عرض ابواب النحو بأشتات من الموضوعات يمهد ببعضها للنحو ويقدم بعضها الآخر بين يديه ، وخص كلاً بباب ، فتكلم عن أقسام الكلمة وعلامات الاعراب والبناء ، والمبني ، والمسند والمسند اليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقاً واختلافاً وعن الأعراض التي تصيب

---

(١) كشف الظنون ٢ : ١٤٢٦ .
(٢) سيبويه امام النحاة : ١٢٤ .

اللفظ من الحذف والاستغناء والتعويض ، وعن علاقة المعنى في استقامته وفي إحالته ، وفي حسنه وقبحه ، بتأليف الكلام ونظمه . وعما يحتمل الشعر من الضرائر . وهذه كما لا يخفى مسائل عامة يدور عليها البحث ويتضح بها القصد في جملة الامر ، ولكنها ليست سواء في المنزلة من النحو والصلة به ، فأقسام الكلمة ، وعلامات الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني ، أكثر من أخواتها دورانا وأدخل في النحو مكانا ، ولهذا يبدو انها كانت أحق بمكانها من الكتاب فتكون بمثابة المدخل اليه ، وتكون الاخرى بمثابة التوطئة له والتمهيد»[1].

فإذاً لقد قال الاستاذ النجدي بوجود مدخل الى الكتاب وتمهيد له، وكان من قبل قد نفى وجود مقدمة له !! ونحن لا ينبغي لنا ان نطلب الى سيبويه – كما طلب الدكتور عون – وضع مقدمة « تشرح الاهداف » بل «خاتمة توجز الآراء والنتائج التي وصل اليها » لان هذا مطلب نتجاوز فيه فرق الزمن ومقتضيات العصر . وإذا كان سيبويه قد بدأ في عرض أبواب النحو بأشتات من الموضوعات يمهد ببعضها للنحو ويقدم بعضها بين يديه ، كما يقول الاستاذ النجدي – واذا كان بين هذه الموضوعات كلام على أقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء ، وعلى المسند والمسند اليه ، وعلى أحوال اللفظ مع المعنى في استقامته واحالته ، وفي حسنه وقبحه بتأليف الكلام ونظمه .. فان هذا كله كان معدوداً من النحو في نظر سيبويه ، وفي نظر علماء عصره ، لان مفهوم النحو في عصر سيبويه كان شاملاً لكل مايوصل الى التأليف على سمت كلام العرب ، ولذلك كان النحوي آنذاك يتعرض للنحو – كما نفهمه اليوم – الى جانب تعرضه لأمور كثيرة أخرى تتصل بالبيان والتركيب والبلاغة .. وعلى هذا فالموضوعات التي جاءت في فاتحة كتاب سيبويه إنما هي مقدمة له في نظر نحاة ذلك العصر . ومعنى المقدمة هذا هو الذي كان القدماء

---

(١) سيبويه امام النحاة : ١٧٠ .

يقصدون اليه بكلمة (الرسالة) التي كانوا يطلقونها على فواتح كتبهم فرسالة الجمهرة لابن دريد[1] ، ورسالة أدب الكاتب لابن قتيبة .. انما يقصد بها المقدمات ، ولم يكن القدماء غافلين عما ذكرت ، بل كانوا متنبهين لذلك ففصلوا كثيراً من هذه المقدمات عن كتبها ، وخصّوها بعنايتهم فشرحوها وفسروها ، كما فعل ابو القاسم الزجاجي الذي خص رسالة أدب الكاتب بالدرس والشرح .. اما مقدمة كتاب سيبويه او رسالته فقد عُني بها الكثيرون وألفوا حولها ، وكان منهم علي بن سليمان الاخفش (المتوفى سنة ٣١٥) الذي وضع تفسير رسالة كتاب سيبويه[2] . وابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) الذي وضع « شرح رسالة كتاب سيبويه » وأحال على هذا الشرح في كتابه « الايضاح في علل النحو » مرات كثيرة ، بل لقد كان الزجاجي اذا نقل شيئاً عن هذه الصفحات الاولى من (الكتاب) لم يقل : قال سيبويه في الكتاب . بل قال : « قال سيبويه في اول الرسالة .. » او « قال سيبويه في آخر الرسالة »[3] تمييزاً لهذه الرسالة من الكتاب . وجاء كذلك في نسخة خطية من الكتاب في معرض الحديث عن رواية الكتاب : « ان اسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابزي بالبصرة ، ثم تمم باقي الكتاب الى آخره من نسخة الزجاج[4] » وهذا يؤيد قولنا بل تحديدنا للرسالة وانتهاءها عند باب الفاعل .

ونترك المقدمة وننظر في الكتاب فنجد أنه – كما ذكرنا – جامع لكثير من علوم العربية وقائم بالدرجة الاولى على النحو والصرف ، والنحو غالب على قسمه الاول على حين يستغرق الصرف نصفه الثاني . على اننا لانستطيع أن

---

(١) انظر كلام ابن جنى عليها في الخصائص ٣ : ٢٨٨ .

(٢) بغية الوعاة : ٣٣٨ .

(٣) الايضاح في علل النحو : ١٠٢ و ١٠٦ .

(٤) مقدمة الكتاب . طبعة باريس : ٦ .

نقول إنه خص كلاً من النحو والصرف بمكان خاص به في الكتاب ، وان قال بذلك بعض الباحثين . والطريف أن أصحاب هذا الرأي القائلين بأن لكل من النحو والصرف مكاناً خاصاً به في الكتاب وقفوا حائرين امام بحث – ظنوه – نحوياً ورد في الكتاب بين بحثين صرفيين ، واختلفوا في تعليل ذلك ، فعلّله بعضهم بوجود مايشبه الخلط في ترتيب أبواب الكتاب[1] وعلله آخرون باختلاط أوراق الكتاب بعد موت صاحبه[2] . والحق ان اتهام سيبويه بما يشبه الخلط او اتهام كتابه باختلاط اوراقه انما هو اتهام مهّد له أصحابه حين اعتبروا الكتاب قسمين منفصلين : قسما للنحو . وقسما للصرف ، مع اننا كثيراً ما نجد مثل هذا التداخل بين بحوث النحو والصرف بل والبلاغة في كتب النحو القديمة التي تلت كتاب سيبويه وتأخرت عنه . ولو أننا لم نفترض في الكتاب وجود هذا الفصل الدقيق بين النحو والصرف لما اضطررنا الى البحث عن مخرج من التناقض بين ما افترضناه وما وجدناه ، ولما وصل بنا الأمر الى شيء من الخلط او الاختلاط[3] .

---

(١) قال الدكتور عون في جملة أدلته على عدم رضا سيبويه عن كتابه وشعوره بنقصه : « وجود ما يشبه الخلط في ترتيب ابواب الكتاب . مثال ذلك حديث سيبويه عن القسم وحروفه بين حديثه عن التصغير من ناحية . وحديثه عن نوني التوكيد من ناحية اخرى . وهذان البحثان في الجزء الخاص بالابحاث الصرفية التي لا علاقة لهما مطلقاً بالقسم ولا بحروفه ، وكان الاولى ان يوضع بحث القسم ضمن الابحاث النحوية التي تستغرق الجزء الاول من هذا الكتاب».

(٢) قال الاستاذ النجدي : « ان ثمة ابواباً تبدو في مواضعها غريبة مقحمة ، لم أستطع ان اجد تأويلا لمقامها حيث تقيم ، فقد تكلم مثلا عن القسم وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد اي في الصرف ، مع انها بالنحو اشبه كما لا يخفى .. ومن يدري لعل مرجع الامر في ذلك الى اختلاط في اوراق الكتاب من بعد صاحبه نتج عنه انتقال بعضها الى غير المكان الذي كانت فيه » .

سيبويه امام النحاة : ١٧٩–١٨٠ .

(٣) هذا الى أن المثال الذي أورده الدكتور عون والاستاذ النجدي ليس بمستقيم ولا يؤيد ما ذهبا اليه إذ الحق – كما لفت نظري الدكتور عبد الحليم النجار – ان سيبويه حين ذكر القسم بين مباحث الصرف لم يتعرض للقسم على طريقة النحاة تعرّضاً أساسياً ؛ أي أنه لم=

... ...

يجعل اساس البحث ما يترتب على حروف القسم من العمل ، بل فصل الكلام في حروف القسم نفسها حيث قال : هـــذا باب حروف الاضافة الى المحلوف به وسقوطها .

فسيبويه اذاً يتكلم على هذه الحروف من حيث مادتها وذكرها وحذفها ، ولا شك ان الكلام على المادة والذكر والحذف الذي هو ضرب من الاعلال يعدّ من مباحث الصرف . وتتجلى حكمة سيبويه في ذلك حيث ذكر بعد حروف القسم بقليل نوني التوكيد . ولا شبهة في علاقة القسم بهما !

ويؤيد ما ذهبنا اليه أن سيبويه ذكر في بعض فصول الباب (أي باب حروف القسم) قول العرب: أيها الله ، وقال : «تثبت الف ها لأن الذي بعدها مدغم ومن العرب من يقول: ايه الله ، فيحذف الالف التي بعد الهاء ... » .

واذاً فسيبويه يتعرّض أساساً لمباحث صرفية في القسم كالتقـــاء الساكنين والخروج منه والادغام والذكر والحذف ، وهذه مسائل من صميم علم الصرف . وأما تناوله في هذا البحث لإعراب المقسم به فقد جاء تبعاً لذكر حروف القسم ولم يجيء قصداً فالاساس في الباب هو بحث صيغ حروف القسم وما يعرض لها من الوجهة الصرفية والحكمة ان يوضع الباب حيث وضعه سيبويه لا كما ذهب الاستاذان عون والنجدي في تعليله الى الخلط أو الاختلاط .

حاشية : اشرنا الى ان الدكتور عوناً ذكر جملة أدلة على عدم رضا سيبويه عن كتابه . وقد ناقشنا خلال بحثنا بعض تلك الادلة ، ورأينا - تأكيداً لرأينا - ان نناقش في هذه الحاشية سائر أدلته ، وقد بقيت منها ثلاثة أدلة :

اولهـــا : « ان بعض العناوين تحتاج الى صقل وتغيير لتنطبق تماماً على المادة العلمية التي ذكرت تحتها » وجوابنا عن هذا ان اسلوب التعبير في عصر سيبويه لا يقاس الى الاسلوب المصقول الذي شاع من بعده وسنرى ذلك حين نتحدث عن اسلوب الكتاب . واما عدم انطباق العنوان (تماماً) على المادة التي تحته في بعض الاحيان فأمر لم يمثل له الباحث بأي مثال. والمعروف أن سيبويه لا يخرج عن موضوعات أبوابه إلا الى استطرادات يسوقها لتأييد كلامه في الموضوع من تنظير أو تمثيل أو نحوهما . وأنه اذا ذكر في أثناء كلامه حكماً غير الذي عقد له الباب فلمناسبة دعت الى ذكره .

واما الدليل الثاني فهو « اهمال السند لبعض الشواهد والآراء بينما يزداد الحرص بالنسبة لبعض الآخر في حين انه لو عكس لكان الخطب ايسر .. » .

وجوابنا عن هذا ان سيبويه كان ثقة شهد له بذلك اساتذته الذين روى عنهم . قال ابو عبيدة : « لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب إن سيبويه قد ألف كتاباً في ألف ورقة من

... ...

علم الخليل . قال يونس : ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر فيه رأى كل ما حكى فقال : يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني (معجم الادباء ١٦ : ١١٧) ولم يدع اهمال سيبويه للسند احداً الى الطعن فيه ، بل كانت شبها انهم تتوالى مجمعة على تأييده والثقة به . فأما سند الآراء التي رواها فقد سمعنا فيه رأي شيخه يونس ورأينـــا السيرافي من بعده يعزو الكثير من هذه الآراء الى اصحابها في شرحه للكتاب . واما اهمال سند الشواهد فقد تنبه له القدماء وتحدثوا فيه وذكروا علته فقالوا : « ان سيبويه اذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . واما الابيات المنسوبة في كتابه الى قائليها فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها ابو عمر الجرمي . قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتاً فأما ألف فعرفت اسماء قائليها فأثبتها. واما خمسون فلم أعرف اسماء قائليها . وانما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لانه كره ان يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين وبعضه منحول لا يعرف قائله لانه قدم العهد به . وقد خرج كتاب سيبويه الى الناس ، والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه اكيدة ، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادعى انه اتى بشعر منكر (الخزانة ١ : ١٧٨-١٧٩) .

ومهما يكن من امر اهمال السند فكيف يمكن اعتباره دليلا على عدم رضا سيبويه عن كتابه وشعوره بنقصه ؟ أنعتقد انه كان يرغب في اعادة النظر في الكتاب لينسب الشواهد فيه ؟ وماذا كان يمنعه ان يفعل ذلك ابتداء وهو المطلع الواسع الحفظ ؟ واما انه لو عكس لكان الامر ايسر فقول يحتاج الى بسط وتفصيل لنعرف في اي المواضع اهمل السند وفي ايها حرص عليه ؟ ثم ما يدرينا انه لو عكس – كما طلبنا – لقلنا مثل قولتنا الاولى ولرغبنا – ثانية – في العكس ؟ .

وآخر الادلة السبعة التي اوردها الدكتور عون مستشهداً بها على عدم رضا سيبويه عن الكتاب « وجود ما يشبه التكرار . مثال ذلك ما نجده في الباب الثالث من الجزء الاول حيث يتحدث عن المسند والمسند اليه فيذكر المبتدأ والخبر وما يتصل بهما من احكام ويورد مجموعة من الامثلة والشواهد على ذلك ثم نمضي معه قدماً في الابواب الاخرى حتى نصل الى الباب الثاني والثلاثين بعد المائة من نفس الجزء فنجد باباً آخر تحت عنوان الابتداء ، وهنا يكاد يعيد سيبويه ما ذكره سلفاً عن المبتدأ والخبر » .

وجوابنا عن هذا متصل بما قلناه سابقاً عن وجود مقدمة عامة للكتاب ، وذلك ان سيبويه بعد ان بحث في الالفاظ مفردة في باب علم ما الكلم من العربية اخذ يبحث فيها مركبة في باب المسند والمسند اليه ، واما الباب الثاني والثلاثون بعد المائة – وهو الذي ذكر الدكتور عون

مادة الكتاب :

جمع سيبويه في كتابه مادة خصبة من علوم العربية . فكان في (الكتاب) الى جانب النحو والصرف مادة لغوية غزيرة فيما نقله الينا من المفردات والعبارات حتى نقل عنه اصحاب المعاجم ، قال صاحب الخزانة « وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك اهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها[1] .. » وكان فيه ثروة أدبية أصيلة فيما استشهد به من النصوص والاشعار.

= انه يشبه ان يكون تكراراً لباب المسند والمسند اليه - فهو باب مفصّل في معنى الابتداء وفي تفصيل احكامه ولذلك فقد عقب سيبويه عليه ببابين آخرين يتصلان به ويتمان احكامه (الكتاب ١ : ٢٧٨) . ومع ذلك فلم يذكر لنا الدكتور غير هذا المثال الوحيد من الكتاب ولم يستطع ان يجعله تكراراً وانما قال انه يشبه التكرار .

وان علينا بعد ذلك ان نلاحظ ان تجزئة الابواب النحوية عند سيبويه ليست على ما هي عليه عند غيره من المتأخرين وانه قد يوزع مسائل البحث الواحد على بابين منفصلين او اكثر مما يدعو الى ذكر المسألة اكثر من مرة واحدة ، ولذلك فكثيراً ما كان يحيل على مواضع ذكرها او مواضع سيذكرها ، وكثيراً ما يعرض المسألة موجزة في باب ثم تمر بك مفصلة في باب آخر ، وقد تنبه ابو سعيد السيرافي لذلك في شرحه للكتاب فقال حين لاحظ تجزئة البحث الواحد الى بابين منفصلين :

« والذي يصحح كلام سيبويه ان يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ، لان الباب الذي قبله باب ما تكون فيه (هو واخواتها) فصلا ، وهذا الباب ما لا يكون فيه ، وباب واحد يضمن ما يجوز وما لا يجوز في معنى واحد . وترجمة الباب الثاني كالفصل . وقد يجري في كلام سيبويه ان يترجم باباً يتضمن اشياء ثم يعيد ترجمة الباب في بعض تلك الاشياء (الشرح ٣ : ١٦٨) .

وبذلك ينتهي ما اورده الباحث من أدلة على عدم رضا سيبويه عن كتابه وتنتهي من مناقشتها الى انها لا تدل على ما اراد ان يستنتج الباحث منها . وكيف وقد كان (الكتاب) موضع العناية والتحري من العلماء والرواة .. بل كان لكل من رواياته سندها المتصل كما رأينا ..

(١) الخزانة ١ : ١٧٩ .

وكان فيه أحكام بلاغية وصوتية ، منها ما يدخل اليوم في علم القراآت والتجويد ، ومنها ما يدخل في بحوث فقه اللغة ولهجاتها ، وكان فيه – الى كل ذلك – أحكام تتصل بالشعر وصنعته وعروضه وقوافيه ، بل كان في الكتاب باب خاص لما يسوغ للشاعر وما يحتمله الشعر[1] ، وباب آخر لقوافي الشعر وانشاده[2] .

والذي يتتبع كتب علوم العربية يعرف ما لسيبويه فيها من أثر بعيد فيما نقل العلماء من اقواله ، وفرعوه من آرائه ، وفيما عوّلوا عليه في شتى فروع العربية من بلاغة ولغة وشعر وتفسير . اما النحو والصرف فعلى يديه قاما وهو فيهما الامام غير المنازع .

زد الى ذلك فضل سبقه الى كثير من هذه المعاني التي أشار هو اليها في الكتاب اشارات سريعة موجزة ثم جاء من بعده ففصلها وبسط القول فيها .

ولا بدّ من الاشارة ونحن بصدد الحديث عن مادة الكتاب الى ان سيبويه أبرز فيما رواه وصنّفه فكرة « العمل » و « العامل » حتى كانت محوراً يدور حوله البحث النحوي في كتابه وهي الفكرة التي انتظمت اعمال النحاة من بعده وسيطرت على مناهجهم وكان لها في كتب النحو ذلك الاثر البعيد .

أسلوب الكتاب :

واما الاسلوب الذي عرض سيبويه به مادة كتابه فهو اسلوب العرض السريع القائم على الايجاز في التعبير والاكثار من التمثيل فهو يأتي بالقاعدة او الحكم ثم لا يعجزه المثال ولا الأمثلة فيوردها بغزارة ويسر من عنده أو مما سمع وحفظ ، وما اكثر مسموعه ومحفوظه .

---

(١) الكتاب ١ : ٨ .
(٢) الكتاب ٢ : ٢٩٨.

ويسعى سيبويه الى الوضوح في عبارته، ولكنه لا يوفق في بعض الاحيان فيأتي قوله غامضاً وعبارته مستغلقة تحتاج الى الشرح والتفصيل . وهو يحاول أن يعطي فكرة البحث في عنوان يضعه له فيطيل العنوان ليشمل جميع فقرات البحث فاذا العنوان عنده فهرس تفصيلي للباب الذي تحته اكثر مما هو عنوان موجز له[1] ، وكثيراً ما يلجأ سيبويه في العنوان الى الوصف المفصل وضرب الامثلة للدلالة على موضوعات الباب الذي يعنون له[2] .

واذا كان سيبويه يكثر من استعمال الصفات للدلالة على معنى معين فان ذلك راجع عنده الى ان المصطلحات النحوية لم تكن بعد قد اصطلح عليها ، ولا بد ان نلاحظ هنا ان في الكتاب مصطلحات بقيت واستعملها النحاة من بعد سيبويه ، وان فيه مصطلحات أخرى لم تبق بعده طويلاً بل استبدل النحاة بها مصطلحات غيرها ، فمن المصطلحات التي استعملها سيبويه وما زالت باقية الى اليوم أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف ، والمبتدأ والخبر ، والمفعول والتعدي والاستثناء ، والترخيم والظرف . ومن المصطلحات التي استعملها سيبويه ثم تغيرت من بعده : مجاري اواخر الكلم اي حركات الاعراب والبناء ، والفعل الذي سمى باسم لم يؤخذ من امثلة الفعل الحادث وموضعه من الكلام الامر والنهي . يعنى اسم الفعل . والمصدر المنصوب لانه عذر لوقوع الامر ، فانتصب لانه موقوع له . يعني المفعول لاجله . والحشو ويعني به الصلة وقد استعمل سيبويه لفظ الصلة ايضاً في بعض الاحيان .

على ان سيبويه لم يذكر ما ذكر من هذه الاسماء على انها اصطلاحات لان هذه لم تكن قد وضعت وحددت بعد ، ولكنه ذكرها على أنها أوصاف تقرب معاني النحو من الافهام .

---

(١) انظر عنوانات الابواب الواردة فى الكتاب ١: ١٣و٢١و١١٧ .

(٢) انظر عنوانات الابواب الواردة في الكتاب ١ : ٢٠ و٣٧ و١٢٦ و١٩٨و ٢٦٣ و ٢٧٩ .

واما اسلوب سيبويه في تعليل الاحكام النحوية فلم يكن اسلوباً معتمداً على الفلسفة والفروض النظرية ، وانما اعتمد كلام العرب ، وجعله الاصل الذي يستشهد به ويقيس عليه. وكان في تعليله وقياسه غاية في المهارة والذكاء. وقليلاً ما يلجأ سيبويه ـ حباً في الاستقصاء ـ الى الفرض كأن يقول مثلاً : « واذا سميت رجلاً بعين او اذن فتحقيره بغير هاء »[1] .

وتتردد عبارة الكتاب بصورة عامة بين الوضوح والابهام،فهي تارة يسيرة سهلة ، وتارة عسرة مغلقة مبهمة . على ان هذا التفاوت ، اياً كان مبلغه ، لا يدفعنا الى الشك بأن لغير سيبويه يداً في الكتاب . ونحن اذا افترضنا ذلك واردنا ان نجعل لسيبويه شريكاً في كتابه ، فلا بد ان نعني بهذا الشريك ابا الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش (المتوفى سنة ٢١٥) لانه كان المصدر الوحيد الذي روي عنه الكتاب بعد موت سيبويه ، ولأنه مشهور بحبه للتعقيد وبأنه كان يقصد اليه عن عمد .

على اننا لا نرى هذا الزعم أمراً سهلاً ولا ميسوراً لمن يريده لأن كون الاخفش هو الطريق الوحيد الى الكتاب لا يعني أنه أسهم في صياغته الا اذا اتهمناه بتغيير نص الكتاب الذي صاغه سيبويه. وعرض عليه مسائله كما ذكرنا. ولكن أنى لنا ذلك ؟ وما دليله ؟ وهل يكفي ان نجد في الكتاب بعض التعقيد وان نعلم ان الاخفش كان يعتمد التعقيد في تأليفه ـ على ما روى لنا الجاحظ[2] ـ وانه كان الطريق الى الكتاب حتى نعزو تعقيد الكتاب اليه ؟

لقد ذكروا ان سيبويه كان يعرض أبواباً من كتابه على الاخفش ، وان الاخفش احتفظ لنفسه بالكتاب ـ بعد موت سيبويه ـ حتى خاف بعضهم ان يدعيه لنفسه فعمل الجرمي والمازني على اظهاره . قال ابن الانباري : « ويقال ان ابا الحسن الاخفش لما رأى ان كتاب سيبويه لانظير له في حسنه وصحته،

---

(١) الكتاب : ٢ : ١٣٧ .

(٢) الحيوان ١ : ٩٧ .

وانه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان. فيقال ان أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني - وكانا رفيقين - توهما ان أبا الحسن الاخفش قد همّ أن يدعي الكتاب لنفسه، فقال أحدهما للآخر: وكيف السبيل الى إظهار الكتاب ومنع الاخفش من ادعائه؟ فقال له: ان نقرأه عليه. فاذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا انه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدعيه. وكان أبو عمر الجرمي موسراً، وأبو عثمان المازني معسراً، فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الاخفش وبذل له شيئاً من المال على ان يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب، فأجاب الى ذلك، وشرعا في القراءة عليه وأخذا عنه، وأظهرا أنه لسيبويه وأشاعا ذلك فلم يمكنا أبا الحسن ان يدعي الكتاب، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه[1]» أفكان الجرمي والمازني يقرآن نصاً كتب بعضه سيبويه وكتب الاخفش بعضه الآخر؟ وإذا كانت بعض جمل الكتاب قد استعصت عليهما فشرحها لهما الاخفش، فهل يعني هذا ان الاخفش قد أسهم في صياغة الكتاب؟ وإذا كانت لأي كان يد في الكتاب فانها - لا شك - يد شرف وفخر، فماذا منع الاخفش من ان يفخر بيده في الكتاب او يعتز بجهده فيه، إذا كانت له فيه يد، او كان له فيه جهد؟

نعم، ان الاخفش «هو الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبيّنه، وهو الذي نبه على عواره كما قال الكسائي»[2]، ولكن هذا لا يعني ان الكتاب بلفظه وانما هو معقود بلفظ الخليل وسيبويه. قال ابو الطيب في ترجمة سيبويه: «وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل[3]».

على ان ادعاء الاسهام في صنع الكتاب واشتراك غير سيبويه فيه ليس أمراً جديداً وانما هو رأي قديم قال به بعضهم، وكان من اكثر الناس مغالاة فيه

---

(١) نزهة الالبا: ١٨٥.

(٢) مراتب النحويين: ٦٨.

(٣) مراتب النحويين: ٦٥.

أبو العباس ثعلب . قال ابن النديم : « قرأت بخط ابي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان واربعون انساناً منهم سيبويه . والأصول والمسائل للخليل[1] » ولا شك ان رائحة الخصومة تفوح من هذا القول ، وكأن ثعلباً شيخ الكوفة أراد أن يصيب مغمزاً في سيبويه شيخ البصرة فقال ما قال، وكان الحق أن يقول إن سيبويه جمع في الكتاب آراء عدد من أئمة النحو كعيسى بن عمر والخليل بن احمد ويونس بن حبيب .. وغيرهم . وإنه لفرق كبير بين ان تجتمع آراء هؤلاء وأقوالهم في الكتاب وان يكون سيبويه هو الذي جمعها وبين أن تجتمع جهودهم على صنعة الكتاب كما قال ثعلب . وحسب رواية ثعلب ان نعارضها برواية ثانية عن صنعة الكتاب وهي أنه كان « لعيسى ابن عمر نيف وسبعون تصنيفاً عدمت ، ومنها تصنيفان كبيران اسم أحدهما (الاكمال) ، والآخر (الجامع) . ويقال ان الجامع هو كتاب سيبويه ، زاد فيه وحشاه ، وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه فذكرت له فأضافها . وأنه لما أحضره الى الخليل بن احمد ليقرأه عليه عرفه الخليل وأنشد:

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

فأشار الى الجامع بما يشار به الى الحاضر وهي لفظة هذا »[2].

ولست أدري لو كان ثعلب على علم بهذه الرواية اما كان يريح نفسه من رواية الاثنين والاربعين ؟ ومهما يكن من أمر فواضح ان خصوم سيبويه كانوا في حيرة من أمر الكتاب بل من أمر أنفسهم فحاولوا ان يجردوا سيبويه من فضل الكتاب فنسبوه تارة الى اثنين واربعين انساناً ! اجتمعوا على صنعته ، وجعلوه تارة (جامع) عيسى بن عمر ينتحله سيبويه ويزيد عليه ، وحسب (الكتاب)

---

(١) الفهرست : ٧٦ وانباه الرواة ٢ : ٣٤٧ . وتجد مناقشة لهذا القول في كتاب سيبويه امام النحاة : ١٢٨ .

(٢) انباه الرواة ٢ : ٣٧٥ و ٣ : ٣٤٧ .

فخراً أن يجعله خصومه صنعة نيف وأربعين لا صنعة واحد . او ان يجعلوه (جامع) ابن عمر مع ان هذه الرواية الثانية لا تقف امام النقد اذ كيف يصح ان يكون الكتاب مأخوذاً عن عيسى بن عمر ونحن نرى سيبويه يناقش فيه آراء عيسى بن عمر ويتعصب عليها ويرفض كثيراً منها . على أننا لا ننفي ان يكون بعض العلماء قد زادوا في الكتاب بعد سيبويه ولكننا نرى ان صياغة الكتاب من عمل سيبويه وانه معقود بلفظه ولفظ الخليل كما قال ابو الطيب وان ما زاده العلماء من بعده لا يعدو ان يكون نسبة بيت او تعليقاً على مثال وأنهم كانوا يشيرون الى ما يزيدونه في نسخهم تمييزاً لكلامهم من كلام سيبويه. وأما أن يكون لهؤلاء العلماء جهد في تأليف الكتاب او أثر في اختلاف اسلوبه بين الوضوح والابهام فهذا ما نستبعده لان الوقائع لا تدل عليه . وقد لاحظ بعض القدماء اختلاف اسلوب الكتاب وحاول ان يعلل ذلك فقال علي بن سليمان الاخفش : « عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل في القرآن » ويروى ان النحوي المصري أبا جعفر بن النحاس قد استحسن هذا الرأي من الاخفش [1] .

واذا كان امر الزيادات في الكتاب واضحاً حتى أبعد بعضهم فمثل به كما فعل السيوطي حين قال : « كما ألحقت حواش من كلام الاخفش في متن كلام سيبويه [2] » فان من الواجب ان نبين أن هذه الحواشي لم تكن لتضاف الى متن الكتاب مغفلة لتختلط بكلام سيبويه ؛ وان العلماء الاوائل عنوا بالكتاب وروواياته وأسانيده عناية عجيبة حتى كان لكل منهم رمز يشير به الى ما أضيف الى نسخته من الكتاب على ما نعرف اليوم من الاشارة الى الزيادات في أصول تحقيق النصوص ولو اننا عدنا الى بعض النسخ الخطية للكتاب لوجدنا بعضاً من

(١) الخزانة ١ : ١٧٩ .

(٢) الاشباه والنظائر ١ : ٢٥ .

هذه الرموز ولأدركنا مدى عنايتهم بروايات الكتاب وأسانيدها . وقد نقل لنا ديرنبورج بعض هذه النصوص في مقدمته للكتاب وكان مما نقله «انه كتب على نسخة للكتاب من أصل أبي علي الفارسي مقروء عليه :اعلم ان ما كان علامته (ح) فهو في نسخة المبرد بخط يده ، وما كان علامته (ج) فهو نسخة أبي اسحاق الزجاج ، وهي نسخة وقعت الى ابي علي مصلحة بخط الزجاج ،وذلك انه كان للزجاج نسختان : فالاولى عارض بها اسماعيل الوراق ، وما كان فيها من زيادة فقد بينه اسماعيل الوراق وعارض ابو علي بالنسخة الثانية ، وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته (ج) . وعارض ابو علي ايضا كتابه بنسخة أبي بكر بن السراج التي نسخها من نسخة ابي العباس وما كان فيهامن زيادة فقد بينه وجعل علامته (س) ، وقرأ أبو علي كتابه على أبي بكر ، وابو بكر ينظر في كتابه ، فما كان من زيادة فقد بينه وجعل علامته (عنده) وما كان علامته (فا)فانه من كلام أبي علي ، وانما جعل هذه علامته لأنه يريد فسرته أنا . قال لنا أبو الحسن علي بن عيسى (الرماني) : ما أراد هذا ولكنه علامة من فارسي .

واعلم ان اسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابزي بالبصرة ، ثم تمم باقي الكتاب الى آخره من نسخة الزجاج وقرأها عليه ، وما كان علامته (نسخه) فانه من النسخ المجهولة ، وهذهالنسخ المجهولة منها شيء بفارس عارض ابو علي به كتابه وهو ، ومنها ما ليس بفارس بل ببغداد عارض ابو علي به كتابه فعلامته (نسخة مهملة) وما كان علامته (ه) فإنه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبد الله ابن هانيء[1] »

وجاء في نص آخر أنه « ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرد ، بخطه وما كان علامته (ج) نسخة الزجاج ، وما كان (ب) او (عنده) فهو عن ابي

---

(١) المقدمة الفرنسية للكتاب : ٦

بكر بن السراج ، وما كان علامته (ق) فإنه من نسخة اسماعيل بن اسحاق القاضي . وما كان علامته (فا) فهو عن ابي علي ، وما كان علامته (سح) فإنه من نسخة في خزانة كتب ابي بكر الاخشيدي بخوارزم مقروءة على الشيخين ابي سعيد السيرافي وعلى بن عيسى موشحة بتوقيعهما . وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة[١] . نقلت من خط الزمخشري[٢] . » .

وهكذا كانت عناية العلماء بنقل الكتاب ورواياته عناية دقيقة حتى كانت لهم رموز يشيرون بها الى ما في نسخ بعضهم من زيادات العلماء او تعليقات القراء ، فكان رمز المبرد (مح) الحرفين الاولين من اسمه ، ورمز الزجاج (ج) ورمز ابن السراج (ب) او (س) ورمز الفارسي (فا) .

ولا بد من الاشارة بعد ذلك الى ان النسخ الخطية تحوي مالا تحويه المطبوعة وان في بعضها مايشير الى ظاهرة تعقيب العلماء على قول سيبويه بوضوح ومثال ذلك ماجاء في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) ففيه يقول سيبويه : « قال عمر بن ابي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد　　فمتى تقول الدار تجمعنا

وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . قال ابو عثمان : غلط سيبويه في قوله وان شئت رفعته بما نصبت ، لأن الرفع بالحكاية ، والنصب باعمال الفعل ، فقد اختلفا[٣] . »

وقول ابي عثمان هذا غير موجود في المطبوعة . وقد نجد في المطبوعة ايضاً ما يدل أحياناً على هذا التعقيب ، كما في قوله : « وقال ابو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف . كسّر على غير بنائه . وليس مثل مذاكير .

---

(١) لعله على بن طلحة بن كردان النحوي تلميذ الفارسي والرماني والمتوفى سنة ٤٢٤ .
(٢) المقدمة الفرنسية للكتاب : ٨ .
(٣) النسخة الخطية بدار الكتب ١٣٩ نحو . والمطبوع ١ : ٦٣ .

والدليل على ذلك انك اذا صغّرت قلت ظريّفون ، ولا تقول ذلك في مذاكير[1] . »

وواضح ان هذا ليس من قول سيبويه . وانما هو مما أضافه ابوعمر الجرمي في نسخته .

ومهما يكن الامر فانه لم ينازع سيبويه احد في كتابه . ولم يتطاول الى الفخر به انسان . وهو الذي كان وحده صاحب الشخصية القوية الواضحة في الكتاب . وان علينا ان ندرك انه ليس بين أيدينا حتى اليوم نسخة مطبوعة للكتاب على ما نحب ، ولو أن باحثاً بل عصبة من أهل العلم والعزم تنهض لجمع النسخ الخطية ـ وهي كثيرة متوفرة ـ فتعارض بينها ، فلا بد أن نصل بذلك الى نسخة من الكتاب أقرب الى الجودة والكمال ، أو الى الأصل الذي وضعه صاحبه .

شخصية سيبويه في الكتاب :

شخصية سيبويه شخصية واضحة قوية تبرز في اكثر صفحات الكتاب من بين التعليقات التي علق بها على أقوال العرب وآراء النحاة ، كما تظهر في أحكامه التي أطلقها جازمة قوية شأن العالم المعتد بعلمه الواثق من صحة قوله وسداد رأيه وقوة حفظه وعمق إدراكه .

واذا كان الكتاب ممتلئاً بالكثير مما نقله سيبويه عن غيره من شواهد وأحكام فإن هذا الكثير ليشهد لسيبويه بانه لم يكن مجرد ناقل ، وانما كان ناقلاً ناقداً وعالماً بصيراً ، كما كان ذا فكر نافذ ورأي مستقل . وهو لا يتردد في ابداء رأيه ولو كان مخالفاً لآراء شيوخه الذين نقل عنهم وتخرّج عليهم ، ولا يحجم

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٠٨ .

عن تأييد أقوالهم واستحسانها أو تقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وآراؤه واحكامه الى جانب أقوال شيوخه وآرائهم وأحكامهم دالة على أنه يقف معهم جنباً الى جنب وفكراً الى فكر . واستمع اليه يقبح رأي شيخه الخليل ويستضعفه وهو الذي يجله حتى انه لا يقرن اسمه الى اسمه احتراماً له وتعظيماً . قال : « وزعم الخليل انه يجوز ان يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، اذا أردت ان تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز الا في موضع الاضطرار[1] » . وقال : « وزعم الخليل أن (ايهم) وقع في « اضرب أيهم أفضل » على انه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم افضل . وتفسير الخليل ذلك الاول بعيد إنما يجوز في شعر او في اضطرار[2] » .

واستمع اليه ثانية يأتي بقول الخليل ويؤيده ويقويه فيقول : « وزعم الخليل ان قولهم ربحت الدرهم درهماً محال ، حتى تقول في الدرهم او للدرهم . وكذلك وجدنا العرب تقول[3] » . ويستحسن رأي يونس بن حبيب فيقول : « وتقول ان تأتني آتك واذن اكرمك ، اذا جعلت الكلام على اوله ولم تقطعه وعطفته على الاول . وان جعلته مستقبلا نصبت ، وان شئت رفعته على قول من ألغى . وهذا قول يونس ، وهو حسن[4] » .

ويوازن بين أقوال شيوخه مرجحاً بعضها على بعض فيقول : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار يا قاضي لانه ليس بمنون كما أختار هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاض . وقول يونس أقوى لانه لما كان من كلامهم ان يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر لان النداء موضع حذف

---

(١) الكتاب ١ : ١٨١ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٩٨ .

(٣) الكتاب ١ : ١٩٧ .

(٤) الكتاب ١ : ٤١٢ .

يحذفون التنوين ويقولون يا حار ويا صاح ويا غلام أقبل »[1].

فأحكام سيبويه إذاً مستقلة لا يعول فيها على أحد وانما يعتمد فيها عقله وما يؤديه اليه النظر في كلام العرب والقياس عليه ، بل قد يصل به النظر في كلام العرب الى تقبيح عمل النحاة اذا وجدهم خارجين في أحكامهم عنه وذلك كما في الباب الذي عقده تحت عنوان : « هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب . » وذلك قولك ويح له وتب وتباً وويحاً ، فجعلوا التب بمنزلة الويح وجعلوا ويح بمنزلة التب ،فوضعوا كل واحد منها في غير الموضع الذي وضعته العرب . ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب لانها اذا ابتدئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، واذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها ، فاذا قلت : ويح له ، ثم ألحقتها التب ، فان النصب فيه أحسن لان تبا اذا نصبتها فهي مستغنية عن لك فانما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت : وتبا لك فأجريتها على ما أجرت العرب . فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح ، ولا تشبهها لان تبا تستغني عن لك ولا تستغني ويح عنها ، فاذا قلت : تبا له وويح له فالرفع ليس فيه كلام ولا يختلف النحويون في نصب التب اذا قلت : ويح له وتبا له . فهذا يدلك على أن النصب في تباً كما ذكرنا أحسن لان له لم يعمل في التب[2] .

وكثيراً ما نرى سيبويه يقف في (الكتاب) موقف الاستاذ يعلم طريقة صياغة الجملة العربية ، فيأتي بالعبارة ويحللها ويقلبها على وجوهها ليبين من أحوالها ما يصح وما لا يصح ، أو ما يجمل ويستحب وما يقبح ويستكره .

فشخصية سيبويه إذاً شخصية قوية واضحة في كثير من جوانب (الكتاب) وهي ليست شخصية رواية ينقل وانما هي شخصية العالم الفطن ، يجمع على علم

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٨٩ .

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ .

ومعرفة ، ويروي عن ذكاء وعمق .. وهي شخصية تبرز ايضاً في تبويب الكتاب وتصنيفه ، وفي تعليل الأحكام والاحتجاج لها والاستشهاد عليها ، وفي الموازنة بين الأقوال والآراء والحكم عليها بالاستحسان والقوة أو بالقبح والضعف .

قيمة الكتاب وأثره :

اذا كانت هناك صلة بين قيمة الكتاب وغايته ، وكانت للكتاب غاية يسعى الى تحقيقها فاذا حققها وقفت قيمته عندها ، فان كتاب سيبويه لايزال الى اليوم يحقق الغاية التي وضع من أجلها ، ولايزال - لذلك - محتفظاً بقيمته التي تزداد يوماً بعد يوم . وسيظل هذا الكتاب كذلك في ادراك غايته وحفظ قيمته مادرج على الأرض عربي او نطق لسان بضاد .

لقد كان في هذا السفر العظيم من القوة ماجعله موسوعة العربية وسجل دستورها منذ وضع حتى يومنا هذا ، فهو مرجع العربية قديماً وحديثاً ، وأقواله وآراؤه مبثوثة في صدور كتبها بل ان كثيراً من كتبها عيال عليه ان لم تكن شروحاً له أو تهذيباً لأبوابه .

وان الاسس التي قام عليها الكتاب والتي نصبها سيبويه قانوناً للعربية واماماً لعلمائها مازالت هي الأسس القائمة الى اليوم لم يغادرها منهم أحد ولم يشذ عنها مؤلف وان ترامت بالنحاة أطراف القول وتباعدت بهم مذاهبه .

ولقد كان حظ سيبويه عظيماً في بقاء كتابه وخلوده ، فلقد وضع غيره ممن قبله ومن في عصره كتباً في العربية كثيرة ولكنها ضاعت جميعاً ولم يبق الا كتاب سيبويه . وقد ذكروا ان لعيسى بن عمر وحده نيفاً وسبعين كتاباً في النحو منها الاكمال والجامع ، وذكروا كذلك كثيراً من اسماء الكتب التي وضعها في العربية أمثال الرؤاسي والكسائي والفراء والاخفش وغيرهم . ولكن

لم يصل الينا شيء من كتب هؤلاء وبقي (الكتاب) وحده اول كتاب تصل اليه أيدينا في علم العربية .

ولم نسمع أن القدماء أنفسهم احتفلوا بكتاب من كتب هؤلاء أو غيرهم احتفالهم بكتاب سيبويه فتباروا في قراءته وفهمه ، وتفاخروا بعلو أسانيدهم في روايته ، وأكثروا الرحلة في طلبه ، روى سلمة عن الاخفش قال : كان الكسائي جاءنا بالبصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ، ففعلت فوجّه الي خمسين ديناراً وجبة وشي [١] .

وقال اليوسفي الكاتب : كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني اذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال : يا أبا حاتم إني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه فقال : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرؤه فاقرأ على هذا الغلام محمد بن يزيد . فتعجبت من ذلك [٢] .

واما المبرد فقد قدّر الكتاب حق قدره حتى انه - وهو الذي استدرك عليه في بعض المسائل - كان يقول لمن يطلب قراءة الكتاب عليه ، هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له واستعظاماً لما فيه [٣] . وكان يقول انه « لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله [٤] » .

وقال الجاحظ : « وهو كتاب لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله . وجميع كتب الناس عليه عيال .. [٥] » ورأى فيه خير هدية يقدمها للوزير ابن الزيات حين قدم عليه [٥] .

---

(١) انباه الرواة ٢ : ٣٧ و ٢٧٣ .

(٢) انباه الرواة ٣ : ٢٤٢

(٣) انباه الرواة ٢ : ٣٤٨

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٤٢٦

(٥) انباه الرواة ٢ : ٣٥١

وقال أبو بكر الزبيدي : « إني رأيت علماء النحو في زماننا هذا وماقاربه قد أكثروا التأليف فيه ، وأطالوا القول على معانيه ، فأملّوا الناظرين وأتعبوا الطالبين بتكرار معان قد بينت وركوب أساليب قد نهجت ، فلم (يحل)[1] اكثرهم بغير إعادة ماتقدم إليه والتكثير فيما سبق إلى القول عليه . وقد كان ينبغي لمن همّ بذلك منهم أن يتصفح كتاب عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه فينظر الى مبادىء كتابه وعنوانات أبوابه ، ويرى لطائف معانيه ودقائق حجاجه الى الايجاز في قوله والإيعاب لمواده ، فيزجره ذلك إن كان ذا حجى من تكلف مالاحاجة اليه ، ويمنعه الاعتناء بما لامعول عليه[2] » .

وعرف المفسرون كذلك قيمة الكتاب وعولوا عليه . قال ابوحيان في مقدمة تفسيره : فجدير بمن تاقت نفسه الى علوم التفسير وترقت الى التحقيق فيه والتحرير ان يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات اليه[3] .. وهذه شهادة مفسر من أنبغ النحاة . وقال ايضاً في جملة حديثه عن ضرورة النحو في التفسير : وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى[4]. وليست قيمة (الكتاب) اليوم في قدمه ، اذ ليس هو في نظرنا اليوم كتاباً متحفياً طواه التاريخ ومضت به الايام ، وانما هو — الى اليوم — كتاب الثقافة العربية لايستغني عنه نحوي ولا لغوي ولا اديب ولا باحث في شيء من تاريخ هذه العلوم .

وللكتاب — الى كل ذلك — فضل عظيم فيما خلف لنا من تراث ثقافي ضخم كان هو المحور فيه والباعث عليه ، وذلك انه لم يكد أمره يظهر حتى أثار

---

(١) في المطبوع (يخل) ولعل جودي قرأها خطأ عن الاصل المخطوط .
(٢) الاستدراك : ١ وانظر فيه ايضاً حديث الزبيدي عن فضل سيبويه ص : ٢ .
(٣) البحر المحيط ١ : ٣ .
(٤) البحر المحيط ١ : ٦

حركة علمية رائعة وخلق تياراً فكرياً دافقاً تمثل فيما ظهر على مر العصور وفي شتى الاقطار من مؤلفات تتصل بالكتاب وتدور حوله .

ونحن لانعرف – حتى اليوم – أقدم منه كتاباً يحوي آراء النحاة الاولين كالخليل بن احمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وابي الخطاب الاخفش ولا أوثق منه مصدراً للادب العربي القديم بما نقله إلينا من الشواهد والاشعار ولا أحفل منه سجلاً لكثير من العلوم العربية في فجر نشأتها بما ضمه الى النحو من لغة وبلاغة وقراآت ولهجات . وقلَّ ان تجد في علم من العلوم أو لغة من اللغات كتاباً ككتاب سيبويه يحتفظ بقيمته احتفاظ العلم أو اللغة بها .

❀❀❀

(٢)

شروح الكتاب قبل الرماني

لم يكد الكتاب يظهر للناس وينتشر بينهم ذكره حتى اسرع النحويون يبسطون القول فيه ويوطئون اكنافه ، ويتنافسون في شرحه وحل مشكلاته ونسبة أبياته وشرح شواهده . وقد تفننوا في ذلك مابين شرح وتوضيح ، واختصار وتهذيب ، واستدراك وتعليق ، وكثر ذلك منهم حتى قل ان تجد بين النحويين اماماً لم يعن بكتاب سيبويه ولم يضع كتاباً يتصل به .

وكان العلماء مدفوعين الى خدمة الكتاب بعوامل كثيرة منها قدرهم للكتاب حق قدره ، ومعرفتهم حقيقة امره ، ومنها حاجة الكتاب نفسه الى الشرح والتفسير . ومنها طموحهم الى الفخر بعمل يتصل بالكتاب .

وقد رأينا قيمة الكتاب في نظر أئمتهم وسمعنا أقوالهم فيه ، وكانت كلها معترفة بفضله مقرة بسبقه . وأما حاجة الكتاب نفسه الى الشرح فلايجاز عبارته حيناً واستغلاقها حيناً آخر ، وقد لمس القدماء هذه الصعوبة في الكتاب وأحسوا بها كما لمسناها وأحسسنا بها . روى المبرد عن المازني أنه قال : « قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً [١] .. ! واذا كانت هذه شهادة طالب من طلاب المازني لم نعرفه ولم نقف على قدره في العلم ، فان عالماً ممن نعرف وهو ابن كيسان يقول : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج الى عبارة وايضاح لأنه كتاب ألف في زمان

---

(١) انباه الرواة ١ : ٢٤٨ .

كان أهله يألفون مثل هذه الالفاظ فاختصر على مذاهبهم »[1] . وأياً كان السبب في صعوبة فهم الكتاب وتعقيد أسلوبه ، وسواء أكان لتدخل بعض العلماء فيه واضافتهم اليه — كما يرى بعض الباحثين — ام كان لطبيعة أسلوب سيبويه الذي حاكى به اسلوب العرب في بلاغتهم وسنن كلامهم ، كما رأى ابن كيسان وعلي ابن سليمان الاخفش وابو جعفر بن النحاس ، فان النتيجة واحدة في حاجة الكتاب الى الشرح والتقريب وهذا ما ادركه العلماء منذ عصر سيبويه وقاموا بواجبهم نحوه خير قيام ، ولم يدخروا فيه وسعاً على مر العصور حتى اننا لنستطيع ان نقول انه لم يمض جيل من الاجيال دون ان يخلف لنا تراثاً غزيراً متصلاً بكتاب سيبويه ، وذلك لان حركة التأليف حول الكتاب لم تقف عند قرن معين ، ولا انحصرت في اقليم محدود ، وانما استمرت عبر القرون وفي شتى الاقاليم والامصار حتى ملأت شروح الكتاب فارس والاندلس وما بينهما من البلاد .

وليس يعنينا في هذا البحث ان نحصي ما ألف حول الكتاب او نعده ، ولكن حسبنا ان نذكر الشروح التي وضعت على الكتاب حتى عصر الرماني (٣٨٤) وندع ماوراء ذلك ، مؤكدين ان الحركة العلمية التي أثارها كتاب سيبويه لم تكن ضجة موقتة في بيئة محددة ، وانما كانت تياراً فكرياً خصباً شاملاً تدفق عبر العصور والامصار وكان للعربية من ورائه خير عميم .

فممن ألف شرحاً على الكتاب :

١ — أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٨) ، فقد وضع تفسير كتاب سيبويه[2] .

٢ — وابو الحسن علي بن سليمان الاخفش (ت ٣١٥) . وله « شرح سيبويه » و « تفسير رسالة سيبويه »[3] .

---

(١) الخزانة ١ : ١٧٩ .
(٢) كشف الظنون ٢ : ١٤٢٨ .
(٣) بغية الوعاة : ٣٣٨ وكشف ظنون ٢ : ١٤٢٧ .

٣ – وابو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦) . وله «شرح سيبويه »[1] .

٤ – وابو بكر محمد بن علي مبرمان العسكري (ت ٣٤٥) . وله «شرح كتاب سيبويه » ولم يتم . وله ايضا «شرح شواهد الكتاب»[2] .

٥ – وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨) ، وله «شرح كتاب سيبويه » و « المدخل الى كتاب سيبويه»[3] .

٦ – وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) ومؤلفاته حول الكتاب كثيرة[4] .

هذا فيما يتصل بشروح الكتاب ...

أما ماوضع حوله من شروح لشواهده واختصار أو تهذيب لأبوابه وزيادة أو استدراك عليه ، فأكثر من أن يحصيه العدّ .

* * *

---

(١) بغية الوعاة : ٤٤ وكشف الظنون ٢ : ١٤٢٧ .

(٢) بغية الوعاة : ٧٥ وكشف الظنون ٢، ١٤٢٨ .

(٣) بغية الوعاة : ٢٢٢ .

(٤) انظر آثار الرماني : ص ٨٩ و ٩٠

(٣)

شرح السيرافي

نسخ الشرح :

أقدم النسخ التي بين أيدينا من شرح السيرافي نسخة كتبت سنة ٥٧٩ هـ بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (٥٥٥–٦٢٩) وهي التي طبعت فقرات منها على هامش الطبعة المصرية من الكتاب ، وليست هذه النسخة كاملة وانما هي ناقصة من آخرها ، والموجود منها خمسة اجزاء ، يقع الجزء الاول منها في ٤٩٢ صفحة والثاني في ٤٤٩ والثالث في ٥٠٤ صفحات ، والرابع في ٥٠٠ صفحة والخامس في ٤٧٩ صفحة . وتضم شرح الكتاب من بدئه حتى (باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد)[١] .

ويبدو أن كاتبها وقف على قطع من الشرح بخط أبي سعيد السيرافي فقابل عليها بعض نسخته وأشار الى ذلك في هامشها[٢] .

وهذه النسخة محفوظة في دار الكتب المصرية (١٣٧ نحو) ومنها صورة في مكتبة جامعة القاهرة (رقم ٢٦٬٨١) .

وأما النسخة الثانية من شرح السيرافي فهي نسخة كاملة تقع في ثلاثة مجلدات كبيرة ، يبدأ المجلد الاول من اول الكتاب وينتهي بباب (ما يقع موقع الاسم

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٢٩ .

(٢) انظر مثلا الورقة ٦٢ من المجلد الخامس .

المبتدأ ويسد مسده)[1] وهو في صفحة ١٧٢٠ . ويبدأ المجلد الثاني من باب (الابتداء)[2]، وينتهي بباب (اختلاف العرب في تحريك الحرف الاخير)[3] وهو في ١٠٣٤ صفحة . ويبدأ المجلد الثالث بباب (المقصور والممدود[4]) ولا ينتهي حيث ينتهي (الكتاب) بباب (ماجاء شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس مطرداً)[5] وانما يضيف السيرافي اليه بابين آخرين . قال في الاول « باب أفردته بعد الفراغ من ادغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ماذكره الكوفيون من الادغام » وقال في الثاني « هذا باب في ادغام القراء »

وجاء في آخر صفحات المجلد الثالث قوله : « تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » ويقع هذا المجلد في ٩٠٦ صفحات . وليس في هذه النسخة مايدل على تاريخها سوى ماجاء في نهاية المجلد الثاني من أنه كان الفراغ منه ضحى يوم الجمعة سابع عشر ربيع الاول سنة ١١٠٥ دون الإشارة الى ناسخها أو الى الأصل الذي نقلت عنه ، ومع ذلك فقد ظهر لنا بعد مقابلة بعض أبوابها على نسخة البغدادي السابقة أنها نسخة جيدة وحيدة في كمالها . وهي في دار الكتب المصرية تحت الرقم ٣٦١/نحو .

ومن شرح السيرافي أخيراً أجزاء متفرقة في مكتبات كثيرة[6] صور معهد المخطوطات العربية عدداً منها ، وكان مما صوره من مكتبة (سليم آغا) باستمبول الاجزاء الاول والثاني والرابع والثامن ، ومن مكتبة (توخان) الجزء الاول ، ومن مكتبة (يني جامع) الجزء الثالث .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧٨ .
(٢) الكتاب ١ : ٢٧٩ .
(٣) الكتاب ٢ : ١٥٩ .
(٤) الكتاب ٢ : ١٦١ .
(٥) الكتاب ٢ : ٤٢٨ .
(٦) انظر بروكلمان . الملحق ١ : ١٦٠ .

وصف عام لشرح السيرافي ومنهجه :

شرح السيرافي من أجلّ شروح الكتاب وأكثرها إيضاحاً وتفصيلا،وهو الشرح الوحيد الذي شاع في أيدي الناس وعمهم نفعه ، وقد عرف له القدماء قدره حتى رأيناهم يجعلون منه عاملاً من عوامل غيرة الفارسي وحقده على السيرافي ويقولون إنه عمل جليل ماتم لأحد من قبل السيرافي ولا من بعده[١] . ونقل لنا ياقوت شهادة أخرى لأبي حيان التوحيدي ذكرها في كتابه عن تقريظ الجاحظ حين ذكر السيرافي فقال : « وشرح كتاب سيبويه في ثلاثة آلاف ورقة بخطه في السليماني ، فما جاراه فيه أحد ولا سبقه الى تمامه انسان[٢] » .

واذا نظرنا في الشرح نفسه وجدنا السيرافي يبدأ بشرح كلام سيبويه دون ان يمهد له بمقدمة تبين خطته أو تشرح أهدافه،واذا كان هدف السيرافي واضحاً في عنوان « الشرح » وأسلوبه ولم تكن به حاجة الى الحديث عنه فالحق ان خطته في هذا الشرح لم تكن خطة ثابتة مطردة في جميع أبواب الشرح ، وانما كان يخالف بها بين الابواب ، وينوعها وفق ماتمليه طبيعة البحث وما يقتضيه أسلوب سيبويه فيه ، فهو تارة يأتي ببعض كلام سيبويه ويردفه بالشرح كما في (باب مالا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التي كانت عليها قبل ان تدخل لا)[٣]، وكما في (باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا)[٤] وفي غيرهما من الأبواب. وتارة يقدم لكلام سيبويه بما يقرّ به ويوضحه كما في (باب الهمز[٥]) حيث يقول : انا أقدم جملة موجزة في تخفيف الهمز والبدل منه على مذهب سيبويه قبل ذكر كلامه

---

(١) انظر : ص ٧٤ .

(٢) معجم الادباء ٨ : ١٥٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٤ والشرح ٣ : ٩٢.

(٤) الكتاب ١ : ٣٦٣، والشرح ٣ : ١٠٧ .

(٥) الكتاب ٢ : ١٦٣ .

فيما بعد ، لأوطىء جامع كلامه ومستصعب حكم الهمز وأذكر ماخالفه فيه غيره في الموضع الأشكل به ان شاء الله تعالى[1] .

وقد يأتي السيرافي بالشرح متخللا كلام سيبويه ، أو يشرح بعض الباب ويترك بعضه قائلا : « وما بقي من الباب مفهوم »[2] او « وباقي الباب مستغنى عن تفسيره »[3] . وقد يورد الباب كما هو عند سيبويه ولا يشرح منه شيئاً لأنه « باب بيّن مفهوم » كما في باب لاتجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع[4] او لأنه « باب مفهوم كلام سيبويه فيه »[5] .

وقد يستبدل بالشرح إعادة كلام سيبويه بأسلوب واضح بسيط مستغنيـاً بذلك عن ذكر كلام سيبويه بألفاظه ثم شرحه ، وهو يبين مثـل ذلك بقوله « ذكرت مسائل سيبويه في الباب بألفاظ فيها بسط وتقريب ، وأقمتها مقام الشرح لها »[6] أو يورد الشرح مباشرة دون ان يذكر شيئاً من كلام سيبويه كما في « باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة »[7] إلا أن أكثر هذه الاساليب انتشاراً في شرح السيرافي أن يقدم للباب بوجز لما جاء في (الكتاب) مسبوقاً بعبارة « وجملة الباب .. » أو « أول ما اذكر من الباب ترجمته .. »[8] ثم يتبع ذلك بالشرح والتفصيل .

وإذا كان من عادة الشراح أن يتقيـدوا بما ورد في النص الذي يشرحونه ويقصروا كلامهم عليه فان السيرافي لم يكن كذلك ، وانما كانت غايته الى جانب

---

(١) الشرح ٥ : ٣.
(٢) الشرح ٣ : ٢٤ و ١٤٦ و ٤ : ١٠ و ١٠٠ الخ .
(٣) الشرح ٣ : ١٤٢ .
(٤) الكتاب : ١ : ٣٥٦ والشرح ٣ : ٩٤ .
(٥) الشرح ٣ : ١٢٧.
(٦) الشرح ٣ : ١٧٤ .
(٧) الشرح ٤ : ٢٣٩ .
(٨) الشرح ٣ : ٦١ و ٤ : ٢٠٥ .

الشرح والتقريب أن يستقصي المعاني ويستوعب الموضوع ، ولذلك نراه يأتي في شرح الكتاب باشياء كثيرة لم تأت في (الكتاب) ويورد فيه آراء كثيرين ممن جاءوا بعد سيبويه ، مثال ذلك انه ذكر في قولهم (يازيد زيد عمرو) مذهب سيبويه وشرحه ، ثم زاد فذكر مذهب المبرد ، ثم أتى بعده بمذهب جديد قدمه بقوله « وعندي وجه ثالث لم أعلم احداً ذكره ، وهو قويّ في نفسي ... »[1] . وقال في (باب وجوه القوافي في الانشاد)[2] : « واعلم أني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج اليه فيها ، لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد الى استيفاء معرفتها وما يتعلق بها ، فعملت على أن أتقصّى ذكرها وما يتعلق به مع شرح كلامه »[3] وبذلك كان مقدار هذا البحث في شرح السيرافي أربعة أضعاف ماجاء عليه عند سيبويه .

ونجد في الشرح اشياء كثيرة استدركها السيرافي على سيبويه كقوله « وفي متن كتاب سيبويه : أعيا حيّ من العرب من جرم[4] . والمعروف عند أهل النسب بنو أعيا من بني أسد ، وهو أعيا بن طريف بن عمر بن معين بن الحارث ابن ثعلبة بن دودان بن أسد »[5] . كما نجد اشياء كثيرة دفع بها السيرافي عن سيبويه مايظن أنه سها عنه أو أخطأ فيه اذ يبين ان الخطأ وقع في الكتاب من فعل الناسخ وذلك كما في قوله : « قال - أي سيبويه - وزعم ابو الخطاب انهم يقولون أرض وآراض ، أفعال كما قالوا أهل وآهال[6] . قال ابوسعيد : والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين ؛ إحداهما أن سيبويه ذكر فيما

---

(١) الشرح ٢ : ٤٧ .
(٢) الكتاب ٢ : ٢٩٨ .
(٣) الشرح ٥ : ١٧٥ .
(٤) الكتاب ٢ : ٧٧ .
(٥) الشرح ٤ : ١٥٥ .
(٦) الكتاب ٢ : ١٩٩ .

تقدم أنهم لم يقولوا آراض ولا آرض . والاخرى ان هذا الباب انما ذكر فيه ماجاء جمعه على غير الواحد ، ونحن اذا قلنا انه أرض وآراض وأهل وآهال فهو على الواحد ، كما يقال زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وان كان الاكثر فيه أفعل وأظنه أرض وأراض كما قالوا أهل وأهال فيكون مثل ليلة وليال فيشاكل الباب »[1].

وشبيه بهذا تنبيه السيرافي على خطأ اعتبار إخوة اسم جمع في « باب ماهو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحد » اذ جاء فيه قول سيبويه : « ومثل ذلك في كلامهم أخ واخوة »[2] . قال أبو سعيد : « هكذا رأيته في هذه النسخة وغيرها من النسخ ، وهو غلط عندي لأن إخوة فعلة ، والفعلة من الجموع المكسرة القليلة كأفعل وأفعلة وأفعال ، كما قالوا فتى وفتية وصبي وصبية وغلام وغلمة ، والصواب ان يكون مكان إخوة أخوة حتى يكون بمنزلة صحبة وفرهة[3] وظؤرة[4] . وقد حكى الفراء جمع أخ أخوة[5] » .

وكان للسيرافي فضل في شرح كلام سيبويه وكشف ماغمض منه حتى على العلماء الذين وهم بعضهم في قول سيبويه فتعقبه وأحصى سقطاته كالمبرد وثعلب وغيرهما .. ولقد كانت للمبرد آراء كثيرة خالف فيها سيبويه حتى غدا أمر الخلاف بينهما شائعاً مشهوراً تناوله العلماء بالتأليف فوضع ابن ولاد (٣٣٩

---

(١) الشرح ٥ : ٣٨ .

(٢) الكتاب ٢ ، ٣ ٢ .

(٣) في اللسان : فَرُه الشيء بالضم يفرُه فراهة وفراهية ، وهو فاره بيّن الفراهة والفروهية .. والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة .

(٤) في اللسان : الظئر مهموز ، العاطفة على غير ولدها المرضعة له . والجمع اظؤر واظآر وظؤار .. وظؤرة وهو عند سيبويه اسم للجمع كفرهة لان فعلا ليس مما يكسر على فعله عنده . وسيبويه لايذكر فعله بين جموع القلة لانها عنده اسم جمع وهي عند السيرافي وجمهور النحاة من جموع القلة .

(٥) الشرح ٥ :٤٢

كتابه الانتصار الذي انتصر فيه لسيبويه ونقض آراء المبرد[1]. ووضع الرماني (٣٨٤) كتابه في «الخلاف بين سيبويه والمبرد»، وسفه ابن جني (٣٩٢) كثيراً من آراء أبي العباس وجمل مغالطته في آراء سيبويه عادة له[2]!!

أما السيرافي فقد أورد اعتراضات المبرد في أماكنها المناسبة من قول سيبويه ثم ردها وبين الخطأ فيها[3]. وكذلك رد على الكوفيين ونبه على وهمهم في كثير من المواضع بمثل قوله: «وهم ثعلب في قول سيبويه وتبعه أصحابه ولم يفهموا ما أراد البصريون[4]» وسنرى وقوف السيرافي الى جانب البصريين حين نتحدث عن مذهبه النحوي في هذا الشرح.

ولعل ميزة السيرافي في تقريبه كلام سيبويه تتضح في مثل هذا النموذج من الشرح: قال سيبويه: «وأما لا تقه من وقيت وان تعِ أعه من وعيت فانه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في اخش لانه مجحف بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا أن تعِ أع فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف، وانما ذهب من نفس الحرف الاول حرف واحد وفيه ألف الوصل فهو على ثلاثة أحرف وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان. وزعم أبو الخطاب أن أناساً من العرب يقولون ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا ردِ يا فتى، وهذه لغة رديئة وانما هو غلط كما قال زهير:

---

(١) ومن الانتصار نسخة في الخزانة التيمورية بدار الكتب بالقاهرة رقمها ٧٠٥ نحو.

(٢) سر صناعة الاعراب ١: ٢١١.

(٣) الشرح ٢: ١٠٤، ١٤٠، ١٥٨، ٣و٣٠، ٦٠، ٤٠، ٥و١٤٠، ١٢٦: ٥... النح

(٤) الشرح ٣: ١٨٨.

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا [1]

وقال السيرافي : « قوله وأما لا تقه من وقيت .. ، يريد أن قولنا لم يعه ولم يقه قد ذهب منه حرفان وهو فاء الفعل ولامه لأنه من وقى يقي ووعى يعي فإثبات الهاء فيه أوجب وألزم من اثباتها في ارم واخش لأن الاجحاف بها أكبر فالعوض لها ألزم . ومن العرب من لا يثبت الهاء في ذلك ايضاً لانه على حرفين الأول منها متحرك فيبتدأ به ، والثاني ساكن . والذي يتكلم بها ويحذف الهاء منه أقل ممن يحذف الهاء من ارم واخش لان ارم على ثلاثة احرف ، والذاهب منه حرف واحد . والرواية الجيدة ، ولا سابقاً . والذي يروي ولا سابقٍ يخفضه على أن مدركاً فيه الباء مقدرة لأن الباء تدخل كثيراً فكأنه قال : لست بمدركٍ ما مضى . وسيبويه يجري مثل هذا على الغلط والتوهم . وكذلك جمل ادعه ، كأنهم توهموا اسكان العين ثم حركوها بالكسر لاجتماع الساكنين . وفيه عندي وجه آخر وذلك ان من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول : اشترْ ثوباً ، واتقْ زيداً ، فيحذف الياء ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة ، قال الشاعر :

ومن يتقْ فانَّ الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

وقال آخر :

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقاً وهات خبز البر أو سويقا

فلما كان هذا يسكن قدر اسكان العين من ادعه على هذه اللغة فاجتمع ساكنان وهو الذي نحاه سيبويه عندي وان لم يلفظ به .. » [2]

ويستمر السيرافي في شرحه بمثل هذا الاسلوب الواضح المسهب الا اذا

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٧٨ .
(٢) الشرح ٥ : ١٤٧و١٤٨.

كان الامر واضحاً وكلام سيبويه فيه مفهوماً ، او اذا اعترض السيرافي مانع يحول دون استمراره كما اعترضه الورع في باب الاضافة الى لات من اللات والعزى فانك تمدها كما تمد لا اذا كانت اسماً [١] .

وقال السيرافي : « يعني تقول لائي ، وذلك لأنك تحذف التاء لأن من الناس من يقف عليه فيقول لا ، ويصلها بالتاء فصار كهاء التأنيث تحذف في النسبة فتبقى لا ، ولا يدري ما الذاهب منه على قوله ، فزيد حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الالف كما يقال في لو و كي .. ومن الناس من يقول إن الذاهب منه هاء وإن أصله لاهه لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها . ولا أحب الخوض في هذا والنسبة اليه » [٢]

وقد كان حرص السيرافي على تقريب كلام سيبويه وشرح ما استغلق منه سبباً في تنويع الوسائل والسبل التي اتخذها لتلك الغاية . وأول ذلك أنه جعل كلامه سهل العبارة واضح الدلالة ، وأنه أسهب في الشرح وأكثر من ضرب الأمثلة . وكثيراً ما كان يأتي بالإعتراضات الواردة على سيبويه ليشرحها ويرد عليها ، بل كان يختلق مثل هذه الاعتراضات ويفترض أن سائلا يسأله فيقول : فان قال قائل كذا .. أو فان سأل سائل عن كذا فالجواب عندنا كذا .. ومايزال ينوع الاسئلة ويعدد الفروض ويفصل في الإجابة والشرح حتى لا يبقى لسائل سؤال ولا تبقى في الكلام شبهة ، ومثال ذلك قوله : « ان سأل سائل فقال : اذا كان الاسم الذي لا ينصرف متى دخل عليه الالف واللام أو أضيف انصرف ، لانه بالاضافة والالف واللام يخرج عن شبه الفعل فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف انصرف بدخولها كقولك مررت باحمر وماأشبه ذلك ؟ ففي ذلك أربعة أجوبة .. » [٣] يوردها السيرافي مفصلة شافية .

---

(١) الكتاب ٢ : ٨٤ .
(٢) الشرح ٤ : ١٦١ .
(٣) الشرح ١ : ٨٩ .

ولما كانت بعض تراكيب سيبويه صعبة معقدة فقد كان السيرافي يشعر أمامها بما نشعر به من تردد في الفهم ، وحيرة في ارجاع الضمائر الى ماترجع اليه ، وتعليق المجرورات بما تتعلق به ، فكان يجد ان خير الوسائل لايضاح المعنى وازالة اللبس ان يعرب حرفاً أو كلمة في تركيب ، أو يبين محل جملة من الاعراب قبل أن يشرح معناها ، فاذا المعنى واضح أمامك جليّ لفهمك ، على انه قد يطيل في بعض الاحيان إطالة عجيبة فيأتي بجميع الوجوه الممكنة في الاعراب ، ويورد عليهاما يحفظ من الشواهد ، وذلك نحو صنيعه في اعراب: « ما » من قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » اذ فصل في الاعراب وعدد في وجوه الامكان حتى أورد لـ « ما » خمسة عشر وجهاً من وجوه الاعراب !!

على ان هذا الاسهاب الزائد لم يكن ليفيد القاريء أو ليزيد الشرح ايضاحاً بقدر مايزيده اغراقاً في الفروض والنظريات ، ويبعد به عما يتطلبه واقع اللغة من النحو والقواعد ، وحسبنا مثالاً على ذلك ان السيرافي يذكر سبع علل لعدم جر الفعل المضارع كما جر الاسم [1] ويضيعنا خلال ذلك في فيض من الآراء النظرية المحضة : « والحق ان الانسان لايقرأ الصحف الاولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ماوضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم . فليس هنالك حرف يدخل على الفعل ولا حركة الا ويعلل ذلك ، وقد يدخله القياس . وكذلك الشأن في الاسم . وانهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفاً طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الالف . وقد ذكر لمنع الالف أربع علل ، كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الواو اربع علل اخرى وايضاً فانه يذكر لاختيار الالف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل [2] .

---

(١) الشرح ١ : ٣٨ .

(٢) الشرح ١ : ١٣٠ .

وعلى هذا النحو نراه يقف طويلاً عند حيث وبنائها على الضم ، ولماذا لم تبن على الفتح أو على الكسر أو على السكون [١] ، ويدخل الانسان اثناء ذلك في فيضان من الفروض والاوهام [٢] » .

واما الشواهد فقد كانت للسيرافي بها عناية ظاهرة ، يناقشها ويستدرك فيها على الرواة مرة ، وعلى النحاة مرة ثانية ، ويتحرى صحة نسبتها ووجه روايتها ، وكثيراً مارأيناه يغير رواية فاسدة ويثبت مكانها رواية أخرى صحيحة ويبطل بذلك مكان الشاهد الذي يعتقد به النحاة .

وكانت طريقته في تحقيق الروايات والشواهد طريقة علمية قائمة على التثبت والنقد ، فهو يعنى بالمصدر الذي نقلت عنه الرواية ، وعناية السيرافي بالمصادر واضحة في جميع ماينقل اذ لايروي قولاً ولا يورد رأياً لعالم من العلماء الا ذكر مكان الرأي في كتب ذلك العالم ، واذا نقل رأياً عن سواه تحرى صحته وصدقه حتى يصل في أمره الى حكم يؤيده ويقويه أو يبعده ويشكك فيه ، وذلك نحو تحريه في (الكتاب) عن رأي ليونس بن حبيب رواه المبرد في المقتضب حتى اذا لم يجده في الكتاب عقب على نقل المبرد بقوله : وما أدري من أين لابي العباس هذه الحكاية عن يونس [٣] ؟

واذانقل الى السيرافي رأي غير معزو الى صاحبه حاول معرفة نسبته وأسنده الى قائله . قال سيبويه : وحدثنا هارون ان الكوفيين يقرأونها : (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا) [٤] ، وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى

---

(٢) الشرح ١ : ٤٧ .
(٣) مقدمة الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف : ٤١-٤٢ .
(١) الشرح ٣ : ١٨٠ .
(٢) سورة مريم ١٩ : ٦٩ .

الذي اذا قلت : اضرب الذي أفضل ، لانك تنزل أي ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام »[1] .

وقال السيرافي: « واما ماذكره هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرأونها أيهم بالنصب ، فالذي قرأها منهم بالنصب معاذ بن مسلم وهو من رؤسائهم في النحو . وروي أيضاً عن هارون القارىء النصب[2] » .

وينصرف السيرافي – بعد ان تثبت لديه رواية البيت – الى التحقق من معناه مستعيناً على ذلك بمناسبة القصيدة ومعرفة ماقبل البيت وما بعده من الابيات . مثال ذلك ماجاء في باب بدل المعرفة من النكرة ، حيث استشهد سيبويه بقول الفرزدق :

ورثت أبي أخلاقــه عاجل القِرى وعبط المهاري كومها وشبوبها[3]

قال ابو سعيد : هذا البيت لم يذكر قائله في كتاب سيبويه في النسخ . شنونها بنونين وشين . وفى كتاب مبرمان : وشبوبها ببائين وشين ، وتحته: السيوف السراع منها . ثم يحقق السيرافي نسبة البيت ويعين القصيدة التي هو منها ويصحح روايته فيقول :

والذي رأيته في شعر الفرزق في قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك أولها[4] هذا الشعر .

(رأيت بنى مروان يرفــع ملكهم ملوك شباب كالأسود وشيبها)

وفيها يخاطب هشاماً بعدما ذكره بآبائه :

---

(٣) الكتاب ١ : ٣٩٧ .
(٤) الشرح ٣ : ١٧١ .
(٥) البيت في ديوان الفرزدق ١ : ٦٦ والرواية فيه :

ورثت الى اخلاقه .. وضرب عراقيب المتالي شبوبها

وهو من شواهد الكتاب ١ : ٢٢٥ . والرواية فيه كما هي في شرح السيرافي والشاهد فيه قطع كومها وحلها على الابتداء . ولو خفضت على البدل لجاز .
(١) ديوان الفرزدق ١ : ٦٣ .

ورثت ابي[١] أخلاقه عاجل القرى وضرب عراقيب المتالي شبوبها
والشبوب السيف يشب فيها ضوءه اذا التهب »[٢] .

وشبيه بذلك ايضاً وقوف السيرافي عند كلام سيبويه على بيت الفرزدق :

وماسجنوني غير أني ابن غالب وأني من الاثرين غير الزعانف

لقد جعل سيبويه غير اني بمعنى « ولكني » فقال السيرافي : « فالظاهر من كلام سيبويه انه لم يقع به سجن كأنه قال : ما أنا بالذي يناله سجن وذل ولكنى ابن غالب عزيز ، لأن من كان له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز . وكان ابو العباس محمد بن يزيد يرد على سيبويه قوله في هذا البيت وينكر تأويله (لكن) لأنه يوجب ان الفرزدق ١٠ سجن . قال ابو سعيد : الصحيح انه كان مسجوناً محبوساً ، وكان الذي حبسه خالد بن عبدالله القسري عامل هشام ابن عبدالملك .

وهذا البيت من قصيدة يمدح بها هشاما ويذكر حبسه ويستجير بهشام وأول القصيدة[٣] :

ألمّ خيال من علية بعدما رجا لي أهلي البره من داء دانف

وقبل البيت الشاهد :

وما زال فيكم آل مروان[٤] منعم عليّ بنعمى بادىء ثم عاطف
فان كنت[٥] محبوساً بغير جريرة وقد أخذوني آمناً غير خائف
وما سجنوني غير اني ابن غالب واني من الاثرين غير الزعانف

وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه ان معنى البيت وما سجنوني إلا لأني ابن غالب ، أي سجنوني حسداً لي على نسبي وشرفي . قال أبو سعيد : يجوز

---

(١) في الديوان : الى اخلاقه .
(٢) شرح السيرافي ٢ : ١٦٠ .
(٣) الديوان ٢ : ٥٣٦ .
(٤) في الأصل فوقها : مرة .
(٥) في الاصل فوقها : أك . وهي رواية الديوان .

تأول سيبويه على أنه كان مسجوناً محبوساً وذلك على أنه لم يعد سجنه سجناً لأنه لم يبطل عزه ولم يلحقه ذلاً. كما يقول القائل : تكلمت ولم تتكلم . أي تكلمت بما لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام ، فكأنه قال : وما أذلوني بالسجن ولكني عزيز بنفسي ومحلي»[١] .

وهكذا ذكر السيرافي مطلع القصيدة ، والبيت الذي قبل الشاهد ، ثم شرح معنى البيت في ضوء ذلك كله . ولم ينس ان يحاول التوفيق بين تأويل سيبويه والواقع الذي وصل هو اليه .

وكذلك استعان بأبيات من قصيدة كثيّر على فهم قوله :

ما أعطياني ولا سألتهما الا واني لحاجزي كرمي

فقال : « والبيت الذي أنشده سيبويه[٢] كان أبو العباس المبرد يرده على سيبويه ويقول : تقدير سيبويه في العربية صحيح ولكنه غلط في معنى الشعر ، ويرويه : ألا فإني لحاجزي كرمي . ألا التي للتنبيه في أول الكلام . كأن أبا العباس ذهب الى أنهما ما أعطياه وأنه ماسألهما ، ثم ابتدأ يصف نفسه بأنه يحجزه عن سؤالهما كرمه . ولو كانت الا مكسورة وما بعدها ، كانا قد أعطياه وسألهما في حال ، كما حجزه كرمه . وهذا لايجوز عندي ، لان الحاجز من الكرم انما يحجز عن السؤال وقبول العطية .

قال أبو سعيد : والذي عندي أن إلاّ أجود ، لأنها توجب أنهما أعطياه وأنه سألهما ، وما حجزه كرمه عنده أنه ماعاب اعطاءهما ، ولا ألح عليهما في مسألته . وشعره يدل على ذلك . قال كثيّر[٣] :

دع عنك سلمى اذ فات مطلبها واذكر خليليك من[٤] بني الحكم

(١) الشرح ٣ : ١١٥ . وقد رد ابن ولاد على المبرد رداً مسهباً ذهب فيه مذهب السيرافي (الانتصار : ١٧٨) .

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢ .

(٣) هذه الابيات في ديوان كثير بترتيب مختلف عما هي عليه في السيرافي . الديوان ٢ : ٦٦ .

(٤) في الديوان : في بني ...

مـا أعطيـــاني ولا سألتهـما	الا وإني لحاجزي كرمي
مبدى الرضا عنها ومنصرف	عن بعض ما لو سألت لم ألم
لا أنْزُرُ النـائل[١] الخليل إذا	ما اعتل نَزْرُ الظئوُولم تَوَم[٢]
إني متى لا تكن عطيتـه[٣]	عندي بمـا قد فعلت أحتشم

خليلاه من بني الحكم عبد الملك وعبد العزيز ابنا مروان بن الحكم . وكانا يعطيانه ويسألهما ، مشهور ذلك من فعله وفعلهما . فقـد تبين في هذه الابيـات ماقلناه لأن قوله : لاأنزر النائل الخليل لا ألح عليه في المسألة،فينفي عن مسألته مايقبح من الالحاح وقوله : متى لاتكن عطيته عندي بما[٤] قدفعلت أحتشم، أي مالم أستوجب عطيته ، يعني بمديح له أو غير ذلك من وجوه الاستيجـاب احتشم واستحيي من العطية.فقد دل على الإعطاء والسؤال . ولو كان على ماقاله أبو العباس لم يكن عطاؤهما ومسألته لهما واقعاً البتة ولم تكن الصورة على ذلك»[٥]

وبذلك استطاع السيرافي أن يرد رواية المبرد واعتراضه على سيبويه .

ولم يكن السيرافي ممن يعجبون بالروايات الغريبة ،يسارعون اليها ويتخذون منها مطية لاستشهاد جديد وحكم غريب،وإنما كان يحاول في كثير من الاحيان أن يصحح نسبة الأبيات ويقوّم روايتها وينبه على خطأ النحويين في أنهم بنوا حكمهم على الرواية غير الصحيحة .

ولقد رد على النحويين كثيراً من رواياتهم الباطلة كما رد على سيبويه والنحويين استشهادهم بقوله تعالى : « إنّ الله بريءٌ من المُشركين ورسوله[٦] » فقال:

---

(١) نزرته أنزره : ألححت في مسألته .

(٢) ترم : يريد ترأم .

(٣) في الديوان : لا يكن نوالها .

(٤) في الاصل : كما .

(٥) الشرح : ٤ : ٣٦-٣٧ .

(٦) الآية : (وأذانٌ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ إلى الناسِ يَوْمَ الحجِ الأكبرِ أنّ اللهَ بَريءٌ مِنَ المُشركينَ ورسولُه . فإن تبتم فهو خير لكم .وإن توليتم فاعلموا انكم غير=

« وأما استشهاده بالقرآن إن الله بريء من المشركين ورسوله ، فهو في الظاهر وهم منه ومن كل من يستشهد به من النحويين لأنهم يردون الاسم على موضع (إنّ) على أنها مكسورة والذي في القرآن (أن) مفتوحة[1] » . إلى كثير من مثل ذلك[2] . وأما إذا ثبت الشاهد عند السيرافي ، بنسبته وروايته ، والوجه الذي استشهد به النحاة فانه يتناوله مفصلاً معناه ، شارحاً ألفاظه ، مستشهداً له ، وقد يستعين على شرحه باعرابه أو اعراب بعضه[3] . ويتبين لك حب السيرافي للتثبت من اهتمامه بتحقيق كل ما ورد في الكتاب ، وانظر اليه مثلاً يقف عند كلمة (سدوس) لأن المبرد غلّط فيها سيبويه حين أورد في (الكتاب) بيت الأخطل :

فإنْ تبخل سدوس بدرهميها　　　فإنّ الريح طيبة قبول

وقال ان (سدوس) اسم للأب[4] وزعم المبرد ان (سدوس) اسم امرأة ، فإذا السيرافي يلجأ إلى أنساب العرب ويستشهد بخبر ذي سند عن محمد بن حبيب عن أبي بكر الحلواني عن أبي سعيد السكري أن سدوس هو ابن دارم بن مالك وانه أيضاً اسم لابن كهل بن ثعلبة بن عكابة ، وان في طيء أيضاً سدوس بن اصمع .. الخ[5] .

ويتعرض السيرافي لكثير من المسائل الخلافية ويتتبعها بين النحويين بعامة

= معجزي الله . وبشر الذين كفروا بعذاب أليم) التوبة ٩ : ٣ وقد استشهد بها سيبويه في الكتاب ١ : ٢٨٥ .

(١) الشرح ٣ : ١٠ وقال ابو حيان « وقرأ الحسن والأعرج ان الله بكسر الهمزة . فالفتح على تقدير بأن والكسر على اضمار القول على مذهب البصريين ، او لأن الأذان في معنى القول فكسرت على مذهب الكوفيين » البحر المحيط ٥ : ٦ .

(٢) انظر الشرح ٢ : ١١٣ ، ١٩٠ و ٣ : ٨١ . الخ .

(٣) الشرح ٢ : ١٠٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ . الخ .

(٤) ٢ : ٢٦ . وفي ديوان الأخطل : فإن تمنع سدوس درهميها .

(٥) الشرح ٤ : ١٠٥ .

وبين سيبويه وغيره بخاصة ، وهو فيها إلى جانب سيبويه والبصريين يناصرهم على الكوفيين . ومن ذلك تفصيله لوجوه الخلاف بينهم في «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور»[1] .حيث يذكر آراء الكسائي والفراء وثعلب والزجاج وغيرهم قائلاً . «وأنا أسوق من ذلك ما ينساق عليه كلام سيبويه ، وأذكر مافيه خلاف بين النحويين البصريين ومذهب الكوفيين[2]» وكذلك حديثه عن خلافهم حول العامل في رفع المبتدأ[3] . وسنرى حين الكلام على مذهبه أنه كان يذهب في آرائه وأحكامه مذهب نحاة البصرة ويرد حجج الكوفيين .

على أننا نراه في كثير من المسائل ناقلاً يعرض الآراء المختلفة ولا يكون له رأي فيها ، وذلك كقوله : «وأما عساك وعساي ففيه ثلاثة أقاويل : أحدها قول سيبويه . والثاني قول الاخفش. والثالث قول أبي العباس المبرد[4]». وهو يورد الأقوال الثلاثة ولا يورد قوله فيها . وكذلك عرضه للخلاف بين الخليل وسيبويه ويونس من ناحية ، وعيسى بن عمر والمبرد من ناحية ثانية حول صرف المؤنث إذا سمي بمذكر على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل زيد فهو في هذه المسألة يذكر رأي الطرفين دون أن يذكر رأيه أو يؤيد أحدهما[5] .

وجملة القول في السيرافي وشرحه ، أنه شرح الكتاب فبسط معناه وجلا مبهمه ، وتمم جزئياته ، واستقصى موضوعاته ، وعرض آراء سيبويه فيه وآراء غيره من أعلام اللغة والنحو كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء وثعلب ، وناقش بعضها وبسط أوجه الخلاف فيها ، ووازن بين آراء البصريين

---

(١) الكتاب ١ : ١٩٢ .
(٢) الشرح ٢ : ١١٨ وفي الاصل : البصريين منه ومذهب الكوفيين .
(٣) الشرح ٢ : ٢٠٠ .
(٤) الشرح ٣ : ١٥٤ .
(٥) الشرح ٤ : ١٠٢ .

والكوفيين موازنة عرض حيادي أحياناً لم يكن له فيها رأي ،وموازنة ايجابية أحياناً أخرى أسهم فيها بحججه ورأيه . وكان في كل ذلك واضح المبارة طويل النفَس كثير النقاش والجدال .

مذهب السيرافي من خلال شرحه :

لقد كان السيرافي في شرحه للكتاب ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه ، فهو اذا ذكر البصريين قال عنهم « أصحابنا » وإذا ذكر اراءهم أيدها ودافع عنها ونصرها على آراء الكوفيين . ومثال ذلك أن الفراء والكوفيين يرون أن « لولا » ترفع مابعدها ، وسيبويه لا يرى ذلك لأن مابعدها مرفوع عنده على الابتداء . ويعرض السيرافي هذين الرأيين ويناقشهما ثم يقول « والصحيح ماقاله سيبويه[1] » وكذلك كان الكوفيون يرون أن الفعل كالاسم في استحقاقه للاعراب ويوردون على ذلك حججهم ولكن السيرافي يرد هذه الحجج ويأخذ برأي البصريين[2] .

وإن وقوف السيرافي إلى جانب البصريين وأخذه بآرائهم واضح في جميع أبواب الكتاب[3] . وهو يصرح بذلك أحياناً كما في باب التثنية حيث يقول « أنا أسوق حكم التثنية على ما يوجبه قول سيبويه وأصحابنا البصريين وأعتل لما يجب الاعتلال له . وقد خالف الكوفيون في بعض ذلك وأنا أبين خلافهم والحجة لأصحابنا إن شاء الله »[4] .

والسيرافي في البصريين إلى جانب سيبويه ، يذهب مذهبه ويرد على مخالفيه.

---

(١) الشرح ٣ : ٢

(٢) الشرح ٣:١٨٧ .

(٣) انظر الشرح ٢ : ١٢٥ ، ١٣١ ، ٣ : ٢ ، ٤ ، ١٠٥ ، ١٢٨ ، ١٨٧ .. الخ

(٤) الشرح ٤ : ١٧١ .

وقد تتبع استدراكات المبرد على سيبويه في مواضعها من الشرح فردّها وخطأ المبرد في أكثرها كما في (لاه أبوك) أي (لله أبوك) حذفوا الامين هما عند سيبويه لام الجرّ واللام التي بعدها ، « وقال محمد بن يزيد : لام الجرّ هي هذه اللام المبقاة ، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنها دخلت لمعنى . وفتحت لام الجر لأن لام الجرّ في الأصل مفتوحة . والصواب عندنا ما قاله سيبويه »[١] . وكذلك ردّ آراء المبرد في كثير من أبواب الكتاب[٢] .

على أن هذا لا يعني أن السيرافي تعصب لسيبويه على المبرد وانما كان يرى الرأي ويؤيد من قال به أياً كان ، ولم يكن اجلاله لسيبويه ليمنعه من قول الحق إذا لم يقله سيبويه ، وقد رأيناه يرفض منه استشهاده بقراءة قوله تعالى : « ان الله برىء من المشركين ورسوله » بكسر (إنّ)[٣] . ولم تكن مخالفة المبرد لسيبويه لتذهب بمنزلته عنده ، فقد انتصر للمبرد مرة على الزجاج لأن « قول أبي العباس أقوى »[٤] بل رأيته مرة ينتصر للمبرد على سيبويه ، وذلك في (باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الاضمار وحذفها)[٥] حيث قال سيبويه « فان لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل . » فقال السيرافي : « فصل سيبويه بين الهاء التي قبلها واو أو ياء ساكنة أو ألف ، فاختار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه وألقى عصاه وخذوه . واختار في الهاء التي قبلها ساكن غير الواو والألف أن توصل نحو منهو آيات ، وأصابتهو جائحة . واختار أبو العباس حذف الصلة في منه وأصابته ولم يفرّق بين حرف اللين وغيره . وهذا هو الصحيح لأنّ أكثر القراء

---

(١) الشرح ٢ : ٢١٦ . وقد سقط من الاصل تعليله الوجه الصواب .

(٢) انظر ص١٤٢ حاشية ٣ .

(٣) انظر ص ١٥٠ .

(٤) الشرح ٣ : ٦ .

(٥) الكتاب ٢ : ٢٩١ .

والجمهور على (منه آيات محكمات)[1] والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين وذلك أن الهاء حرف حلقي فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن فيصير كأنه ثلاث سواكن »[2] .

ويعلّق في موضع آخر على كلام سيبويه بما يشعر بعدم رضاه عنه وذلك في حديثه عن الحركات الثلاث وصلتها بالألف والواو والياء . قال أبو سعيد «قال بعضهم الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو . واستدل على ذلك بشيئين : أحدهما أنا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واوا . . والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف فقال : لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن ، يعني ببعضهن الحركات المأخوذة منهن نحو الضمة والفتحة والكسرة ويدخل على هذا القول أن يقال : إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء ألا يكون بعد الكسرة ياء تامة لأن الكسرة بعض هذه الياء والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر ! وفي هذا القول ما فيه . . . »[3] .

والسيرافي – كما ذكرنا – بصري أيضاً في منهجه القائم على القياس ، وهو قياس على الشائع الموثوق لا على القليل الشاذ ، ولذلك تابع السيرافي سيبويه في باب (أي) حين منع القياس على الشاذ المنكر فقال أبو سعيد « ولو كانت العرب بنته في الأفراد لزمتنا متابعتهم . ولا يلزم القياس على الشاذ في كل شيء[4] » ولكن القياس عند السيرافي هو ما قادك إلى موافقة الكلام العربي الفصيح ، ولذلك كان في كثير من الاحيان يقرن حجته القياسية بالشاهد الموثوق

---

(١) آل عمران ٧ : ٣ .

(٢) الشرح ٥ : ١٦٦ .

(٣) الشرح ٥ : ٢٠٨ .

(٤) الشرح ٣ : ١٧٢ .

كأن يقول « والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح . وشاهده القرآن والقياس »[1] وقال في قوله عز وجل « وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ »[2] : فيه قراءتان ، كسر إن وفتحها ، فمن كسرها فقد تم الكلام بقوله وما يشعركم ، ثم أخبر الله عز وجل أنهم لا يؤمنون . ومن فتحها فقد تم الكلام أيضاً عند قوله وما يشعركم. ثم استأنف الكلام فأبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره ، فقال (أنها) على معنى (لعلها) وهذا قول النحويين الخليل والكسائي والفراء ، وهو مذهب كلام العرب[3] .

وهو يلجأ إلى القياس في الاشتقاق أيضاً « فيحمل مالا يعرف اشتقاقه على ماعرف اشتقاقه[4] » وكلام العرب عنده هو الأصل الذي يقاس عليه ويرجع عند الخلاف إليه ، ولذلك قال في الكلام على مالا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر مثل الكاف ومنذ وحتى .. « منع هذه الحروف من الإضافة إلى مكني فيما ذكره سيبويه سماع من العرب ، لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عن إضافة الكاف ، واستغنوا بقولهم حتى ذاك ومذ ذاك . وإنما يريد أن العرب استغنوا بشيء عن شيء ، وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدل جعلوه مكانه ، فيكون خارجاً عن كلامها . وعلل أبو إسحاق الزجاج ذلك فقال . . وكان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب . . والصحيح ما قاله سيبويه لموافقة كلام العرب[5] » .

وإذا وصل إلينا من كلام العرب شاهد ثابت النسبة إلى رجل ثقة فإن السيرافي يرى أن نأخذ به . ويرى أنه لا ينبغي لنحوي أن ينكره أو يسقطه

---

(١) الشرح ٣ : ١٠٢ .
(٢) الانعام ١٠٩ : ٦ .
(٣) الشرح ٤ : ٢١ .
(٤) الشرح ٤ : ٧٦ .
(٥) الشرح ٣ : ١٥٩ و ١٦٠ .

من الاستشهاد ولذلك نعى على المبرد تخطئته يزيد بن الحكم [1] في قوله :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قُلَّة النِّيق مُنْهَوى [2]

وذلك أن المبرد كان ينكر لولاي ولولاك ويزعم أنه خطأ . قال السيرافي « ... وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب [3] . » وكذلك كان السيرافي يأخذ بالقياس ولكنه كان حذراً في الأخذ به دقيقاً في تطبيقه ، فما كان يقبل كل قياس ولا كان يقيس في كل موضع وانما كان يأخذ من القياس ما يقود الى مثل كلام العرب وكان يقول « لو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت اليه [4] » .

واحترام ما ثبت عن العرب هو الذي حمله على مناصرة الأصمعي على النحاة حين خطأ الأصمعي ذا الرمة لقوله : —

وقفنا فقلنا إيهِ عن أم سالم ... وما بال تكليم الديار البلاقع

إذ قال الأصمعي بخطأ الشاعر لتركه التنوين في (ايه) » وقوم من النحويين أنكروا قول الأصمعي وصوّبوا ذا الرمة فقالوا : أتى به معرفة كما يقال غاق غاق . وقد أصاب الأصمعي في ذلك لأنه أراد أن العرب لم تستعمل

---

(١) وفي الكتاب : يزيد بن ام الحكم .

(٢) الكتاب ١ : ٣٨٨ وفيه أن : « لولاك ولولاي اذا اضمرت الاسم فيه جر واذا اظهرت رفع . ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : لولا انت كما قال سبحانه (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً . والدليل على ذلك ان الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ... » وانظر الشاهد في أمالي القالي ١ : ٦٨ والخزانة ٢ : ٤٣٠ .

(٣) الشرح ٣ : ١٥٢ .

(٤) الشرح ٢ : ١٦٢ .

(ايه) إلا منكوراً فلا يجوز استعماله معرفـــة ، كما لا يجوز ترك التنوين في ويهاً وايهاً. وانما يحمل من ذي الرمة على الضرورة »[١].

وأما ماثبت عن العرب سماعه فالقياس عليه صحيح .

قال ابو سعيد : « وقد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامـة التأنيث من الحيوان مع قلته . وكان ابو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنـكار ويقول : لم يوجد ذلك في قرآن ولا في كلام صحيـح أو شعر ، والذي قاله سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب ، وهو غير متهم في حكايته ، واحتج له بما لا مدفع له . وقد قال جرير فيه في قوله مايوافق حكاية سيبويه وهو :

لقد ولد الأخيطـل أمّ سوء   على باب استها صلب وشام

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل ، ولا كل مايجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر ، ولأبي العباس مذاهب يجوّزها لم توجد في قرآن ولا غيره. من ذلك اجازته انّ زيداً قائماً قياساً على مازيد قائماً ؛ ولا اظن الاستشهاد عليه ممكناً في شيء من الكلام »[٢] .

ويقول في موضع آخر « ليس كل كلام جار فصيح جاء في القرآن . ألا ترى ماجاء في القرآن مازيد قائم ، ولا خلاف في أنه جيد صحيح »[٣].

وإذا عاد السيرافي الى القرآن عوّل على القراء [٤] واعتمد أقوال المفسرين كابن عباس ومجاهد [٥] ورفض مالم يرد من وجوه القراآت ولو أخذ به النحويون وجعلوا منه موضعاً للاستشهاد كما رأينا .

وكما لم يأخذ السيرافي في القرآن برأي نحوي أياً كان، كذلك لم يأخذ في النحو

---

(١) الشرح ٤ : ١٣٠ .
(٢) شرح ٢ : ١٧٢ .
(٣) الشرح ٢ : ٢٢٣ .
(٤) الشرح ٢ : ١٩١ و ٢ : ١٠٢ .
(٥) الشرح : ١٥٣ و ٣ : ١٥ .

برأي لغوي . قال « وكنت قرأت كتاب الشجر والكلأ لأبي زيد على أبي بكر بن دريـــد رحمه الله . فقرأت عليه شقارى [1] للجميع وشقـارى واحدة ولصيقى [2] للجميع ولصيقى واحدة ، فذكر ابن دريد ان الواحـدة شقاراه ولصيقاه . وهذا لايعمل عليه لأن كثيراً من أهل اللغة لايضبطـون النحو في مثل هذا ويغلطون فيه ، وانما يقوم بهذا مثل سيبـويه وأبي زيد وهؤلاء الأعلام » [3] وهكذا سلك السيرافي طريقة سليمة في الاستدلال والاستشهاد ، فلم يمنعه جلال سيبويه من عدم الاخذ برأيه في قراءة آية من القرآن ، ولم يحل قدر استاذه اللغوي ابن دريد دون إسقاط رأيه في النحو .

ولابد أن نلاحظ أنه كانت لثقافة السيرافي الفقهية والكلاميـة آثارهـا الواضحة في هذا الشرح ، فلقد استقى من ميدان الفقه كثيراً من امثلته وخرّج على مذاهب الفقهاء كثيراً من مسائل النحو ، ومن ذلك مثلا ما أتى به في باب الاستثناء وكان اشبه بتمرين حسابي ، قال : « اذا قـال رجل : لزيـد عليّ عشرة دراهم الا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة الا اربعة إلا ثلاثة إلا درهمين الا درهماً واحداً . فالحكم في ذلك علية خمسة دراهم » ويشرح السيرافي ذلك ويطيل ، ويعدّد الوجوه حتى يصل الى اثبات حكمه المتقـدم ثم يستطرد الى الحكم الفقهي ، وهو الذي قضى خمسين عاماً في القضـاء والفتوى . فيقول : وبعض الفقهاء يذهب الى ان الاستثناءين يحطان من جملة ما أقرّ به الرجل ، إذا أمكن استثناؤه منه ، ان كان يمكن استثناء الثاني من الذي قبله ، كقولك : له عليّ عشرة دراهم الا أربعة إلا درهماً ، تجعل الاربعة والدرهم مستثنيين من العشرة ، فيصير عليه خمسة » [4] .

---

(١) في اللسان : الشقار والشقارى : نبتة ذات زهيرة .

(٢) في اللسان : الصيقي مخففة الصاد عشبة .

(٣) الشرح ٥ : ٢١ .

(٤) الشرح ٣ : ١٢٢ .

وكذلك نراه في باب (الافعال في القسم) يتحدث في النحو بكلام الفقيه او يتحدث في الفقه بكلام النحوي مستشهداً بآراء فقهاء العراق [1] .

وجماع الأمر في مذهب السيرافي أنه مذهب عالم واضح الفكر مستقل الرأي قال بأكثر ما قال به البصريون ، وعدّ نفسه منهم . وكان قبل ذلك عالم فقه ومنطق وكلام . فلما تناول كتاب سيبويه ليشرحه ، وهو كتاب نحو قائم على القياس والتعليل ، وسّعه وزاد عليه وأضفى عليه من نزعته في حب الوضوح ، والميل الى مذهب البصرة ، والتأثر بالفقهاء وعلماء الكلام في أسلوبه وعلله ، وطريقة احتجاجه ، واعتماده كثيراً من المعاني العقلية في بناء الأحكام النحوية .

* * *

---

(١) الشرح ٤ : ٨ و ٤٠

الفصل الثاني

نهج الرماني في شرحه

(١)

وصف عام للشرح ومواده

نسخ الشرح .

لسنا نعرف لشرح الرماني غير نسختين ، إحداهما هي التي تضمها مكتبة فيض الله باسطمبول ، ورقمها فيها / ١٩٨٤ ، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها رقمها في مكتبة المجمع /١٨٣ نحو . كما توجد منها صورة مصغرة (فيلم) في معهد احياء المخطوطات بجامعة الدول العربية . والنسخة الثانية هي التي أشار اليها ديرنبورج محقق كتاب سيبويه في مقدمته الفرنسية للكتاب حيث ذكر[١] ان في مكتبة فينا نسخة مكتوبة بخط نسخي آسيوي[٢] (مشرقي) وهي تبدأ من الجزء الثالث من الشرح وتنتهي بقول الناسخ « تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله املاء الشيخ الفاضل أبي الحسن علي بن عيسى بن

---

(١) المقدمة : ١٦ .

(٢) هكذا ورد في الاصل . وصوابه النسبة الى آسيا آسيّ أو آسَويّ .

علي النحوي أسعده الله . وفرغ من املائه يوم السبت لليتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩ . وفرغ من نسخه يحيى بن علي بن محلى السلمى الشافعى بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة ٥٧٧ » .

وهذا كل ماعرفناه عن نسخة فينا . ولم يشر أحد الى وجود نسخ أخرى من هذا الشرح ، فقد كان يظن أنه مفقود ، حتى ان بروكلمان لم يذكر من تآليف الرماني الكثيرة على كتاب سيبويه غير « المبسوط في كتاب سيبويه » ناقلاً ذلك عن المخصص [١] . ولم يشر الى وجود نسخ منه . ولعل « المبسوط في كتاب سيبويه » هو هذا الشرح الذي بين ايدينا لان الذين ذكروا المبسوط لم يذكروا للرماني سواه . ونحن نطلق عليه اسم « شرح كتاب سيبويه » كما جاء في صدر ستة عشر جزءاً من اجزائه المخطوطة .

وتقع نسخة هذا الشرح [١] في ستة مجلدات ، فقد المجلد الاول منها وبقيت خمسة . وتقع بعض مجلداتها في قسمين ، وهي في مجموعها سبعة أقسام وهذا بيانها : —

١ — القسم الاول	من المجلد الثاني	من الورقة ١	الى الورقة ١٧٤
٢ — القسم الثاني	من المجلد الثاني	من الورقة ١٧٥	الى الورقة ٢١٥
٣ — القسم الاول	من المجلد الثالث	من الورقة ١	الى الورقة ١٨١
٤ — القسم الثاني	من المجلد الثالث	من الورقة ١٨٢	الى الورقة ٣٠٥
٥ — القسم الاول	من المجلد الرابع	من الورقة ١	الى الورقة ١٤٧
٦ — القسم الثاني	من المجلد الرابع	من الورقة ١٤٨	الى الورقة ٢٩٩
٧ — المجلد الخامس		من الورقة ٩	الى الورقة ١٩٢

وعلى هذا فان عدد اوراق المجلدات الموجودة من الشرح هو /١٠١١ ورقة

---

(٢) المخصص : ١ : ١٣ .

(١) النسخة التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي النسخة المصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة . ورقها ١٨٣/نحو .

فاذا نقصنا منها ما جاء في النسخة المصورة مكرراً[١] كان الباقي لدينا من الشرح ٩٩٢ ورقة . في كل منها ٢١ سطراً .

وقد قسم الرماني هذا الشرح الى اجزاء كثيرة بلغت سبعة وستين جزءا كما هو واضح في الفهرس . ولم يأت في القسم الأول من المجلد الثاني ذكر الاجزاء سوى ماجاء في الورقة /١٤٦ من أنه تم المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل . أما القسم الثاني فقد ضم ثلاثة أجزاء (من الجزء ٢٣ حتى الجزء ٢٥) وضم القسم الاول من المجلد الثالث أحد عشر جزءاً (من الجزء ٢٦ حتى ٣٦) . وضم القسم الثاني منه أربعة اجزاء (من الجزء ٣٧ حتى الجزء ٤٠) وضم القسم الاول من المجلد الرابع سبعة اجزاء (٤١ — ٤٧) وضم القسم الثاني منه تسعة أجزاء (٤٨ — ٥٦) وضم المجلد الخامس أحد عشر جزءاً (٥٧ — ٦٧) وبذلك يكون الموجود من هذه النسخة خمسة مجلدات في سبعة أقسام تحتوي ثمانية وأربعين جزءاً (عدا القسم الاول من المجلد الاول الذي خلا من ذكر الاجزاء) .

ولم يتضح لدينا السبب الذي دفع الرماني الى هذه التجزئة ولا الأساس الذي بناها عليه ، وذلك ان تقسيم الشرح الى هذه الاجزاء لم يكن مقيداً عند الرماني بعدد الأبواب ولا عدد الأوراق بل ولا بالموضوعات نفسها ، إذ كثيراً ما يقطع الكلام في موضوع ما لينهي الجزء ثم يعود إلى متابعة الكلام في الموضوع الذي قطعه في مطلع الجزء الثاني ، مثال ذلك قوله في أحد الابواب :

« وقال ذو الرمة . والحمد لله رب العالمين » وبذلك ينتهي الجزء ثم يأتي قول ذي الرمة في مطلع الجزء الذي يليه[٢] . ومثل ذلك ما فعله في باب المصدر

---

(١) مجموع الورقات المكررة ١٨ وقد اشرنا اليها في حواشي الفهرس .

(٢) انظر القسم الاول من المجلد الثاني . الورقة ٥١ و ٥٢ . وانظر ص ٥٥ ب من النموذج المحقق .

المؤكد للخبر [١] وباب الظرف [٢] . وقد يأتي الرماني بأسئلة الباب في جزء من الأجزاء ثم يجيب عنها في باب آخر كما في باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف [٣] .

ولعل هذا راجع إلى أن الرماني كان يملي شرحه املاء على طلابه في مجالس متقطعة ، فكان إذا انتهى الدرس أو المجلس وقف كلامه عند نقطة معينة أو شاهد شعر أو سؤال ليكون البحث في تلك النقطة أو تحليل هذا الشاهد أو الاجابة عن ذلك السؤال موضوعاً للمجلس القادم .

والنسخة مكتوبة سنة ٦٥٥ بخط نسخي جميل . ويبدو أنه لم ينفرد بكتابتها ناسخ واحد لأنه جاء في آخر الجزء الثلاثين منها أنه : « فرغ من تعليقه الفقير محمد بن أبي بكر بن عمر بن علي الرازي .. بمدينة دمشق حرسها الله تعالى بالجامع المعمور في نصف جمادى الاول (كذا) سنة خمسة (كذا) وخمسين وستمائة . والحمد لله وحده . » [٤] كما جاء في نهاية الجزء الحادي والستين أنه : « كتبه محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر بن العجمي عفا الله عنه بدمشق المحروسة في العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وستمائة [٥] » .

وليس بعيداً أن تكون النسخة لكثرة أجزائها قد وزعت على أكثر من ناسخ واحد ويؤيد ذلك — إلى جانب ذكر الناسخين — قرب التاريخين : جمادى الاولى ورجب ووحدة المكان ، واختلاف الخط بين المجلدين الثالث والخامس . أو أن ذلك راجع إلى أن هذه النسخة منقولة عن نسخ متعددة لم

---

(١) انظر ٢/١/٢٠ (وحيثما وردت هذه الارقام فالاول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة) .
(٢) انظر ٢/١/٣٤-٣٦ .
(٣) انظر ٢/١/٦٦ .
(٤) انظر ٣/١/٧٥ .
(٥) انظر المجلد ٥ الورقة ٧٧ .

تصل الينا . على أن بعد ما بين سنة ٦٥٥ (وهي سنة كتابة النسخة) وسنة ٣٨٤ (وهي سنة وفاة مؤلفها) لايؤثر في قيمتها لأنها مقابلة على نسخة كتبت في عصر المؤلف ومن املائه ، ونحن نجد في كل عشر ورقات إشارة الى هـذه المقابلة بالأصل [١] كما نجد في آخر ورقة في الشرح ما نصه : « والحمد لله وحده تم شرح سيبويه . وصلى الله على محمد وآله وسلم . وجدت على الأصل ماصورته : فرغ الشيخ أيده الله من املاء هـذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة .

نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس حامداً ومصلياً ومسلماً .

بلغت المقابلة بأصله . والحمد لله وحده » .

وابن النحاس هذا عاش بين سنتي ٦٢٧–٦٩٨ [٢] أي أنه عاش بعد كتابة النسخة ثلاثاً وأربعين سنة وكان إمام المصريين في علوم اللسان العربي .

وما نقله ابن النحاس عن نسخة الاصل التي وقعت اليه يتفق مع ماعرفناه عن الرماني من أنه كان قد أملى جميـع كتبه في حياته [٣] ، كما يتفق مع مانجده في كثير من اجزاء الشرح من أنها « املاء علي بن عيسى النحوي أيده الله [٤] » . بل إنه ليتفق مع ما جاء في نسخة فينا التي أشرنا إليها سابقاً .

وقد تملـك هذه النسخة غير ابن النحاس عدد من العلماء ، منهم ابو حنيفة الاتقاني اذ جاء في أول القسم الأول من المجلد الرابع انه : « سعـد بتملكه (شراء) على خمس (كذا) مجلدات العبد الضعيف ابو (حنيفة امير) كاتب

(١) انظر القسم ١ المجلد ٣ الورقة ٧٥ وما بعدها ، والقسم ١ المجلد ٤ الورقة ١٢٢ وما بعدها والمجلد ٥ الورقة ١٠ وما بعدها ... حتى ١٩١ وهي آخر صفحات الكتاب .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٦ .

(٣) انظر ص: ٨٦

(٤) انظر في الفهرس الاجزاء ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ ... الخ .

(ابن امير) عمر المدعو (قوام الدين) الفارابي الاتقاني بدمشق المحروسة سنة..»[1]

ولعل الاتقاني نفسه هو الذي طمس اسمه عند ذكر تملكه للنسخة في المجلد الخامس إذ جاء فيه: «الخامس من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني رحمه الله. سعد بتملكه شراء صحيحاً مع سائر أجزائه وهي خمسة مجلدات بدمشق المحروسة سنة خمس وسبعمائة».

والاتقاني هذا ولد باتقان[2] سنة ٦٨٥ ودخل دمشق سنة ٧٢٠، ومات سنة ٧٥٨ وكان رأساً في مذهب ابي حنيفة بارعا في اللغة والعربية.[3]

وملك هذه النسخة ايضاً رستم السرواني فقد جاء في مطلع القسم الاول من المجلد الثاني أنه فاز بالوصول الى هذه النسخة الجليلة.. رستم بن احمد بن محمود السرواني عفا الله عنهم.

والنسخة بعد ذلك ممهورة في كثير من صفحاتها بخاتم مالكها الذي وجدت في مكتبته وهو (السيد فيض الله مفتي السلطنة العليّة العثمانية).

وأول مايطالعنا من الشرح في هذه النسخة الحديث عن حنانيك ولبيك اي «باب لبيك وسعديك وما اشتقا منه»[4] ثم يليه في الشرح «باب ماينتصب فيه المصدر المشبه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره» وهو من (١ : ١٧٧) في كتاب سيبويه المطبوع ومن (٢:١٠٠) في شرح السيرافي.

وآخر مانجده من الشرح: «باب التغيير الذي جرى على طريق الشذوذ

---

(١) لم تتضح لي ألفاظ النص فزدت ما بين الاقواس ليتم المعنى.

(٢) لم اجد لاتقان ذكراً في كتب البلدان الا انه جاءت في كتاب «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» ترجمة لقوام الدين الاتقاني منقولة عن خطه. وفيها ان «فاراب بلسان العوام أترار. واتقان اسم لقصبة من قصباتها» ١ : ١٢٠ والكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٥/ تاريخ حلبي. وفاراب مدينة في خوارزم تقع على الضفة الشرقية لنهر سيحون.

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٠١ والدرر الكامنة ١:٤١٤ وبروكلمان ٧٩:١.

(٤) الكتاب ١ : ١٧٦.

في التضعيف على شبه الادغام [١] » ويقابله في الكتاب آخر ابوابه وهو «باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد [٢].

على ان ذلك لايعني ان الشرح اقتصر على مسائل الكتاب وانما جاءت فيه - كما سنرى - مسائل لم يبنها الرماني على شيء من كلام سيبويه [٣].

ونثبت فيما يلي فهرساً للشرح وضعناه خلال قراءتنا له تعريفاً بمواده ، وتسهيلاً للموازنة بين عنواناته وعنوان الكتاب .

مواد الشرح .

---

(١) الشرح ٥ : ١٨٩ .

(٢) الكتاب ٢ : ٤٢٨ .

(٣) سيأتي تفصيل ذلك حين الكلام على نهج الشرح وطريقته .

(٤) وهو في كتاب سيبويه ١ : ١٧٧ .

(٥) مكان الباب في شرح الرماني ، والرقم الاول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة .

(١) يبدأ ذكر الاجزاء من هنا اي مع بدء القسم الثاني من المجلد الثاني .

(٢) في الاصل « الجزء الرابع والعشرون من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي ابن عيسى النحوي » .

(١) في الاصل « الجزء الخامس والعشرون من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي » .

(٢) الارجح ان يكون هنا بدء جزء جديد هو الجزء السادس والعشرون .

---

(١) هنا بدء الجزء السابع والعشرين ، ولم يذكر في الاصل .

(٢) في الاصل : « الجزء الثامن والعشرون من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه » .

(٣) هذا الباب والابواب الخمسة التالية جاءت في غير موضعها بين ابواب الاستثناء .

---

(١) من هنا يبدأ الجزء السادس والثلاثون وقد سقطت الاشارة الى ذلك في الاصل.

الصفحة

(١) هذا آخر ابواب الجزء الأول من كتاب سيبويه (١ : ٤٩١) .

---

(١) في الاصل « الجزء التاسع والثلاثون من شرح كتاب سيبويه املاء ابى الحسن علي ابن عيسى النحوي ايده الله »

(٢) من هذا الباب حتى الجزء الاربعين مكرر في الأصل فالورقة ٢٤٦ هي الورقة ٢٦٢ .. وهكذا حتى الورقة ٢٦١ التي هي الورقة ٢٧٧ .

(٣) في الأصل « الجزء الأربعون من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

---

(١) هنا اول الجزء الحادي والاربعين ولم يشر في الاصل الى ذلك .

(٢) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

الجزء الثالث والاربعون[1]

---

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء على عيسى النحوي ايده الله » .

الجزء الرابع والاربعون[1]

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه » .

---

(١) في الاصل : « الواو الذي في ... »

(٢) في الاصل « الاسماء » .

---

(١) في الاصل « على واحد » .

(٢) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء أبي الحسن على بن عيسى الرماني النحوي رحمه الله » .

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه امـلاء أبي الحسن علي بن عيسى الرماني رحمه الله » .

(٢) في الأصل « من شرح كتاب سيبويه املاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

(١) في الأصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

---

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

(٢) الورقتان ٢٥٣ و ٢٥٤ هما تكرار للورقتين ٢٥١ و ٢٥٢ .

(٣) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

---

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن على بن عيسى النحوي ايده الله ».

---

(١) هنا يبدأ الجزء السابع والخمسون ولم يشر الى ذلك في الاصل ·

(٢) الرقم الاول للمجلد والثاني للورقة لان المجلد الخامس قسم واحد فقط .

(٣) هنا يبدأ الجزء الثامن والخمسون ولم يشر في الاصل الى ذلك.

الجزء التاسع والخمسون[1] ٣٠/٥

---

(١) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

(٢) هنا يبدأ الجزء الستون وليس في الاصل اشارة الى ذلك .

(٣) زيادة ليست في العنوانات المخطوطة .

(١) زيادة ليست في العنوانات المخطوطة .

---

(١) في الاصل « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

---

(١) الورقة ٨٣ في الاصل تكرار للورقة ٨٢ .

(٢) في الاصل : « من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله . »

---

(١) في الاصل « الجزء السادس والستون من شرح كتاب سيبويه املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي ايده الله » .

(٢) في الاصل : « الخامس والستون » .

***

(١) هذا آخر ابواب الجزء الثاني من كتاب سيبويه « ٢ : ٤٢٨ » .

(٢)

نهج الشرح وطريقته

اتبع الرماني في شرحه للكتاب طريقة واحدة التزمها في جميع أبواب الشرح ، ولعل منهج الرماني في هذا الشرح منهج فريد في اسلوبه وطريقته بين كتب النحو جميعاً . وهو منهج أساسه تقسيم الباب الى أربعة عناصر هي : عنوان الباب ، والغرض منه ، ومسائل الباب ، والجواب عنها .

وسنتحدث عن كل من هذه العناصر على انفراد .

١) عنوان الباب :

لم يتقيد الرماني بعنوانات (الكتاب) بل كان يأخذ بعضها ويغيّر بعضها الآخر ، كان يذكر منها ما انضح معناه وظهر الغرض منه ، أما ماغمض ودق فكان يستبدل به عنواناً اكثر وضوحاً وأشد دلالة على الباب . وان كثيراً من عنوانات سيبويه لا يتضح منه القصد الا اذا عرف موضعه بين الأبواب وربط بما سبقه منها ، فمن ذلك مثلاً قول سيبويه « هذا باب يختار فيه الرفع[١] » فهذا عنوان لا يظهر لنا القصد منه ما لم نعرف انه يبحث في المصادر وانه تقدم قبله باب ما ينتصب فيه المصدر . ومثل ذلك ايضاً قوله « هذا باب ما الرفع فيه الوجه[٢] » ، وقوله « هذا باب لا يكون فيه الا الرفع[٣] » وقوله « هذا باب

---

(١) الكتاب ١ : ١٨١ .

(٢) و(٣) الكتاب ١ : ١٨٢ .

ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات[1] » .

اما العنوان عند الرماني فمعنى واضح قائم بنفسه مستغن عن أن نستعين على فهمه بغيره ، وما كان شأنه كذلك من عنوانات الكتاب فقد أثبته الرماني بنصه في الشرح كبعض أبواب الاستثناء والنداء والجرّ وغيرها . وما كان شأنه كالعنوانات السابقة في عدم وضوحه وبيان غرضه فقد استبدل به الرماني ما هو أوضح وأبين . وهذه أمثلة من تغيير الرماني لعنوانات الكتاب :

عنوان سيبويه وموضعه في الكتاب	عنوان الرماني وموضعه في الشرح
١ - هذا باب يختار فيه الرفع ١ : ١٨١	باب المصدر المشبه به مما يختار فيه الحمل على الابتداء ٢/١/٨[2]
٢ - هذا باب ما الرفع فيه الوجه ١ :١٨٣ .	باب المصدر الذي يحمل على الابتداء بأنه لم يتقدم ذكر فاعل ٢/١/١١
٣ - هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر ١ : ١٨٤ .	باب المفعول له ٢/١/١٣ .
٤ - هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله ١ : ١٩٤ .	باب المصدر المؤكد للخبر ٢/١/٢٠
٥ - هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ١ : ١٩٤ .	باب اسم الجنس الجاري على طريقة اما كذا فكذا . ٢/١/٢٦ .
٦ - هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ،	باب التوابع ٢/١/٤٧ .

(١) الكتاب ١ : ١٩٤ .

(٢) الرقم الاول للمجلد والثاني للقسم والثالث للورقة .

عنوان سيبويه وموضعه في الكتاب	عنوان الرماني وموضعه في الشرح
والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك ١ : ٢٠٩ .	
٧ – هذا باب من الابتداء يضمر فيه مابني على الابتداء ١ : ٢٧٩ .	باب الخبر الذي يحذف بدلالة ما بقي من الكلام عليه ١٣٨/١/٢ .
٨ – هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً ١ : ٢٧٩ .	باب المبتدأ يحذف ويبقى الخبر ١٤٠/١/٢ .
٩ – هذا باب ما تضيف اليه ويكون مضافاً اليك ١ : ٣١٨	باب نداء المضاف الى مضاف ١٩١/١/٢
١٠ – هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما ادخل عليه ١ : ٣٦٠ .	باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الاول ٢٧/١/٣ .
١١ – هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم ١ : ٣٦٢	باب الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ٢٩/١/٣ .

الى كثير من مثل هذا التغيير الذي نستطيع أن نتبينه اذا عارضنا فهرس (الكتاب) بفهرس الشرح الذي اثبتناه في الفصل السابق . وكثيراً ما نجد الباب الواحد من الكتاب موزّعاً على عدة أبواب في الشرح ، وذلك لأن الرماني كان عند اتساع البحث وتشعب فروعه يخص كل مسألة منه بباب يتناولها فيه حتى كان للموضوع الواحد عنده أحياناً عدة أبواب كما في موضوعات الصفة المشتقة والنداء والترخيم والاستثناء(١) .

(١) انظر ابواب هذه الموضوعات في فهرس الشرح .

على ان للرماني هنا ميزة يجب ان نقدرها له وهي أن هذه الابواب مهما تتشعب وتتعدد ترجع عنده – بتأثير منهج تفكيره العقلي – الى المعنى العام الذي ينظمها جميعاً ، فهو لا يفتأ يبين في كل باب بل في كل مسألة من مسائله صلة هذه المسألة بأصل الباب وكيفية رجوعها الى معناه العام . وسنرى ذلك واضحاً حين نتكلم على العنصر الرابع من عناصر الشرح .

٢) الغرض من الباب :

والغرض من الباب هو العنصر الثاني من العناصر التي يقوم عليها الباب في شرح الرماني ويطالعنا هذا الغرض بعد كل عنوان في جميع الابواب بلا استثناء ، وقد استطاع الرماني أن يوجز غرض كل باب في سطر واحد أو سطرين يبين فيهما غرض الباب وقصد سيبويه فيه .

وتتحد الأغراض جميعاً بكونها عامة ، لا تعنى بجزئيات الموضوع لأن الرماني يرى ان سيبويه قصد في جميع أبواب الكتاب أن يبين ما يجوز فيها مما لا يجوز . وقوله « الغرض منه ان يبين – اي سيبويه – ما يجوز في باب كذا .. مما لا يجوز » يطالعنا في جميع الأبواب [١] وان تحديد (الغرض) في مطلع كل باب أمر له أهميته عند الرماني ، وله قيمة خاصة ونحن نبحث في منهج الرماني النحوي ، وذلك لأن تحديد الغرض يعني وضوح الموضوع النحوي في ذهن صاحبه أولاً ويعني ثانياً أن صاحبه ذو تفكير منطقي يحسن وضع الخطة ، ويجيد استهداف الغاية .

ثم ان تحديد الغرض في هذه البحوث جميعاً ، وجعله بيان ما يجوز مما لا يجوز يعني أن الغاية أو الغرض من النحو بعامة – في نظر الرماني – هو بيان

---

(١) انظر أمثلة من هذه الاغراض في النماذج المحققة في الملحق .

ما يجوز في قواعد اللغة مما لا يجوز ، كما ان المنطق عند أصحابه من امثال الرماني هو بيان ما يجوز في قواعد العقل مما لا يجوز .

واذاً فقد كان للرماني في بحثه النحوي منهج غائي واضح القصد بيّن الطريق ، وبهذا يمتاز الرماني من سائر النحويين بوضوح الموضوع في ذهنه وتحديد الغرض منه والقصد الى بيان هذا الغرض بأسلوب موجز مركز .

٣) مسائل الباب :

أما العنصر الثالث في شرح الكتاب فهو مسائل الباب . وهذه المسائل عبارة عن مجموعة ضخمة من الأسئلة المركزة يسوقها الرماني في كل باب من ابواب الشرح ، ونجدها في مفتتح الأبواب ذات صيغة واحدة لأنها تبدأ دوماً بالسؤال عما يجوز وما لا يجوز ، وعن علة هذا الجواز وعدمه ، ثم تختلف الاسئلة بعد ذلك وتتخصص بحسب طبيعة كل باب فتتناول الحدود العامة للباب ثم المعاني التي بني البحث عليها .

فهي في (باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم) مثلاً تتناول السؤال عما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز ، وعن العلة في ذلك ، ثم تتناول السؤال عن المختص والمبهم ما هما . . ؟ وهي في (باب الاستثناء) تتناول — بعد السؤال عما يجوز في باب الاستثناء وما لا يجوز وعن العلة في ذلك — اسئلة عن الاستثناء وأصل حروفه . . وتتدرج الاسئلة بعد ذلك الى الأحكام الخاصة وجزئياتها . (انظر امثلة هذه المسائل في النماذج المحققة في الملحق) .

والحق ان للكتاب نفسه أثراً بعيداً في ترتيب هذه المسائل وتدرجها ، لأن الرماني بناها على كلام سيبويه ، فكانت كل جملة في الكتاب موضع سؤال أو أكثر في الشرح ، ولذلك كنا لا نستطيع — في كثير من الاحيان — ان نفهم السبب في ايراد الرماني مسائل الأبواب على هذا الترتيب الذي أوردها عليه حتى نعود الى الكتاب ونرى فيه الاصل الذي دفع الى وضع هذه المسائل .

ولم يدع الرماني رأياً من آراء (الكتاب) ولا حكماً من أحكامه ولا شاهداً من شواهده إلا بنى عليه جملة من المسائل ، ماهو ؟؟ ولمَ كان ذلك ؟ وكيف ؟ وما الحكم فيه ؟ وما علة هذا الحكم ؟ وكيف ينطبق هذا الحكم على هذا الشاهد ؟ وكيف يعود ذلك كله الى المعنى العام للباب ؟؟[1].

وقد كان الرماني ينوع الاسئلة ، ويعددها ، ويفرعها حتى كان في بعضها اجابة عن بعضها الآخر ، وذلك كقوله في مسائل (باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل) : وما حكم مافيها أحد الا حماراً ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم ؟ ولم كان الاختيار النصب ؟ **وهل ذلك لان المنقطع لايأتي الا بعد تمام الكلام فأشبه لذلك الايجاب** ؟ وكيف يرجع الى أصل الاستثناء ؟ .. ثم يقول في الجواب عن ذلك : ونقول مافيها أحد الا حماراً ، على الاستثناء المنقطع لأن الثاني من غير جنس الاول ، فان جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : مافيها أحد الا حماراً . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال كأن الأول لم يذكر . والاختيار النصب **لأنه لما كان لايأتي الا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب** . وأما رجوعه الى أصل الاستثناء فانه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : مافيها شيء الا حماراً ، لأنه جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الأحدين في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً ، لأن بني تميم وان قدروه على معنى مافيها الا حماراً فالمستثنى منه مدلول عليه وان لم يكن على جهة الحذف .

ونحن نعرض فيما يلي باباً من أبواب الكتاب ذاكرين بجانبه المسائل التي أوردها الرماني عليه في شرحه :

---

(١) انظر الى اعادته الاحكام الجزئية في بحوث الاستثناء الى المعنى الاصلي للاستثناء في النماذج المحققة في الملحق .

« هذا باب ماينتصب فيه المصدر المشبه به على اضمار الفعل المتروك اظهاره »[1] .

« باب المصدر المشبه به المحمول على محذوف »[2].

الغرض فيه : ان يبين مايجوز في المصدر المشبه به المحمول على محذوف؟ مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في المصدر المشبه به المحمول على محذوف ؟ وما الذي لايجوز، ولم ذلك؟

وذلك قولك : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار . ومررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى .

وما العامل في (صوتَ حمار) من قولك: مررت فاذا له صوت صوت حمار ؟ ولم لايجوز أن يعمل فيه المصدر المذكور ؟

وقال الشاعر (وهو النابغة الذبياني):

مقذوفةٍ بدَخيسِ النَّحضْ بازلُها
له صَريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ

وما الشاهد في قول الذبياني :
مقذوفة بدخيس النحض بازلها ..؟

وقال :
لها بعد اسنادِ الكَلِيم وهدْئهِ

وقول الآخر :
لها بعد اسناد الكليم وهدئه ..؟

(١) الكتاب ١ : ١٧٧ .

(٢) الشرح ٢/١/٥ وهو أول باب يطالعنا في النسخة الموجودة من الشرح . وانظر الفهرس ص .

ورنةِ مَن يبكي اذا كان باكيا
هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسه
يَذب ُبرو ْقيْه الكلاب الضواريا

فانما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول وبدلاً منه[1]. ولكنك لما قلت: له صوت، علم انه قد كان ثم عمل فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فاذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى.

وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله عز وجل (وجاعلُ الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حُسْباناً[2]) لأنه حين قال: جاعل الليل. فقد علم القارىء انه على معنى جَعَل، فصار كأنه قال: وَجَعَلَ الليلَ سكناً، وحمل الثاني على المعنى.

وما نظير النصب في هذا الباب من قوله جل ثناؤه (جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا)؟

---

(١) يعني أن الثاني ينتصب اذا لم ترد رفعه باعتباره صفة للاول أو بدلا منه.

(٢) الآية: «فالق الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا. ذلك تقدير العزيز العليم» الأنعام ٦: ٩٦. قال القرطبي: «وروى الأعمش عن ابراهيم النخعي أنه قرأ (فلق الاصباح) على فعل. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكنا) بغير الف ونصب الليل حملا على معنى فالق في الموضعين، لأنه بمعنى فلق لانه أمر قد كان فحمل على المعنى، وايضاً فان بعده افعالا ماضية وهو قوله (جعل لكم النجوم و(أنزل=

وكذلك له صوت . كأنه قال: فاذا هو يصوّت ، فحمله على المعنى فنصبه كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ يصوّت صوتَ الحمار أو يبديه او يخرجه صوتَ حمار . ولكنه حذف هذا لأنه صار له صوتٌ بدلا منه .

فاذا قلت : مررت به فاذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال .

فان قلت صوتَ حمار ،فألقيت الالف واللام فعلى اضمارك فعلًا بعد الفعل المظهر . وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أو حالاً ، كما أردت ذلك حين قلت : فاذا له صوت ، وان شئت أوصلت اليه يصوت فجعلته العامل فيه كقولك يذهب ذهاباً .

ولم جاز مررت به فاذا له صوت صوت حمار على الحال ولم يجز في مررت به يصوت صوت الحمار ؟

ولم لا يكون مررت به يصوت وله صوت صوت حمار الا على اضمار فعل آخر ، دون اعمال المصدر ؟

=من السماء ماء)فحمل اول الكلام على آخره . يقوي ذلك اجماعهم على نصب الشمس والقمر على اضمار فعل ، ولم يحملوه على فاعل فيخفضوه قاله مكي رحمه الله . وقال النحاس : وقد قرأ يزيد بن قطيب السكوني وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) بالخفض عطفا على اللفظ .. قال القرطبي : وقرأ يعقوب في رواية رويس عنه (وجاعل الليل ساكنا) وأهل المدينة (وجاعل الليل سكنا) اي محلا للسكون » الجامع لاحكام القرآن ٧ : ٤٤ وسيبويه يعني أن (جاعل الليل) في معنى (جعل الليل) فعطف الشمس والقمر على معنى جعل .

ومثل ذلك مررت به فاذا له دفعٌ دفعَكَ الضعيف . ومثل ذلك ايضاً مررت به فاذا له دقٌّ دقَّك بالمِنْحاز حَبّ الفُلْفُلِ .

ويدلك على انك اذا قلت فاذا له صوت صوت حمار ، فقد أضمرت فعلاً بعد له صوت وصوت حمار انتصب على انه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك اذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت الى فعل آخر تضمره[1]. فمن ذلك قول الشاعر

اذا رأتْني سقطتْ أبصارُها

دأبَ بِكارٍ شايحتْ بكارها

ويكون على غير الحال . وان شئت بفعل مضمر كأنك قلت تدأب ، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً كما يكون غير حال . فمما لا يكون حالاً ويكون على الفعل قول الشاعر :

لوّحها من بعد بُدْنٍ وسَنَق

تضميرَكَ السابقَ يُطوى للسبق

وما الشاهد في قوله :

اذا رأتني سقطت أبصارها ..؟

ولم جعله شاهداً في أن المصدر لا يعمل وانما هو على اضمار فعل آخر؟

وما تقديره في نصب دأب بكار ؟

وما الشاهد في قول رؤبة :

لوحها من بعد بدن وسنق .

(١) مذهب سيبويه انه اذا لم يكن المصدر والفعل من نفس الحروف فينبغي تقدير الفعل المضمر من نفس حروف المصدر ، ولذلك قدر في (دأب بكار) التي جاءت بعد (سقطت ابصارها) فعل تدأب .

وان شئت كان على أضمرها، وان شئت كان على لوحها[1] لأن تلويحه تضميره ومثله :

ناجٍ طواه الأينُ مما وجفا
طيَّ الليالي زُلَفاً فزلفا
سماوةَ الهلال حتى احقوقفا

وقد يجوز ان تضمر فعلاً آخر كما أضمرت بعد له صوت، يدلك عليه انك لو أظهرت فعلاً لا يجوز ان يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله : (وهو ابو كبير الهذلي) :

ما ان يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ
منه وحرفُ الساق طيَّ المِحْمَلِ

صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي ، لانه اذا ذكر ذا عرف انه طيان .

وقد يدخل في صوت حمار انما أنت شرب الابل اذا مُثّل بقوله انما أنت شربا[2] .

وقول العجاج :

ناج طواه الأين مما وجفا ..؟

وما الشاهد في قول أبي كبير :

ما ان يمس الارض الا منكب منه ..؟

ولم لا بد فيه من اضمار فعل آخر؟

ومن اين صار ما ان يمس الارض الا منكب منه بمنزلة له طيّ ؟

وما نظير له صوت صوت حمار من قوله انما انت شرب الابل؟ ومن اين ينفصل؟

---

(١) لا أرى سيبويه يريد بلوحها هذا اللفظ نفسه ، لان هذا يخالف مذهبه في تقدير الفعل من نفس حروف المصدر ، ولكنه قال : « وان شئت كان على لوحها ، لان تلويحه تضميره » . وهو يعني انه كان على فعل بمعنى لوحها ، لان هذا بمعنى أضمرها ، أي لا فرق بين الاضمار منهما ماداما في معنى واحد .

(٢) ذكر سيبويه هذا تقوية لمذهبه المذكور في الحاشية ١ من الصفحة السابقة .

فما كان معرفة لم يكن حالاً ولم يكن الا مفعولاً وتشركه النكرة . وان شئت جعلته حالا عليه وقع الامر وهو تشبيه للاول ويدلك على ذلك انك لو أدخلت مثل ها هنا كان حسناً وكان نصباً فاذا أخرجت مثل قام المصدر النكرة مقام مثل لأنه مثله نكرة فدخول مثل يدلك على انه تشبيه فاذا قلت فاذا هو يصوّت صوتَ حمار فان شئت نصبت على انه مثال وقع عليه الصوت وان شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال ، وكأن هذا جواب لقوله على أيّ حال وكيف ، ومثله كأنه قيل له : كيف وقع الامر ؟ او جعل المخاطب بمنزلة من قال ذلك فأراد ان يبين كيف وقع الامر وعلى اي مثال فانتصب وهو موقوع فيه وعليه ، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل . واذا كان معرفة لم يكن حالاً وكان على فعل مظهر ان جاز ان يعمل فيه او على مضمر ان لم يجز المظهر كما ينتصب طيّ المحمل على غير يبس .

وما الفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر من غير معنى الحال؟ ولم صار احدهما جواب كيف ، والآخر جواب على اي مثال ؟

وان شئت قلت له صوت صوتُ

وهل يجوز له صوت صوت حمار بالرفع؟

حمار ، وله صوت خوارُ ثور .

وذلك اذا جعله صفة للصوت ولم يرد فعلاً ولا اضماره . وان كان معرفة لم يجز ان يكون صفة لنكرة كما لايكون حالا .

وسنرى هذا مبيناً في بابه ان شاء الله .

ولم جاز ؟

ولم حمله على الصفة ؟

ولم يجز مثل ذلك في صوت الحمار الا عند الخليل .

وزعم الخليل انه يجوز ان يقول الرجل هذا رجل اخو زيد. اذا اردت ان تشبهه بأخي زيد .

ولم أجاز الخليل في هذا ان يكون صوت الحمار صفة للنكرة واجاز على ذلك هذا رجل اخو زيد ؟

وهذا قبيح ضعيف لايجوز الا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل ،تريد مثل الطويل فلم يجز هذا .

ولم ألزمه سيبويه على هذا ان يقول هذا قصير الطويل على الصفة ؟

كما قبح ان تكون المعرفة حالا كالنكرة الا في الشعر . وهو في الصفة اقبح لانك تنقض ماتكلمت به فلم تجامعه في الحال كما فارقه في الصفة . ويُبيَّن ذلك في بابه ان شاء الله تعالى .

ولم كان في الصفة أقبح منه في الحال ؟

الجواب : .....

وهكذا كان الرماني بعد ان يوضح غرض الباب واضماً نصب عينيه بيان ما يجوز فيه مما لا يجوز ، يتدرج في الاسئلة من العام الى الخاص ، أو من السؤال عن الأصول وأحكامها الى السؤال عن الفروع وجزئياتها ، ولا شك ان للعقل في هذا المنهج جهداً واضحاً ، وللمنطق في وضع خطته وتسلسل فقراته أثراً بعيداً .

٤) الجواب عن مسائل الباب :

وهو آخر العناصر التي يقوم عليها الباب في شرح الرماني، وأهم تلك العناصر. يبدأ الرماني هنا بالاجابة عن تلك المسائل الكثيرة المتشعبة التي أوردها من قبل. وهو يجيب عنها بإحكام فتتقابل الأجوبة هنا مع المسائل المتقدمة هناك . ولما كانت الأسئلة مبنية على كلام سيبويه وجارية معه – كما بينا – وكانت الاجابة عنها مرتبة بانتظام فقد جاءت الأجوبة في جملتها شرحاً رائعاً لكلام سيبويه . ولذلك كان هـذا العنصر أهم عناصر الشرح لأنه هو نفسه الشرح ، وان كانت العنـاصر السابقة – من عنوان واضح ، وغرض مستهـدف جليّ ، ومسائل مركزة حول الموضوع - عنـاصر ضرورية .. مهدت للشرح وزادت في بيانه ووضوحه .

ومما هو جدير بالتنويه ونحن بصدد الحديث عن « الجواب عن المسائل » في شرح الرماني أنه كان يقدم في كل باب – جواباً عن السؤال الاول في الباب وهو قوله ، ما الذي يجوز في هذا الباب مما لايجوز ؟ - أصلاً عاماً ينعقد عليه الباب بكامله ، ثم يحاول في الاجابة عن المسائل التالية ان يوضح ارتباط القضايا الجزئية بذلك الاصل العام ورجوعها اليه .

فأما تقديم اصل عام ينعقد عليه الباب فهذه أمثلة مختلفة من الشرح توضحه وتبين لنا مزاياه .

قال الرماني في أول الجواب عن مسائل باب الحكاية : « الذي يجوز في الحكاية اجراؤها على اربعة اوجه : الجملة ، ولا يجوز فيها (إلا)[1] الحكاية لخروجها عن حد ما يستحق الاعراب في حال التسمية كخروجها عن ذلك قبل التسمية ، اذ كان الاعراب انما هو للاسم المتمكن بحق الأصل ، وللفعل المضارع بحق الشبه . الثـاني ، المفرد المجرد ، ولا يجوز اذا سمي به إلا ترك الحكاية ، لأنه دخل في حد الأسماء المتمكنة التي تستحق الاعراب بكونه علماً على طريقة

(١) زيادة ليست في الاصل . وانما زدناها ليصح الحكم .

غيره من الاسماء الاعلام ، الثالث : هو الاشبه بالجملة من جهة أنه لا نظير له في أصول الاسماء الموضوعة للمعاني، فهذا لاحق بالجملة لانه أشبهها من المفرد المجرد، وذلك انه مركب على طريقة مالا يكون في الاسماء ، فكل مركب على طريقة ما لا يكون في اصول الاسماء قبل جعله علماً فإنه يجب ان يحكى اذا سمى به . الرابع : المركب الذي هو اشبه بالمفرد من جهة انه على طريقة اصول الاسماء قبل التسمية على جهة العلم .

فهذه الاصول التي تعمل عليها في هذا الباب ، ويقع القياس بها والرد اليها بالعلل الصحيحة حتى تميّز ما يجوز ان يحكى مما لا يجوز .

... والحكاية على وجهين : حكاية الصورة ، وحكاية الطريقة . فحكاية الصورة تؤدى فيها صورة المحكي من غير أن يعمل فيها عامل من العوامل التي يدخلها المتكلم عليها . وحكاية الطريقة تجري على منهاج ما كانت عليه قبل عمل العوامل فيها . وكل جملة فهي على حكاية الصورة وكل مركب من حرفين فهو على حكاية الصورة ، وكذلك اذا ركب من حرف واسم يجري مجرى الحرف ، وكل مركب من صفة وموصوف فهو على حكاية الطريقة وكل مثنى أو مجموع جمع السلامة فهو على حكاية الطريقة . وكل اسم قد عمل في معمول وهو مجرد من عامل فيه فهو على حكاية الطريقة .

فقد تميز لك بهذا ما يجب أن تحكى صورته مما يجب ان تحكى طريقته والعوامل تتسلط عليه » .[1]

وقال في اول الجواب عن مسائل باب النسب : « الذي يجوز في النسب الى ما لحقته الزيادتان في الجمع حذف الزيادتين للجمع ، ولا يجوز إثباتها لانه لايجتمع في اسم واحد علامتان للإعراب ، وإنما لم يجب ذلك لأنه يجب ان يكون على نهاية الإيجاز لاطراده في كل اسم متمكن مع لحاقه بعد تمام حروف

---

(١) الشرح ٤/١/٦

الاسم ، فيقتضي ان يكون بالحركات في الاصل على نهاية الايجاز ، ومع المعاقبة التي تكون بعلامات الاعراب بحسب المعاني المتعاقبة في الاسم . وكل واحد من هذه الاوجه الثلاثة يقتضي نهاية الإيجاز لان ما كثر حتى كان في كل اسم متمكن يقتضي الايجاز . وما كان بعد تمام الاسم بحروفه يقتضي الحركات التي هي اوجز من الحروف او ما شاكلها في الايجاز اذا لم يكن بالحركات . واما التعاقب فيقتضي التخفيف بالايجاز لانه بمنزلة رفع حجر ووضع حجر في موضعه . وذلك أثقل من استمراره لزومه على موضعه بزيادة العمل الذي يحتاج اليه في النقل له .

وموضع الايجاز لا يجوز ان يكون فيه التكثير الا على طريق الفساد لانه على خلاف ما يقتضيه الصواب في الكلام وما تقتضيه الحكمة له . فلهذه العلة لم يجز ان يكون في الاسم الواحد اعرابان لانه موضع ايجاز على اتمّ ما ما يمكن فيه بالدلائل التي ذكرنا[1] » .

وقال في اول الجواب عن مسائل باب تثنية الممدود : « الذي يجوز في تثنية الممدود اجراؤه على ثلاثة اوجه : ترك ما كانت الالف فيه أصلية على حاله . وقلبها فيما كانت فيه للتأنيث واواً . وجواز القلب وتركه فيما كانت فيه للالحاق على منزلة سواء .

فهذا الاصل في هذا الباب فهو وجه الكلام . ولا يجوز ان تستوي هذه الاقسام الثلاثة في هذا الوجه لأن المعنى فيها مختلف يقتضي اختلاف اللفظ في الموضوع الايذان باختلاف المعنى على ما بينا مما هو للتأنيث أو للالحاق أو لتمام الاسم من نفسه »[2] .

---

(١) الشرح : ٣٠/١/٤

(٢) الشرح : ٤٣/١/٤ وانظر في الكتاب ٢ : ٩٤ ففيه أحكام لمثل كساء ورداء لم تحصرها مقدمة الرماني هذه .

وقال في اول الجواب عن مسائل باب المستثنى بإلاّ: « الذي يجوز في الاستثناء بإلاّ إجراؤه على وجهين: التسليط والالغاء. فالتسليط في الايجاب كقولك: سار القوم الا زيداً. والالغاء في النفي[1]: لأنه لا يصح فيه (إلاّ)[2] تفريغ العامل لما بعد الا كقولك: ما قام الا زيد. وما ضربت الا زيداً. وما مررت الا بزيد. فالعامل بمنزلة لو لم تكن الا معه فهي ملغاة من الاعراب، دخولها كخروجها فيه، إلا انها لمعناها في إخراج بعض من كل على هذه الجهة، فالمسلطة هي الواقعة في الايجاب والملغاة هي الواقعة في النفي على تفريغ العامل. ونظير الملغاة قولهم: لا مرحباً ولا سلام. فهي ملغاة ههنا من العمل وتسليط العامل، وهي على أصلها في النفي، فكذلك الا هي ملغاة في الاستثناء. وانما كان الايجاب احق بالتسليط على العمل لانه لا يصح فيه اعم العام وانما تصح فيه الوسائط وهي على معان كثيرة اذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها. فأما النفي فيصح فيه أعم العام وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه، ولا يعارض هذا اخص الخاص في الايجاب لان اخص الخاص لا يستثنى منه، وانما كانت الا للتعدية في سار القوم إلا زيداً لانك لو قلت: سار القوم زيداً، لم يكن له معنى، كما لو قلت: مررت زيداً، لم يكن له معنى. فاذا قلت: مررت بزيد، صار له معنى، فكذلك اذا قلت: سار القوم الا زيداً، صار له معنى[3] ».

وعلى هذه الصورة التي نراها في الامثلة السابقة يقدم الرماني في صدر كل باب – تحت عنوان الجواب عن المسألة – اصلاً جامعاً للباب، وهو اصل يضم القاعدة وتعليلها في اكثر الاحيان كما رأيت.

وينتقل الرماني بعد ذلك الى ربط فروع الموضوعات بأصولها، فيقف امام

---

(١) قوله: فالتسليط في الايجاب والالغاء في النفي، لايفيد الحصر، لأن التسليط كما يكون في الايجاب كذلك يكون في النفي التام مثل: ماقام القوم إلا زيداً.

(٢) إلا ساقطة في الاصل وقد زدناها ليستقيم الحكم.

(٣) الشرح المجلد ٣ القسم: ١ وانظر النماذج المحققة في الملحق.

كثير من جزئيات الموضوع ليسأل : كيف تعود الى اصل الباب ؟ ويجيب عن ذلك موضحاً كيف يرتبط الفرع بالأصل ، ومن اي جهة تجتمع متفرقات الموضوع وتتوحدجزئياته تحت مبادئه العامة التي هي معقد الباب . وهذه أمثلة على ذلك ترينا تلك العملية العقلية المركزة أسوقها من ابواب الاستثناء ليسهل الرجوع اليها في النماذج المحققة في آخر البحث .

قال في باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي : « وما حكم قولهم : ان لفلان والله مالاً إلا أنه شقي . فلم وجب ان يكون منقطعاً وهو استثناء من موجب ؟ وما تقديره اذا رد الى اصل الاستثناء في اخراج بعض من كل ؟ [1]. »

ثم قال في الجواب : « وأما قولهم إن لفلان والله مالا إلا أنه شقي فموضع انه شقي نصب ، والعامل فيه مقدر كأنه قيل : ان لفلان مالاً يسعد به صاحبه الا صاحب الشقاء الذي قد ذكر ، وعلى هذا يرجع الى اصل الاستثناء في اخراج بعض من كل »[2] .

وقال في باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل : « وما حكم : ما فيها أحد إلا حماراً ؟ ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم ؟ ولم كان الاختيار النصب؟ وهل ذلك لان المنقطع لا يأتي الا بعد تمام الكلام فأشبه لذلك الايجاب ؟ وكيف يرجع الى اصل الاستثناء[3] ».

ثم قال في الجواب : « وتقول ما فيها احد إلا حماراً على الاستثناء المنقطع لان الثاني من غير جنس الاول ، فان جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : ما فيها احد الا حماراً . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال كأن الاول

(١ و ٢) النماذج المحققة : باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي .

(٣) انظر النماذج المحققة في الملحق : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

لم يذكر، والاختيار النصب لانه لما كان لا يأتي إلا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب . واما رجوعه الى اصل الاستثناء فانه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : ما فيها شيء إلا حماراً لانه جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الاحدين في انه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً ، لأن بني تميم وان قدروه على معنى ما فيها الا حمار ، فالمستثنى منه مدلول عليه وان لم يكن على جهة الحذف »[1]

وقال في باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل : « وما الشاهد في قول النابغة :

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب

وهل حمله على المتصل يوجب أن ما مدحهم به عيب ؟ وما وجه رجوعه الى اصل الاستثناء ؟[2] » . ثم أورد عدداً من الشواهد الأخرى وسأل عن وجه رجوع كل منها الى أصل الاستثناء[3] . وأجاب عن كل ذلك .

على أن قيام الشرح في مسائله وأجوبته على كتاب سيبويه ، جعله شرحاً لا يستغني عن (الكتاب) . ولا بد فيه من الرجوع بين الحين والحين الى المتن الذي يشرحه لنعرف كيف يتجه الكلام ؟ ولماذا يتجه هذه الوجهة بعينها ؟ والا غاب عنا الكثير ، وحرنا أمام أسئلة وأجوبة ما كنا نعلم لورودها سبباً لو لم نر الدافع اليها ، والأصل الذي بنيت عليه من كلام سيبويه في الكتاب[4] .

هذه هي العناصر الأربعة التي يتألف منها كل باب في شرح الكتاب . وقد جاءت فيه على هذا الترتيب الذي عرضته من العنوان حتى الجواب وبينهما الغرض

---

(١) انظر النماذج المحققة : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

(٢و٣) انظر النماذج المحققة : باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل .

(٤) لذلك ترى أنني حاولت في النماذج المحققة أن أعيد أقوال الرماني ومسائله الى أصولها التي انبعثت عنها في الكتاب .

والمسائل الا أن المسائل لم ترد في جميع الابواب دفعة واحدة ، وانما جاءت في بعض الأبواب على شكل مجموعات ، تذكر مجموعة منها وتعقبها أجوبتها ، ثم تذكر المجموعة الثانيـة فأجوبتها .. وكأن الرماني بعد ان ينهي الاجابة عن مسائل الباب يذكر مسائل جديدة أو وجوهاً جديدة للسؤال تفتق عنها البحث أو أوحت بها الاجابة السابقة فيوردها ثم يتبعها بالجواب شأنه فيهـا كشأنه في أول الباب [1] .

وليست جميع مسائل الشرح قائمـة على كلام سيبويه ، منصبة على شرحه وتوضيحه ، وانما جاءت في الشرح مسائل قليلة وجهت للرماني فأوردها وذكر الجواب عنها دون أن يكون لها أصل في (الكتاب) كما في نهاية الجزء الثامن والخمسين من الشرح [2] . بل ان الشرح في جملته ليس مقتصراً على مادة (الكتاب) وانما تجاوزها في كثير من المناسبات الى أقوال ومذاهب متأخرة عن (الكتاب) . فلم يكن الرماني ليكتفي بشرح كلام سيبويه والذين نقل سيبويه عنهم كالخليل وعيسى بن عمر ويونس وانما كان يتعداهم الى من جاء بعدهم كالمازني والمبرد وابن السراج والزجاج والفراء .

ولم يكن الرماني في نقله لآراء النحاة ومناقشته لها تبعاً لواحد منهم ، ولا موالياً لمذهب من مذاهبهم بعينه ، وانما كان حراً معتداً بنفسه واثقـاً بعلمه ، يناقش ويجادل ثم يصدر رأيه عن بصيرة واقتناع .

وهذه أمثلة من مناقشة الرماني لآراء بعض النحاة :

الرماني بين الخليل ويونس :

جاء في الكتاب : « ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل ..

---

(١) ترى نماذج من ذلك في الشرح : ٢/١/٩ ؛ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٩ .. الخ وفي ٣/١/١١٥

(٢) انظر الورقة ٣٠ من المجلد الخامس .

فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء ان يلزموها الجر والرفع .. »[1]

وقال الرماني : « وأما مذهب يونس فانه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح ، لأن التعريف فيه يثقله ويقتضي أن يقاس على نظيره في الثقل ، فتقول في قاضي اسم امرأة : هـذه قاضي ، ورأيت قاضي ، ومررت بقاضي وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف ، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمـع جارية : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، وانما كان يخالف في المعرفة خاصة ، فألزمه الخليل أن يقول : مررت بقاضيك ، وهـذا قاضي ، قياساً على نظيره من الصحيح ، لانه لم يعتمد على علة أكثر من الجمع بينه وبين نظيره من الصحيح من جهة ثقل المعرفة التي لا تنصرف . وقـد بينا أن قياسه على المعتل أولى به وهو جوار في الجمـع لان الباب كله على ياء في آخر الاسم قبلها كسرة فيما لاينصرف [2] ، وذلك يقتضي الحذف والعوض على ما بينا في الباب كله ، فلا وجه لمعصيته مع صحة إجرائه على منهاج واحد [3] » .

وهكذا يؤيد الرماني في هـذه المناقشة رأي الخليل معتمداً على اطراد القياس بين النظائر .

الرماني بين الخليل وسيبويه :

جاء في الكتاب : « .. ولن ، فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم .. وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وانها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائـداً . ولو كانت على

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٥٨ - ٥٩ .

(٢) هو باب ماينصرف وما لاينصرف من بنات الياء والواو التي الياآت والواوات منهن لامات . الكتاب ٢ : ٥٦

(٣) الشرح المجلد : ٣ القسم : ٢ الورقة : ٣٠٠ .

ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ، لأن هـذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أما زيداً فلا الضرب له » [1] .

وأورد الرماني رأي الخليل في (لن) ثم قال : « ووجه هذا القول انه لما كان ينبغي تقليل الأصول وتكثير الفروع لتضبط الاصول وتنعقد في النفس على أمكن مايكون ، وتقتضي فروعها فتغني بحفظها عن حفظ فروعها ، راعى هذا الأصل فوجد (لن) يتوجه فيها أن ترجع إلى (أن) كما ترجع الحروف المضمنة بمعنى أن نردها اليها لهذه العلة .

وخالفه في ذلك سيبويه ، ووجه خلافـه أنه يلزمه الامتناع من جواز أما زيداً فلن أضرب ، كما تمتنع من جواز أما زيداً فلا الضرب له ، لأنه لايتقدم معمول الصلة على الموصول . ولا بد للخليل من ان يروم الانفصال من هـذا بأن (لن) لما كثرت حتى صارت بمنزلة حرف واحد عومات معاملة (لم) .

والصواب قول سيبويه لأنه وان روعي الأصل الذي بنى عليـه الخليل فانه لايصلح أن يحمل عليه بالتعسف اذا توجه طريق لا تعسف فيه ، وفي الحمل على (لا أن) تعسف بكثرة الحذف ؛ إذ حذفت الألف والهمزة ، وبتقديم معمول الصلة على وجه لابـد من ان يرجع فيه إلى أن (لن) بمنزلة (لم) في الاستعمال ، فيصير من أجل هذا حمل (لن) على (لا أن) تعسفاً لايجوز . » [2]

الرماني بين سيبويه والمبرد :

قال الرماني : « وامـا النسب الى مثل شنوْة ففيه خلاف بين النحويين فسيبويه ذهب الى ان قياس فعولة كقياس فعيلة ، وان قول العرب شنئي جاء على القياس المطرد [3] . وابو العباس يذهب الى انه على تغيير النسب ، وان

---

(١) الكتاب ١ : ٤٠٧ .

(٢) الشرح : ٣/١/٩٥ و ٩٦ وكان الكسائي ممن قال في هذه المسألة برأي الخليل (انظر همع الهوامع ٢ : ٣) .

(٣) تجد رأي سيبويه هذا في الكتاب ٢ : ٧٠

القياس ترك التغيير فيه [١] لأن الواو مع الياء تعديل لايخرج الى ثقل كاجتماع اليا آت ، مع انهم يغيرون الى الواو في النسب مثل زكرياوي ونحوه ، وفي عم عموي .

وأما سيبويه فوجه الاعتلال له ان الواو ثقيلة في نفسها ، واجتماعها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يفر منها الى الادغام مثل لويت يده ليا ، ومثل سيد وميت ، ومع ذلك ففعولة نظيره فعيلة يطالب باجرائها على طريقتها لأنها قريبة الشبه بها ، فاذا كان الحكم قد يجب بحق الشبه القريب لجميع المتشاكلات فيما لا يكتسب تخفيفاً كان فيما يكسب تخفيفاً أحق وأولى . فمذهب سيبويه هو الذي أختاره، وان كان مذهب أبي العباس ليس بمرفوض، ولكن هذا أولى لما بينّا من العلة » [٢] .

الرماني وابن السراج :

قال الرماني في باب الحروف التي تدخل على الفعل خاصة وهي غير عاملة: « وكان ابن السراج يعتل في ذلك بأن ما كان عاملاً في الفعل يختص بدخوله من أجل عمله فيه ، كما ان ما عمل في الاسم يختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه . وما لم يعمل في واحد منهما جرى مجرى حروف الاستفهام في أنه يصلح دخوله على كل واحد منهما . ثم سأل نفسه عن (سوف) فقال : هلا عملت اذ اختصت بالفعل ؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل بمنزلة ما يزاد في حشو الفعل . وهذا الاعتلال يدخل عليه ان تكون

---

(١) أي هنوي . وهذا رأي قال به الأخفش والجرمي أيضاً (انظر همع الهوامع ٢ : ١٩٥) .

(٢) الشرح : ٤/١/١٦ – ١٧ وانظر قول ابن جني في باب جواز القياس على مايقل فهو يمثل له بالقياس على النسب الى شنوءة لأنه – رغم قلته – جميع ماجاء في بابه على ما قال الاخفش . وانظر عنده ايضاً ما دعاهم الى اجراء فعولة على فعيلة من أوجه الشبه بينهما . الخصائص ١ : ١١٥

(أن) غير عاملة لأنها مع الفعل بمنزلة اسم واحد »[1] .

وهكذا رد الرماني رأي ابن السراج في سوف معتمداً على القياس اذ أن كلا من (سوف) و (أن) حرف مختص بالدخول على الفعل ، وانه مع ما يدخل عليه بمنزلة شيء واحد[2] .

ومن أسلوب الرماني في شرحه أنه كثيراً ما ينقل كلام سيبويه او يشير اليه دون أن يذكر اسمه ، كأن يقول في مطلع الباب مثلا : « الغرض منه أن يبين – اي سيبويه – ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز . » ومن ذلك قوله : « وما حكم قولهم فاره وفرهة ، وصاحب وصحبة ؟ ولم جعله بمنزلة ركب[3] » وهو يريد بالذي جعله بمنزلة ركب سيبويه ، لأنه قال في الكتاب : « وقد قالوا فاره وفرهة مثل صاحب وصحبة كما أن راكب وركب بمنزلة صاحب وصحب . . »[4] .

وإذا وجد الرماني في الكتاب شيئاً من سهو في النص ، او اختلاف بين النسخ ، وقف عنده ونبه عليه ، ومن ذلك قوله : « وقع في الكتاب : لا يقال مرت . وأظنه كان مريت في الوجه الذي لا يتعدى ، فأما مريت لما يقال منه مراها الرجل ، ومنه قول الشاعر : راح تمريه الصبا ، فصلح فيه مريت »[5]

---

(١) الشرح : ٣/١/١٦٢ .

(٢) وانصافاً لابن السراج نقول إن الرماني لم يستوف تعليل ابن السراج لعدم إعمال سوف؛ اذ المعروف أن ابن السراج جعل السين أولاً كالجزء من الفعل لأنها حرف واحد لا يستقل بنفسه ، ثم ألحق بها سوف ، ولأنها مع ذلك تؤثر في مدلول الفعل اذ تخصصه للاستقبال وكذلك سوف . أما (أن) فإنها وان محضت الفعل للاستقبال فهي حرف مستقل ، ولها معنى زائد على إفادة الاستقبال وهو إفادة المصدرية وهذا المعنى خارج عن معنى الفعل وكان على الرماني ان يستوفي هذه الموازنة ليصح له القياس .

(٣) الشرح : ٤:٢:١٧٨ .

(٤) الكتاب ٢ : ٢٠٣ .

(٥) الشرح : ٤:٢:١٩٥

وهو يشير بذلك الى قول سيبويه « ومثله في انه جاء على فعل لم يستعمل مري ومرية . لا تقول مرت . وهذا النحو كثير [1] » . .

ومثل ذلك اشارة الرماني الى اختلاف نسخ الكتاب التي كانت بين يدي ابن السراج في قوله : « في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل : وجدت في النسخ بعد ذكر العنظوان والعنفوان اختلافاً ، فأما نسخة كتاب محمد بن يزيد (ففيها) : « ويكون فعُلاّن في الاسم نحو الحُومّان والصفة ُعمُدّان والجُلبّان . ويكون فِعلاّن في الاسم نحو فِركّان وعِرفّان ، ولا نعلمه جاء وصفاً » . وفي كتاب ثعلب بخطه بعد العنفوان : «ويكون على فعلان في الاسم والصفة ، فالاسم نحو الحُومّان والحُلُبّان (نبت ..)والصفة نحو العُمُدّان والجُلُبّان (صاحب جلبة) ويكون على فِعلاّن في الاسم نحو فِركّان .. » وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس يتبع بناء عنفوان «ويكون ُفعُلاّن في الاسم والصفة نحو التُومان والحُلُبّان والصفة نحو العمدان . . [2] .

وكذلك يقف الرماني – اذا رأى سيبويه يتعرض في الكتاب لشيء ليس من النحو – ليشرح وجهة نظر سيبويه ، ويذكر العلة في ايراد ما أورده ، ويبين الصلة بينه وبين النحو . ومن ذلك وقوفه عند قول سيبويه في (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) « . . وهذه حروف تجري مجرى خلفك وأمامك ولكنا عزلناها لنفسر معانيها لأنها غرائب » [3] . فقد وقف الرماني هنا لأن تفسير الغرائب أمر ليس من النحو ولكنه سرعـــان ما اعتمد عقله المنطقي وأدرك غاية سيبويه ووقف الى جانبه معللاً عمله فقال في مسائل الباب:

---

(١) الكتاب ٢ : ٢١٣ وجاء في لسان العرب وفي التاج : مرى الناقة يمريها فأمرت. ويقال مري ومرية للناقة الغزيرة اللبن وهي عند سيبويه فاعلة ولا فعل لها .

(٢) الشرح : ٥ :٦ وانظر النص في الكتاب ٢ : ٤٢٤ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٠٤ .

« ألم دخل في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو ? » ثم قال في الجواب : « وانما ادخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة اليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الاعراب ، فجرى على طريق التبع للغرض . فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها كمثل هذه العلة على هذا الوجه »[1] .

وبذلك علل الرماني عمل سيبويه وتفسيره للغريب وهو يبحث في النحو بل وضع قاعدة عامة ضمنها رأيه في تداخل الصناعات او العلوم ومتى ينبغي له ان يكون .

ومثل ذلك موقفه في باب عدة ما يكون عليه الكلم حين تعرض لتفسير سيبويه لمعاني بعض الحروف والاسماء فقال : « وانما فسر سيبويه معاني الحروف والاسماء التي تجري مجراها في الإبهام لأنه مما يحتاج لادراك[2] الحق في معانيها الى قياس ونظر كما تحتاج في سائر أبواب النحو الى قياس ونظر لتمييز الصواب من الخطأ ، وليس ذلك على خلط تفسير الغريب بالنحو . ومع ذلك فتفسيرها صعب لأنها تدور من المولدين والعرب على معنى واحد لشدة الحاجة الى معانيها وانها يُبيّن بها غيرها كالآلة التي يحتاج اليها لغيرها ، فتفسيرها أشد من تفسير الغريب ، لأن الغريب له ما يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فاذا طلب ذلك وجد ما يقوم مقامه ففسره به لأنه كان يستغنى عن الغريب في كلام المولدين وليس كذلك الحروف ، لأنها في كلام العرب والمولدين سواء وليس هنالك في (كلام) المولدين ما يستغنى به عنها كما كان في الاسماء والافعال ، فاذا طلب لها ما يفسرها به أعوز ذلك لما بينا وليس ذلك في الاسماء والافعال . وبيان البيان أشد لأنه بمنزلة أعلى الأعلى في الامتناع من اليد اذ

(١) الشرح : ٢ : ١ : ٣٩ .

(٢) في الأصل : الى ادراك .

كانت تنال الادنى ولا تنال الاعلى ، وكلما زاد العلو كان أشد ، فكذلك منزلة البيان والأبين اذا ترقى على هذا المنهاج »[1] .

فالرماني اذاً يعلل تفسير سيبويه لمعاني الحروف وما جرى من الاسماء مجراها في الابهام بكونها محتاجة الى القياس والنظر ، وكذلك النحو – في نظره – قياس ونظر ، والحاجة الى تفسيرها في النحو لا لبيانها ، ولكن لبيان غيرها فهي كالآلة التي يحتاج اليها لغيرها . . . وهذا بعينه ماسبق ان عبر الرماني عنه منذ قليل بقوله «علة التبع في الغرض » .

وأما تعليقه على بيان البيان وكونه من البيان بمنزلة أعلى الأعلى في صعوبة تناوله فأمر دعته اليه نزعته الى التقسيم والتصنيف ، وهي نزعة عقلية واضحة .

* * *

ولعلنا نستطيع الآن أن نلخص ما عرفناه عن منهج الرماني في شرحه على الكتاب بالنتائج الآتية :

١ – وضع الرماني للشرح خطة واحدة اتبعها بدقة في جميع الابواب فجاء الشرح – على طوله – نسقاً واحداً يدل على عقل يتقن التصنيف والتبويب .

٢ – تمتاز خطة الشرح بأنها منطقية في وضعها وفي تسلسل مراحلها من العنوان المحدد ، الى الغرض الواضح ، الى السؤال المتتابع المركز ، الى الجواب المعلل الشامل .

٣ – عنوان الباب عند الرماني معنى واضح الدلالة ، ولفظ أدق وأكثر تحديداً مما هو عليه عند سيبويه .

٤ – وزع الرماني مسائل بعض الموضوعات على أكثر من باب واحد ، فراعى في ذلك اختلافاتها الجزئية فيما بينها من ناحية ، وراعى من ناحية ثانية وجه الشبه بين مجموعاتها فربطها بالمعنى العام للموضوع . ولا بد لتحقيق ذلك

---

(١) الشرح : ٥:٥ ؛ و ٤٦ .

ـ على الوجه الذي حققه الرماني ـ من عملية تحليل دقيقة للموضوع وتفريع ذكي لمسائله . ولا بد أن يكون للعقل المنطقي جهد كبير في عمليتي التحليل والتفريع .

٥ ـ تدرج الرماني بمسائل الابواب من أعم العام إلى أخص الخاص . وهو التدرج المنطقي المعقول كما رأينا عند الكلام على مسائل الباب في شرحه .

٦ ـ وضع الرماني أجوبة الأبواب مقابل المسائل ، فكان لكل سؤال جواب يقابله في موضعه .

٧ ـ كان الرماني في نقله لكلام النحاة ومناقشته لآرائهم حر الفكر واثقاً بعقله وعلمه يعرض ويناقش ثم يبرهن ويحكم .

٨ ـ كان الرماني ذا نظرة عقلية تجريدية ، فنظر إلى النحو على أنه صناعة قائمة على القياس وان لهذه الصناعة عناصرها ، فاذا دخل فيها ما ليس منها فلعلة التبع في الغرض (وسنرى تفصيل نظرته العامة إلى النحو في مطلع الباب الثالث من البحث)

٩ ـ اذا ظن الرماني في الكتاب سهواً أو اختلافاً بين النسخ ، وقف عنده ودل عليه .

* * *

٣

موازنة

على الرغم مما ذكرناه عن شرح الرماني من أنه فريد في أسلوبه ومنهجه فإن الموازنة بينه وبين شرح السيرافي تقفنا على كثير من الصفات التي يشترك فيها هذان الشرحان كما تقفنا على الصفات التي ينفرد بها كل منهما .

يتفق شرحا السيرافي والرماني في الغاية التي يهدفان إليها ويختلفان في الطريقة التي اتبعاها لتحقيق تلك الغاية . يتفقان في أنهما بشرحان الكتاب ، وأنهما لا يكتفيان بمادته بل يزيدان عليها كثيراً مما أوجزه الكتاب أو لم يستقصه فيأتيان بالآراء المتأخرة عنه ، ويأتي السيرافي في شرحه بكثير مما تركه سيبويه[١] كما يأتي الرماني في شرحه بمسائل سئل عنها فأوردها وأجاب عنها في الشرح وليست في الأصل من مسائل الكتاب[٢] .

ويتفق الشرحان في التدقيق في نص الكتاب وذكر ما جاء فيه من سهو أو غلط أو نقص ، فقد فعل السيرافي ذلك حين نبه على الغلط في أرض وآراض ، وأخ وأخوة[١] كما فعله الرماني حين نبه على ما يعتقده من نقص في (مرت) وعلى اختلاف النسخ في ذكر بعض الأوزان[٣] .

ويشترك شرحا السيرافي والرماني أيضاً في ذكرهما للآراء المتأخرة عن

---

(١) انظر ما سبق في وصفنا لشرح السيرافي ومنهجه .

(٢) انظر ما سبق في ص ٢١٤ .

(٣) انظر ص : ٢١٨ و ٢١٩ .

عصر سيبويه وذكر ما خولف فيه ورد ما اعترض به عليه . وقد رأينا كيف كان السيرافي والرماني يوردان آراء نحاة ظهروا بعد سيبويه كالمبرد وثعلب والزجاج وابن السراج ، وكيف كانا يناقشان هذه الآراء ويحكمان لها أو عليها[1] .

وآخر ما يتفق فيه الشرحان من الصفات غلبة النزعة البصرية عليهما وذلك أن كلاً من السيرافي والرماني اذا تعرض لمسألة من مسائل الخلاف ناقشها وأورد حجج كل من البصريين والكوفيين فيها ثم ناصر البصريين وأيد رأيهم[2] . وان كانت بصرية السيرافي أبرز وأوضح منها عند الرماني .

وأما أوجه الاختلاف بين الشرحين فكثيرة ، منها أن السيرافي لم يتبع في شرحه خطة واحدة ، وإنما كان ينوع الأساليب وفق طبيعة الباب الذي يشرحه كما رأينا[1] ، على حين وضع الرماني خطة واحدة تقيد بها في جميع أبواب الشرح .

ويقدم السيرافي في صدر أكثر الأبواب ما يسميه بترجمة الباب وهي عبارة عن موجز يضمنه المعنى العام للباب وحكمه . وهي تقابل (غرض الباب) في شرح الرماني ، ولكن فرق بعيد بين من يقدم معنى موجزاً بين يدي شرحه المفصل وبين من يضع أمامه غرضاً عاماً واضحاً ثم يسعى في شرحه لتحقيقه . وفرق بعيد آخر بين من يبدىء ويعيد ويطيل ويسهب لشرح ما يريد شرحه كما فعل السيرافي وبين من يقصد الى غايته بأسلوب غاية في الإيجاز والتركيز كما فعل الرماني .

إلا أن الأسلوبين جميعاً ؛ أسلوب الرماني الموجز وأسلوب السيرافي

---

(١) انظر ما سبق من وصفنا لشرح السيرافي . وانظر من ص ٢١٤-٢١٩ .

(٢) انظر ماسبق من حديثنا عن مذهب السيرافي من خلال شرحه .

المسهب ، يتفقان في غلبة النزعة الجدلية عليهما وخضوعهما لأثر التفكير العقلي وإن كان أثر المنطق في أسلوب الرماني أوضح وأظهر .

وينفرد كل من الشرحين بعد ذلك بميزة خاصة لا يشركه فيها الشرح الآخر . أما شرح السيرافي فميزته في عنايته بالشواهد ، اذ يقف السيرافي منها موقف الراوية الحافظ ، واللغوي البصير ، والباحث الناقد ، فهو يبحث عن سند الشاهد حتى تثبت لديه صحة نسبة البيت إلى قائله ، ثم ينظر في معنى ألفاظ البيت مفردة ومعناها مركبة مستعيناً بما قبل البيت وما بعده ليعرف معناه في ضوء السياق العام للكلام .. ثم يبحث بعد ذلك كله عما فيه من شاهد نحوي ليحكم بصحة الاستشهاد به أو بتركه وإسقاطه .. ولم تكن عند الرماني مثل هذه العناية بالشواهد وإنما كان يكتفي بايرادها كما أوردها سيبويه دالاً على موطن الشاهد النحوي والحجة فيه .

وأما ما يمتاز به شرح الرماني فهو هذه النظرة العامة التي تظهر من خلاله والتي رأينا النحو فيها صناعة عقلية ذات عناصر محددة ، فإذا دخل فيها عنصر ليس منها كان على النحوي أن يعلل سبب دخوله .

الفصل الثالث

ثقافه الرماني وأثرها في شرحه

١

سعة ثقافة الرماني

امتاز المجتمع الإسلامي في القرن الرابع بانفتاحه الرائع على ثقافات العالم واستقباله لروافدها المختلفة التي أنتجتها قرائح الأمم السابقة. فكانت ثقافات مختلفة في مصادرها متباينة في فنونها، كما امتاز علماء ذلك المجتمع بالتجاوب مع ثقافة عصرهم، تلك الواسعة العميقة، إذ جهدوا في استيعابها وتمثلها حتى كان الواحد منهم موسوعة حية لثقافة عصره.

وكان المتكلمون من أبرز علماء القرن الرابع وأكثرهم نشاطاً في الحياة الفكرية، فلقد كان عليهم عبء ثقيل هو عبء الملاءمة بين تراث ضخم منقول وعلوم عصرية مجلوبة. ولقد نجحوا فيما قصدوا إليه وأسهموا في هذا المجال بجهود رائعة.

وكانت طبيعة علم الكلام وما تعتمد عليه من عقل محيط وأسلوب إقناع جدلي تتطلب أن يكون المتكلم على قدر عظيم من الاحاطة بالعلوم والتعمق فيها. ومن هنا كان المتكلمون من أكثر العلماء استخداماً للعلوم المختلفة ومزجاً بين فروعها.

وأبو الحسن الرماني من علماء القرن الرابع ، ومن شيوخ المعتزلة وأئمة الكلام ، ومن اكثر علماء عصره نشاطاً في التدريس والتأليف ، وقد رأينا مؤلفاته تتجاوز المئة ما بين نحو ولغة وقرآن وفلسفة وكلام ... ولا بد ان تكون لهذه العلوم المختلفة التي مهر فيها الرماني آثارها فيما كتب وألف . ويساعد على ذلك أمران : أولهما ان علم الكلام ، ولا سيما كلام الرماني ، ليس علماً خاصاً بنفسه مستقلاً عن سائر علوم المتكلم ، ولكنه خاصة غلبت على صاحبها وطبيعة حكمت عقله وأسلوبه . وثانيهما أن لهذه الثقافة العقلية صلة قوية بعلم النحو الذي نحن بصدد الحديث عنه ، ومن السهل أن يكون النحو ، لذلك ميداناً خصباً لظهور آثار تلك الثقافة العقلية فيه .

ولقد كان من أبرز ماعرف عن الرماني أنه منطقي وأنه متكلم معتزلي وأنه فقيه ، فلنحاول أن نبحث اذاً عن آثار هذه العلوم في نحوه .

* * *

٢

آثار منطقية وفلسفية

ذكرنا أن النزعة المنطقية كانت قد غزت الفكر العربي وطبعت نتاجه بطابعها منذ عصر مبكر[١] ، وأن أثر هذا العلم في ذلك النتاج كان أثراً بعيد المدى . وإذا كان أثر المنطق واضحاً في نتاج الفكر العربي بعامة فلقد كان أوضح وأعمق في بعض العلوم التي تحتاج بطبيعتها الى أسس المنطق وتصنيفه . . وكان علم النحو من هذه العلوم التي ظهر فيها أثر المنطق بوضوح وجلاء .

---

(١) انظر ص ٢١

لقد كانت صلة النحو بالمنطق صلة قديمة وقوية ، وكانت غلبة المنطق في بحوث النحو تتفاوت قوة وضعفاً، وظهوراً وخفاء ، وفق طبيعة العصر وعقلية النحوي . . وكان المنطق أنفذ ما يكون أثراً وأوضح ما يكون ظهوراً في القرن الرابع الهجري ، اذ غلبت النزعة المنطقية في ذلك القرن على كل نتاج وسادت في كل علم وفن . . وكان المنطق واضح الأثر إذ ذاك في علم النحو ولا سيما ما وضعه النحاة الذين اتصلوا بالمنطق .

وليست بنا حاجة الى الاسهاب في الحديث عن صلة النحو بالمنطق في عصر الرماني ، أو التدليل على وجود تلك الصلة قبل ذلك العصر ، فان أمرها بات معروفاً حتى أصبح موضوع هذه الصلة في ذلك العصر من الموضوعات التي شغلت على الناس تفكيرهم ووسعت بينهم الخلاف ،وحسبنا أبو حيان التوحيدي المصوّر البارع لعصره شاهداً على اهتمام العلماء بأمر هذه الصلة ، صلة النحو بالمنطق ، وعقدهم المناظرات حولها ، فلقد ذكر لنا من تلك المناظرات مناظرة الفيلسوف أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨) مع النحوي أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨)[١] ، ومحاورة أبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) مع المنطقي أبي سليمان السجستاني (ت ٣٨٠) في « مقابسة ما بين المنطق والنحو من المناسبة »[٢] .

وأبو الحسن الرماني من علماء القرن الرابع . وممن عاش في تلك البيئة وعاصر تلك المناظرات ، بل لقد حضر بعضها ووعاها حتى رواها ، وكان الى ذلك من أئمة الاعتزال والكلام والمنطق ، ومن أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية الجدلية وتأليفاً فيها . وإذا أضفنا الى كل هذا ما شاع عن الرماني من أنه منطقي مغرق في المنطق ، وأنه مزج النحو بالمنطق ، فلا بد أن يكون نحوه

---

(١) هذه المناظرة مفصلة في المقابسات : ١٦٩ . وفي معجم الادباء ٨ : ١٩٠

(٢) المقابسات : ٦٨ .

بعد ذلك ابن بيئته وعصره المنطقي ، وابن طبيعته وعقيدته العقلية ، ولا بد أن نتوقع عنده نحواً كله منطق .. وأن نتصور بعد ذلك أن المنطق وصل بنحو الرماني الى ما يؤدي اليه المنطق عادة من وضوح في الفكر وجلاء في العبارة ، والى ما يستلزمه أسلوبه من بناء النتائج على المقدمات ، واثبات الرأي بالحجة القاطعة والبرهان الثابت حتى لا يمكن للسامع غير التسليم بما يسمع .

هذا ما نتوقعه وما نتصوره ، ولكن الحقيقة ان نحو الرماني لا يسعفنا بما توقعناه فيه ، ولا بما تصورناه عليه من وضوح في الفكر والعبارة .. وسنحاول فيما يلي ان نتبين آثار النزعة المنطقية في نحو الرماني .

أما ألفاظه وتراكيبه فكثيراً ماتطالعنا من بينها ألفاظ المنطقيين وتراكيبهم وحدودهم ، وذلك كما في حديثه — في شرح الكتاب — عن الخاص والعام ، وأخص الخاص ، وأعمّ العام ، وكما في تحديده المبهم والمختص والجنس ، والممكن والممتنع ، والممكن في نفسه ، والممكن على الحقيقة . وكما في مطلع كتاب « الحدود » من ذكر للقياس والبرهان والعلة والمقيد والمطلق والقوة والعارض والمادة والخاصة والحادث والمستقيم والمحال .. وكما في تحديده للقوة بأنها « خاصة يمكن بها ما لا يمكن بما هو نقيض صفتها » . وتحديده للقيد بأنه « هو الموصول بما يعيّن المعنى » وللمطلق بأنه « هو المجرّد مما يعيّن المعنى » وللمحال بأنه « هو المنقلب بالتناقض الذي فيه » وللحادث بأنه « هو الموجود بعد أن لم يكن » .

وهكذا تطل من بين ألفاظ الرماني ، وتجريده لكثير من معاني النحو والمنطق ، وحدّه لكل من هذه المعاني ، نزعة منطقية واضحة حتى إننا لا نشك — ونحن نقرأ ما كتبه الرماني عن هذه المعاني في شرحه للكتاب أو في حدوده — أننا أمام منطقي يقسم ويحدّ .

وهذه أمثلة من كتابة الرماني النحوية نسوقها لما في روحها من دلالة على المنطق ، في اللفظ أو المعنى ، في الأسلوب أو الفكر .

قال : « الذي يجوز في صفة المبهم أن يوصف بالجنس ، لانه اذا عرض فيه

تنكير بطلت دلالته على الجنس، فوصف به لتكمل دلالته بالبيان عن الجنس، ولا يجوز ان يوصف بالجنس غير المبهم لانه اذا عرض فيه تنكير لم تبطل دلالته على الجنس »[1] .

واستعان بالعقل في موضع آخر على تعليل حكم نحوي فقال : « وانما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الاصوات المبنية لغلبته على النكرات في اكثر الاسماء، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة والاجناس تنوّن في النكرة وتمتنع بالألف واللام في المعرفة .

ووجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الالف واللام معاقبة النقيضين دل على خلاف ما تدل عليه الالف واللام . كما ان كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه . فلما دل الألف واللام على المعرفة دل نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الاصوات المبنية »[2] .

وتحدث عن الاضافة المحضة والانفصال المحض وعن امر هو الوسط بينهما فقال : « وما اللام المقحمة ؟ وهل هي الزائدة على تقدير الطرح ؟ ولم جاز ان تزاد على هذه الجهة ؟ وهل ذلك ليكون الاسم في حال بين المنفصل والمضاف وهل الاضافة المحضة بحق الاصل ، والانفصال المحض بحق الاصل ، والحال بين الاضافة المحضة والانفصال بحق الشبه للاضافة اللفظية ، اذ اللفظة على الاضافة المحضة ، والمعنى على الانفصال فكذلك هذا الباب »[3]

ويبدو ان الرماني كان حريصاً كل الحرص على الدقة في تعيين المعاني وتحديد ما بينها من المراتب ، فهو يفصل مثلاً بين ما يستحق حكماً بحق الاصالة ،

---

(١) الشرح : ٢/١/٦١

(٢) الشرح : ٣/٢/٢٩٥ . وانظر باب التنوين وعلة دخوله في الكلام ، في (ايضاح علل النحو) للزجاجي : ٩٧ .

(٣) الشرح : ٣/١/٨ .

وما يستحق مثل هذا الحكم بحق الشبه بذلك الاصل وهو اذا بين مثل هذا الامر فلا بد ان يبين الفرق في القوة والضعف بين الحكمين ، الحكم الذي قوي بحق الاصل ، والحكم الذي ضعف بحق شبه الاصل .

قال في باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم : « الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته حصل له الحكم بحق الشبه ، ولم يكن له بحق الأصل . فأصل الاعراب بالنصب للظرف من المكان المبهم ، فأما هذا المختص فليس (له) ذلك الاعراب بحق الأصل ولكن بحق شبه المبهم .

وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه اضطرب الباب ولم يصح أن ينعقد بما يجري على اطراد ، وتوجبه أيضاً بحق الشبه الذي يقضي الحكم على الصحة . ولا تخلط هذا الباب بالباب الاول في العلة ، وان انعقد في موجب العلة . ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم ، لأنه محمول عليه بالشبه ، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه »[1]

وقال في باب الاستثناء الذي تكون فيه إلاّ بمنزلة غير في الصفة : « ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون فيه إلاّ بمنزلة غير ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لايجوز أن تكون بمنزلة غير حتى تجري على موصوف ؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ (غير) بحق الأصل ولـ (إلاّ) بحق الشبه ، فلم تقو على أن تقوم مقام الموصوف وقويت غير على ذلك ؟ تقول : ما جاءني غير زيد ، فتكون غير قد قامت مقام الموصوف . ولا يجوز ما جاءني إلا زيد ، على أن « إلا » قامت مقام الموصوف ، ولكن على تفريغ العامل[2] » .

---

(١) انظر النماذج المحققة في الملحق .

(٢) انظر النماذج المحققة في الملحق .

وهذا التفكير المنطقي هو الذي يجعل الرماني حريصاً على التفرقة بين المراتب المتفاوتة ، وذلك كتفريقه بين مراتب الشبه ، المتدرجة مما لم يقرب من الشبه الى أعلى مراتب الأشبه . قال في باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل : « ولم لا يجوز في هذا الاستثناء المنقطع حمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك لأنه غيره مما لم يقرب من شبهه به حتى يكون في أعلى مراتب الأشبه ؟ »[1] .

ومثل ذلك تفريقه بين الظروف في قوله : « والظروف على ثلاثة أوجه : ظرف هو أمكن في الاسم . وظرف هو أمكن في جهة الظرف . وظرف لايتمكن في جهة الاسم ، ولا الظرف . فالذي هو أمكن في الاسم هو المنقول الى الظرف . كقولك : زيد قصدك ، نقل الى معنى أمامك . والذي هو أمكن في الظرف هو المكان أو الزمان الذي لم يخرج عن أصله الى خلافه فيتمكن لهذه الجهة في الظرف . والذي ليس بمتمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمان الذي قد تضمن ما ليس في أصله نحو سحر في ظروف الزمان . وكذلك صباح ومساء . . بمعنى صباح يومك ومساء ليلتك . ونحو عندك ودونك في ظروف المكان . فينبغي أن تحصل هذه الأصول ليعمل عليها بعد تمكنها في النفس »[2] .

ومثل ذلك أيضاً تحديده للمبهم والمختص وتقسيمه الى ممكن في نفسه متعذر على العباد ، وممكن على الحقيقة متعذر على العباد ، ومتعذر في نفسه[3] .

وشبيه به أيضاً تفريقه بين (قوم) و (أحد) حين قال : « ولم جاز في القوم ما جاز في أحد مع أن (أحداً) لأعمّ العام وليس كذلك القوم ؟[4]

---

(١)و(٢)و(٣)و(٤) : كل ما اقتبسناه هنا إنما هو من نماذج المحققة في الملحق .

ثم قال في الجواب : « وتقول ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك . فيجوز في القوم ما جاز في أحد . وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين فذهب إلى أن القوم يجري أمرهم في النفي مجرى الايجاب ، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث : فمنهم من اعتل في ذلك بأن أحداً على معنى أعمّ العام الذي لو ترك لسكان النفي يدل عليه في قولك ما قام إلا زيد ، وليس كذلك القوم ، فألزمه سيبويه أن ينصب (مَا فَعَلوه إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ) على هذه العلة التي أوجبت عنده ما قام القوم إلا زيداً . والعلة الثانية أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع في أحد ولا يصلح في القوم فألزمه على هذا سيبويه ألاَّ يجوز (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أنفُسَهم) لأن الشهداء جمع هو أعم ، والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل . والعلة الثالثة أن النفي في القوم على حدّ الإيجاب ، على أصل ما يجب في النفي من قولك ، ضربت زيداً ، وماضربت زيداً . فألزمه على هذا ألا يجيز ما قام أحد ، كما لا يجوز قام أحد . . » [1]

وكثيراً مايعلل الرماني أحكام النحو بعلل منطقية ويعرضها عرضاً منطقياً كما في قوله : « ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد الا ، وليس يجوز ذلك في الايجاب لانه يضمن الكلام بمدلول لايدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعمّ العام ، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخصّ الخاص ، لأن أخص الخاص لايستثنى منه شيء نحو زيد وعمرو . مع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه ، وليس كذلك أحد ، لأن الفعل المنفي اذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن

---

(١) انظر النماذج المحققة في الملحق

ذكره، وليس في الإيجاب مثل هذا[1] » . وقوله : « ولايجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام لأنه تقييد لما قبله ، ولا يصح التقييد لما لم يوجد . ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجوز . وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم . وتقول مافيها إلا أباك أحد ، ومالي إلا أباك صديق ، فينصب الاستثناء المقدم على طريقة الموجب . ولا يجوز البدل لأنه تابع يحتذى فيه على مثال المقدم . ولايجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل أحد بدلاً منه لأن في ذلك استثناء الأعم من الأخص . وفي هذا قلب ما يجب أن يكون عليه ، إذ أحد أعم فلا يصح ما مررت إلا بزيد أحد على هذا الوجه . وجاز الوجه الضعيف في التأخير لأنه قد بطل سبب الضعف وهو ما يقتضي الاتباع »[2] .

ويظهر اهتمام الرماني – في مجال النحو – بالعامل من جهة[3] وبالمعاني المنطقية من جهة ثانية ، في كتابه « الحدود » حين يحدّ معاني الأسماء التي يحتاج اليها في النحو فيقول :

« باب الحد لمعاني الاسماء التي يحتاج اليها في النحو وهي: القياس. والبرهان. والبيان . والحكم . والعلة . والاسم ، والفعل . والحرف . والاعراب . والبناء . والتغيير . والتصريف . والغرض . والسبب . والمعرفة . والنكرة . والمفرد . والجملة . والتثنية . والجمع . والمرفوع . والمنصوب . والمجرور . والتوابع . والصفة . والبدل . والنسق . والحال . والتمييز . والاضافة . والمصدر . والاشتقاق . والمظهر . والمضمر . والفائدة . والعامل. والحذف .

---

(١) و (٢) النماذج المحققة في الملحق .

(٣) سيمر بنا ذلك في مبحث نظرة الرماني العامة الى النحو .

والذكر . والمركب . والمقيد . (والمطلق) . والاستثناء . والحقيقة . والمجاز . والجنس . والنوع . والقوة . والضعف . والتخفيف . والترخيم . والمقصور . والممدود . والمذكر . والمؤنث . والنظير . والنقيض . والتقدير . والتحقيق . والأصل . والفرع . والمطرد . والنادر . والخبر . والاستفهام . والجزاء . والجواب . والمستقيم . والمحال . والعارض . واللازم . والضرورة . والمعنى . واللفظ . والكلام . والعرض والداعي . والصارف . والاستعارة . والحقيقة . والمادة . والمرتبة . والمناسبة . والخاصة . والغنيّ . والمحتاج . والعظيم . والحقير . والحادث . وثم حدود باب الموصولات » .

ويأخذ الرماني بعد ذلك بحدّ كل من هذه المعاني التي سماها وعددها وزعم أن النحو محتاج اليها . واذا كان ذلك كما زعم فان هذه المعاني ليست كلها بالمعاني النحوية المحضة كما كان الرماني نفسه يريد حين علل دخول تفسير الغريب في النحو ووقف يدفع عن عناصر صناعة النحو لئلا يدخل فيها ما كان من صناعة غيرها . وانما كانت منها معان منطقية أوضحها الرماني حين ذكر حدودها كالقوة التي حدها بقوله : « انها خاصة يمكن بها ما لا يمكن بنقيض صفتها » وكالغني الذي « هو المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتفاء صفة النقص . . » وغير ذلك من المعاني .

ولا بد من الاشارة الى أن أكثر هذه الاسماء كانت معروفة قبل الرماني واستعملها سيبويه نفسه في الكتاب كالقياس والعلة والاسم والفعل والحرف والاعراب والبناء والمعرفة والنكرة وكثير غيرها . . الا أن تنبه الرماني الى تجريد هذه المعاني وضبط حدودها عمل يدل على اتجاه منطقي واضح . وغير خاف بعد ذلك أن القيـــاس في النحو عملية عقلية يظهر فيها أثر المنطق ولذلك فقد كنا ننتظر أن يكون القياس عند الرماني أكثر عمقاً ودقة ومنطقية مما هو عند غيره ، ولكن الحقيقة أن القياس عنده لا يختلف عما هو عند سيبويه ،

وان كانت للرماني به عناية ملحوظة ، اذ يتخذ منه أساساً يطرد الباب عليه ويعيد به كل فرع الى أصله .

والمعروف أن من شأن المنطق أن يزيد الأمر وضوحاً ، ونحن لانخالف الحق اذا قلنا ان بعض نصوص الشرح كانت أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه . ولعل هذا النص الذي نسوقه من كلام الرماني في تعليل قصر تفريغ العامل على النفي دون الايجاب يؤيد هذه الحقيقة التي ذكرنا .

قال الرماني : « ولم كان الايجاب أحق بالتسليط على العمل ؟ وهل ذلك لأنه لا يصح فيه تفريغ العامل كما يصح في النفي ؟ ولم ذلك[1] ؟ ثم قال في الجواب : « وانما كان الايجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لايصح فيه أعم العام ، وانما تصح فيه الوسائط ، وهي على معان كثيرة اذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها . فأما النفي فيصح فيه أعم العام ، وهو معنى واحد يدل الفعل المنفى عليه ، ولا يعارض هذا أخص الخاص في الايجاب ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه وانما كانت إلا للتعدية في سار القوم إلا زيداً ، لأنك لو قلت ، سار القوم زيداً ، لم يكن له معنى ، كما لو قلت : مررت زيداً ، لم يكن له معنى ، فاذا قلت : مررت بزيد ، صار له معنى ، فكذلك إذا قلت : سار القوم إلا زيداً ، صار له معنى »[2] . وقد كان في وسع الرماني أن يُفهم هذا المعنى بأوضح من هذا الاسلوب ، بل إن ما ذكره هنا شرحاً ليحتاج الى الشرح والتوضيح . وشبيه بهذا قوله في باب المعتل الثلاثي بغير زيادة[3] « الذي يجوز في المعتل الثلاثي بغير زيادة اجراؤه على الاعلال في الاسم بأن يكون على زنة الفعل له شبه من غير التباس ، وما خرج عن زنة الفعل فليس كذلك .

---

(١) و (٢) النماذج المحققة في الملحق .

(٣) هو في الكتاب ٢ : ٣٦٨ .

وأما ما كان على زنة الفعل بزيادة الفعل فله شبه بالفعل مع التباس به لأن زيادة الفعل تجذب [1] الى الفعل ، وليس كذلك الزنة المشتركة بين الاسم والفعل ، والشبه لايوجب التباساً إلا بأن يصحبه أمر آخر فيلتبس لأجله إذ كان لو حضر ديناران كان كل واحد منهما مثل الآخر لا يغادر عنه شيئاً بل يلتبس أحدهما بالآخر حتى يتوهم أن هذا هو ذاك ، ولو غاب أحدهما وحضر الآخر لوقع الالتباس حتى كأن [2] هذا هو ذاك . فلما اطرد الثلاثي بغير زيادة في الاسم والفعل زال الالتباس وبقي الشبه فوجب الاعلال لأجل الشبه ، ولما كانت زيادة الفعل تجذب الى الفعل مع الزنة وقع الالتباس حينئذ واحتيج الى الفرق . وانما جاز اعلال الاسم لشبه الفعل بالزنة ، ولم يجز تصحيح الفعل لشبه الاسم بالزنة ، لأن الحمل على أحد الشبهين يكسب خفة وليس كذلك الآخر . والذي يعل من الثلاثي بغير زيادة هو الاسم الذي يكون على زنة الفعل وهو على ثلاثة أقسام : فَعَل وفَعُل وفَعِل ، ويصح ما عدا ذلك [3] » . ولعل مثل هذا الاسلوب الذي سلكه الرماني للتعبير عن معاني النحو هو الذي جعل الناس يصدون عن نحوه ، ويعرضون عن روايته ، كما دعا الفارسي الى أن ينكر عليه نحوه بعامة ، وأن يقول قولته المشهورة فيه .

ولا شك أن بناء البحث النحوي على هذه الصورة التي جاء عليها عند الرماني هو الذي أشاع عنه أمر اشتهاره بالمنطق وإغراقه فيه . واذا كان الناس قد أعرضوا عن نحو الرماني وكان النحاة أول من صد عنه وطعن فيه فلأنه - في رأيهم - كان حرياً أن يكون واضح الاسلوب كغيره من النحاة ، وأن يكون شرحه للكتاب غاية في البيان والوضوح فكراً وعرضاً ،

---

(١) في الاصل : تحدث .
(٢) في الاصل : حتى أن
(٣) الشرح : ٥ : ٩٩ .

على حين أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً الى الشرح لأنه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه .

وليس الذين وصفوا الرماني بالمنطقي ببعيدين عن الحق ، فلقد رأوه كثير التأليف في المنطق وما اليـه ، من جهة ، كما رأوه من جهة ثانيـة يعنى عناية المنطقيين بوضع الحدود ، وتجريد المعاني ، ويلجأ الى أساليبهم في صياغة السؤال والجواب وتفريع الأسئلة وتوليدها ..

بل لعلهم وصفوه بالمنطقي لأنهم لاحظوا قبل ذلك كله ، قبل منطقيـة الجزئيات من ألفاظ وتراكيب وحدود .. لاحظوا المنطق في نظام البحث النحوي عنده بعامة . وذلك أن الرماني كان يضع للباب أصلاً عاماً ، وحكماً عاماً ، أما الاصل العام فهو المعنى الذي ينعقد البـاب عليه ، وأما الحكم فهو ما يجوز مما لا يجوز في نطاق ذلك المعنى العام .. ثم ينتقل بعد ذلك الى جزئيات الباب او مسائله الفرعية مبيناً وجه القياس في كل منها وموضحاً كيف يعود الفرع الى الأصل أو كيف ينطبق حكم الأصل على الفرع . ولسنا نعرف بين النحاة من استوعب النحو بتحليل مسائله الجزئيـة ، ووضعه في هذا القالب المنطقي غير الرماني .

ويبدو أن الرماني كان يحاول أن يستفيد من ثقافته الواسعة وأن يداخل فيما بين فروعها . فيتكىء في بحثه النحوي مثلاً على ما يعرفه من علوم أخرى كالمنطق والنفس والكلام .. فكما استعان بالمنطق في بحثه النحوي الذي رأى فيه صناعة قائمة على القياس ، وكما حاول أن يكون نحوه في الشرح ذا منهج منطقي ، فيكون له موضوع واضح وغرض معيّن وخطة محكمة موحدة ، ويكون له بعد ذلك تسلسل منطقي سليم من فرض وبرهان وما بينهما من نقاش وتعليل وقياس ، كذلك حاول أن يستثمر معرفته بالنفس – ومعرفة النفس في ذلك العصر ضرب من الفلسفة – كما في قوله في باب المبتدأ الذي يحذف ويبقى الخبر ، اذ قال : « ولم لا يجوز حذف المبتدأ لدليل لا يكون

حاضراً للمخاطب[1] يغني عنه ؟ وما الدليل المغني عن ذكر المبتدأ ؟ وهل ينقسم بانقسام الحواس الخمس ؟ ومن أيّ وجه دلت الحاسة عليه ؟ وهل ذلك من جهة إدراك خاصته لا من جهة إدراك نفسه ؟ وما في رؤية شخص من بعيد ما يدل على أنه زيد ؟ وهل ذلك لخاصة له في طوله وصحته ولبسته ونحو ذلك من شمائله . وإن لم ير وجهه فعلم ضرورة أنه زيد إذ طريق الدلالة خلاف طريق الضرورة ؟ وما الفرق بين إيجاب الحاسة بعلم الشيء ضرورة وبين إيجاب الحاسة بعلم (الحاسة)[2] بالدلالة ؟ وهل ذلك أنه إذا كان الذي يحس هو الذي يعلم وقع العلم باضطرار وإذا كان الذي يحس إنما هو خاصة للذي يعلم ، (هي في غيره)[3] ، وقع العلم به من جهة دلالتها عليه ، كالذي ذكرنا من رؤية شخصه لا رؤية وجهه ، فإذا رئي الوجه فالعلم به ضرورة ، وإذا رئي الشخص من بعيد بالذي يخصه صار علامة عليه ، وكان العلم به ، فهذا الدليل عليه . وكذلك الطرف المعلم بعلامة ، إذا رئيت العلامة دلت على ما فيه فعلم ما فيه بدلالتها ، وإذا رئي ما فيه علم ما فيه ضرورة ...[4] » .

بل إن الرماني ليفرد في « شرح الكتاب » باباً خاصاً بخصال النفس عنوانه : « باب مصدر الخصال التي تكون في النفس »[5] . ويقول في هذا الباب : « وأخلاق النفس هي الخصال التي تستمر عليها النفس وهي على خمسة أقسام : الأول : الحسن والقبح . والثاني : الكبر والصغر . والثالث : الشجاعة والجبن والرابع : الكرم واللؤم . والخامس : العقل والحمق . والقياس في جميعها أن

---

(١) في الأصل : للمخاطب الذي يغني عنه .

(٢) هكذا في الأصل والصواب بعلم الشيء ...

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب هي غيره ..

(٤) الشرح ١/٢/١٤٠ .

(٥) الشرح ٤/٢/٢١٥ .

يجري (على)[1] فَعَل يَفعُل ، لانه ليس من المعاني التي تتعدى . وتجري الصفة على فعيل . والمصدر على فعل وفَعَالة »[2] .

وهو لا يترك مناسبة تمر دون الإشارة إلى هذه الخصال ، فقد قال في الباب السابق أيضاً : « وتجري الشجاعة والجبن والقوة والضعف على طريقة الحسن والقبح لأنها من أخلاق النفس التي تستمر كاستمرار الطبع في الشيء[3] » .

وقال في موضع آخر : « .. وجرى فيما كان من العقل وضده مجرى الحسن والقبح لأنه من أخلاق النفس[4] » . وقال في باب مصدر الفعل المعتل اللام : « وتقول بهو يبهو بهاء ، وهو بَهِيّ كجمل يجمل جمالاً وهو جميل ، على القياس في أخلاق النفس ، اذ هو من الخصال التي تستمر عليها النفس[5] » .

* * *

٣

آثار اعتزالية كلامية

وأما الاعتزال فعلى الرغم من أن الرماني كانت له في ميدانه شهرة واسعة ، فإن أثره في نحوه كان أثراً ضئيلاً ، بل نحن نستطيع أن نقول منذ الآن ان كون الرماني معتزلياً لم يضف إلى نحوه خصائص جديدة تميزه من سائر النحويين البصريين .

---

(١) زيادة ليست في الاصل .

(٢) الشرح : ٢١٥/٢/٤ .

(٣) الشرح : ٢١٢/٢/٤ . ومادام الرماني قد ذكر الحسن والقبح بين خصال النفس فلا شك أنه يريد بها طبائع الذات من باطنة وظاهرة .

(٤) الشرح ٢١٤/٢/٤ .

(٥) الشرح : ٢٢٤/٢/٤ .

ويعود أمر الصلة بين النحو والاعتزال إلى العقل وعمله في كل من الميدانين فكما كان العقل عند المعتزلة آلة الدفاع عن العقيدة، كذلك كان عند النحاة آلة تقعيد الأحكام النحوية التي وصلوا إليها باستقراء كلام العرب. وقد كان النحو والاعتزال متجاورين في عقول الكثيرين من العلماء، حتى بلغ بعض هؤلاء مرتبة الإمامة في العلمين جميعاً، وكان منهم أمثال السيرافي والفارسي وابن جني والزمخشري ... وقد لاحظ العلماء كثرة المعتزلة بين النحويين حتى أفردوا تراجمهم بكتب خاصة[1].

وكان الرماني ممن برعوا في النحو وتقدموا في الاعتزال، بل كان من الأئمة في العلمين. وكان من أكثر من عرفنا من النحاة عناية بالاعتزال وتأليفاً فيه حتى إن كتبه في النحو لا تبلغ نصف ما ألفه في الاعتزال وما يتصل به. ولعلنا - لو هيئت لنا دراسة نحاة المعتزلة نستطيع أن نجد في نحوهم جميعاً بعض ما يشتركون به فيما بينهم، وما يمتازون به من غيرهم، فلقد كان الاعتزال عقيدة عقلية تطبع صاحبها بكثير من الصفات. وقد كان من أبرز خصائص الاعتزال أنه يعتمد العقل للوصول الى الحقيقة، لأن العقل - في منهج البحث الاعتزالي - هو وحده وسيلة الإدراك. وكان من خصائصه أيضاً أنه يتيح لصاحبه التمتع بقدر كاف من الحرية الفكرية يظهر في طبيعة الموضوعات التي يعالجها كما يظهر في أسلوب حواره ومناقشته. كما كان من خصائصه أخيراً أنه يحمل صاحبه مسؤولية عمله لأنه هو الذي خلقه ولا ينبغي له أن يفر من تبعته أو أن يلقي بها على الاقدار.

هذه هي آثار الاعتزال بعامة، وأما في نحو الرماني فنحن لا نطمع أن نراها فيه عميقة ولا واضحة وإن كانت ليست بمعدومة فيه.

---

(١) انظر ترجمة ابي الحسن البوراني النحوي المعتزلي في معجم الادباء ٨ : ٩٣، وبغية الوعاة : ٢٣١.

أما اعتماد العقل فقد رأيناه عند الرماني في كل خطوة من خطواته ، لقد كان ترتيبه للشرح في جملته ، وترتيبه للباب الواحد في تتابع فقراته من غرض الى مسائل الى جواب .. ترتيباً عقلياً محكماً ، وكذلك كان أسلوبه في أسئلته ومناقشاته أسلوباً يعتمد العقل والمنطق ، وكانت أحكامه واستدلالاته مستندة الى القياس . وان كان لم يأت في ذلك بشيء جديد يزيد على ما عرفناه عند سائر القياسيين من النحاة .

ولعل أبرز ما يظهر لنا قدرة الرماني العقلية الجدلية طريقته التي اتبعها في شرحه للكتاب ، تلك التي اتخذت من كل صغيرة في الكتاب قضية تبنى عليها أسئلة عديدة .. ثم لا تزال هذه الأسئلة تتسلسل متفرعة ومتوالة حتى تأتي الأجوبة عنها فيما بعد فاذا هي في جملتها شرح لكل ما يحوك في الصدر من أسئلة حول قضايا الكتاب .

وأما حرية الفكر فتظهر في نحو الرماني حين يتناول المسألة النحوية فيعرض آراء النحاة فيها ويناقش كلاً من هذه الآراء لا فرق عنده بين أصحابها فيقوّي ما يؤديه اليه عقله وقياسه ، ويرفض ما ضعفاه عنده ، أياً كان صاحبه ، ولذلك كنا نراه يرد مرة أقوال المبرد أو يضعفها . على حين هو في مرة ثانية ينتصر له مرة أو لابن السراج على سيبويه مبيناً أن القياس الى جانبهما من دونه . ولعل هذه الحرية الفكرية هي التي دفعت بالرماني إلى اتخاذ منهجه الفريد في شرحه للكتاب ، ذلك المنهج المعقد الذي لم نألفه عند غيره ، ولم نر أحداً سلكه من قبله . وهي التي سمحت له أيضاً أن يوسع على نفسه فيستعين في النحو بكثير من فروع ثقافته المتعددة كعلوم المنطق والنفس والكلام .

واذا كانت للرماني بعد ذلك حرية في مناقشة النحويين واتخاذ موقف القاضي بينهم فقد تكون هذه الحرية راجعة الى إيمانه بعقله وثقته بعلمه ، كما تكون راجعة أيضاً إلى طبيعة العصر الذي عاش فيه وما تمتع النحاة البغداديون فيه من حرية الاختيار من المذاهب المختلفة والحكم على أصحابها .

على أن تأثر الرماني بالاعتزال كان غالباً على أسلوبه حتى إنه سبقت على لسانه بعض تعبيراتهم كما في قوله : « هو مني فرسخان ، وهو مني عدوة الفرس، ودعوة الرجل ، وهو مني يومان ، وهو مني فوت اليد ، بالرفع في جميع ذلك على تقدير أن الثاني هو الأول ، وهو يجري مجرى القرب والبعد لأنها **منزلة بين المنزلتين** من القرب والبعد فدخلت في حكمها من هذه الجهة ، إلا أن الرفع دخل للمبالغة ، إذا جعل الثاني هو الأول قيل : هو مني فوت اليد ، فكأنه يقول ذلك على التحقيق . ولو نصبه على الظرف لكان على التقريب ، لأن العمل يقع في بعض المكان ، فيكون عملاً في المكان. فهو بالرفع تحقيق وبالنصب تقريب [1] » وكما في حده للعلة الوضعية التي يجب بها الحكم **بجعل جاعل**، والعلة الضرورية التي يجب بها الحكم **من غير جعل جاعل** .

فالرماني إذاً لم يكن - في نحوه - نحوياً فقط وإنما كان عالماً ذا ثقافة متنوعة ، وكان يداخل فيما بين فروع ثقافته ويحاول أن يستفيد في كل منها كما حاول أن يفيد في نحوه من ثقافته في المنطق والنفس والكلام .. وكما تأثر فيه بعقيدته الاعتزالية وما طبعته عليه من حرية في الفكر واعتداد بالعقل . وواضح أن طبيعة البحث العقلي الحر طبيعة لازمة في ميدان النحو والاعتزال.

ولم يكن الرماني بدعاً في اتساع ثقافته وتنوعها فقد كان أكثر علماء عصره كذلك ، وكان بين معاصري الرماني من النحاة من كان مثله أيضاً في تناوله للعلوم وتقدمه فيها، ولكنه لم يكن بينهم من كان مثله في النحو بخاصة لأنه لم يخلط أحد منهم بين النحو وغيره .. نعم لقد كان بعضهم نحوياً ومتكلماً وفقيهاً ومعتزلياً . . ولكنه لم يكن - في نحوه - كل هؤلاء جميعاً ، ولم يتأثر نحوه بثقافته الى هذه الدرجة التي تأثر بها نحو الرماني وفكره فلقد تعقدت عنده (الصناعة) حتى بات غريباً بين زملائه وأهل صناعته. ولا شك أن ثقافته

---

(١) انظر النماذج المحققة في الملحق .

الكلامية الواسعة هي التي أدت به الى هذا المزج بين العلوم ، فقد كان علماء الكلام بعامة من أكبر عوامل المزج بين العلوم المختلفة لتنوع ثقافاتهم ، وسعة اطلاعهم ، واذا كان للمنطق في نحو الرماني أثر ، وللكلام والاعتزال فيه أثر ، فكذلك لا نعدم فيه أثراً من آثار الفقه ، فلقد كان الرماني فقيهاً وعرف بالفقه والتأليف فيه كما عرف بالمنطق والكلام . ولعل أبرز آثار الفقه في نحو الرماني يظهر في اسلوبه القائم على تفريع المسألة الواحدة الى مسائل متعددة مع ملاحظة اعادة هذه المسائل في كل مناسبة الى الاصل العام الذي تفرعت منه شأنه في ذلك شأن الفقهاء في بيان حكم الاصل ثم تفريع الأصل الى فروع وتطبيق حكمه عليها لرجوعها اليه .

ولعل هذا المزج بين علوم الرماني كان مما ميزه من سائر زملائه وجعله نسيج وحده بينهم حتى غدوا ينكرون عليه علمه على ما نقل الينا البديهي حين قال : « راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا . وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي أمره على عامة من ترى »[1] .

وإذاً فقد كان عند الرماني « كلام » وكان عنده « نحو » وكان عنده « منطق » ، ولكن ليس على ما عرف الناس من أمر هذه العلوم . ولعل أمر الرماني فيها كان على ما عرفناه من أمر في علم النحو ، لم يأت في المادة بجديد ولكنه حاول تجديد الشكل فتفرد بالعرض وبدا غريباً بين أهل الصنعة . ولا شك أن هذه الغرابة وما صاحبها من صعوبة وتعقيد هي التي أنأت النحاة عن الرماني ، وأنطقت الفارسي بلسانهم فقال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[2] . ولا

---

(١) البصائر والذخائر : ١٤٠ .

(٢) نزهة الالبا : ٣٧٩ .

شك أيضاً أن هذه الطريقة التي عرض الرماني بها مسائل النحو وصاغ بها أحكامه بما فيها من مساندة بين العلوم وتعقيد في الاسلوب ، هي التي جفلت الناس عنه، وجعلتهم يتخذون منه مثالاً للعلماء الذين لايفهم كلامهم حين صنفوا نحاة عصره فقالوا : « النحويون في زماننا ثلاثة : فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً . ومنهم من نفهم بعض كلامه . ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني . وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي . وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي »[(١)]

فالرماني إذاً كان أنموذجاً فريداً في عصره بين النحويين ، وكان من أكثرهم إغراقاً في المنطق . إلا أن هذا لا يعني أن نتخذ من الرماني دليلاً على تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني كما يريد المروّجون لهذا التأثر . فالحق أنه اذا كان الرماني يمزج النحو بالمنطق ، أو يحاول أن يستخدم كل جوانب ثقافته ، ومنها المنطق ، في النحو فيسلك فيه مسلك المناطقة بناء وتقسيماً وتعليلاً فإن هـذا لا يعدو أن يكون أثراً من آثار سلطان المنطق الذي كان سائداً في عصره . وإذا كان نتاج الفكر الأعجمي قد ترجم إلى العربية منذ عصر مبكر وكان معروفاً لدى جمهرة المثقفين في القرن الرابع ، فليس غريباً أن يتناوله المسلمون وأن يستخدموا ما وصل اليهم منه في كل ما يعالجونه من ضروب العلم كما استخدموا المنطق بعامة والقياس منه بخاصة . فأفاد منه الفقهاء في بناء أحكامهم ، والمتكلمون في براهينهم والنحويون في تقسيماتهم وتعليلاتهم .

ولقد كان اولئك النحويون متفاوتين في استخدام المنطق وتأثرهم به ، كما كانوا مختلفين في طريقة استخدامهم لمناهجه وأساليبه . وكان صاحبنا الرماني من النحاة الذين ثقفوا المنطق ، فحاول — كما رأينا — أن يستخدمه في نحوه ويعتمد عليه ، كما حاول أن تكون له في ذلك طريقة خاصة ومذهب فريد .

---

(١) نزهة الالبا : ٣٧٩ ومعجم الادباء ١٤ : ٧٥ .

الباب الثالث

في

نحو الرماني

(دراسة وتحليل)

الفصل الأول : أصول النحو عند الرماني

١ – نظرة الرماني العامة إلى النحو .

٢ – القياس والسماع .

٣ – الاجماع .

الفصل الثاني : بين الرماني وسيبويه

١ – مع سيبويه .

٢ – مدى استضاءة الرماني بآراء السابقين في مخالفته سيبويه .

٣ – تفرّد الرماني بمخالفة سيبويه .

الفصل الثالث : الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية .

١ – مع البصرة .

٢ – مع الكوفة .

٣ – بغداديته .

٤ – آراء نحوية متفرّقة .

الباب الثالث

النحو عند الرماني

« ولا تنظر إلى ظاهر الاعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الاعراب ، لتكون قد ميزت ، فيما تجيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح » .

(الرماني)

الفصل الأول

اصول النحو عند الرماني

١

نظرة عامة

جرى الرماني على تسمية النحو بالصناعة ، وجعل لهذه الصناعة عناصرها الخاصة بها . وتسمية النحو ، أو غيره من العلوم ، بالصناعة أمر شاع لدى القدماء ، واصطلاح جروا عليه وفهموا منه ما نفهمه نحن اليوم من كلمة « فن » ولقد كثر استعمالهم له حتى كانوا يسمون التأليف صنعة . ولا يكتفي الرماني بتسمية النحو صناعة بل هو يعدها مع ذلك صناعة مستقلة بنفسها لا ينبغي أن يخالطها شيء غريب عنها ، وهو إذا وجد في (الكتاب) ما بدا له أنه غريب عن صناعة النحو بادر إلى تكلف الاعتذار منه كما في باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير حيث قال : « لمَ أدخل - أي سيبويه - في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو ؟ » ثم أجاب عن ذلك بقوله : « وانما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الاعراب فجرى على طريق التبع للغرض ، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة على هذا الوجه »[1] ومثل ذلك قول الرماني أيضاً عند تعرضه لتفسير

---

(١) الشرح : ٢/١/٣٩ .

سيبويه لكلمتي لبيك وسعديك إذ قال : « إنما فسر سيبويه معنى لبيك وسعديك في باب من أبواب النحو ليكشف وجه إعرابه ، إذ كان لا يظهر الا بظهور معناه . ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو لأنه تخليط بادخال صناعة في صناعة غيرها »[1] .

وكشف الاعراب عن المعنى جانب مهم من جوانب هذه الصناعة عند الرماني إذ ليس يجوز للنحوي عنده أن يغفل جانب المعنى ويهتم بظاهر الاعراب لأن معاني النحو ليست علاقات ظاهرية بين الألفاظ وإنما هي دلائل تعيّن الوظائف المعنوية للألفاظ في سياق الكلام . ويلح الرمانيّ على ضرورة رعاية المعنى فيقول : « ولا تنظر إلى ظاهر الاعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الاعراب لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه ، فان صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »[2] وهذا قول على إيجازه جامع واضح ، يرى قائله أن النحو صناعة ، وأن غاية هذه الصناعة هي تمييز صواب الكلام من خطئه ، وأن الأساس الذي نميز به الصواب من الخطأ إنما هو كلام العرب ، وان طريقتنا في هذا التمييز أو أداتنا في هذه الصناعة انما هي القياس الصحيح على كلام العرب . فالنحو في نظر الرماني إذاً هو صناعة غرضها تمييز الصواب من الخطأ في الكلام وأداتها القياس الصحيح على كلام العرب .

ويؤكد الرماني هذا المعنى في كتاب الحدود ، حيث يقول : « الغرض مقصد يظهر فيه وجه الحاجة إليه والمنفعة به ، وله أسباب تطلب من أجله فالغرض في النحو تبين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس » .

وقول الرماني « ولا تنظر إلى ظاهر الاعراب وتغفل المعنى الذي يقع

(١) الشرح : ٢/١/٤ .

(٢) الشرح ٢/١/١٥ .

عليه الاعراب ، وبط للاعراب بوظيفته الأصلية في ايضاح المعنى . وكثيراً ماتناول الرماني مسألة اختلاف المعنى باختلاف الاعراب كما هو واضح في حديثه عن ليس ولايكون في الاستثناء إذ يقول : « والاسم مضمر في ليس ولايكون ، ولايجوز أن يظهر المضمر للاستغناء عنه لأنه لا يكون إلا على معنى واحد وهو بعضهم . وليس كذلك الاضمار فيهما في غير هذا الموضع لأنه يكون بحسب ما تقدم به الذكر من المعاني المختلفة . »[١] وكما في حده لعامل الاعراب إذ يقول فيه : « عامل الاعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى » بل ان الرماني يبيّن أن الاعراب تبع للمعنى ، لا يستقيم إلا بعد فهمه فيقول « وتقول : مررت برجل حسن أبوه . فله ثلاثة أوجه : الأول أن يكون حسن اسماً علماً ، فلا يجوز فيه إلا الرفع بإجماع . والثاني أن يكون صفة غالبة فيجوز فيه الرفع والجر ، والرفع أقوى . والثالث أن يكون صفة محضة ، فيكون الوجه فيه الجر[٢] . فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بينت لك . وهذا يبصّرك أن الاعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي هو له »[٣] .

ومن الأفكار البارزة التي سادت في نحو الرماني وانتظمت « صناعته » فكرة العمل والعامل ، فلقد كانت مسيطرة على بحوثه النحوية جميعاً وكانت موضع عنايته واهتمامه في كل باب من أبواب شرحه .

وكما كانت هذه الفكرة عند سيبويه فكرة أساسية واضحة في الكتاب

---

(١) انظر الجواب عن مسائل باب الاستثناء بليس ولا يكون ، في الملحق .

(٢) الصفة الغالبة هي التي غلبت على موصوف واحد واشتهر بها ، فلا يحتاج الموصوف معها الى المطابقة الواضحة لأنه متى ذكرت على أي وجه فهم المراد بها مباشرة . وأما الصفة المحضة فهي التي لم تغلب على موصوف معيّن بل تصلح لكل احد ، ولذلك تجب مطابقتها للموصوف ليظهر الربط بينهما . ولم نر هذه التفرقة الدقيقة في الأحكام عند غير الرماني من النحاة .

(٣) الشرح ٢/١/٧٤

كذلك كانت عند الرماني محوراً يدور عليه البحث النحوي وتتركز حوله أكثر مسائله . والسؤال عن العامل ومناقشة فكرة العمل هو أول ما يطالعنا في كل باب في الشرح . ففي باب المبتدأ والخبر يقف الرماني ليناقش فكرة العمل ويبحث عن العامل في المبتدأ والعامل في الخبر والعامل في الظروف[١] . وفي باب النداء يسأل « ما العامل في المنادى ؟ ولم وجب أنه على إضمار الفعل المتروك اظهاره ؟ وما تقدير المحذوف فيه ؟ » ثم يجيب بقوله : « والعامل في المنادى محذوف لا يجوز اظهاره وهو مهمل في الاستعمال ، ويفسره يا – أعني – عبد الله أو يا – أنادي – عبد الله. إلا أنه على فعل من النداء وليس بخبر ، وهو مهمل للاستغناء بحرف النداء عنه وهذا مذهب سيبويه . وأما ابن السراج فيذهب الى أن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه أغنى عن فعل . وكلا المذهبين متوجه في هذا الباب[٢] .

وكذلك شأن الرماني في سائر أبواب الشرح يعنى بما عني به سيبويه من أمر العامل ، يسأل عنه ويناقش الآراء فيه بل قد يفوق اهتمامه به اهتمام سيبويه في كثير من الأحيان ، وحسبنا لنرى وضوح فكرة العمل في نحو الرماني واحتفاءه بها أن ننظر في « باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك » في الكتاب ، ثم ننظر في شرح هذا الباب عند الرماني . قال سيبويه : « فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجل ظريف قبل . فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف فهو نكرة ، وانما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ؛ والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف واسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها . فان أطلت النعت فقلت

---

(١) انظر المسألة الخامسة في مبحث تفرّد الرماني بمخالفة سيبويه .

(٢) الشرح ٢/١/١٧٢ .

مررت برجل عاقل كريم مسلم فأجره على أوله . . »[1] ويستمر سيبويه في عرض الفكرة وإطلاق الأحكام على حين يقف الرماني في هذا البـــاب عند فكرة العمل فيقول في الجواب عن مسائله : « الذي يجوز في التوابـع اجراء الثاني على اعراب الاول لأن العامل فيه يعمل على طريق التبع للأول من أجل أنه يعمل اولاً في المتبوع ثم يعمل في التابـع بما يجب لكل واحد منهما من المرتبة ، فمرتبة الاول المتبوع قبل مرتبة الثاني الذي هو تابـع . ولا يجوز أن يحذف الاول لهذه العلة من أنه إنما يظهر عمل العـامل في الثاني بحسب ما ظهر من عمله في الأول ، فاذا لم يظهر عمله في الأول بطل عمله في الثاني ، وكذلك لا يجوز تقديم التابـع على المتبوع لأنه لم يظهر عمله في الأول فيكون الثـاني بحسبه مع أن مرتبة التابع أن يكون متأخراً عن الأول ، فلمـا اجتمع السببان امتنع التقديم ، ولو لم يكن إلا أحدهمـا لجرى مجرى تقديم المفعول على الفاعل ولكن ليس الأمر كذلك لمـا بينا من أن عمل العامل في الثاني بحسب ما ظهر في الأول » ويستمر الرماني في تعليل وجوب تبـع الثـاني للأول في كل من التوابـع فيقول : « وإنما وجب في الصفة أن يتبـع[2] لأنهـا بمنزلة المكمل لبيان الأول مع أن الثاني فيها هو الأول . فلما اجتمع السببان من أنها مكملة لبيان الأول ، وأن الثاني فيها هو الأول اقتضى[3] أن يكون إعرابها كاعراب الأول . وإنما قلنا مع أن الثاني هو الأول ليفرق بين المبين على جهة الصلة الذي لا يجب أن يكون إعرابه كاعراب الأول لأنه ليس هو الأول فيجب له ما وجب للأول ، وقلنا هي مكملة لبيان الأول ليفرق بينها وبين الخبر الذي هو الأول إلا أنه منفصل منه ليس معه بمنزلة اسم واحد فيقتضي أن يكون إعرابه يظهر في آخر المكمل له ولذلك جاز أن يختلف

---

(١) الكتاب ١ : ٢٠٩ – ٢١٠

(٢) أي الثاني فيها الاول .

(٣) في الاصل : يقتضى .

إعراب الخبر والمخبر عنه نحو كان زيد أخاك ، ولم يجز أن يختلف اعراب الصفة والموصوف أصلاً . ووجب في البدل أن يتبع لأن تقدير الثاني أن يقع موقع الأول ، فله مثل عمل العامل في الاول بهذا التقدير ، لأن العامل قد عمل في الأول في اللفظ . ووجب في النسق أن يتبع لأن الثاني فيه شريك الأول في المعنى ، فشركه في الاعراب لشركته في المعنى . ووجب في التأكيد ان يتبع لأنه بمنزلة التكرير في أن الثاني هو الأول على معناه . وكل هذه التوابع الخمس [1] تتبع بغير وسيطة إلا النسق فانه يتبع بوسيطة حرف لأن الثاني فيها هو الأول إلا النسق فان الثاني فيها غير الأول فاحتاج الى وسيطة حرف لهذه العلة [2] » .

وكذلك يعنى الرماني بفكرة العامل في سائر أبواب الشرح (انظر النماذج المحققة في الملحق) وغير خاف أن بين فكرة العامل هذه وبين النزعة العقلية المنطقية صلة قوية ، يزداد الاهتمام بها حيث تقوى تلك النزعة وتسود . وتقل العناية بها أو تزول حيث تضعف تلك او تختفي . .

ولا بد من الاشارة - ونحن بصدد هذه النظرة العامة — الى أن النحو عند الرماني كان واسع المدلول . كما هو الأمر عند نحاة عصره ، فبالرغم من حرص الرماني على نقاء صناعة النحو من العناصر الدخيلة نجده يتناول في الشرح كثيراً من الموضوعات التي خرجت اليوم عن نطاق النحو كبحوث الامالة والقوافي والحروف والاصوات . .

والحق انه مهما تكن نظرة الرماني الى صلة هذه البحوث بالنحو فان هناك أمرين يجب أن نشير اليهما : الأمر الأول أن مفهوم النحو كان واسعاً يشمل كل ما يؤدى الى معرفة كلام العرب والتأليف على سمته ، وبذلك كان يشمل كل علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وأصوات وغيرها . . والأمر الثاني

---

(١) وهي الصفة والبدل والنسق والتاكيد وعطف البيان .

(٢) الشرح : ٢/١/٤٧ - ٤٨ .

أن الرماني كان يشرح كتاباً بعينه وعليه أن يشرح كل ما جاء فيه، وكتاب سيبويه كتاب عربي جامع فيه الكثير مما خرج اليوم عن نطاق البحث النحوي وغدا في بحوث البلاغة واللغة وفقه اللغة وعلم الأصوات . . ولذلك فلا عجب أن يتناول الرماني في شرحه بحوثاً نعتبرها اليوم بحوثاً غير نحوية كتنافر الحروف في التأليف وتلاؤمها وتعيين ما بعدها من بعد شديد او قرب شديد او وسط بينها . . . ، وأن يتعرض لمخارج الحروف وأحكام الأصوات في الامالة [1] .. وأن يبحث في عدد حروف العربية وأحوالها وأقسامها من أصلية ومستحسنة ومستقبحة . . ومخارجها في أجزاء الحلق [2] وتعدد أصنافها من مجهورة ومهموسة وشديدة ورخوة ومطبقة ومنفتحة ومستعلية ومتسفلة . . وما كان منها من حروف الصفير والمد واللين والمنحرف والهاوي والمستطيل والمتفشي . . وغير ذلك من أصناف الحروف [3] .

ونعود بعد أن ألقينا هذه النظرة العامة على نحو الرماني الى البحث في الأصول العامة للنحو عنده .

* * *

٢

القياس والسماع

لا بد للنحوي من حجة يؤيد بها رأيه أو شاهد يدعم به حكمه . والاحتجاج من أبرز أعمال النحاة ؛ عنوا به وتنافسوا في إتقانه حتى كان مما يميز النحوي ويقدمه

---

(١) الشرح ٤/٢/٢٧٨ وما بعدها .
(٢) الشرح ٥/١٦١ .
(٣) الشرح ٥/١٦٢ .

على أقرانه أن يكون قوي الحجة . والاحتجاج هو الاستدلال بالدليل العقليّ كما في القياس ، أو النقليّ كما هو الأمر في السماع ، ولقد كان للقياس والسماع وما يتصل بهما من شروط صحتها ، وما يستند اليهما من أحكام نحوية ، أثر بعيد في تاريخ النحو بعامة ، وتاريخ الخلاف النحوي بخاصة ، حتى كان منهج القياس أهم ما يفرق بين المدرستين الخلافيتين: البصرة والكوفة ، فهذه توسع فيه وتقيس على كل ما وصل اليهـا ، وتلك تضيق وتشدد ، فلا تقبل إلا ما ثبت عن عربي ثقة ، ولا تقيس إلا على ما غلب في بابه واطرد .

ولقد عرف تاريخ النحو طائفة من النحاة اعتمدوا السماع وتوسعوا فيه ، كما عرف نحاة آخرين جعلوا القياس أساساً لمنهجهم النحوي ، وهؤلاء هم الذين عاشت آراؤهم في تاريخ النحو وسادت وكان منهم جلة النحويين كعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والفارسي والرماني وابن جني .

وتنبه القدماء لهـذه النزعة القياسية حتى جعلوا العقلية القياسية صفة مميزة لأصحابها فوصفوا يونس بن حبيب بأنه صاحب قياس في النحو[1] . وقالوا عن ابن أبي إسحاق بأنه كان شديد التجريد للقياس [2] . ونسبوا الى الكسائي أنه قال : إنما النحو قياس يتبـع [3] . وكان من هؤلاء القياسيين نفر وصلوا بالقيـاس الى الذروة ؛ اتخذوه منهجاً لأنفسهم حتى كان القياس نحوهم أو كان نحوهم نماذج تطبيقية للقياس النحوي ، ودعوا إلى الأخذ بالقياس وشجعوا عليه وكان على رأس هؤلاء القياسيين الإمامان أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) وأبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢) .

وأما علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤) فقد رأيناه يصرح بأن النحو صناعة

---

(١) بغية الوعاة : ٤٢٦ .

(٢) انباه الرواة ٢ : ١٠٥ .

(٣) انباه الرواة ٢ : ٢٦٧ .

آلتها القياس وأنها لا غنى لها عنه لأنها يحتاج فيها الى القياس والنظر .. ورأيناه يشترط الصحة في هذا القياس لأن « صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح . »

وكان الرماني كثير اللجوء الى القياس والإعتماد عليه في تعليل أحكامه النحوية من جهة ، وتعليل أحكام سيبويه التي تولى شرحها من جهة ثانية . قال معللاً دخول الهاء في أبه : « ودخلت الهاء في أبه وهو مذكر على قياس ما يدخل فيه لتفخيم شأنه من نحو رجل علاّمة ونسّابه [1] » وقال : « ويجوز في معدى كرب ثلاثة أوجه ، هذا معدى كرب ، على قياس هذا طلحة . وهذا معدى كربَ ، على قياس هذا صاحب زينب . وهذا معدى كربٍ ، على قياس هذا صاحب زيد .. » [2]

واتخذ الرماني من القياس أداة أقام عليها مناقشاته النحوية وبنى عليها أحكامه ، فما من مناقشة يزج بنفسه فيها إلا ويتخذ القياس سلاحاً يدفع به عن رأيه .. وما من موقف يقضي فيه بين نحويين مختلفين إلا ويكون القياس وسيلة حكمه وحجة قضائه ، قال : « واختلفوا في كيمه ، فذهب سيبويه الى أن بعض العرب يجعلها بمنزلة لمه . ويجب على قوله أن تضمر بعدها (أن) كما تضمر بعد اللام . إلا أنه ظهر أن (أن) لا تظهر بعد كي بإجماع وتظهر بعد اللام [3] . وخالفه

---

(١) الشرح ٢/٢/١٩١ وقال الصبان في حاشيته على الاشموني : « انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا اضيفت اليها الاب او الام لأن كلا منها مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة ووجهه في الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان في كلا منها زيادة مضمومة الى الاسم في آخره .. » حاشية الصبان ٣ : ١٤٨ . وفي الكتاب ان سيبويه سأل عن الخليل عن هذه الهاء فقال « قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو نفس وانت تعني الرجل به . » الكتاب ١ ، ٣١٧ .

(٢) الشرح ٣/٢/٢٩٥ .

(٣) قال سيبويه : « وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك انهم يقولون كي في الاستفهام فيعملونها في الاسماء كما قالوا حتامه وحتى متى ولمه . فمن قال كيه فانه يضمر ان بعدها واما من ادخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فانها عنده بمنزلة ان وتدخل عليها اللام كما تدخل على ان ، ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام . واعلم ان ان لاتظهر بعد حتى و كي » الكتاب ١ . ٤٠٨ ؛ وقول سيبويه «ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام » يعني انها تكون عنده جارة .

ابن السراج في ذلك فذهب الى انه لايضمر بعدها أن ، وانما تنصب الفعل بحق الاصل عند الجميع ، الا ان الذي قال كيمه شبهها بلمه من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له ، اذا قلت: جئتك لتفعل ، وكي تفعل فالمعنى متفق» ويؤيد الرماني مذهب ابن السراج فيقول : « ويقوي قول ابن السراج انه لو كانت بمنزلة اللام الجار : المال كي زيد ، كما يجوز : المال لزيد . فكانت تدخل على الاسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام . فلما امتنع ذلك دل على الشبه في موضع مخصوص . ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى . ويقوى مذهب ابن السراج دخول اللام عليها في قولك جئتك لكي تفعل كذا[1] . وذلك لأنها شبهت بأن من جهة موافقة المعنى في قولك : لأن تفعل ولكي تفعل .. »[2] .

ومذهب ابن السراج في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين لأنهم هم الذين قالوا ان كي لاتكون الا حرف نصب ولا يجوز ان تكون حرف خفض. اما البصريون فذهبوا الى أنها يجوز ان تكون حرف خفض[3] .

وعلى هذا فالرماني إذاً يؤيد الكوفيين اذ يؤيد ابن السراج معتمداً في ذلك على القياس . واذا كان سيبويه قد قاس كيمه على لمه فان قياسه ناقص لأن الشبه بينهما مقصور على موضع مخصوص هو اتفاقهما في الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له . وأما القياس الصحيح فهو القياس المطرد وليس القياس على الشبه في موضع مخصوص[4] .

---

(١) في الاصل : لتفعل كذا .

(٢) الشرح ٣/١/٩٨ .

(٣) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٥ المسألة : ٧٨ ومغني اللبيب ١ : ١٨٣ .

(٤) والحق أن قياس الرماني لم يصل به الى الحكم الصحيح فقد رد البصريون قياس الكوفيين ـ وهو قياس الرماني هنا ـ بمثل قول الشاعر :

كي لتقضيني رقيّة ما   وعدتني غير مختلس =

ويقيس الرماني (أما) على القسم فيعطيها حقه في الجواب اذا تقدم على الشرط مؤيداً بذلك سيبويه ضد الأخفش فيقول : «وفي التنزيل (وأمّا إنْ كانَ مِنْ أصْحَابِ اليَمِينْ فَسلامٌ لَكَ مِنْ أصْحابِ اليَمِينِ)[1] فوقع الجزاء بعد أما وان كانت تطلب الاسم لأنه[2] بمنزلة الابتداء الذي يطلب الاسم ولا يمنع من حرف الجزاء وأما الجواب فهو لأما . وجواب الجزاء مدلول عليه لم يذكر عند سيبويه . والأخفش يذهب الى ان الفاء في هذا جواب اما والجزاء جميعاً لأنه قد انعقد بهما في المعنى من غير مانع ان يكون لهما[3] ، ولا يجوز اذا جزم الفعل بحرف الجزاء[4] ان يكون الجواب لهما ، لأنه يجب في حال الجزم ان يخلص للجزاء اذ موقعه موقع الفعل المجزوم في حال جزم الشرط . والأولى مذهب سيبويه لأنه أقيس على الأصول ، اذ كان اذا اجتمع القسم والجزاء كان الجواب للقسم دالاً على جواب الجزاء ، كقولك : والله ان اتيتني لأكرمنك فكذلك اما لأنها وقعت في صدر الكلام كما يقع القسم »[5] .

وقد يجد لكل من المذهبين وجهاً من القياس يؤيده كما في النسب الى (شية) فاذا هو يصوّب المذهبين جميعاً . قال : « والنسب الى شيه وِشوِيّ في قول سيبويه ، ووشى في قول الأخفش . وكلا المذهبين صواب لأن وشوي على الطلب لصحة الاسم وتقويته[6] على قياس دموي ويدوي . واما وشي فعلى

= فعلى قول الكوفيين يلزم الفصل بين الناصب والمنصوب بلام الجر ، اما عند البصريين فكي جارة واللام مؤكدة والنصب بان مضمرة . وعلى هذا فقياس الرماني قياس يصطدم بالنص . وانظر تفصيل ذلك في حاشية الصبان على الاشموني ٣ : ٢٥٥ .

(١) سورة الواقعة ٥٦ : ٩١ .

(٢) أي لان (أما) .

(٣) اي ان الاخفش يجيز ذلك اذا لم يظهر الجزم كما في الآية .

(٤) اي اذا كان الفعل مضارعا .

(٥) الشرح ٣/١/١٣٩ .

(٦) اي بالحركة .

طلب صحة الاسم اذ لايجوز ان يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مد أو لين في شيء من الكلام ، فانما يقع الرد لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة دم ، وهو على قياس من قال دمي لانه لا يطلب مع صحة الاسم تقويته بالحركة . وكلا المذهبين صواب الا أن أحدهما على قياس دموي والآخر على قياس دمي »[1] .

واذا كان القياس يؤدي الى وجه من وجوه الكلام ولا يمنع من جواز وجه آخر ، فإن الرماني يبين وجه القياس القوي ثم يعلل جواز الوجه الآخر. قال في باب الهاء التي تلحق المصدر للعوض : « وأما جزأته تجزئة وهنأته تهنئة فانه يلزمه العوض عند سيبويه ، لأنهم ألحقوه نظيره مما لامه حرف العلة من نحو تعزية . وخالفه ابو العباس فذكر أنه يجوز هنأته تهنيئاً وخطأته تخطيئاً ، وأن ذلك صواب عند جميع النحويين سوى سيبويه . والقياس ما ذكره أبو العباس لأن الهمزة التي قبلها حرف مدولين تصح نحو خطيئة ومقروءة ، فالقياس على هذا ان تصح في تخطيء وتهنيء ، ولا يمنع ذلك من جواز تهنئة وتخطئة على التشبيه بتعزية لما في ذلك من الخفة مع الحمل على النظير[2] » .

وهكذا بين الرماني كيف أدى القياس الى ماقال به المبرد ، ثم علل ماذهب اليه سيبويه . وقد كان الحق في هذه المسألة أن يؤيد الرماني سيبويه لأن هذا لم يعتمد على مجرد القياس كما فعل المبرد بل جاء بقياس يعضده السماع ، وهذا هو المسلك الصحيح في القياس النحوي .

ولقد كان من منهج الرماني نفسه أن يقوي السماع القياس. قال : « ويجوز

---

(١) الشرح : ٢٨/١/٤ . وانظر تفصيل رأي سيبويه في الكتاب ٢ : ٨٥ والمعروف ان النسبة الى شية عند الاخفش على وشيي . قال الاشموني « مذهب سيبويه وشوى وودوي من شيه ودية . واما عند الاخفش فتسكن العين وشيي وودي» شرح الاشموني : ٢ : ٧٤٢ . وانظر همع الهوامع ٢ : ١٩٦ ففيه أن الاخفش رجع الى القول بمذهب سيبويه .

(٢) الشرح : ٢٠٦/٢/٤ .

في الحازباز ستة أوجه .. » أورد كلاً منها مقيساً إلى نظيره من الكلام ثم قال: « فقد بان علل كل وجه من هذه الأوجه، وصحت بالرواية عن العرب والقياس الصحيح »[1]. وقال في باب التسمية بالفعل: « وكل بناء مختص بالفعل فانه اذا سمي به لم ينصرف، ولا خلاف في هذا الذي ذكرنا إلا في موضع واحد وهو البناء الذي يكون له أصل في الأسماء وليس في أوله زيادة الفعل، فان هذا لا يصرفه عيسى لأنه نقله من الفعل الى الاسم. والصرف مذهب أبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل وسيبويه. وهو مذهب العرب بدليل صرفهم رجلاً سمي بكعب، فهو القياس على ما بينا والمستعمل في كلام العرب، والذي ذكره عيسى قياس ضعيف، وهو تغليب حال الفعل عليه، ويلزمه عندي أن لا يصرف مثل تابل اذا سمي به لأن فاعل أغلب وأكثر على الفعل، فان كان هذا لا يلزم لأنه أصل في الاسماء فكذلك ضارب لأنه نقل الى ما هو أصل في الاسماء. فهذا هو الصواب والقياس .. »[2]. وهكذا كان الرماني يحاول ربط القياس بمذاهب العرب، ويحرص على أن يكون القياس مؤدياً الى ما استعمل العرب نظيره، وهذا ما كان يفعله سيبويه في أقيسته. وواضح ان هذا مرتبط في تفكير الرماني بالغاية الرئيسة من النحو الذي هو صناعة غرضها تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح. ولذلك كان كلام العرب أساساً عند الرماني للقياس القوي.

ولعله ينبغي لنا أن نقف هنا لنلقي على الرماني هذا السؤال الذي خلقه لنا موقفه من القياس، وهو هل يجب ان يكون وراء كل قياس سماع؟ وبعبارة أوضح: هل يجب ان يكون السماع أصلاً يستند اليه القياس؟

الحق ان بعض القياسيين من النحاة أغرقوا في الأخذ بمبدأ القياس وتوسعوا

---

(١) الشرح: ٣/٢/٢٩٦.

(٢) الشرح: ٣/٢/٢٢٩.

فيه فكانوا يثبتون بالقياس عدداً من الأحكام . ثم يتخذون من هذه الأحكام أساساً جديداً لقياس جديد ، وبذلك كثرت أحكامهم وكثرت أقيستهم حتى أدى ذلك الى خلق كلام ركبه النحويون تركيباً ولم تنطق العرب بشيء منه[1].

وأما الرماني فانه اذا كان موقفه في مسألة تخطيء وتهنيء – الى جانب أبي العباس – يوحي بأنه كان ممن يتعبدون بالقياس ويخضعون له ولو أدى بهم الى غير ما نطقت العرب بنظيره فانه كان في مواقف كثيرة يعنى بالسماع ويتخذ منه سنداً للقياس ، حتى كان القياس الصحيح عنده ما وافق رواية صحت عن العرب كما في وجوه الخازباز الستة ، أو ما اتفق مع المستعمل في كلام العرب كما في صرف البناء الذي يكون له أصل في الاسماء وليس في أوله زيادة الفعل . بل ان القياس الذي نراه في نحو الرماني هو القياس الذي يأتي بعد السماع ، القياس الذي لا يثبت الحكم فيه بمجرد القياس وانما يثبت حين يؤدي الى موافقة ماصح سماعه وثبتت روايته وبذلك يكون السماع عنده أصلا ، ويكون القياس – بعد ذلك – ضابطاً للكلام وسنداً للحكم النحوي وبياناً لوجه الحكمة فيه .

وهذه أمثلة نسوقها من شرح الرماني تبين لنا شأن السماع في تقوية القياس وتأييد الحكم النحوي عنده .

قال سيبويه في باب الجزاء الذي يدخل عليه الاستفهام[2] : « وأما يونس فيقول: أإن تأتني آتيك . وهذا قبيح يكره في الجزاء وان كان في الاستفهام وقال عز وجل : (أفَإِنْ مِتَّ فهُمُ الخالدُون)[3] » وقال الرماني شارحاً : « ويونس يخالف في ذلك ويقول : أإن تأتني آتيك على أآتيك إن تأتني ، حتى

---

(١) انظر تقديرات النحاة في باب التنازع مثلا تجد كثيراً من تراكيبهم تلك كقولهم : ظننت وظنّاني شاخصاً الزيدين شاخصين .. ! وانظر أمثلتهم ونقد ابن مضاء لهم في رده على النحاة ص ١٠٧ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١ ، ٤٤٤ .

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٣٤ .

يعتمد ألف الاستفهام على ما يحتمل الايجاب . وقبحه سيبويه لأنه بمنزلة إن تأتني آتيك ، اذ كان حرف الاستفهام يصلح أن يكتفي ببيان الجزاء .

قال الشيخ :[1] وهو الصواب على ما بينا من العلة . وفي التنزيل (أفإن متّ فهم الخالدون) فهذا قد جاء على اعتماد الجزاء ، وهو شاهد بين على قول سيبويه ، ولو لم يكن يصلح أن يعتمد الألف على الجزاء لضعف هذا الكلام وليس فيه ضعف لأنه في القرآن الذي هو أجل الكلام »[2] . وهكذا كان النص تأييداً جازماً للصواب .

وقال سيبويه عند ذكره لبيت الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

« وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطراً . يشبهه بقوله يا رجلاً ، يجعله اذا نوّن وطال كالنكرة . ولم نسمع عربياً يقوله . وله وجه من القياس اذا نوّن وطال كالنكرة[3] » وقال الرماني شارحاً : وقال الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

فنوّن مطراً ، وترك الاسم مضموماً لأنه أتى بما احتاج اليه لأجل الضرورة على قياس المرفوع الذي لا ينصرف اذا نونه مضطراً ، لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره . فهذا هو القياس وعليه كلام العرب . الا أن عيسى قد أجاز النصب لأنه لما طال الاسم بالتنوين رده الى الاصل كما يرده اذا طال بالاضافة والصلة ، ولهذا أجازه سيبويه بالقياس وان كانت العرب لا تتكلم الا بالرفع[4] » .

واذا كان الرماني في هذين المثالين لم يخرج عما قاله سيبويه بل تابعه في تأييد

---

(١) أي الرماني ، وهي كلمة وردت في الشرح غير مرة لأن الرماني كان يمليه املاء .
(٢) الشرح : ٣/١/١٤٤ .
(٣) الكتاب ١ : ٣١٣ .
(٤) الشرح : ٢/٣/١٨٥ .

السماع لقياسه فانه في مثال آخر ينتصر للاخفش عليه بدليل شاهد ذكره الاخفش وذلك في موضع الكاف في عساك . اذ موضعها نصب عند سيبويه ورفع عند الاخفش . قال الرماني : « واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. فهذا شاهد بيّن وعلته تنكب التضعيف في ما أنا كك ، وجاء في نظيره من المتكلم على قياسه ولا تجوز موافقة الجر للرفع في أصل الموضوع كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك لأن الرفع لا يناسب الجر . فهذا الذي أنكره سيبويه على ما قال ، وهو يذكر ما يجب أن توضع عليه الأصول ، وليس كذلك اذا وقعت كلمة موضع كلمة على جهة الاستعارة[1] . » وليس يعنينا ان يكون هذا الشاهد مؤيداً لرأي الأخفش كما يقول الرماني أو غير مؤيد له ، كما يقول غيره على ما سنرى ، ولكن الذي يعنينا هو ان الرماني اتخذ من الشاهد المسموع حجة تقف الى جانب الاخفش ضد سيبويه الذي قاس عساك على لعلك[2] . والشاهد عند الرماني حجة لا ترد. قال في باب ما لا يكون الاسم فيه الا نكرة : ويلزم من قال : هذا أول فارس مقبلاً ، على الحال من أجل أنه لا يجوز فيه الالف واللام فصار في حكم المعرفة ألا يصفه بالنكرة ، وذلك خلاف ما قامت به الحجة من الشواهد التي تقدم ذكرها .. »[3]

وقال في شرح باب الجزاء : « وتقول ان أتيتني آتيك .فيجوز على وجهين : حذف الفاء بتقدير : فأنا آتيك ، فهذا جائز باجماع . والوجه الآخر على التقديم في آتيك ان أتيتني ، فهذا يجوز عند سيبويه ولا يجوز عند ابي العباس وابن السراج لان الكلام اذا وقع في موقعه لم يجز أن ينوى به غير موقعه .

---

(١) الشرح : ١/٣/ ٤٥ .

(٢) ستمر بك هذه المسألة مفصلة فيا خالف الرماني فيه سيبويه .

(٣) الشرح : ١٢٧/١/٢ .

والذي عندي في ذلك أن حذف الفاء أقوى لتوجهه في مواضع قدجاءت[1] في الشعر الفصيح لا يصلح فيها[1] التقديم . والذي ذكره سيبويه يجوز لان الكلام يقتضيه في مثل قوله : والمرء ذيب عند الرشا ان[2] يلقها[3] »

والرماني بعد ذلك مع سيبويه في أن هناك أحكاماً لا تدرك الا بالسماع قال في باب الممدود والمقصور : « والذي يجوز في المقصور والممدود اجراؤه على وجهين : احدهما ما وقع آخره بعد ألف أو فتحة على الاختصاص بذلك ، فهو يدرك حكمه في المد والقصر بالقياس . والآخر ما احتمل أن يقع آخره بعد الف أو فتحة فهذا لا يدرك الا بالسماع لاحتماله الوجهين ، فلا يكون دليلاً على أحدهما دون الآخر .. »[4]

واذا كان الرماني يحاول ان يعضد القياس بالسماع فليس معنى ذلك أنه كان يقبل كل ما سمع أو يقيس عليه ، بل كانت للسماع عنده شروط يجب ان تتوفر فيه حتى يتخذ أصلاً يقاس عليه ، ولم يخرج الرماني في ذلك عما اختطه البصريون لأنفسهم من رفض القياس على الشاذ أو النادر[5] ، ولذلك رفض رأي المازني الذي اختار الرفع في قولك : ألاغلام أفضل منك . فقال : « وتقول : الا غلام أفضل منك ، بالنصب لأنه دخله معنى الدعاء فصار بمنزلة قولهم : اللهم غلاماً ، أي : هب لي غلاماً . فكذلك فيه معنى اللهم اجعله أفضل منه . فهذا

---

(١) في الاصل : قد جاء .. لا يصلح فيه .

(٢) اشارة الى قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب

انظر الكتاب : ١ /٤٣٦ .

(٣) الشرح : ١٣٢/١/٣ .

(٤) الشرح : ١٢٧/١/٤ .

(٥) الا اذا كان ذلك النادر هو كلّ ما جاء في بابه فلا مانع عندهم إذ ذاك من القياس عليه .

لا يجوز فيه الا النصب عند سيبويه وأكثر النحويين إلا المازني فإنه اجاز فيه الرفع لأنه قد يكون اللفظ على مخرج معنى وهو على خلاف الوجه . والصواب فيه مذهب سيبويه . لأنه وان كان ما ذكره أبو عثمان على ما ذكر فإنه لا يقاس عليه ولا يتجاوز به ما استعمل على طريقة المغير عن أصله وحقيقته الى نادر في بابه »[1] .

فلا قياس إذاً على ما سمع مستعملاً على غير أصله ، أو ما سمع نادراً في بابه ، وانما القياس على ما يأتي مطرداً في بابه . ومن هنا ميز الرماني بين نوعين من الكلام أو من الأحكام : نوع نادر يحفظ ولا يقاس عليه ، ونوع شائع يطرد القياس عليه . قال الرماني في باب النسب : « الذي يجوز في النسبة من التغيير على وجهين : تغيير نادر لايقاس عليه ، وتغيير مطرد يقاس عليه . فالتغيير المطرد هو الجاري في بابه على أصل يقتضي أن يكثر في الباب ويغلب عليه . والتغيير النادر هو الذي يقلّ في بابه لعلة تقتضي الا نتجاوز به ما استعمل فيه .

وانما جاز التغيير النادر في باب النسب لقوته على ذلك من وجهين : تغيير المعنى واللفظ ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له ، وتغيير الاسم بعلامة النسبة ، وعلامة النسبة ياء مشددة . وانما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة لأن النسبة ضرب من الاضافة ، (والاضافة)[2] إلى النفس تكون بالياء الواحدة كقولك غلامي وصاحبي ، لأن المعنى يجري على ما كان عليه إذ غلامي هو الغلام المعروف قبل إضافته إليّ . وليس كذلك الاضافة في النسبة إذ المعنى فيها لغير ما كان (قبلها ، فكوفي هو)[3] رجل كوفي وقد صار المعنى له بعد أن كان للكوفة التي هي البلد (فلما[4]) تضاعف التغيير في النسب بتغيير

---

(١) الشرح : ٣/١/٢٥ .

(٢) في الاصل : بالاضافة .

(٣) في الاصل : قبل كوفي فهو .

(٤) في الاصل : فلم .

المعنى واللفظ تضاعفت علامته بالياء المشددة . ولما لم يكن في الاضافة إلى النفس إلا تغيير واحد كانت علامته الياء المفردة .

وانما لم يجز القياس على النادر ، وان كانت له علة صحيحة ، لأن علته نادرة وحكمته أن تكون علته بهذه الصفة لانها تجري في خروجها عن الأصل المطرد مجرى الاستعارة في أنه لا يجوز فيها أتم التصرف لأنها حينئذ تخرج عن حد الاستعارة إلى الملك ، فكذلك النادر لو قيس عليه لخرج عن حد النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى[1] » .

فما يقاس عليه إذاً هو المطرد ، والمطرد هو الذي يكون له أصل يكثر استعماله في بابه إلى درجة غلبته على الباب . وأما النادر الذي لايقاس عليه فهو الذي يقل في بابه لوجود علة تستلزم الا تخرج به عما ورد الاستعمال عليه .

ويضرب الرماني مثلاً لكل من المطرد والنادر في باب النسب – كما رأينا – ثم يعلل عدم قبول القياس على النادر بأنه على الرغم من أن فيه علة صحيحة – كعلة القياس المطرد – إلا أن هذه العلة نفسها نادرة ، وهي بندرتها انما خرجت عن حد العلل الغالبة على الباب فكانت كالاستعارة في استعمالها لغير الأصل الذي وضعت له . ولو جاز في العلة النادرة كل ما يجوز في تلك العلل الشائعة لكانت الاستعارة كالأصل ولكانت العلل النادرة كالعلل الشائعة ، ولكان القياس فيها جميعاً قياساً واحداً . وهذا غير صحيح . ويتضح رأي الرماني في رفض القياس على غير النادر إذا عدلت عنه العرب وتركته إلى غيره حين يشرح قول سيبويه في باب ما يستغنى فيه عن ما أفعلَه بما أفْعَلَ فِعْلَه . وعن أفعَلَ منه بقولهم هو أفعَلُ منه فعلاً[2] . إذ يقول : « الذي يجوز في ما أفعلَه الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله اجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من

---

(١) الشرح : ٤ /١/١١ و ١٢ .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٥١ .

إهمال ما أفعله فيما يجري في نظيره . فاذا كان الاستعمال ما أفعل فعله وقد أهمل منه ما أفعله ، فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يستغنى بترك عن ماضي يدع . فهذا مذهب سيبويه ، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا وقد خولف في ذلك فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة ، وأن جميع ماذكره جار على القياس . ونحن نبين ذلك في مسألة مسألة »[1] .

كما يتضح رأيه في تأييد القياس على الأغلب والاحتجاج بالأشيع في كلام العرب حين يقول : « ومن ذلك قولهم : ما أكثر قائلته . فالقياس في هذا ما أقيله ، لأنه من قال يقيل . إلا أنه استغنى – أي سيبويه – عن ما أقيله بما أكثر قائلته . وخالفه في ذلك كثير من النحويين ، وزعموا أنه قد سمع ما أقيله من العرب . وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ولا هو مفسد لمذهب سيبويه لأنه وجد الأغلب في كلام العرب ما أكثر قائلته ، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء في الأكثر عن ما أقيله »[2] .

وهكذا لم يستطع الرماني أن يدفع ما يزعم النحاة أنهم سمعوه عن العرب ولكنه أيد سيبويه لأنه كان إلى جانب الأكثر في كلام العرب .

ويرفض الرماني أن يقيس على النادر أو المهمل . قال في باب النسب : « والنسب إلى شاء شاوي ، ولا يجوز غيره لأنه مهمل في هذا المعنى ، ولكن أن سميت رجلا بشاء جاز شائي وشاوي على القياس . ولا نقيس على المهمل لأن اهماله نادر[3] والنادر لا يقاس عليه[4] » .

وقال في باب التصغير : « كما قالوا في رجل رويجل فحقروه على راجل وإن لم يستعمل راجل في هذا المعنى . ويجوز أن يبنوا على مهمل ، ولا يجوز أن

---

(١) و (٢) انظر النماذج المحققة في الملحق .
(٣) هكذا النص والمعنى ان اهماله جعله نادراً .
(٤) الشرح : ٤/١/٢٧ .

يقاس على مهمل ، لأن البناء عليه توطئة للايجاز في البناء على غـير مستعمل ، والقياس عليه يخرجه عن هذا المعنى لأنه إذا وجب له أتم التصرف بطل معنى الاستعارة كما لو وجب للمستعير أتم التصرف بطل معنى الاستعارة وخرج إلى معنى الملك »[1] على أنه اذا كان الرماني يرفض القياس على النادر ، ولا يرى القياس صحيحاً او قوياً إلا إذ اكثر المقيس عليه في بابه وشاع في كلام العرب، فان ذلك لايعني أنه كان يسقط ما ورد نادراً ، وانما كان يتعرض له ويبين وجه الضعف في القياس عليه ، كما يبين وجه الحكمة في استعمالهم له على هـذا الوجه الضعيف الذي ورد عنهم . ويظهر لنا ذلك من قوله في باب ما أفعله على معنيين : « .. وهذا لايقاس عليه ، ولكن يبين وجهه اذ تكلمت العرب به . وانما لايقاس لأنه على طريق النادر »[2] .

وهكذا فقد حذا الرماني في القياس حذو سيبويه . ولم يكن القياس عنده أعمق بمـا هو عليه في (الكتاب) ، بل هو عنده ايضاً قياس قائم على الشبه اللغوي ، واجراء مثال على مثال ، أو حمـل تركيب على تركيب ، ثم اعطاء المشبه حكم المشبه به . ولقد كان المتوقع من الرماني – لشهرته بالمنطق – أن يكون القياس عنده عملية أكثر عمقاً وأدخل في المنطق من مجرد الشبه اللغوي بين طرفين . ولكنه كان – كما رأينا – لايتجاوز حدود القياس عند سيبويه . بل ان الرماني يحدّ القياس حداً مساوياً لما يفهم من معنى القياس عند سيبويه فيقول في آخر كتاب الحـدود : « القياس الصحيح الجمع بين شيئين بما يوجب اجتماعهما في الحـكم . كالجمع بين الاسم والفعل بالرفع بعامل الرفع » .

وأما « العلة » ، وهي أمر ضروري في كل قياس ، فهي عند الرماني ، التي تغير المعلول مما كان عليه[3] . ويتكلم الرماني في كتاب الحدود على العـلة

---

(١) الشرح : ٦٢/١/٤ .

(٢) النموذج المحقق .

(٣) من كتاب الحدود .

وأنواعها من قياسية وحكمية وضرورية ووضعية وصحيحة وفاسدة فيقول :
« العلة القياسية : التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم (وعلة الرفع [1]) في الاسم ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام . وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام . وعلة الجر ذكره على جهة الاضافة .

والعلة الحكمية هي التي تدعو اليها الحكمة ، نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول لأول . وذلك تشاكل حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع . (ونحو جعل النصب للمفعول ، والجر للمضاف [2]) فالمضاف اليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لأنه واحد والمفعولات كثيرة .

والعلة الضرورية هي التي يجب بها الحكم بتحرك [3] من غير جعل جاعل .

العلة الوضعية : يجب لها الحكم بجعل جاعل ، نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً .

العلة الصحيحة : هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة ..

العلة الفاسدة : هي التي بخلاف هذه الصفة .. » .

وهذه الحدود التي حدّ الرماني بها أنواع العلة حدود منطقية وإن كانت الأمثلة المضروبة لها مستقاة من معاني النحو . ولو أننا تأملنا ما مرّ بنا من مسائل النحو عند الرماني لرأينا العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر أكثر العلل انتشاراً في براهينه وحججه ، ومن ذلك قوله في باب المعدول إلى فعال : « الذي يجوز في المعدول إلى فعال البناء على الكسر لأنه عدل عن مؤنث في معنى الأمر الذي هو مبني فوجب أن يبنى للايذان في أنه بمعنى مبني ومعدول عما لا يتمكن ،

---

(١) ، (٢) ما بين الهلالين زيادة ليست في الاصل ، وبها يستقيم الكلام .
(٣) لعله يريد ما تحرك بطبيعته ، وهو عكس ما جاء في العلة الوضعية .

وذلك أن العدل ينقض التمكن ، وإن كان إنما عدل من متمكن كعدل عمر عن عامر . فإذا عدل عما لا يتمكن وجب أن يخرج عن التمكن رأساً للإيذان بالعدل عمّا لا يتمكن في الإعراب . ولا يجوز أن يعرب شيء من المعدول إلى فعال لأنه يشبه ما عدل للأمر من جهة أنه عدل عن مؤنث إلى مؤنث . وعن معرفة الى معرفة ، وإلى صيغة واحدة المبالغة ، فهذا على قياس غيره مما توجب العلة فيه حكماً فيجب له الحكم بحق الأصل ثم تجري النظائر على ذلك المنهاج فيجب الحكم لها بحق الشبه ...»[1] .

وقد يعتمد الرماني العقل فيستمد منه علة يعلل بها الحكم النحوي كعلة المخالفة في مدلول النقيضين التي يعلل بها كون التنوين علامة للتنكير فيقول : « وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينوّن في النكرة ، والأجناس تنون في النكرة وتمتنع بالألف واللام في المعرفة .

ووجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دل على خلاف ما تدل عليه الألف واللام ، كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه . فلما دل الألف واللام على المعرفة ، دل نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية »[2] .

وجدير بنا أن نذكر أنه كان للرماني في ذكر العلل المرجوحة موقف شبيه بموقفه من القياس على النادر ، فكما رفض القياس على النادر ولكنه شرح وجهه وبين الحكمة فيه ما دامت العرب قد تكلمت به ، كذلك كان يشرح العلل المرجوحة ويبين أوجهها تمييزاً لما له وجه ضعيف من المطروح الذي لا وجه له . وهو يصرح بذلك في باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف فيقول :

---

(١) الشرح : ٣/٢/٢٨٣ .
(٢) الشرح : ٣/٢/٢٩٥ .

« والذي نختاره مذهب سيبويه لهذه العلل التي بينا . ولكن شرحنا علل يونس وعيسى على ما يتوجه لهما لئلا يطرح مذهبهما اطراح ما لا وجه له »[1] .

ومما يتصل بالاحتجاج بدليل نقلي أو بالسماع ، الاحتجاج بآيات القرآن الكريم ، وقد كان لبعض النحاة من قراآت القرآن موقف غريب ، وليس هذا مجال البحث في اختلاف القراآت وسببه أو صلته باختلاف الرسم بين المصاحف ، أو اختلاف لهجات القبائل ، أو اختلاف الأحكام النحوية ... ولا هو مجال الحديث عن موقف النحاة ومناقشتهم فيما قبلوه منها وما رفضوا الأخذ به . ولكنا نقصد هنا الى بيان موقف الرماني من هذه الآيات القرآنية والشواهد العربية التي احتج بها سيبويه .

لقد رأينا موقف الرماني من الشواهد[2] موقفاً لا أثر فيه للبحث أو النقد وكأنه حين وثق من سيبويه ومما يرويه سيبويه لم يجد لزوماً للبحث عن سند الشاهد أو نسبته او مناقشته بل كان حسبه ان يشرح هذه الشواهد أو يدلل على موطن استشهاد سيبويه بها ، لم كان ؟ وكيف كان وجهه ؟ وكيف يجري الأصل العام للباب عليه ؟

استشهد سيبويه بكثير من آيات الكتاب الحكيم مؤيداً بها ما وصل هو إليه من أحكام أداه إليها قياسه . فكانت الآية عنده حجة يثبت بها صحة دليله أو استنتاجه . وقد يكون للآية أكثر من قراءة واحدة فيثبت سيبويه وجوه قراآتها وكيف قرأها أهل المدينة[3] أو أهل الكوفة[4] أو غيرهم ..

ويحاول بعد ذلك تعليل كل من هذه القراآت وتخريجها على وجه من وجوه العربية . ولا شك ان تخريج القراآت على أوجه العربية عمل بذل النحاة

---

(١) الشرح : ٦٨/١/٢ .
(٢) انظر ص ٢٢٥ .
(٣) الكتاب ١ : ٣٨٣ و ٤٢٩ .
(٤) الكتاب ١ : ٤٣٠ .

فيه جهوداً كثيرة ووضعوا فيه الكثير من المؤلفات .

وقد كان سيبويه يؤمن ان للقراءة منهجاً قائماً على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده وليس معتمداً على الأقيس أو الأشيع ، وهو يقول في ذلك : « ان القراءة لا تخالف لأنها سنة »[1] الا ان هذا المنهج الذي قال به سيبويه لم يمنعه من بيان وجوه أخرى للقراءة تصح من جهة العربية وان لم تأت بهـا قراءة من القرآت ، وذلك كما في قوله : « .. وقـال أيضاً : (وأنّ المساجد لله فلا تدْعُوا مع الله أحداً) بمنزلة (وأنّ هذه أمتكمْ أمةً واحدةً)والمعنى ولأنْ هذه أمتكم فاتقون ، ولأنْ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقـالوا على أوحي . ولو قرئت وإن المساجد لله ، كان جيداً »[2] وواضح أن سيبويه لايريد إنها على كسر الهمزة قراءة صحيحة كما هي بفتح الهمزة ، لأن الفتح فيها هو الذي وردت به القراءة ، ولكنه يريد إنها بالكسر جيدة من جهة العربية حسب .

فالمنهج المتبع في القرآت ، وهو المنهج القائم على اعتماد ثبوت القراءة بسند نقلي صحيح ، هو الذي يعتمده سيبويه ويأخذ به . وبذلك كان يبين لكل قراءة من القرآت الثابتة وجهها الموافق لمقاييس العربية وأوضاعها ، وقد يزيد على القرآت الواردة ببيان وجوه جديدة تتسع لها العربية لو أن القراءة جاءت بها . على أن سيبويه لم يكن يستقصي دوماً جميع وجوه القرآت ولاسيما الشاذة منها ، بل كان في بعض المواضع يغفل الاشارة اليها حتى كأنها لم تبلغه ، ومن ذلك مثلاً قراءة النصب في قوله تعالى : (كُنْ فَيَكُوْنَ)[3] فانه لم يتعرض لها وذكر ان النصب ضرورة في الشعر وضعف في الكلام ،فقال: « ...ومثله

---

(١) الكتاب ١ : ٧٤ .

(٢) الكتاب : ١ : ٤٦٤ .

(٣) من قوله تعالى : (بديع السموات والارض واذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون) . البقرة : ١١٧ .

(كن فيكون) كأنه قال : إنما امرنا ذاك فيكون . وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لانك تجعل ان العاملة ، فمما نصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحقَ بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

ثمّتَ لاتجزونني عند ذاكم ... ولكن سيجزيني الآله فيُعْقِبا

وهو ضعيف في الكلام[1] مع ان قراءة النصب في (كن فيكون) ثابتة عن ابن عامر[2] وقرأ بها الحسن البصري[3] ولكنها شاذة كما ذكرنا[4].

ولم يكن موقف الرماني من الاحتجاج بالقرآن الكريم وتخريج آياته وقراآتها مغايراً لموقف سيبويه وانما كان مثله في احتجاجه بالآيات وشرحه لوجوه الاختلاف النحوي بين قراآتها . ومن ذلك مثلا أن سيبويه استشهد في باب الواو[5] بقوله تعالى (أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولَمّا يَعْلَمِ اللهُ الذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَابِرِينَ)[6] ذاكراً أنها بالنصب وان بعضهم قرأها بالجزم ، فوقف الرماني عند هذه الآية وقال : « هل يجوز ويعلمِ الصابرين على قراءة الحسن ؟ وما الفرق بينهما ؟ ثم أجاب عن ذلك بقوله :

---

(١) الكتاب ١ : ٤٢٣ .

(٢) هـذه الاية جاءت في جامع احكام القرآن للقرطبي ٧ : ١٩ وفي معالم التنزيل للبغوي ١ : ٢٩٤ . بالنصب عن ابن عامر . ولم نرها في غيرهما من التفاسير مما يدل على انها قراءة غير سبعية .

(٣) القراآت الشاذة لابن خالويه ٣٨ .

(٤) وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر بانما ، كقراءة ابن عامر (اذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون) بالنصب قال ابنه : وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله الا في ضرورة الشعر « همع الهوامع ٢ : ١٦ » .

(٥) الكتاب ١ : ٤٢٤ .

(٦) سورة آل عمران : ١٤٢ .

وفي التنزيل : ولما يعلم الله .. الآية . بالنصب على الصرف [١] . وقد قرىء . ويعلمِ الصابرين . والنصب على لما يجمع الجهاد مع الصبر ، فهو حثٌّ عليه على هذا الوجه . فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد وعلى الصبر . وكلا الوجهين حسن والأول أبين » [٢] .

وهكذا وازن الرماني بين قراءتين : قراءة مشهورة وقراءة نسبها الى الحسن ، ثم بين صلة كل من الوجهين الاعرابيين بالمعنى وحكم بحسنهما جميعاً ثم رجح الاول .

وكذلك بين الرماني اختلاف المعنى باختلاف الاعراب حين تعرض لذكر قوله تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ ، وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [٣] فقال : « ولا يأمركم بالرفع ، على ولا يأمركم الله ، والنصب على ولا يأمركم البشر أن تتخذوا ... » [٤]

ومتى كان أمام الرماني شاهد من القرآن تأيدت عنده الحجة وثبت الرأي وذلك واضح في مثل مناقشته للخلاف بين يونس وسيبويه في دخول الاستفهام على الجزاء ، فقد خالف يونس في ذلك سيبويه وقال : أإن تأتني آتيك ، على أآتيك ان تأتني ، حتى يعتمد الف الاستفهام على ما يحتمل الايجاب . وقبحه سيبويه

---

(١) الصرف عامل معنوي قال به الكوفيون ، وهو يعمل النصب . وانظر تفصيل القول فيه في الفصل الثالث . وقال الفراء : خفض الحسن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم . والقراء بعد تنصبه » وهو الذي يسميه النحويون الصرف .. » معاني القرآن ١ : ٢٣٥ . وهي عند سيبويه منصوبة على اضمار (أن) الكتاب ١ : ٤٢٦ .

(٢) الشرح : ٣/١/١٢٠ .

(٣) آل عمران : ٧٩-٨٠ .

(٤) الشرح : ٣/١/١٢٤ .

لانه بمنزلة : ان تأتني آتيك ، اذ كان حرف الاستفهام مما يصلح ان يكتفي ببيان الجزاء[1] . فقال الرماني : وهو الصواب على مابينا من العلة وفي التنزيل : (أفإنْ مِتَّ فهُمُ الخالدونَ)[2] . فهذا قد جاء على اعتماد الجزاء وهو شاهد بين على قول سيبويه ولولم يكن يصلح أن يعتمد الألف على الجزاء لضعف هذا الكلام ، وليس فيه ضعف لأنه في القرآن الذي هو أجل الكلام[3]»

واما الاحتجاج بالحديث النبوي فلم نر له أثراً في شرح الرماني، ولعل ذلك راجع الى ان الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتماداً على انه كان يروى بالمعنى ، وانه كان يرويه العربي وغيره، او ان الرماني لم يحتج بالحديث لانه لم يجد في (الكتاب) الذي يشرحه احتجاجاً به .

واما اللهجات المختلفة المسموعة عن العرب فقد كان موقف الرماني منها شبيهاً بموقفه من القراآت ، يتعرض لها ويوازن بينها ، ويذكر عللها ، ثم يختار من هذه اللهجات ما كان أقيس . ومن ذلك تعرضه لكسر أول الفعل المضارع عند الحجازيين[4] ، ومخالفتهم لبني تميم في شكل الاعداد المركبة . وهذا نموذج من عرض الرماني لهاتين اللهجتين الحجازية والتميمية ، وموازنته بينهما وتقويته لاحداهما لأن القياس يؤدي اليها ، وبيانه لعلة الثانية لأنها جاءت عن عرب موثقين . قال في باب مضاعف الفعل : ما الذي يجوز في مضاعف الفعل ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم وجب الادغام في تحرك الثاني ؟ ولم جاز الادغام والاظهار اذا كان الثاني في موضع سكون حتى أظهر أهل

---

(١) الكتاب ١ : ٤٤٤ .
(٢) الانبياء ٢١ : ٣٤ .
(٣) الشرح ٣/١/١٤٤ .
(٤) ذكر الرماني ان كسر اول المضارع مذهب للحجازيين (الشرح ٤/٢/٢٧٥) والمعروف ان هذا الكسر وهو التلتلة لغة لبهراء وربيعة ، وبهراء قضاعية قحطانية ، وربيعة منهم قحطانيون ومنهم عدنانيون . ولعل التلتلة كانت عند بعض ربيعة عدنان فأطلق الرماني القول .

الحجاز وأدغم بنو تميم ؟ وما وجه حذف حركة من أحد المثلين واجتلاب حركة في المثل الآخر على مذهب بني تميم ؟ وأي المذهبين أولى[1] . ثم قال في الجواب : الذي يجوز في مضاعف الفعل اذا كان الثاني في موضع حركة الادغام باجماع العرب لان اظهار التضعيف يثقل من أجل رفع اللسان ورده الى موضعه ليرفع للحرف الآخر فهذا ثقيل . فاذا وقع الادغام صار رفع اللسان للحرفين رفعاً واحداً فخفّ لهذه العلة وذلك كقولك يودّ ويفر ويعض ، فهذا لابد من الادغام فيه . واذا وقع الثاني في موضع سكون في آخر الكلمة وجب الاظهار على مذهب أهل الحجاز لأنهم لايغيرونه عما وجب له من السكون ، فيجب على قولهم الاظهار لأنه لايمكن الادغام في ساكن . واما بنو تميم فيجب على مذهبهم الادغام لانهم يحركون الثاني فيصير بمنزلة ما له أصل في الحركة مما ذكرناه أولاً ، فأهل الحجاز يقولون اردد ولا تردد وافرر ولا تفرر ، واعضض ولا تعضض ، فيظهرون للعلة التي بينا ، وبنو تميم يقولون : رد وفر وعض ولا ترد ولا تفر ولا تعض ، فيحركون الثاني . وانما جاز ان تحذف حركة من أحد المثلين وتختلف في الآخر لما في ذلك من الفائدة بامكان الادغام ، ولولا هذا لم يكن له معنى . ومذهب أهل الحجاز أقيس لانه يجري لسكون الثاني على قياس رددت ، واستمددت ، وهو مع ذاك يؤدي صورة اللفظ . ومذهب بني تميم حسن لانه أخف من غير اخلال بالفعل[2] .

وجملة القول في الاحتجاج عند الرماني أنه لم يكن يطيل مناقشة الشواهد لورودها في (الكتاب) وانه كان يكتفي بالدلالة على موضع الشاهد واظهار صلته بالحكم العام للباب . واما ما كان له اكثر من وجه فكان الرماني يعلل وجوهه ، ويوازن بينها ، ويختار أقواها ، وأقواها عنده ما كان القياس متفقاً معه ومؤدياً اليه .

---

(١) الشرح : ٤/١/١٢٤-١٢٥ .

(٢) الشرح : ٤/١/١٢٤-١٢٥ .

٣

الاجماع

أخذ الرماني بمبدأ الاجماع في النحو كما أخذ بالأصلين السابقين القياس والسماع . وكان الاجماع عنده اصلا مرعيّ الجانب لاتصح مخالفته ، ومن خرج عليه فقد ألحق بنفسه الخزي والعيب . وكيف يجوز للمحتج – في نظر الرماني – أن يخالف الاجماع ، والاجماع عنده أصل لايخالف ، وقد صرح بذلك حين رد على من زعم أن همزة (أفكل) أصلية فقال : « فان التزم هذا خالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيباً مخالفته جميع أهل الصناعة ، كما لوخالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لكان ذلك عيباً . وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة . ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الامور وادعى أن عقله فوق جميع العقول . وكفى بهذا عيباً وخزياً [١] » .

ويعد الرماني مخالف الاجماع مرذول القول فيقول : ومن زعم ان القلَّف بمنزلة الهِجْرَع وجِلْوَز بمنزلة فردوس ، لأنه لم يشتق منهما ما يذهب فيه حرف التضعيف [٢] ، خرج عن اجماع النحويين . وكل من خرج عن اجماع اهل الصناعة فقوله مرذول [٣] . بل ان الخارج عن الاجماع خارج – عند الرماني – عن حد العقل والتدبير – فقد قال في باب الاصول من غير زيادة : « وكذلك كل حرف تدعي زيادته فيخرج بذلك عن اجماع النحويين وما تتقبله طباع العرب والمولدين ، ويكون سبيل ذلك في منافرة الطباع كسبيل من تزيا بزي مرذول

---

(١) الشرح : ٥/٦٢–٦٣ .
(٢) في الاصل : (لم يشتق منه يذهب منه حرف التضعيف) .
(٣) الشرح : ٥/٧٤ .

عند الجميع . ومثل هذا لا يحمل نفسه عليه عاقل متدبر »[١] .

تلك هي مجمل قواعد القياس والسماع والاجماع التي انعقد عليها نحو الرماني وهي بعامتها قواعد لا تخرج عن منهج البصريين في هذه الاصول ، بل تصلح ان تكون نموذجاً لتطبيق منهجهم فيها ، وذلك لان القياس عندهم – كما هو عند الرماني – أساس يبنى عليه الحكم النحوي ، وهو انما يكون على مذاهب العرب والمستعمل في كلامهم ، وهو قائم على الاخذ بالأغلب واعتبار الاشيع. أما النادر أو الشاذ – اذا ثبت عن عربي ثقة – فحسبك ان تجد له علة تؤوله بها وتكشف عن وجه الحكمة فيه ، ثم ليس لك بعد ذلك الا أن تحفظه ولا تقيس عليه . وهي قواعد تتفق مع العقلية المنطقية التي أراد البصريون أن يجعلوا النحو خاضعاً لها محكوماً بها . وكذلك الامر عندهم فيما ثبت سماعه أو الاجماع عليه .

---

(١) الشرح : ٥/٧٥ .

الفصل الثاني

بين الرماني وسيبويه

١

مع سيبويه

لعل أول ما يلفت النظر في مكتبة الرماني الضخمة أنه وضع في علوم العربية وحدها تسعة وعشرين كتاباً، وأن ستة من هذه الكتب تتصل بسيبويه ونحوه أوثق الاتصال وهي شرح كتاب سيبويه . وأغراض كتاب سيبويه . وتهذيب أبواب كتاب سيبويه . والمسائل المفردة من كتاب سيبويه . والخلاف بين سيبويه والمبرد . ولم تكن عناية الرماني مقصورة على سيبويه وحده ، وانما كانت متجهة الى كثير من شيوخ النحويين كالأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن السراج ، وهم الذين درس الرماني آثارهم وشرحها ، إلا أنه لم ينل احد من هؤلاء النحاة ما ناله سيبويه وحظي به من اهتمام الرماني وعنايته.

وقد كان من حسن الطالع أن الكتاب الذي وصل الينا من نحو الرماني هو أوسع كتبه وأحفلها بآراء سيبويه ، وهو شرح على (الكتاب) ولذلك فقد كان هذا الشرح معتمدنا في هذه الدراسة كما كان المصدر الاساسي عندنا لمعرفة شخصية الرماني وآرائه النحوية ، وان كنا لم نقتصر عليه بل تجاوزناه الى

استقصاء آراء الرماني في كتب النحو التي اشتهرت بكثرة النقل والجمع ككتاب همع الهوامع للسيوطي وغيره .

لم يكن الرماني في شرحه على الكتاب شارحاً فقط وانما كان يقف في معظم المسائل النحوية الى جانب سيبويه فيؤيد آراءه أو يرجحها أو يوجهها[1].

وهو الى ذلك مستقل بشخصيته لاتبعية عنده لسيبويه أو غيره لأنه لم يكن يؤيد رأياً من الآراء إلا بعد إطالة النظر وكثرة التدقيق ، ولذلك فنحن لا نراه يميل كل الميل الى مذهب معين أو شيخ بعينه بل نراه مرة الى جانب سيبويه ، ومرة إلى جانب ابن السراج ، ومرة أخرى إلى جانب المبرد .. وكذلك كان في بعض المسائل ينتصر للخليل على سيبويه ، او يؤيد اعتراض المبرد عليه ، كما كان يأخذ برأيه من دونهما في مسائل اخرى كثيرة . . وهو في كل ذلك يشرح ويناقش ويعلل ثم يوازن ويختار على ما نراه في مناقشته لآراء النحاة[2] .

لقد كان الرماني مدققاً نظاراً ، ذا شخصية مستقلة لا يخضع لرأي أحد من النحاة ، ولكن شخصيته تلك لم تكن لتصل به إلى درجة تجعل منه صاحب مذهب نحوي ، أو تبلغ به حد التفرد بالرأي في اكثر المسائل ، وما أقل المسائل النحوية التي انفرد الرماني فيها برأي .. وما أقل ما يذكر الرماني في كتب النحو لهذا السبب ، إلى جانب ما رأيناه من صعوبة أسلوبه وتعقيد نحوه .

وإذا كان لا بد لنا من دليل نقدمه بين يدي حكمنا على الرماني ، فاننا تأييداً لحكمنا ، وحرصاً على معرفة حقيقة أمر الرماني في النحو ، وتقويماً لشخصيته النحوية ، رأينا أن ننظر في شرحه على الكتاب ، وفي كتب النحو التي أوردت ذكره ، وندقق في مواقفه من آراء سيبويه فنحصي كل ما خالفه فيه لنرى أكان في مخالفاته تلك تابعاً لغيره ممن خالف سيبويه من النحاة مردداً

---

(١) انظر مثالاً من تأييد الرماني لسيبويه في مسألة « كانا » ومن ترجيحه لرأيه في « لعمة وأنعم » ومن توجيهه لرأيه في « تثنية على »

(١) انظر ص : ٢١٤ ومابعدها

لأقوالهم ؟ ام كانت له في ذلك آراء خاصة معللة؟ ولنرى بعد ذلك ما هي تلك الآراء ؟ وما قيمتها في نظر النحاة ؟ .

وأما مواقفه التي كان فيها الى جانب سيبويه فهي مواقف كثيرة ملأت شرحه على الكتاب اذ ما من رأي قال به سيبويه الا كان له عند الرماني ذكر وشرح ، وكان له عنده – على الغالب – تأييد وترجيح وتعليل . ولعلنا نستطيع أن نقدر مدى موافقة الرماني لسيبويه وتأييده لآرائه اذا عرفنا أنه لم يخالفه في اكثر من عشرين مسألة من مسائل الكتاب ، على ما في (الكتاب) من مسائل خلافية وآراء متباينة ..

ولقد كانت طريقة الرماني في تأييد سيبويه أن يبيّن غرضه الذي عقد الباب من أجله وحكمه العام فيه أو الأصل الذي تعود مسائل البحث إليه وتتفرع منه .. وأن يورد بعد ذلك كل سؤال أو شبهة أو اعتراض ليجيب عن السؤال ويرفع الشبهة ، ويدفع الاعتراض ، اجابة مقرونة بالتعليل مؤيدة بالقياس . ونحن نقرأ أي باب من أبواب الشرح فتدهشنا فيه دقة الرماني في توليد الأسئلة وحصره للشبه . ولعل فيما أوردناه من أمثلة – في البحث وفي الملحق – مقنعاً لمن أراد التثبت مما نقول .

٢

مدى استضاءة الرماني بآراء السابقين

في مخالفته لسيبويه

لم تكن شخصية الرماني في النحو لتظهر في مذهب ينفرد به أو رأي يستقل به بقدر ما كانت تظهر في تفرده بأسلوبه وطريقة عرضه ، ولقد تتبعنا آراءه

في شرحه على الكتاب وفي كتب النحو التي نقلت عنه كمغني اللبيب وهمع الهوامع تتبع إحصاء واستقصاء لنرى ما تفرد به من مواقف وآراء خاصة فتبين لنا أنه كان في معظم آرائه إلى جانب سيبويه ، يقول بقوله ويحتج له ، وأن ما خالفه فيه لا يبلغ العشرين مسألة بل هو – فيما قرأناه من آثاره – تسع عشرة مسألة فقط .

وقد عارضنا آراء الرماني في هذه المسائل الخلافية بما وصل إلينا من آراء النحاة المتقدمين لنميز ما كان الرماني تابعاً فيه لغيره مما انفرد هو بالقول به والسبق إليه .. ثم قرنّا موقفه في كل من تلك المسائل الى موقف السيرافي منها ، إذ كان هذا زميلاً معاصراً له ، كما كان ذا فضل مثله في شرح الكتاب . ووصلنا من كل ذلك إلى أن الرماني كان مسبوقاً في اثنتي عشرة مسألة من تلك المسائل التي خالف فيها سيبويه ، وأنه قال فيها بما سبق إليه .. وأما سائرها فكان هو المنفرد به وصاحب السبق إليه .

وأما الآراء التي ذكرها النحاة في كتبهم ونسبوها إلى الرماني فقد كان علينا – تثبتاً مما نقلوه – أن نعرضها على شرحه وندل على مواضعها فيه إن وجدت وقد وجدنا بعد البحث أن بعض تلك الآراء صادر عن الرماني حقاً وأن في الشرح ما يؤيده ويوضحه ، كما وجدنا إلى جانب ذلك أن بعض النحاة نقل عن الرماني ما لم يقل به بل ما صرح في الشرح بعكسه . فأشرنا إلى كل ذلك ونبهنا عليه في موضعه .

ولقد كان من النحويين الذين أيدهم الرماني وأخذ بأقوالهم المخالفة لأقوال سيبويه الخليل والأخفش والمبرد . وهذه أمثلة ترينا وقوف الرماني الى جانب كل منهم .

مع الخليل

١ – قال سيبويه : « وممـا جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جحر

ضب خرب ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجرّه ، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ، فاذا كان لك قلت : هذا حب رماني، فأضفت الرمان اليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب . ومثل ذلك هـذه ثلاثـة أثوابك ، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان . تقول : هذا جحر ضبي وليس لك الضب إنما لك جحر ضب فلم يمنعك ذلك من أن قلت جحر ضبي ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد فانجرّ الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولك بهم وبدارهم وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير. وقال الخليل: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقال : هـذه جحرة ضباب خربة ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا . فهذا قول الخليل . ولا نرى هذا والأول إلا سواء ، لأنه إذا قال: هذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب »[1] .

وقال الرماني : « وتقول : هذان جحرا ضب خربان ، فلا يجوز الجر في هذا عند الخليل لمخالفته الضب في التثنية . ويجوز عند سيبويه على ذلك القياس . والوجه مذهب الخليل لأنه اذا كان فيه سبب يضعفه ثم حدث سبب آخر يقضي

---

(١) الكتاب : ١ : ٢١٧ .

ضعفه لم يكن بعد الضعف الا الامتناع »[1] .

وأما السيرافي فلم يقف حيث وقف الرماني أمام التثنية والافراد بل وقف يرجح بين عامل الرفع وعامل الجر ، وهل هو جحر ضب خربٍ أو خربٌ ؟ فقال : « كلام سيبويه في هذا الفصل بيّن واحتجاجه فيه قوي ، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضاً .

ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في هذا جحر ضب خرب قولاً شرحته وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوى أن المعنى هذا جحر ضب خرب الجحر . والذي يقوي هذا أنا اذا قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن الوجه ، وفي خربِ الجحر مرفوع ، لان التقدير كان : خرب جحره . ومثله ما قاله النحويون مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين والتقدير : لا قبيح الأبوين ، وأصله : لا قبيح أبواه ، ثم جعل في قبيح ضمير الأبوين فثنى لذلك وأجرى على الأول فخلص واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر »[2] .

٢ ـ وقال سيبويه : « وسألت الخليل عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنـــا معشر نزل

فقال : الكلام ههنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا لما كان

---

(١) الشرح : ٢/١/٥٦ . على اننا نلفت النظر هنا الى ان إحصاءنا للمسائل التي خالف الرماني فيها سيبويه لا يعني انه كان فيها على الحق . وانما ذكرناها لمجرد مخالفته فيها لسيبويه . وهو في هذه المسالة مثلاً يؤيد مذهب الخليل مع انه بالرجوع إلى كلام سيبويه نجد ان حجته هي الاقوى ؛ فلقد اشترط الخليل للجرّ بالغلط اتحاد المضاف والمضاف اليه في العدّة والتذكير والتانيث. ولكن سيبويه أورد عليه قول العجاج : كأنّ غزلَ العنكبوتِ المرمَلِ . وقال : «فالغزل مذكر والعنكبوت أنثى» وهكذا حصل الاختلاف في التذكير والتانيث مع ثبوت الجرّ وهذا ينقض قول الخليل الذي اخذ به الرماني .

(٢) شرح السيرافي ٢ : ١٥٠ ـ نلاحظ ان ابن جنى كان قد زعم انه اول من خالف اجماع النحاة في هذه المسالة . ولعل السيرافي عناه بقوله بعض النحويين من البصريين . وانظر قول ابن جنى في الخصائص (١ : ١٩١) وتعليق المحقق عليه .

موضعها لو قال فيه : أتو كبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك ولا سابق شيئاً. وأما يونس فقال : ارفعه على الابتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية[1] كأنه قال : أوهو يرسلُ رسولاً. كما قال طرفة: أو أنا مفتدى[2].

وقول يونس أسهل. وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً. الا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو. وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل يعني مثل هو يأتينا ويحدثنا ، يقول يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله ، يعني مثل قولك : لا تأته فيشتمك ، فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة ، والمعنى على غير ذلك »[3].

---

(١) يعني قوله تعالى في سورة الشورى : « وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيَاً أَوْ مِن وراء حجاب او يرسلَ رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء . إنه عليٌّ حكيم » . ٤٢ : ٥١ قال السيرافي : « فقوله (يرسل) لا يجوز ان يكون معطوفاً على (يكلمه الله) ولا يكون الناصب له (ان) هذه الظاهرة لانا اذا وقعنا ان هذه الظاهرة على يرسل صار التقدير : ما كان لبشر ان يرسل الله اليه رسولا . وهذا فاسد في المعنى لكنه محمول على ما بعد إلا ، وتقديره : ما كان لبشر ان يكلمه الله إلا ان يوحي اليه او يرسل اليه ، وهو عطف مصدر على مصدر . واما من قرأ (او يرسل رسولاً فيوحي باذنه) فانه يجعل وحياً بمنزلة موحياً ، كما تقول : اتاني زيد مشياً اي ماشياً ، فيكون وحياً الذي هو مصدر في موضع اسم الفاعل حالاً ، ويرسل فعل مستقبل في موضع اسم الفاعل حال معطوف على وحياً » . شرح السيرافي ٢ : ٢٢٠ . وهذه الاية قرأها الجمهور بنصب الفعلين . وقرأ نافع واهل المدينة (او يرسلُ رسولاً فيوحي) بالرفع فيها ، وخرج على اضمار هو يرسل او على ما يتعلق به من وراء اذ تقديره : او يسمع من وراء حجاب . وانظر تفسير البحر المحيط : ٧ : ٥٢٧ .

(٢) يعني قوله :

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي ... على الشكر والتسآل او انا مفتدى

(٣) الكتاب ١ : ٤٢٩ .

وقال الرماني مضعفاً قول سيبويه : « وقال الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

فهذا بالعطف عند الخليل على المعنى إذ المعنى أتركبون أو تنزلون وهو عند يونس على الاستئناف أو أنتم تنزلون . وشبهه سيبويه بقول زهير :

بدا لي أني لست مدركَ مامضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فهذا ضعيف لاضماره حرف الجر مع إعماله ، ولا يلزم في بيت الاعشى مثل ذلك بل هو حسن كما تأوله الخليل ، يجرى مجرى (وَحُوْراً عِيْناً)[1] في قراءة أبي[2] بالحمل على دلالة الكلام الأول ، لأن قوله (يَطُوْفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُوْنَ) بمنزلة يعطون ذلك وحوراً عيناً .. وألزمه : هو يأتينا ويحدثنا ، لأنه بمعنى يكون منه إتيان وأن يحدثنا . وله أن ينفصل من هذا بما فيه من مناقضة الأصول التي انعقدت بأن اضمار أن في الواو ، وأنها إنما تكون في غير الواجب ، ولا تكون في الواجب ، وليس كذلك بيت الأعشى »[3] .

واما السيرافي فلم يؤيد الخليل كما أيده الرماني بل جاء بقول آخر فقال بعد ذكره لقول الخليل ويونس : وفيه قول ثالث وهو عندي اسهل من هذين القولين . وهو أن نقدر في موضع ان تركبوا اذا تركبون ، لأن ان واذا يجازى بهما ، وهما مقاربان في معنى مايريده المتكلم ، وإن كان بعد ان

---

(١) يعني قوله تعالى في سورة الواقعة : « يطوف عليهم ولدان مخلدون . بأكواب وأباريق وكأس من معين . لايصدعون عنها ولا ينزفون . وفاكهة مما يتخيرون . ولحم طير مما يشتهون وحور عين كامثال اللؤلؤ المكنون . جزاءاً بما كانوا يعملون . »

(٢) قال القرطبي في تفسيره : « ومن نصب وهو الاشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي ، وكذلك هو في مصحف ابى ، فهو على تقدير اضمار فعل كأنه قال : ويزوجون حورا عينا . والحمل في النصب على المعنى ايضا حسن ، لان معنى يطاف عليهم به يعطونه . » ١٧ : ٢٠٥ .

(٣) شرح الرماني ٣/١/١٢٣ .

مجزوم وبعد اذا مرفوع ، فاذا قدرنا أتركبون وهو في معنى أن تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه في التقدير »[1]

٣ – وقال سيبويه : « وزعم الخليل أن قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط   غلَس الظلام من الرباب خيالا

كقولك : إنها لإبل أم شاء .. ويجوز في الشعر ان يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف . قال التميمي (الأسود بن يعفر) :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً   شعيثُ بن سهم أم شعيث بن منقر[2]

وقال الرماني : « وقول الأخطل : كذبتك عينك .. أم فيه منقطعة . ولا يحمل على حذف الالف في الضرورة الا بدليل يصحب الكلام » ثم خرج بيت التميمي فقال : « فهذا على الحذف بتقدير : أشعيث بن سهم ام شعيث بن منقر ، لأنه لما رفع ولم يعمل أدري اقتضى الاستئناف »[3] . وأما السيرافي فلم يزد على شرح كلام سيبويه في هذه المسألة[4] .

مع الأخفش :

٤ – قال سيبويه : « هذا باب مايكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله اذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جر . واذا أظهرت رفع . ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت : لولا أنت . كما قال سبحانه (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[5] . ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً . والدليل على ذلك ان الياء والكاف لاتكونان علامة مضمر مرفوع . قال الشاعر (يزيد بن أم الحكم) :

---

(١) شرح السيرافي ٣ : ٢٢٠ .
(٢) الكتاب ١ : ٤٨٤ .
(٣) الشرح : ٣/٢/٢٠٦ .
(٤) شرح السيرافي ٤ : ٥٨ .
(٥) سورة سبأ : ٣١ .

وكم موطن لولاي طحت كما هوى　　　بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول الخليل ويونس[1]

وقال الرماني: «واختلفوا في موضع الكاف . فذهب الخليل ويونس وسيبويه الى انها في موضع جرّ . وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج الى أنها في موضع رفع ، وانما أوقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بينا على طريقة الاستعارة ، كما يقع المصدر موقع الحال في قولهم ، إنما أتيت سيراً سيراً . وكما يقع المصدر المعرف في أرسلها العراك موقع الحال . وكل ذلك على طريق الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة . وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع ان يقع على الحقيقة . ولا يجوز ان يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها اتفاق العلامة ، فأما ان تنقل ضمير المجرور الى موضع ضمير المرفوع فغير ممتنع وشواهده كثيرة .

والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش ، لأنه لو كان موضع الكاف جرّاً لوجب ان يكون الحرف عاملاً ، ولا يجوز الجر الا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لابد ان يكون فيه معنى الاضافة ، ولا بد ان يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في لولا .. »[2]

ولم يزد السيرافي على شرح أوجه الخلاف في هذه المسألة غير انه ذكر رأي الفراء الى جانب الأخفش وفصّل في ذكر حججه[3] .

٥ — قال سيبويه : «وأما قولهم: عساك ، فالكاف منصوبة .قال الراجز (وهو رؤبة) :

يا أبتا علّك أو عساكا

---

(١) الكتاب ١ : ٣٨٨ .

(٢) الشرح ٣/١/٥٤ . ويرد على الرماني هنا . بحروف الجر الزائدة ! فهي تعمل الجر ولا تفيد الاضافة ولا يعمل في موضعها الفعل .

(٣) شرح السيرافي ٣ : ١٥١ — ١٥٢ .

والدليل على أنها منصوبة أنك اذا عنيت نفسك كانت علامتك ني . قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع ، فهذان الحرفان لهما في الاضمار هذه الحال ، كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها . »[1]

وقال الرماني : « فالكاف في موضع رفع عند الاخفش ، وفي موضع نصب عند سيبويه . ودليله عساني ، وان الفعل لا يعمل الجر أصلا ، ونظير ذلك في الشذوذ لدن غدوة ..

واستشهد الاخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا فهذا شاهد بيّن ، وعلته تنكب التضعيف في أنا كك. وجاء في نظيره من المتكلم على قياسه . ولا تجوز موافقة الجر للرفع في أصل الموضوع كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك لان الرفع لا يناسب الجر فهذا الذي أنكره سيبويه على ما قال وهو يذكر[2] ما يجب ان توضع عليه الاصول ، وليس كذلك اذا وقعت كلمة موقع كلمة على جهة الاستعارة[3] »

وكذلك أورد السيرافي مذهب سيبويه في أن عسى حرف بمنزلة لعل تنصب ما بعدها . ومذهب الاخفش في أن الكاف والنون والياء في موضع رفع ، واستعير لفظ النصب للرفع في هذا الموضع كما استعير له لفظ الجرّ في لولاك . وزاد السيرافي بعد ذلك بذكر مذهب المبرد وهو ان الكاف والنون والياء في موضع نصب بعسى وان اسمها مضمر فيها مرفوع ، وهو عنده كقولهم :

---

(١) الكتاب ١ : ٣٨٨ .

(٢) في الاصل : يكره .

(٣) الشرح : ٣/١/٥ : ٤ .

عسى الغوير أبؤساً[١]. ولم يذكر السيرافي رأيه ولم يؤيد مذهباً من هذه المذاهب التي ذكرها . ولا بد لنا من الاشارة هنا الى أن صاحب المغني تعرض لهذه المسألة الخلافية ووقف أمام الشاهد الذي احتج به الاخفش، والذي زعم الرماني أنه شاهد بين ، فعلق عليه ولم يجزه[٢].

٦ – وسنرى أن[٣] الرماني يؤيد الاخفش وابن السراج في أن عامل الرفع في الخبر (الذي هو المبتدأ) هو الابتداء وليس هو المبتدأ على ما قال سيبويه.

مع المبرد [٤]

٧ – قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لانه موقع فيه الامر وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً . وليس كل مصدر وان كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لان المصدر ههنا في موضع فاعل اذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةٌ ، ولا أتانا رجلةٌ » [٥].

وقال الرماني: « واختلفوا في أتانا سرعة ، وأتانا رجلة . فأجازه ابو العباس على القياس الذي ذكرنا[٦] . وأباه سيبويه لأنه مصدر وقع موقع الحال من

---

(١) شرح السيرافي ٣ : ١٥٣

(٢) انظر مغني اللبيب ١ : ١٥٢، وهمع الهوامع ١ : ١٣٢ .

(٣) انظر ص ٣٠٣ المسألة ٥ .

(٤) هذه خمس مسائل ذهب الرماني فيها مذهب المبرد في مخالفته سيبويه . وقد بحثت عنها طويلاً في كتاب (الانتصار) الذي وضعه ابن ولاد لينقض فيه ردود المبرد على سيبويه ولكني لم اعثر عليها فيه ، ولعل ابن ولاد لم يكن مستقصياً كل مسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه .

(٥) الكتاب ١ : ١٨٦ .

(٦) قال : « الذي يجوز في المصدر الواقع موقع الحال اذا كان مما يتنوع به الفعل وفيه معنى الحال النصب على هذا الوجه بالفعل المذكور » هذا رأي الرماني وهو فيه مع الكوفيين

غير ان يغلب على الباب . وقول أبي العباس قوي في هـذا لأنه أفاد المصدر الواقع موقع الحال تنويع الفعل وهو حسن متقبل في الفهم فلا سبيل الى المنع منه مع ظهوره هذا الظهور »[1] .

٨ – قال سيبويه : « وقد يجمعون بالتـاء وهم يريدون الكثير . وقال الشاعر (وهو حسان) :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فلم يرد أدنى العدد »[2].

وقال الرماني : « وقال حسان :

لنا الجَفَنات الغرّ يلمعن بالضحي وأسيافُنا يقطرن من نجدة دما

فجاء بالجفنات في الكثير ، وجاز ذلك لمـا صحبه من الدليل في البيت على معنى الافتخار ، والافتخار يقتضي الكثير ، فجاء به على أحد المحتملين بالدليل . وابو العباس يذهب الى ان الالف والتاء في أصل موضوعه على احتمال الكثير والقليل . ومن النحويين من يذهب الى انه للقليل ، ويجوز في الكثير على حد قولهم ثلاثة شسوع . والاقوى في هـذا مذهب أبي العباس لانها نظير الواو والنون في جمع المذكر »[3]

٩ – لما كانت إضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً جاز اقتران هذا المضاف دون غيره من المضافات بأل : « قال الشاعر :

والاخفش والمبرد لانه « اختلف النحويون في تخريجها فسيبويه وجمهور البصريين على انها مصادر مؤولة بالمشتق فهي في موضع الحال . اي اتانا مسرعا . وقال آخرون هي مصادر على تأويل مضاف محذوف اي أتانا إتيان سرعة . وقال الكوفيون والاخفش والمبرد انها مفعول مطلق تدل على نوع الفعل » الهمع ١ : ٢٣٨ .

(١) الشرح ٢/١/١٦ .
(٢) الكتاب ٢ : ١٨١ .
(٣) الشرح ٤/١/١٤٩ .

الواهب المئة الهجان وعبدها[1]

ومنع المبرد هذه الصورة ، وأوجب النصب . قيل : او الى ضمير ما ، نحو : الضاربك ، والضاربي ، والضاربه ، قاله الرماني والمبرد والزمخشري . ومنع سيبويه والاخفش ذلك ، وجعلاه موضع الضمير ايضاً كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين نصبه[2]» [3] .

وهناك مسألتان لم يكن فيهما بين سيبويه ومخالفيه خلاف في الحكم وانما كان خلافاً منهجياً حول طرد القياس ، اذ كان منهج سيبويه يقضي بالوقوف في بعض الاحوال عندما سمع عن العرب دون القياس عليه على حين تعدى غيره ذلك الى طرد القياس وتعميم الحكم ، وقد غلبت على الرماني — في مثل هذه المواقف — نزعته الى تجريد القياس فأيد الذين خالفوا سيبويه .

١٠ — أما المسألة الاولى فالقياس على ما سمع مجموعاً من اسماء الاجناس وذلك انهم قالوا ان « جموع الكثرة واسماء المصادر واسماء الاجناس — اذا لم تختلف انواعها لاتجمع قياساً . وأما اذا اختلفت أنواع الاجناس[4] فسيبويه

---

(١) هذا البيت للاعشى وتتمته : عوذا تزجى بينها اطفالها .

وعبدها اي عبد المئة ، يعني راعيها . قال ابن السراج : وهم يقيسون على هذا البيت قول العرب : هذا ضارب الرجل وزيد . ولو كان زيد يلي الضارب لم يكن جرا .. الا ان المبرد يرفض هذا القياس ويفرق بين عبدها وزيد ويقول ان الضمير في عبدها هو المئة فكأنه قال : وعبد المئة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه . واجازه سيبويه والمازني وقال المازني انه من كلام العرب . والذي قاله ابو العباس اولى واحسن . وغلط الاعلم سيبويه في استشهاده بهذا البيت . وانظر التفصيل في الدرر اللوامع ٢ : ٥٨ .

(٢) في الاصل : نفيه .

(٣) همع الهوامع ٢ : ٤٨ .

(٤) وكذلك بعض المصادر اذا اختلفت فيها الاجناس فان الرماني يجيز فيها الجمع على ما سنرى بعد قليل .

لا يقيس جمعها على ما سمع منه . وعليه الجمهور. وذهب المبرد والرماني وغيرهما الى قياس ذلك »[1] .

١١ – وأما المسألة الثانية فهي القياس على ما سمع مفتوح العين في النسبة مما هو مكسور العين في الاصل ، وذلك أنك « اذا نسبت الى فَعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، أو فِعِل ، بكسر الفاء والعين ، أو فُعِل بضم الفاء وكسر العين ، فتحت العين من الثلاثة كنَمَرِي وغَمَرِي وإبَلِي وإبَلِي ، ودُئَلِي ودُؤَلي وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشقرة وشقرى وحبرة وحبرى . وشذ قولهم في الصعق صِعِقِي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا . وقال ابو حيان : « ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودئل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك على جهة الجواز ، وانه يجوز فيه الوجهان ، وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ، ويثرب ويثربي ، ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي .

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحهما ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، انه شاذ يحفظ ما ورد منه ، ولا يقاس عليه . والثاني انه مطرد ينقاس وعزي الى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة ... »[2] .

١٢ –وآخر ما خالف الرماني فيه سيبويه متابعته للاخفش والمبرد في جواز الرفع بعد حتى اذا سبقت بقلما التي تفيد التقليل . وذلك انه : « يتعين النصب عند سيبويه والاكثرين بعدفعل غيرموجب ،وهو : المنفي ، وما فيه الاستفهام وقلما نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة . وقلما سرت حتى أدخل المدينة ، اذا اردت بقلما النفي المحض . وأسرت حتى تدخل المدينة ؟ .

وانما لم يجز الرفع لانه على معنى السببية للأول في الثاني ، والأول منفي

---

(١) همع الهوامع ٣ : ١٨٣ وانظر قول الرماني منقولا عن شرحه في ص ٣٠٢

(٢) المصدر السابق ٢ : ١٩٠ .

لم يقع ، فلا يكون نفي السبب موجباً لوجود مسببه . وخالف الاخفش فجوز الرفع على ان أصل الكلام موجب ، وهو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفت ان يكون سير كان عند دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة . واتفقوا على ان الرفع في ذلك غير مسموع . وانما اجازه الاخفش ومن تبعه قياساً [1] .

ولو أريد بقلما التقليل لا النفي فكذلك عند سيبويه . وجوز ابو علي والرماني الرفع بعدها [2] . ونحن نجد لما نقل السيوطي أصلاً في شرح الرماني اذ قال في باب حتى التي يرتفع الفعل بعدها : « وتقول : قلما سرت حتى ادخلها . اذا ذهبت بقلما مذهب النفي فليس الا النصب ، بمنزلة ما سرت فأدخلها . وهو مذهب للعرب معروف . ويدل عليه قولهم : قلما سرت فأدخلها ، فينصب بالفاء على جواب النفي ولا يجوز سرت فأدخلها . ولهم فيه مذهب آخر على نقيض كثر ما سرت ، فيثبت اذا قال قلما سرت سيراً قليلاً على النقيض ، فعلى هذا المذهب يجوز قلما سرت فأدخلها بالرفع . » [3] .

فهذه اثنتا عشرة مسألة تابع الرماني فيها غيره على مخالفة سيبويه متابعة بناها – كما رأينا فيما نقلنا عن شرحه خاصة – على التدقيق والمناقشة والتعليل وكأنه كان وهو يشرح الكتاب ينظر في آراء الذين سبقوه إليه ، ويدقق في مواقف شيوخ النحويين من آراء سيبويه ، ثم يتخذ رأيه ويحدد موقفه في ضوء آرائهم ومواقفهم الا أن هذا لم يجعل من الرماني تابعاً لغيره في كل مايقول أو يقرر فهو إما مع سيبويه وإما مع مخالفيه ، ولكنه جعل منه عالماً حرّ الفكر يرى الحق مع سيبويه فيكون معه ، ويراه مع غيره فيكون عليه ؛ وقد

---

(١) وذهب المبرد في هذه المسألة مذهب الاخفش فرد عليه ابن ولاد في كتابه «الانتصار» رداً مطولا . انظر الورقة ١٩٢ وما بعدها من كتاب الانتصار .

(٢) همع الهوامع ٢ : ٩ .

(٣) شرح الرماني ٣/١/١٠٩ .

لا يراه في مرة ثالثة مع سيبويه ولا مع مخالفيه فاذا هو مع الحق الذي يراه، منفرد في رأيه ومذهبه كما هو شأنه في المسائل التي سنذكرها بعد قليل.

وان ما ذهبنا إليه - من ان الرماني لم يكن يقول في هذه المسائل أو غيرها برأي غيره من العلماء متابعة لهم وترديداً لأقوالهم.. وانما كان ذا تدقيق ونظر نستطيع ان نؤيده - الى جانب هذه المسائل - بكثير من المسائل الاخرى التي ناقش الرماني فيها آراء النحويين، وكان له في كل منها رأي ترجيحي واضح مبني على المناقشة والتعليل.

• قال سيبويه: «واذا قلت: رب رجل يقول ذاك. فقد أضفت القول الى الرجل برب». [1] وقال الرماني: «والمضاف في رب رجل يقول ذاك، فيه خلاف، فسيبويه يذهب الى انه القول أضيف الى رجل برب. وابن السراج يخالفه في ذلك، لأن (يقول) من صفة رجل، فهو بمنزلة رب رجل قائل ذلك، في أنه لا يصلح أن يعمل في رب، يذهب الى انه اضافة التقليل الى رجل يقول ذاك برب. والتقليل مدلول عليه غير مصرح بذكره، كما أنه في يا لبكر مدلول عليه، قد دل الحرف على المضاف في كلا الموضعين.

والذي عندي أنه اذا كان (يقول) صفة فهو على ما ذكره ابن السراج لأنه بمنزلة قائل ذلك. ولكن قد يتوجه في مذهب سيبويه انه ليس بصفة وانما هو فعل عامل في رب، كقولك: برجل مررت، فاذا قيل: رب رجل قائل ذاك، لم يجز الا على ما قال ابن السراج» [2].

• بل قد يستقل الرماني برأيه عن الجمهور كما في المسألة التي نقلها ابن هشام حين ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر فقال: «رب، في نحو: رب رجل صالح لقيته أو لقيت. لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: زيداً ضربته. ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار،

(١) الكتاب ١ : ٢٠٩ .
(٢) الشرح : ٢/١/٤٦ .

لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر . وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، هذا قول الرماني وابن طاهر[١] . وقال الجمهور[٢] هي فيهما حرف جر معد" . فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ ، لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثال الاول . وان قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت . »[٣] .

« ويرجح الرماني في (مهما) رأي الخليل ، بل هو لا يجوّز غيره ، فيقول « والأصل في مهما (ما) دخلت عليها (ما) كما تدخل على سائر أخواتها ، واستقبح التكرير في (ما ما) فأبدلت الألف هاء لأنها من مخرج الألف ، وحسن اللفظ بها . وهذا مذهب الخليل ، ولا يجوز عندي غيره ، لما بينا من العلة لتجري على قياس أخواتها من نحو (أَيْنَمَا تكونوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ)[٤] وقوله (أَيّاً مَا تَدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسْنَى)[٥] . وقد أجاز سيبويه[٦] أن تكون (مه) ضم اليها (ما) . »[٧]

---

(١) هو ابو بكر محمد بن احمد الانصاري استاذ ابن خروف . مات سنة ٥٨٠ . وترجمته في بغية الوعاة : ١٢ .

(٢) المعروف عند جمهور النحاة ان رب حرف جر شبيه بالزائد لا يفيد غير التقليل والتكثير . ولعل مراد ابن هشام هو جمهور متقدمي النحاة لا المتأخرين الذين ساد مذهبهم وقد اتضح ان سيبويه وابن السراج والرماني قالوا بالتعدية وكذلك الزجاج ومن تبعه . وانظر الهمع ٢ : ٢٧ .

(٣) لم نجد لما نقله ابن هشام عن الرماني سنداً في الشرح ولعله كان لابن هشام مصدر آخر غيره .

(٤) الآية (اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة) النساء ٤ : ٧٨ .

(٥) الآية (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) الاسراء ١٧ : ١١٠ .

(٦) وذلك في الكتاب : ١ : ٤٣٣ .

(٧) الشرح ٣/١/١٢٩ .

• وأما في (كلتا) فهو يرجح رأي سيبويه فيقول: «وقد حكي عن أبي عمر الجرمي أنه يجعل التاء زائدة ، ويزعم أن وزنه فعتل [١] . وهـذا لا وجه له ، لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره في الأكثر. كما أن الميم الأغلب عليها هذا . ولم تجيء في اسم غير جار على الفعل زائـدة في حشو الاسم ، فهو وزن مبتكر لا نظير له في كلام العرب . والذي ذكرنا أول مذهب سيبويه ، وهو الصواب على ما بينا » [٢]

وكذلك قال في باب ما تجعله زائداً بعد أن شرح مذهب كل من سيبويه والجرمي : « والاختيار مذهب سيبويه لأنه أقيس بحمله على نظير ، واجرائه التاء على ماينبغي ان تكون عليه من أنها لاتزاد للتأنيث الا في آخر الـكلمة وهو موضعها الذي يحقها أن تكون فيه بعـد تمام الاسم تلحق العلامة للتأنيث [٣] ، كما تلحق علامة التثنية وجمع السلامة . فهذا أقيس وأولى لها [٤] » .

• ويرجح الرماني رأي سيبويه ايضاً في كون نِعْمَة وشِدَّة جمعت على أنْعُم وأشُدّ ، اذ قال سيبويه « وقد كسرت فِعْلة على أفعُل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل . قالوا نعمة وانعم وشدة وأشد . » [٥] . وقال الرماني : « وجمع نعمة وشدة انعم وأشد ، على طريق النادر . وأبو العباس يحمله على المصـدر في نعم وانعم وشد وأشد على قياس فعل وافعل . وقول سيبويه أظهر لأن ما خرج من المصدر عن القياس المطرد فهو الى الاسم أقرب وجمعه أقوى » [٦]

---

(١) وزنها عند سيبويه فعلى كذفرى . وانظر الكتاب ٢ : ٨٢ .

(٢) الشرح : ٤/١/٢٧ .

(٣) ذكر ابن جني رفض النحاة رأي الجرمي في زيادة التاء في كلتا لان التاء لا تزاد حشوا ، ثم اتى بمثال زيدت التاء فيه حشواً وهو الكتبان من الكلب ووزنه فعتلان . انظر الخصائص ١ : ٢٠٣ .

(٤) الشرح : ٥/٧٢ .

(٥) الكتاب ٢ : ١٨٢ .

(٦) الشرح : ٤/٢/١٥٠ .

• وقد يكتفي بتوجيه رأي سيبويه وبيان جوازه كما في تثنية (على) اسم رجل . قال سيبويه : « ولو جعلت على اسماً ثم ثنيت لقلت : علوان ، لأنها من علوت ، ولأن ألفها لازمة للانتصاب . »[1] فقال الرماني : « وتثنية على اسم رجل علوان . وعلته على مذهب ابن السراج لزوم ألفه الانتصاب ، مع انه لا تصرف له . وعلى مذهب سيبويه أنه من علوت . . والذي عندي ان الاصل في الحروف امتناع الاشتقاق . ويجوز مع ذلك أن يخرج عن الاصل بشبه الاسم مثل هذا لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد وافق معنى العلو ، ودلالته على ذلك المعنى ظاهرة ، وان كان المعنى في غيره فانه الدال عليه دلالة ظاهرة »[2] .

• وهو ينصر الزجاج مرة على الفراء فيقول : « وأما قولهم ثلاثهَ ارْبعه[3] ، فانه لما كان قد وصل على نية الوقف جاز أن يحرك الهاء بحركة الهمزة . وتجيء على هذا قراءة الرؤاسي (الٓمٓ اللهُ لاَ إلهَ إلاّ هُوَ)[4] بقطع ألف الوصل لأنه استأنفها من أجل أنه وصل على نية الوقف ، فهذا قياس مستقيم . فأما من ذهب الى أنه يجوز على هذا تحريك الميم بحركة الهمزة كما حركت الهاء في ثلاثه اربعة ، فقد أنكر ذلك الزجاج على الفراء ، وقال ان هذه الهمزات اذا طلب التخفيف فيها أسقطها لأنها ألف وصل ولم يحتج الى القاء حركتها على ماقبلها وليس كذلك ثلاثه اربعة اذا طلب التخفيف . وقول الزجاج في هذا أقوى على أن يكون تحريك الميم في (الٓمَ الله) لاجتماع السواكن ، اذ لا يمكن أن

(١) الكتاب ٢ : ٩٣ .

(٢) الشرح : ٤/١/٤١ .

(٣) قال سيبويه : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول ثلاثه اربعة ، طرح همزة اربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء لانه جعلها ساكنة ، والساكن لا يتغير في الادراج » الكتاب ٢ : ٣٤٠ .

(٤) الآية (الم الله لا اله الا هو الحي القيوم) . آل عمران ٣ : ١ ، وجاء في تفسير القرطبي انه « قرأ الحسن وعمرو بن عبيد وعاصم بن ابي النجود وابو جعفر الرؤاسي بقطع الف الوصل على تقدير الوقف » ٤ : ١ .

يجمع بين ثلاثة أحرف سواكن ، ويجمع بين حرفين في الوصل ساكنين في حروف المعجم كقولك لام الف ، وقاف لام ، لأنها حروف يجب لها السكون بالتقطيع فلا حظ لها بالحركة ، فهذا قياسها . ومن حرك شيئاً منها على طريق الشذوذ والتشبيه بباب كيف وأين [١] .

• ويفضل الرماني مرة علة المبرد على علة سيبويه ويقف الى جانبها معللاً مثلها فيقول: « وتحقير مال من قولهم ملت تمال ، ورجل مال أي كثير المال ، مويل بالرد الى الاصل لاغير ، لانهم لم يقولوا من هذا المعنى مايل من الميل . وحق الاسم الذي على تقدير ناب ولا دليل على أصل الالف فيه أن يحقر بالواو لأن الواو أكثر في موضع العين عند سيبويه [٢] . وأبو العباس يعتل في ذلك باجتماع يائين في اول الاسم مع الضمة ، وكلا العلتين صحيح ، وعلة أبي العباس أظهر . وفيه علة ثالثة وهو أن الالف المجهولة بأنها لا دليل على أصلها كالألف المجهولة بأنه لا أصل لها في فاعل ، فلما كان هذا حكم الالف المجهولة في فاعل بلا خلاف ولا اشكال وجب أن تكون نظيرتها على قياسها » [٣] .

(٣)

تفرد الرماني بمخالفة سيبويه

رأينا الرماني في المسائل السابقة يخالف سيبويه مخالفة تابع عليها شيوخه المتقدمين فأخذ فيها بآرائهم وعارض سيبويه . الا أن معارضة الرماني لسيبويه ومخالفته له في الرأي لم تقف به عند حد التبعية والتقليد بل تجاوزت ذلك عنده الى التفرد بمعارضته ، فلقد خالفه في مسائل لم يسبقه أحد الى مخالفته فيها ، ولم

---

(١) الشرح : ٣/٢/٢٧٩ .
(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٢٧ .
(٣) الشرح : ٤/١/٧٩ .

يذكر هو ولا غيره أنه تابع عليها أحداً كما ذكر في المسائل السابقة ، بل كانت بعض كتب النحو تشير في بعض هذه المسائل الى رأي الرماني الذي ذهب اليه ، مخالفاً به سيبويه وتابعه عليه جماعة .

وقد استطعنا أن نتتبع هذه المسائل ونحصيها فيما وقفنا عليه من نحو الرماني فاذا هي قليلة لا تتجاوز السبع .

١ - قال سيبويه : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى على الابتداء. وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا . أما لكان كذا وكذا ، فحديث معلق بحديث لولا . وأما عبد الله فانه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء بعد الف الاستفهام ، كقولك أزيد أخوك ؟ انما رفعته على مارفعت عليه زيد أخوك ، غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام »[١] .

ومدلول كلام سيبويه أنه يجب كون الخبر بعد لولا كوناً مطلقاً محذوفاً . وتابعه على ذلك أكثر النحاة . ولم يزد السيرافي شيئاً على كلام سيبويه[٢] .

أما الرماني فقد قيّد وجوب الحذف بكون الخبر عاماً ، ولم يجز حذفه إذا كان خاصاً فقال : « الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ما أبقي على ما ألقي حذف الخبر العام في لولا . ولا يجوز حذف الخاص لأن الكلام يحتمله ولا يدل عليه ، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه »[٣] .

والظاهر أن تخصيص وجوب حذف الخبر بعد لولا بكونه كوناً مطلقاً ، وعدم جواز حذفه إذا كان خاصاً إلا اذا دل عليه دليل ، مذهب خاص بالرماني

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧٩ .
(٢) انظر شرح السيرافي ٣ : ٢ .
(٣) الشرح : ٢/١/١٣٩ .

لأنه كان أسبق القائلين به ، ثم تابعه على ذلك ابن الشجري والشلوبين وابن مالك . قال ابن هشام : « قال أكثرهم يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً.. وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه ؛ وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم ، نحو : لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة . ويجوز الأمران ان علم »[1].

٢ – قال سيبويه : « وأما الهمزتان فليس فيهما ادغام في مثل قولك قرأ أبوك ، وأقرىء أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ ابوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان ابداً فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس . وزعموا أن ابن أبي اسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب ، وهو رديء ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء »[2].

وقال الرماني : « وتقول قرأ ابوك واقرىء أباك . فلا يجوز الإدغام في الهمزتين اذا التقتا على هذه الصفة من قبل أن أكثر العرب لا يحققها والادغام يقتضي في المنفصلين جواز التحقيق فيهما على قياسه في سائر الكلام ، فرفضوا هذه لهذه العلة . فأما من حقق الهمزتين في المنفصل فقد أجاز سيبويه الادغام على مذهبه وقال مع ذلك انه رديء .

قال الشيخ أيده الله : وهذا الذي ذكر أنه رديء لايجوز عندي في القياس أصلاً ، ولا هو شيء تكلمت به العرب لأنهم قد أجمعوا ان الهمزة لم تدغم إلا في فعل من نحو رأس وعين فعال وفعل يلزمه السكون ، فأما في المنفصل فمرفوض لم يتكلم به . والعلة في ذلك أنه لما كان المطلوب بالادغام وتليين الهمز التخفيف ، وكان التليين أخص بالهمز وأحق به مغنياً عنه لم يجز البتة

---

(١) مغني اللبيب ١ : ٢٧٣ وانظر ايضا همع الهوامع ١ : ١٠٤ .

(٢) الكتاب ٢ : ٤٠٩ .

الادغام على المذهبين جميعاً لاجتماع السببين من الغناء عنه وإلزامه ما هو أحق به وأخص ، إذ يكون في الهمزة الواحدة ويجري في الهمزتين على ذلك القياس فهو أجرى فيه وأحق به »[1] .

وهكذا يرفض الرماني ما اعتبره سيبويه جائزاً رديئاً ، رفضاً يؤيده عنده القياس والسماع .

٣ – قال سيبويه : « واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر .. »[2] .

وقال الرماني : « ويجوز جمع بعض المصادر وهو ماظهر فيه اختلاف الجنس كالأشغال والحلوم والعقول والألباب ، ولا يجوز فيما لا يظهر فيه ذلك نحو الحمد والشكر والنظر . فأما الفكر والعلم فقد قيل فيه أفكار وعلوم لظهور الاختلاف ، وإن كان سيبويه ذكره فيما لا يجمع فليس بممتنع إذا ظهر فيه اختلاف وتقبلته الأفهام على هذا المعنى »[3] .

وأما السيرافي فكان على مذهب سيبويه ، يسلّم بما سمع عن العرب ولا يتجاوزه . قال : « ذكر سيبويه ثلاثة أشياء الباب فيها ألا تجمع وما جمع منها فهو مسلّم ، والباقي على قياسه . منها الجمع المكسر وقد ذكرناه . وما لم يذكره سيبويه وصح أن العرب جمعته فإنه مسلم ، وقد روى أسماء وأسامي ، وقد روى مواليات ، وذكرها الفراء ، وربما اضطر الشاعر فجمع الجمع . والثاني من الثلاثة المصادر التي تدل على نوع المصدر نحو القتل والشتم والضرب ، لا يقال قتول ولا شتوم في جمع ذلك وإنما جاء أشغال وحلوم وعقول وألباب ، فلا

---

(١) الشرح : ١٦٦/٥ . وعجيب أن يشتدّ الرماني في المنع وقد رأى سيبويه يقول : « وقد تكلم ببعضه العرب » إذ ما دام سيبويه قد سمع عن العرب فهو مضطر الى القبول . وله ان يحكم بعد ذلك بالرداءة كما فعل وليس له ان يردّ ما سمع كما يريد الرماني .

(٢) الكتاب ١٢ : ٢٠٠ .

(٣) الشرح : ١٧٤/٢/٤ .

يتجاوز ذلك. وكذلك أسماء الأجناس نحو التمر والبر والشعير، لأن كل لفظ من ذلك يدل على الجنس بأسره فلا حاجة بالمتكلم إلى جمعه، فإن جمعت العرب شيئاً من ذلك فإنما يريدون بذلك الدلالة على اختلاف أنواعه كقولهم التمران والتمور..»[1].

٤ – وقال سيبويه في باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن[2]: «ومما يبطل القلب قوله: زيد أخو عبد الله مجنون به، إذا جعلت الأخ صفة والمجنون من زيد بأخيه، لأنه لا يستقيم زيد مجنون به أخو عبد الله»[3].

وقال الرماني: «ومما ألزمهم فساد قوله زيد أخو عبد الله مجنون به، إذا كان الأخ صفة لزيد لأنه لا يجوز القلب، لا يجوز أن تقول: زيد مجنون به أخو عبد الله. وألزمهم في الخبر والمخبر عنه ما يلزمهم في الصفة والموصوف وبينهما عندي فرق، لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد فهي تطلب التقديم حتى تلي الموصوف وليس كذلك الخبر مع المخبر عنه لأنه منفصل منه، وهو جملة معه، ولولا أن الاسم قديم لم يكن الثاني خبراً عنه، فليس اقتضاؤه لأن يلي المبتدأ كاقتضاء ما هو مع الأول بمنزلة اسم واحد، ففي هذا الالزام بعد لهذه العلة»[4].

٥ – اختلف البصريون فيما بينهم حول عامل الرفع في الخبر، إذ رأى سيبويه أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ. ورأى الأخفش وابن السراج أنه الابتداء. ورأى آخرون أنه المبتدأ والابتداء معاً[5].

---

(١) شرح السيرافي ٥ : ٤٠

(٢) يعني ما كان اتباع الصفة فيه للاسم احسن من جعلها حالا منه.

(٣) الكتاب ١ : ٢٤٣

(٤) الشرح : ٧٨/١/٢.

(٥) سياتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث تحت عنوان العامل في المبتدأ.

وقد وافق الرماني الأخفش وابن السراج في بعض قولهما فقال إن الابتداء هو عامل الرفع ولكن في الخبر الذي هو المبتدأ . وهو بذلك مخالف لسيبويه معهما .

وأما إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة ، أي اذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإن الرماني يخالف سيبويه والبصريين جميعاً وينفرد من بينهم بمذهب خاص به إذ يرى هذا النوع من الخبر مستغنياً عن العامل ، وهو يقول في ذلك : « الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ . ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ ، لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه ، فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لأنه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر . وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل . وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف[1] ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء »[2] وهكذا فكون الخبر جملة أو شبه جملة جعله عند الرماني مستغنياً عن عامل الابتداء أو غيره لأنه مشغول بعامل آخر ولا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد .

وقد لا تتعدى معارضة الرماني لسيبويه في بعض الأحيان تصحيح قراءة أو رواية ، أو ترجيح وجه على وجه ، كما في المسألتين الآتيتين :

٦ - استشهد سيبويه مرة بقراءة رويت عن أبي عمرو بن العلاء ، فاعترض الرماني بأنها قراءة غير مشهورة . قال سيبويه في باب إضافة المنادى الى نفسك[3] : واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل . تقول يا غلامي أقبل . وكذلك إذا وقفوا . وكان أبو عمرو يقول: (يَا عِبَادِيْ فَاتَّقُوْنِ)»[4]

(١) انظر اختلافهم في تقدير هذا العامل في همع الهوامع ١ : ٩٨ .

(٢) الشرح : ٢/١/١٣٧ .

(٣) الكتاب ١ : ٦١٦ .

(٤) سورة الزمر ٣٩ : ١٦ .

وقال الرماني : « وقرأ أبو عمرو في القراءة المشهورة التي قرأنا بها على ابن مجاهد وغيره من شيوخنا (يَا عِبادِيْ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ [1]) بإثبات الياء. وقرأ (يَا عِبادِ فاتَّقونِ) بالحذف. ووجه ذلك أن هؤلاء المخاطبين قد عملوا ما آمنوا به فجاء هذا الكلام على طريق البشارة لهم ... وقد روى سيبويه (يَا عِبادِيْ فاتَّقونِ) وليست هذه الرواية مشهورة عن أبي عمرو والوجه ما بدأنا به »[2] .

٧ - قال سيبويه في باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره : « ومثل ذلك حذاريك . كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر . كأنه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب . وكأن هذه التثنية أشد توكيداً، ومثله إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل قول الشاعر (وهو عبد بني الحسحاس) .

إذا شق برد ، شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس[3]

أي مداولتك ومداولة لك . وإن شاء كان حالا[4] .

وذكر الرماني شاهد سيبويه هذا ثم قال : « وقال سيبويه هو في موضع الحال ، يعني أنه متعلق بشقٍ بالبرد مثله مداولة ، فالمعنى على هذا . ووجه نصبه على ما فسرنا من الفعل المتروك اظهاره »[5] .

---

(١) سورة الزخرف ٤٣ : ٦٨ .

(٢) الشرح : ٢/٢/١٩ .

(٣) ويروى : حتى كلنا غير لابس . وانظر همع الهوامع ١٨٩:١ والدرر اللوامع ١ : ١٦٢

(٤) الكتاب ١٧٥:١

(٥) الشرح : ٢/١/٣ وواضح ان سيبويه ذكر وجهين : النصب على المصدرية، والنصب على الحال. وان الرماني اقتصر على نسبة القول بالحال الى سيبويه ثم فسر الكلام بعد ذلك على المصدرية وكان عليه ان يبين ماذا كان يبطل أحد وجهي سيبويه او انه يرجح احدهما على الآخر .

ولو أننا تأملنا هذه المسائل السبع لما وجدنا فيها ما يستحق أن نقف عنده سوى مسألتين اثنتين : الأولى تلك التي قيد الرماني فيها حذف الخبر بعد لولا بكونه مطلقاً عاماً . والثانية هي التي أجاز فيها أن يجمع من المصادر ما ظهر فيه اختلاف وتقبلته الأفهام كالأفكار والعلوم وذلك لأن رأي الرماني في هاتين المسألتين هو الرأي الذي ساد وأخذ به النحاة . وأما سائر المسائل فغير ذات شأن ، فواحدة يرفض فيها وجهاً ذكر سيبويه نفسه أنه وجه رديء . وثانية يرد فيها علة لا تغير حكماً . وثالثة تتصل بأمر العامل في الخبر إذا كان جملة أو شبهها وهو أمر نظري لا طائل تحته . ورابعة يضعف فيها رواية قراءة استشهد بها سيبويه على لغة معينة . وخامسة يأخذ فيها بوجه من وجهين ذكرهما سيبويه .

ولو أننا ذهبنا في الاستقصاء أكثر من ذلك لوجدنا الرماني في بعض المواضع غير دقيق في نقل ما يرويه عن سيبويه ، ومن ذلك مثلاً قوله : « وتقول : قد مررت برجل ام امرأة . فأجاز سيبويه هذا في أم المنقطعة وحقها أن يستأنف الكلام بعدها لأنها بمنزلة بل أكذا فعطفها على المفرد شذوذ في القياس اذا كانت منقطعة ، وانما الجيد فيها الاستئناف كقولهم : انها لإبل أم شاء .. كأنه قيل أم هي شاء .. »[1] على حين ان سيبويه لم يقل ذلك وانما قال : « وأما قولهم أمررت برجل أم امرأة ، اذا أردت معنى أيهما مررت به فان (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما (او) »[2] فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرماني . ومما يؤيد ذلك انه لم ينقله عن سيبويه سوى الرماني ، ويبدو ان ابن مالك هو أول من قال بجواز ذلك حتى اتهم بانه خرق إجماع النحويين . قال ابن هشام : « ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لإبل أم شاء . وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع

---

(١) الشرح : ٢/١/٥٨ .
(٢) الكتاب ١ : ٢١٩ .

النحويين [1] فقال لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، وزعم انها تعطف المفردات كبل ، وقدرها ههنا ببل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم ان هناك لإبلاً أم شاء بالنصب . فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء » [2] .

ولو كان مانقله الرماني عن سيبويه صحيحاً لما كان ابن مالك خارقاً للاجماع فيه ولكان قاله من قبله الكثيرون متابعة منهم لسيبويه .

ومما يذكر بصدد عدم دقة الرماني فيما ينقله عن سيبويه ايضاً قوله : « والخليل يذهب الى اضمار أن بعد إذن . ووجه قوله انه وجدها بمنزلة الفاء وأخواتها ، تعمل تارة ولا تعمل تارة فقاسها على الأحرف الخمسة التي تضمر بعدها أن . وخالفه سيبويه، وألزمه من ذلك أن تعمل في قولك عبد الله إذن يأتيك ، لأنه على معنى اذن يأتيك عبد الله ، ولا ينقلب ، وهذا على سيبويه لأنه انما يعمل تلك الاحرف تارة ولا يعملها تارة لاختلاف المعنى فأما اذن فانها تلغى تارة وتعمل تارة لأنها تشبه حسبت واخواتها في الاستدراك بها تارة والاعتماد عليها تارة » [3]. على حين أن سيبويه يقول : « واعلم أن اذن اذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فانها ملغاة لا تنصب البتة .. فهذا تفسير الخليل ،وذلك قولك : أنا إذن آتيك .. » [4] ثم يقول : « وقد ذكر لي بعضهم ان الخليل قال ان مضمرة بعد اذن . ولو كانت مما تضمر بعده أن ، فكانت بمنزلة اللام وحتى ، لأضمرتها اذا قلت : عبد الله اذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب اذن يأتيك ، لان المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب . فهذا ما رووا

---

(١) وهذا ما قاله ابو حيان ايضا في حق ابن مالك . وانظر همع الهوامع ٢:١٣٣ .

(٢) مغني اللبيب ١ : ٤٦ .

(٣) الشرح ٣/١/١٠٣ .

(٤) الكتاب ١ : ٤١١ .

وأما ما سمعت منه فالأول »[1] .

وظاهر من قول سيبويه انه يشك فيما رووا عن الخليل ، فهو لم يوثق من نقل عنه كما هي عادته حين ينقل عن ثقة ولكنه قال : « وقد ذكر لي بعضهم » ثم عاد يؤكد في نهاية الخبر ان هذا ما رووا ! أمـــا هو فقد سمع بنفسه غير ذلك ، والذي سمعه من الخليل بنفسه ينقض ما رووه عنه ، اذ سمع منه : أنا إذن آتيك ، بالرفع على إلغاء إذن ، ولو كان ما رووه صحيحاً لكان سمعه بالنصب لان المعنى واحد لم يتغير في الحالتين. ولكن الرماني أخذ شطر الكلام وترك شطره الآخر ، فنقل ما رووا وترك ما سمعه سيبويه ، ثم راح يؤيد وجهة روايتهم ويدافع عنها ..

* * *

---

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

الفصل الثالث

الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية

اتضح لنا حين تحدثنا عن النحو في القرن الرابع ان كثيرين من علماء النحو الذين عاشوا في ذلك القرن ببغداد لم يكونوا في الحقيقة إلا امتداداً لمدرستي البصرة والكوفة ... واننا حين نصف أحدهم بأنه بصرى أو كوفي لا نعني أنه كان كالمبرد أو كثعلب تعصباً لمدينته ونصرة لمذهبه ، وانما نعني انتسابه في منهجه النحوي الى أحد هذين المذهبين ، وذهابه مذهبه في آرائه النحوية .

ورأينا أن أول مظهر من مظاهر عدم التعصب المذهبي في بغداد انه ظهرت فيها طائفة من النحويين بسطت أقوال المذهبين واختارت منها جميعاً ، وانه اذا كانت لأحد المذهبين بعد ذلك غلبة على آراء أحد من هذه الطائفة فانما هي غلبة الحق في نظر صاحبه لا غلبة التعصب والهوى .

ولعل صاحبنا علي بن عيسى الرماني خير من يوضح هذه الحقيقة او يمثل تلك الطائفة من النحويين ، فلقد ولد الرماني وعاش في بغداد ثم مات بها ، وكانت موطنه الذي نشأ فيه وأخذ عن علمائه ، كما كانت فيما بعد موطن نشاطه العلمي حيث درّس وأملى وألّف .. ومع هذا فاننا لم نجد عند هذا النحوي البغدادي المربى شيئاً خارجاً عما عرفناه من أصول النحو عند البصريين ، بل كان – كما رأينا – بصرياً في نظرته العقلية المنظمة للنحو ، كما كان بصرياً في منهجه النحوي وأصوله العامة في القياس والسماع والاجماع . وأما مايتصل بالمسائل النحوية والاحكام الجزئية فلم يكن الرماني الى جانب البصريين دوماً بل كان أحياناً

يأخذ جانب الكوفيين ... كما كان في قليل من الاحيان يستقل برأيه عن المذهبين جميعاً .

ولقد عنينا بالمسائل الخلافية التي تعرّض لها الرماني ، وأحصينا آراءه التي وردت حولها في شرحه على سيبويه أو في كتب النحو الاخرى كمغني اللبيب وشرح الاشموني وهمع الهوامع اذ أن هذه الآراء الجزئية هي أوضح ما يعرفنا على نزعة الرماني أبصرية هي أم كوفية أم مستقلة ، لانها مسائل كان البصريون والكوفيون فيها على طرفي نقيض . وها نحن اولاء نعرضها مرتبة بحسب ما ذهب الرماني اليه فيها من مذهب بصري أو كوفي أو مستقل (بغدادي) .

١

مع البصرة

تناول الرماني في شرحه على (الكتاب) عدداً من المسائل الخلافية المشهورة في تاريخ الخلاف النحوي . ولقد عرضنا آراءه في هـــذه المسائل على مذهب كل من البصريين والكوفيين فاذا هو يذهب مذهب البصريين في عدد منها ثم يذهب في عدد آخر مذهب الكوفيين. أما المسائل التي كان الرماني فيها بصري المذهب فهي :

١ ـ الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر .

قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء »[(١)] يعني أن الأفعال أبنية اشتقت من المصادر . وتابعه على ذلك جميع البصريين . وقال الكوفيون إن الفعل سابق للمصدر ، والمصدر مأخوذ من الفعل وذكر

(١) الكتاب ١ : ٢ .

كل من الفريقين حججاً تؤيد مذهبه . وليس يعنينا هنا أن نبسط القول في هذا الخلاف[1] ، ولكن الذي يعنينا هو أن الرماني ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين فقال في باب ما يمتنع فيه ما أفعله : « الفعل يصلح أن يوصف به . وهو مشتق من المصدر »[2] وقال في باب الواو المضاعفة : « وبناء افعاللت من الحوة احواويت ، واحواوت الشاة ، والمصدر منه احوياه . وقال بعض النحويين الأجود احوياء ، لأن الياء منقلبة عن ألف زائدة في احواويت كما تنقلب في سوير . ولم يذكر هذا سيبويه . والفرق بينهما أنها في المصدر بمنزلة الاصل غير منقلبة ، لأن الفعل هو المأخوذ من المصدر »[3] .

٢ – نعم وبئس :

« ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان ، لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين »[4] . وذهب الرماني مذهب البصريين فقال في مسائل باب نعم وبئس : « ولم لا يجوز أن تتصرف نعم وبئس تصرف الأفعال وهي فعل ؟ ولم وجب أنها فعل ؟ وهل ذلك لأنها يصلح أن يضمر فيها كما يضمر في الفعل من نحو كان وأخواتها ؟»[5] ثم قال في الجواب : « ولا يجوز أن تتصرف نعم وبئس لتضمنها ما ليس لها في أصلها من أن القائل مادح أو ذام . وهي على لفظ الماضي لأن المدح إنما يكون بما قد وقع من فعل الممدوح ، وكذلك الذم إنما يكون بما وقع من فعل المذموم . وهي فعل لأنه يضمر فيها ولا يضمر

(١) انظر تفصيل ذلك في الانصاف : ١٠٢ المسألة ٢٨ وفي اسرار العربية : ٦٩ ، وفي ايضاح الزجاجي : ٥٦ .

(٢) الشرح : ٢٦٧/٢/٤ ب . وانظره أيضاً في الملحق .

(٣) الشرح : ١٤٨/٥ .

(٤) الانصاف : ٤٧ المسألة : ١٤ .

(٥) الشرح : ١٦٦/٢/١ .

إلا في الفعل »[1] .

٣ ـ العامل في المبتدأ

« ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان .. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء . وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم الى أنه يرتفع بالابتداء وحده . وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً . وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ . والمبتدأ يرتفع بالابتداء »[2] . وذهب الرماني مذهب البصريين فقال مفصلاً رأيه : « الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ ، ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في أنه لا يعمل فيه . فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لأنه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك أن يعمل فيها عامل آخر . وأما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل ، وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء[3] . والمبتدأ الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل كل عامل لفظي ، وإنما قيل أول في المرتبة ليفرق بين ما هو أول في اللفظ وموضعه التأخير ، وبين ما هو أول يستحق التقديم ، وان كان مؤخراً في اللفظ على الاتساع . والابتداء[4] يعمل في الرفع في شيئين : المبتدأ ، والخبر الذي هو [5] ، هو لأنه يجب في كل واحد منها أنه معتمد الكلام ، فالمبتدأ[6] معتمد

---

(١) الشرح : ١ / ٢ / ١٦٩ .

(٢) الانصاف : المسألة ٥ ص ٢١ .

(٣) نلاحظ هنا ان الرماني لم يصرح بعامل الخبر اذا كان جملة او ظرفاً وانظر تفصيل ذلك في ص ٣٠٣ و ٣٠٤ .

(٤) في الاصل : والمبتدأ .

(٥) يخالف الرماني بهذا سيبويه ، اذ يرى ان الابتداء هو العامل في الخبر على حين يرى سيبويه انه المبتدأ . وقد مرّ بنا هذا الخلاف مفصلاً في ص : ٣٠٣

(٦) في الاصل : فالكلام .

البيان ، والخبر معتمد الفائدة ، والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكلام[1] .

٤ - عامل الرمل في الفعل المضارع

« اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يقوم زيد ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون الى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة. وذهب الكسائي الى أنه يرتفع بالزائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم »[2] .

وكان الرماني في هذه المسألة أيضاً إلى جانب البصريين فراح يفصل الحجة فيها ويرد قول الكوفيين مستعيناً بالمنطق . قال : « ما الذي يجوز في عامل الرفع في الفعل المضارع ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يعمل فيه الرفع فقد الجازم والناصب ، على مايقوله بعض النحويين؟ وهل ذلك لأن النفي لا يكون عاملاً مع أنه لا يحتاج مع نفيه الى أن يدل على أنه منفي من الكلام وإنما الاعراب بيان يفرق بين المعاني المختلفة من معاني الكلام ، ومع أنه إذا ضعف الشيء لا يكون عاملاً كما لا تعمل السين وسوف لضعف نقلهما الفعل ، وتعمل أن ولن لقوة نقلهما الفعل بوجهين ، فانتفاء العامل أضعف شيء في أن يوجه العمل إليه . ولم كان عامل الرفع في الفعل هو وقوعه موقع الاسم؟ وهل ذلك لأنه يحتاج أن يفرق بين الموقع الذي يقع فيه الاسم وبين الموقع الذي لا يقع فيه الاسم ، إذ كان تأليف الكلام من أكبر الدلالات فيه ، فاختلاف المواقع من أكبر ما يحتاج إليه في تأليف الكلام حتى يصح به البيان عن المعنى ؟ وما موقع الاسم الذي هو أحق به من الفعل ؟ وهل ذلك الموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم وما قسمته ؟[3] ، ثم قال في الجواب « والذي يجوز في عامل الرفع في الفعل المضارع أن يكون موقع الاسم الذي الاسم أحق به

(١) الشرح : ٢/١/١٣٧ .

(٢) الانصاف . المسألة : ٧٤ .

(٣) الشرح : ٣/١/٩٩.

في الاصل ليفرق بين الموقع الذي هو للاسم وإن صلح أن يقع فيه الفعل ، وبين الموقع الذي ليس للاسم أصلاً ، واقتضى ذلك أن يكون عاملاً للرفع لأن الرفع أول وموقع الاسم أول ، فكان أحق بأن يكون عامل الرفع لهذه العلة. ولا يجوز أن يكون عامل الرفع فقد الجازم والناصب لضعف المنفي عن أن يكون عاملاً مع أنه إذا ظهر لم يعمل الرفع فهو إذا لم يكن موجوداً أحق بأن لا يعمل الرفع .

وموقع الاسم الذي يصلح أن يقع فيه الفعل هو الموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم مع أنه يصلح أن يقع فيه ما هو للفائدة وإن كان الأصل فيه أن يكون لما هو للبيان ، فالموقع الذي يعمل فيه عامل الاسم هو للاسم ، لأن الاسم أول فهو له قبل حدوث الفعل . وليس كل موقع يقع فيه الاسم فهو مما يصلح أن يقع فيه الفعل ، لأن موقع الفاعل لا يصلح للفعل اذ يستحيل دخول فعل على فعل من أجل أن الفعل يقتضي معتمد البيان والفعل للفائدة ، فلا يدخل فعل على فعل . والموقع الذي هو للاسم ويصلح فيه الفعل على ستة أوجه : موقع المبتدأ . وموقع خبر المبتدأ . وموقع المفعول الذي يصلح لما فيه الفائدة . وموقع الصفة . وموقع الحال . وموقع المضاف إليه »[1] .

● – نداء ما فيه ألف ولام

« ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل ويا الغلام . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز »[2] .

وذهب الرماني مذهب البصريين فقال : « ولم لا ينادى ما فيه الألف واللام » ؟[3] . ثم أجاب بقوله : « ولا يجوز أن ينادى ما فيه الألف واللام

---

(١) الشرح : ٣/٠/٩٩ – ١٠١ .
(٢) الانصاف : المسألة ٤٦ . ص ١٤٨ .
(٣) الشرح : ٢/١/١٧١ .

للاستغناء عنهما بتعريف النداء وهو من الاستغناء اللازم الذي[1] يكون خلافه مما لا يحتاج إليه على وجه . وفعل ما لا يحتاج اليه على وجه لا يجوز »[2] .

٦ — وزن انسان .

« ذهب الكوفيون الى ان انسان وزنه افعان . وذهب البصريون الى ان وزنه فعلان . واليه ذهب بعض الكوفيين . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الاصل في انسان انسيان على افعلان من النسيان، إلا أنهم لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم . . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن وزنه فعلان لأن انسان مأخوذ من الانس ، وسمي الانس انساً لظهورهم كما سمي الجن جناً لاجتنانهم أي استتارهم . . ويجوز ان يكون سمي الإنس انساً لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الانس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في سائر الحيوان . . »[3] .

وقال الرماني : « وإنسان من الإنس ، وهو أولى من أخذه من النسيان لأن الإنس أغلب عليه وأحسن في صفته من النسيان . والأغلب عليه صفات المدح لا صفات الذم ، ودليل ذلك قول الله جل وعز : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)[4] فهم على أصل تكرمة إلا أن يحدث منهم انسان خطيئة فيخرج الى الإهانة واللائمة باستحقاق العقوبة . فهذا دليل على أن انسان فعلان من الإنس . وكيف تصرفت الحال فالنون الاخيرة زائدة فيه »[5] .

٧ — الميم المشدّدة في اللّهمّ .

وذهب الكوفيون الى أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من يا التي

---

(١) في الاصل (التي)

(٢) الشرح : ١٧٣/١/٢ .

(٣) الانصاف : ٣٤١ المسألة : ١١٧ .

(٤) سورة الاسراء ١٧ : ٧٠ .

(٥) الشرح : ٧٣/٥ .

للتنبيه في النداء. وذهب البصريون الى أنها عوض من يا التي للتنبيه في النداء »[1] « وقال الخليل : اللهم نداء ، والميم ههنا بدل من يا . فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها . . »[2] .

وقال الرماني : « وتقول اللهم اغفرلي . فالميم فيه بدل يا . ودليل ذلك أنه لايجوز إلا في النداء . وإنما زيدت الميم في آخر الاسم دون أوله لئلا يوهم ذلك أنها من أدوات النداء[3] . وجعلت على حرفين لتشاكل ما هي عوض منه . ولم تجز زيادتها في حشو الاسم لأن الزيادة في حشو الاسم توجب تغيير المعنى مما كان عليه في الاصل » .

ولا يكتفي الرماني بذلك ، بل يرد على الفراء مبيناً فساد مذهبه فيقول « ومن ذهب الى أن الاصل فيه يا الله امنا بخير ، وهو مذهب الفراء[4] ، فانه يفسد ذلك من ثلاثة أوجه : أحدها حذف يا الذي لا يجوز ذكره[5] . مع الاسم على الأصل من غير عوض. والثاني كثرة الحذف ، وإذا توجه الأمر على ما يكثر فيه الحذف او يقل ، واستوت الحال إلا من هذه الجهة ، فما يقل هو الصواب والوجه الثالث ادعاء زيادة معنى في الاسم ليس عليه دليل . فالصواب مذهب الخليل وسيبويه . وإنما زيدت الميم في هذا الاسم دون الزيادة في غيره لأنه اكثر في النداء مع اختصاصه بما ليس لغيره مما لا يصلح أن يدعى به إلا الله جل وعز »[6] .

---

(١) الانصاف : ١٥١ المسألة : ٤٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٣١٠ .

(٣) في الاصل : البناء .

(٤) قال الفراء « ونرى انها كانت كلمة ضم اليها أم . تريد : يا الله امنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت » معاني القرآن ١ : ٢٠٣ .

(٥) اي حذفا يا حذفا دائماً في هذا الاستعمال .

(٦) الشرح : ٢/٢/١٨٤ .

٨ – نون التوكيد .

« ذهب الكوفيون الى أنه يجوز ادخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو افعلان وافعلنان بالنون الخفيفة . واليه ذهب يونس ابن حبيب البصري . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين »[١] .

وسأل الرماني عن ذلك فقال : « وما حق الخفيفة في فعل الاثنين وجمع النساء ولم لا يجوز أن تثبت فيه كما يثبت الساكن المدغم ؟[٢] » ، ثم ذهب في الجواب مذهب البصريين فقال : « ولا يجوز لحاق الخفيفة في فعل الاثنين ولا في فعل جميع النساء ، لأنها تقع ساكنة بعد ألف . ولا يجوز في الوصل لالتقاء الساكنين من غير ادغام . ولا يجوز في الوقف لأنها لا تثبت فيه »[٣] .

٢

مع الكوفة

كما رأينا الرماني يؤيد البصريين في المسائل السابقة ويذهب مذهبهم فيها ، كذلك نراه في مسائل أخرى يقول برأي الكوفيين ويذهب مذهبهم فيها . ولقد أحصينا هذه المسائل التي أيد الرماني فيها الكوفيين ، وتتبعناها في شرحه على (الكتاب) وفي كتب النحو التي نقلت عنه ولا سيما همع الهوامع فكانت خمس مسائل وهي :

١ – كي :

وقد سبق أن رأيناه ينقل اختلافهم فيها حين تحدث عن (كيمه)[٤] ثم يأخذ برأي ابن السراج الموافق لرأي الكوفيين ، وهو أن كي تنصب بنفسها

---

(١) الانصاف : ٢٧١ المسألة : ٩٤ .

(٢) و (٣) الشرح : ٤/١/١٢٠ .

(٤) انظر ما سبق في مبحث القياس .

لا بأن مضمرة بعدها على خلاف البصريين الذين أجازوا وقوعها جارة .

٢ - موضع الكاف في لولاك .

قال ابن الانباري [١] : « ذهب الكوفيون الى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع . واليه ذهب ابو الحسن الاخفش من البصريين وذهب البصريون الى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب ابوالعباس المبرد الا أنه لا يجوز أن يقال : لولاي ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ولولا أنت فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء في التنزيل في قوله : (لَوْلا أنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [٢] » .

وأما الرماني فقد ذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين ولكنه نسب هذا المذهب الى من قال به من البصريين كالاخفش وابن السراج فقال : « وما موضع الكاف في لولاك ؟ وما وجه قول سيبويه ان موضعها جر ؟ ولم خالفه الاخفش وابن السراج وقالا موضعها رفع ؟ » ثم قال: « . واختلفوا في موضع الكاف ، فذهب الخليل ويونس وسيبويه الى أنها في موضع جر . وذهب الاخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج الى أنها في موضع رفع ، وانما وقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع لما بينا على طريقة الاستعارة ، كما يقع المصدر موقع الحال في قولك إنما أتيت سيراً سيراً ، وكما يقع المصدر المعرف في أرسلها العراك موقع الحال . وكل ذلك على طريق الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة . وكذلك يقع ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع على الاستعارة ويمتنع أن يقع على الحقيقة ، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع لأنه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها هذا كما أن بين المجرور والمنصوب مناسبة يصلح لأجلها اتفاق العلامة . فأما أن ينقل ضمير المجرور الى موضع ضمير المرفوع فغير ممتنع وشواهده كثيرة .

---

(١) الانصاف : ٢٨٥ . المسألة : ٩٧ .

(٢) سورة سبأ ٣٤ : ٣١ .

والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش »، لأنه لو كان موضع الكاف جرّاً لوجب أن يكون الحرف عاملاً، ولا يجوز الجر الا بعامل الجرّ، والحرف الذى يعمل الجرّ لابد أن يكون فيه معنى الإضافة ولا بد من أن يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في لو لا.

فإن قال قائل: فلم لا يجوز أن يعمل فيه الاستقرار، ويكون قدأضاف المخاطب إلى الاستقرار، كما تقول: زيد بالبصرة، فتضيفه إلى الاستقرار بالبصرة؟ قيل له: إن الباء يفهم منها هذا المعنى في المضمر والمظهر، وليس كذلك لولا، لأنه لا يفهم منها معنى الاضافة »[1].

٣ - اسم لا النافية للجنس

« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلامعرب منصوب بها. نحو: لا رجل في الدار. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح »[2].

وذكر ابن عقيل أن الزجاج أخذ في هذه المسألة بمذهب الكوفيين فقال: و « ذهب الكوفيون والزجاج إلى أن (رجل) في قولك لا رجل، معرب وأن فتحته فتحة اعراب »[3]. أما الرماني فقد نقل السيوطي أنه أخذ بمذهب الكوفيين فقال في الهمع « اذا كان اسم لا مفرداً، اي غير مضاف ولا شبيهه ركب معها وبني. على هذامذهب اكثر البصريين.. وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني الى ان المفرد معها معرب ايضاً، وحذف التنوين منه تخفيضاً لا بناء[4] ».

(١) الشرح: ٣/١/٤٥.

(٢) الانصاف: ١٦١ المسألة: ٥٣. وانظر تفصيل هذه المسألة وأوجه الشبه بين ان ولا في اسرار العربية: ٩٩. وفي شرح التصريح للازهري: ٢٣٥.

(٣) شرح ابن عقيل على هامش الخضري ١: ١٤١.

(٤) همع الهوامع (١ : ١٤٦) وكذلك نقل ابن يعيش عن الكوفيين والزجاج وجماعة من البصريين (شرح المفصل ١ : ١٠٦). ولست ادري من أين نقل السيوطى هذا الرأي عن الرماني إذ أني وجدته فى الشرح يصرّح ببناء اسم لاقائلاً انه لا يجوز أن يفصل بين لا وما عملت فيه لأنها بمنزلة خمسة عشر في البناء معه. وسيمرّ بك رأيه هذا مفصّلاً بعد قليل.

٤ - الضمير في الخبر المفرد الجامد .

قال ابن الانباري : « ذهب الكوفيون الى ان خبر المبتدأ اذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ، نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك واليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين وذهب البصريون الى انه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أنه اذا كان صفة انه يتضمن الضمير نحو زيد قائم وعمرو حسن وما اشبه ذلك »[1] وذكر في اسرار العربية ان الخبر يكون صفة وغير صفة ثم قال : « أما الاسم غير الصفة فنحو زيد أخوك وعمرو غلامك . فزيد مبتدأ وأخوك خبره . وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره . وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون الى أن فيه ضميراً يرجع الى المبتدأ . وبه قال علي بن عيسى الرماني من البصريين . والاول هو الصحيح »[2] .

ونقل ذلك ابن يعيش في شرح المفصل[3] كما نقله السيوطي أيضاً فقال « الخبر ثلاثة أقسام : مفرد وجملة وشبهها ، وهو الظرف والمجرور . فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه ، مضافاً كان او غيره . وهو قسمان : جامد ومشتق . والمشتق ما دل على متصف مصوغاً من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه . والجامد بخلافه . فالجامد لا يتحمل ضميراً نحو زيد أسد ، لا بمعنى شجاع . وزعم الكسائي أنه يتحمله . ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني »[4] .

---

(١) الانصاف : ٣٠ المسألة : ٧ .

(٢) اسرار العربية : ٣١ - ٣٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(٤) همع الهوامع ١ : ٩٥

٥ - سوى .

« ذهب الكوفيون الى ان سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً . وذهب البصريون الى أنها لاتكون الا ظرفاً »[١] وذكر الازهري رأي الرماني فقال: « وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلا »[٢]

وفصّل السيوطي القول في ذلك فذكر انه : ذهب جماعة منهم الرماني وابو البقاء الى انها ظرف متمكن ، اي يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلا . قال : قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب . ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك الى انها ليست ظرفاً البتة فانها اسم مرادف لغير ، فكما ان غير لاتكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى »[٣] .

٣

بغدادية

رأينا أن الرماني كان يقول في بعض المسائل برأي البصريين ، ويقول في بعضها الآخر برأي الكوفيين . ويتبين لنا من هذا ان مدار الامر عنده ليس نزعة بصرية أو ميلا كوفياً ، بل هو التدقيق والنظر وحكم العقل . وقد يؤدي به هذا الحكم الى مخالفة الخليل او سيبويه فلا يتردد في مخالفتهما ، كما يؤدي به احياناً الى مخالفة البصريين كافة فيعلن مخالفته لهم وتأييده لرأي الكوفيين .

ولقد كان يكفي الرماني ألا يكون بصرياً محضاً ، ولا كوفياً محضاً ، اي ألا يميل كل الميل الى أحد المذهبين ، وان يأخذ منهماجميعاً حتى يكون بغدادياً

---

(١) الانصاف : ١٣٢ المسألة : ٣٩ .

(٢) شرح التصريح : ٣٦٢ .

(٣) همع الهوامع ١ : ٢٠٢ .

على ماعرفنا من معنى البغدادية منه [1] . ولكن الحقيقة ان الرماني لم يقف عند عدم الميل الى أحد المذهبين والاخذ برأيه . وانما تعدى ذلك الى الاستقلال عنهما جميعاً ، والتفرد بالرأي من دونهما . ومن أمثلة هذا الاستقلال في الرأي قوله في عامل الرفع في الخبر . وقوله في الصرف .

١ – عامل الرفع في الخبر

رأينا كيف اختلف الكوفيون والبصريون حول عامل الرفع في المبتدأ ، فزعم الكوفيون ان المبتدأ والخبر يترافعان ، اي يرفع كل منهما الآخر . وزعم البصريون ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، اما الخبر فقد اختلفوا فيه [2] فكان سيبويه والجمهور على ان عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ ، وكان غيرهم على أنه المبتدأ والابتداء معاً ، وكان الاخفش وابن السراج على ان عامل الرفع في الخبر هو الابتداء فقط [3] .

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣ و ٣٥

(٢) ذكرنا ذلك في باب ماتفرد به الرماني في مخالفة سيبويه (المسألة ٥) وفي باب الرماني بين المدرستين البصرية والكوفية (المسألة ٣) وانظر تفصيله في همع الهوامع ١ : ٩٤ .

(٣) ولعل الاخفش وابن السراج اشتقا مذهبهما هذا من سيبويه ايضا لانه يقول ان الخبر ارتفع لان المبني على المبتدأ بمنزلته (الكتاب ١ : ٢٧٨) والمبتدأ عنده – كما عند جميع البصريين – مرفوع بالابتداء . ومن أحسن ما قرأت في هذا الموضوع قول ابي سعيد السيرافي: « ان الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه ، وهذه التعرية عاملة فيه . لان العوامل في الاعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من الاعراب . والتعرية قد تكون علامة في بعض الاماكن ... فاما المبتدأ فالابتداء يرفعه واما خبر المبتدأ فمن أصحابنا من يقول ان الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعاً . وقال ابو العباس محمد بن يزيد ان الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر . ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة يوهم بعضها ان الخبر يرفعه المبتدأ وذلك قوله : « فان المبني عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء » (الكتاب ١ : ٣٧٨) يعني يرتفع بالمبتدأ . ويوهم بعضها ان الابتداء يرفع المبتدأ والخبر كقوله : « وارتفع المنطلق – وهو يعني خبر الابتداء – لان المبني على المبتدأ بمنزلته » (الكتاب ١ : ٢٧٨) ويتابع السيرافي شرحه فيقول : « وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا =

واما الرماني فقد قال : « والابتداء يعمل في الرفع في شيئين : المبتدأ ، والخبر الذي هو هو ، لانه يجب في كل واحد منهما انه معتمد الكلام ، فالمبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة ، والرفع علامة في الاسم لمعتمد الكلام »(١) وهو انما يذكر هنا نوعاً واحداً من الخبر وهو الذي (هو هو) اي ليس جملة ولا شبهها من ظرف او جار ومجرور ، وكأن الابتداء لا يعمل الرفع الا في هذا النوع من الخبر فقط . وقد سبق للرماني ان قال : « الذي يجوز في الابتداء ان يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ . ولا يجوز ان يعمل فيما ليس هو المبتدأ ، لانه جملة او بمنزلة الجملة في انه لا يعمل فيه . فالجملة لا يعمل فيها الابتداء لانه قد عمل بعضها في بعض ، وامتنع لذلك ان يعمل فيها عامل آخر . واما الفعل فلا يعمل فيه الابتداء لان عامل الاسم لا يعمل في الفعل . واما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك ان يعمل فيه الابتداء »(٢) .

واذاً فالرماني يرى ان عامل الرفع في الخبر (الذي هو المبتدأ) هو الابتداء وهو بذلك موافق لرأي الاخفش وابن السراج من البصريين . واما الخبر الذي هو جملة أو شبه جملة فهو خبر مستغن عند الرماني عن العامل ، لانه اذا كان

= الموضع ، ولا رأيته لأحد ، وهو ان التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر ، لان الخبر ايضا لم يدخل عليه عامل لفظي لان المبتدأ ليس بعامل ، فكان في كل واحد منهما تعرية ، ويدلك على ذلك ان أصحابنا لا خلاف بينهم ان خبر المبتدأ قد يتقدم عليه ويرتفع به وقد علمنا ان العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، والابتداء والمبتدأ ليسا بأقوى من ان واخواتها ، واخبارها لا تتقدم . وانما جاز تقديم خبر المبتدأ لان فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ . ويقوي هذا قول سيبويه لان المبني على المبتدأ بمنزلته وعلى نحو هذا سوى الكوفيون بين الابتداء والخبر فجعلوا كل واحد منهما رافعا للآخر ، ايهما تقدم رفع الذي بعده ، وايهما تأخر رفع الذي قبله ». شرح السيرافي ٢ : ٢٢٣ .

(١) انظر الحواشي التي ذكرت منذ قليل في بحث العامل في المبتدأ.

(٢) الشرح: ١٣٧/١/٢ وانظر المسألة (٥) في باب ما تفرّد به الرماني في مخالفة سيبويه.

جملة فقد حمل بعضها في بعض ، واذا كان ظرفاً فعامله محذوف ، ولا مكان فيها لعامل آخر اذ لا يتوجه عاملان الى معمول واحد . واذا كان الامر كذلك كان هذا مذهباً خاصاً بالرماني انفرد به من بين البصريين والكوفيين .

٢ - رأيه في الصرف

ومن المسائل الخلافية التي كان للرماني منهـــا موقف عجيب ، مسألة القول بالصرف .

ولسنا نعني بالصرف هنا مانعنيه به في بحث الصرف والممنوع من الصرف ، ولكنا نعني به عاملاً معنوياً عده الكوفيون من نواصب الفعل المضارع ، وهو ان يأتي الفعل المضارع مسبوقاً بواو أو فاء أو أو أو ثم فلا يصح ان تعطفه هذه الادوات على فعل سابق معتمد على نفي او طلب وذلك نحو قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

اما البصريون فقد رفضوا القول بالصرف وجعلوا النصب في هذه المواضع السابقة [١] بأن المضمرة . ونحن نستعرض فيما يلي طائفة من الشواهد التي نصها الكوفيون على الصرف ، وننظر بعد ذلك رأي البصريين فيها ، ثم نرى موقف الرماني منها ومما قاله فيها الطرفان .

قال الفراء في قوله تعالى (ولا تَلبِسوا الحقَّ بالباطلِ وتَكتُموا الحقَّ وأنتم تعلمون) [٢] . وان شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم ، تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق . فتلقي (لا) لمجيئها في أول الكلام وفي قراءة أبي (ولا تكونوا اول كافر به وتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) [٣] فهذا

---

(١) استثنى البصريون من هذه الادوات (ثم) فلم يجيزوا الاضمار بعدها . انظر الكتاب ١ : ٤٤٧ .

(٢) سورة البقرة . الآية : ٤٢ .

(٣) سورة البقرة . الاية : ٤١ .

دليل على ان الجزم في قوله (وتكتموا الحق) مستقيم صواب . ومثله (وَلا تأكلوا أموالكم بالباطل وتُدْلوا بها الى الحُكّام)[١] وكذلك قوله (يا أيها الذين آمنوا لاتخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وانتم تعلمون)[٢] وان شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف ، فان قلت : وما الصرف ؟ قلت : ان تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لاتستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فاذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله　　　عار عليك اذا فعلت عظيم

الا ترى انه لا يجوز اعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً اذ كان معطوفاً ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله »[٣] .

وقال في موضع آخر : « والصرف ان يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم أو الفاء ، أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد او الاستفهام ممتنعاً ان يكر في العطف ، فذلك الصرف . ويجوز فيه الاتباع ، لانه نسق في اللفظ ، وينصب ، اذ كان ممتنعاً ان يحدث فيها ما أحدث في أوله . الا ترى انك تقول : لست لأبي إن لم أقتلك ، أو إن لم تسبقني في الارض . وكذلك يقولون : لايسعني شيء ويضيق عنك . ولا تكر (لا) في يضيق فهذا تفسير الصرف »[٤] .

ولو اننا رجعنا الى هذه الشواهد في كتاب سيبويه لوجدناها عنده منصوبة على اضمار أن ، فقد استشهد في باب الواو[٥] على النصب باضمار أن بقول الشاعر :

---

(١) سورة البقرة . الاية : ١٨٨ .

(٢) سورة الانفال . الاية : ٢٧ .

(٣) معاني القرآن : ١:٣٣ .

(٤) معاني القرآن ١:٢٣٥ .

(٥) الكتاب : ١:٤٢٤ .

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وقال في هذا البـاب أيضاً : « وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك . فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفـاء[1] ، إلا أن الواو لايكون موضعها في الكلام موضع الفاء . وتقول ائتني وآتيك ، إذا أردت: ليكن اتيان منك وأن آتيك ، تعني اتيان منك واتيان مني[2] . . وجعل سيبويه من النصب في هذا الباب قوله :

للبس عبـاءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف

وقال : « لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم ، لما ضممته الى الاسم وجعلت أحب لهما ، ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من إضمار أن وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب (وهو لكعب الغنوي) :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

والرفع ايضاً جائز حسن كما قال قيس بن زهير بن حذيمة :

فلا يدعني قومي صريحاً لحُرّة ٍ لئن كنت مقتولاً ويسلمُ عامر

ويغضب معطوف على الشيء . ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي »[3] .

---

(١) وكان قد قال في باب الفاء : « اعلم ان ما انتصب في باب الفاء ينتصب عـلى اضمار ان » الكتاب ١ : ٤١٨ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٢٥ .

(٣) الكتاب : ٤٢٦:١ . لاحظ ان ابن هشام فرق بين الواو التي تعطف على الاسم الصريح وبين التي تعطف على الاسم المؤول وذكر ان الثانية هي التي يسميها الكوفيون واو الصرف فقال في اقسام الواو التي ينصبما بعدها : « الواو الداخـلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول . فالاول كقوله :

ولبس عبـاءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والثاني شرطه ان يتقدم الواو نفي او طلب .وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف=

وقال ايضاً في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما : « وسألت الخليل عن قوله : ان تأتني فتحدثني أحدثك ، وان تأتني وتحدثني أحدثك، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه . ووجه نصبه على انه حمل الآخر على الاسم ، كأنه أراد : أن يكن اتيان فحديث أحدثك . فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم . . وسألته عن قول زهير :

ومن لا يُقدّم رجله مطمئنةً   فيثبتَها في مستوى الارض يزلقِ

فقال : النصب في هذا جيد »[1].

وواضح في قول سيبويه انه لما قبح عطف الثاني على الاول قدروا (أن) لتكون مع الثاني مصدراً فيجوز حمله على الاول . وقد أوجز السيوطي هذا المعنى فقال : « والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق »[2].

ونترك لابن الأنباري - بعد أن رأينا ما عند الفراء وما عند سيبويه - ان يلخص لنا الخلاف بين الطرفين فيقول : « ذهب الكوفيون الى ان الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن[3] ، منصوب على الصرف . وذهب البصريون الى أنه منصوب بتقدير أن . وذهب ابو عمر الجرمي من البصريين الى ان الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف »[4] .

= وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقوله :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم

والحق ان هذه واو العطف » مغني اللبيب ٢ : ٣٦١ .

(١) الكتاب ١ : ٤٤٧ .

(٢) همع الهوامع ٢ : ١٦ .

(٣) وهو في الكتاب مما ينصب باضمار ان . الكتاب ١ : ٤٢٥ .

(٤) الانصاف : ٢٢٩ المسألة : ٧٥ .

وجوهر الأمر في الخلاف بين الطرفين اذاً ان الصرف عند الكوفيين عامل معنوي وان النصب يكون فيه لصرف ما بعد أداة العطف عن العطف على ما قبلها لفساد هذا العطف من جهة المعنى. وان النصب عند البصريين في هذا الموضع انما يكون بأن وهي عامل لفظي مقدر.

وأما الرماني فقد استعمل مصطلح الكوفيين ولكنه ضمنه معنى النصب عند البصريين في هذا الموضع، وحمله معنى اضمار أن: فقال في قوله تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ): « بالنصب على الصرف وقد قرىء: ويعلمِ الصابرين. والنصب على لما يجمع الجهاد مع الصبر فهو حث عليه على هذا الوجه. فأما الجزم فعلى الحث على الجهاد وعلى الصبر. وكلا الوجهين حسن. والأول أبين »[1].

وقال في شاهد سيبويه:

فلا يدعني قومي صريحاً لحرة ... لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر

« انه نصب على الصرف، كأنه قال: لئن اجتمع كوني مقتولاً مع سلامة عامر »[2]. وكذلك حين شرح قول سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما وهو. « انه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا أن بعضهم قرأ: يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير »[3] جعله ايضاً منصوباً على الصرف. ولا شك ان تأويل الرماني لما نصب عنده على الصرف في هذه الشواهد بالمصادر يدل على انه لاحظ اضمار أن، وان لم يصرح بذلك، وليس معنى قوله في الآية انها بالنصب حث على الجهاد مع الصبر، وفي قول قيس بن زهير انه على تأويل لئن كنت مقتولاً مع سلامة عامر. سوى ما عناه سيبويه حين قال: وتقول ائتني وآتيك إذا

---

(١) الشرح: ١٢٠/١/٣ وانظر ما سبق ص ٢٧٣.
(٢) الشرح: ١٢٣/١/٣.
(٣) الكتاب ١: ٤٤٨.

أردت ليكن اتيان منك وأن آتيك ، تعني اتيان منك واتيان مني . وحين قال ايضاً : ان تأتني فتحدثني أحدثك كأنه أراد أن يكن اتيان فحديث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم.

وليس في هذا المعنى الذي أخذه الرماني من سيبويه وأطلق عليه اسم الصرف شيء مما أراده الكوفيون من مصطلحهم .

ومما يؤيد ما ذهبنا اليه من أن الرماني أخذ من الكوفيين مصطلح (الصرف) دون معناه ، وأطلقه على ما أراده سيبويه من النصب باضمار أن ، انه لم يتعرض في أي موضع من مواضع النصب بان المضمرة عند سيبويه ، والتي قال هو فيها بالنصب على الصرف ، لمناقشة رأي سيبويه كما هي عادته حين يخالفه في آرائه ، ولو كان الصرف عنده غير ما أراده سيبويه من معنى الاضمار لـ (أن) لتعرض لهذا الخلاف وناقشه . ويؤيدنا في هذا ايضاً ان الرماني قال مع سيبويه بعدم جواز النصب بعد ثم اذ هي ليست كالواو والفاء في جواز الإضمار بعدها [1] ، على حين انه لو أراد بالصرف مدلوله الكوفي لكانت (ثم) عنده ناصبة كالواو والفاء وأو ، كما رأينا عند الفراء [2] .

وجملة القول في موقف الرماني في المذاهب النحوية انه كان في بعض آرائه الى جانب البصريين ، وكان في بعض منها الى جانب الكوفيين ، كما كان له في بعض قليل آخر رأيه المستقل عن المذهبين . هذا فيما يتصل بمسائل الخلاف ، وأما منهجه فقد أخذ فيه بأصول المنهج البصري في القياس والسماع والاجماع ، وتحكيم المنطق . وعلى هذا يمكننا ان نقول إن الرماني بغدادي أخذ بنهج البصريين ، وهذا متفق مع ما قررناه في مدخل البحث من ان النحو لم يعد في القرن الرابع في بغداد نحواً ذا مذاهب قائمة على التعصب والهوى ، وان شيوخه

---

(١) انظر الحاشية ١ في ص ٣٢٤ .

(٢) انظر ص ٣٢٤ .

تأثروا فيه بثقافاتهم المختلفة وكان منهم من تأثر – كالرماني – بثقافته العقلية من منطقية وكلامية فغلبت عليه حتى ظهر أثرها في منهجه النحوي . ولم يكن الرماني الا واحداً من علماء تلك الطبقة التي أشرنا اليها سابقاً ، والتي كانت في بغداد بعيدة عن حمّى التعصب المذهبي فكان علماؤها يبسطون القول في المذهبين ويختارون منهما ، على تفاوت فيما يختارون ، فكان منهم من كثر اختياره من مذهب البصرة حتى يمكن اعتباره امتداداً للبصرة في بغداد ، وكانت قلة منهم امتداداً للكوفة فيها ، وكان منهم بغداديون مزجوا بين النحوين او أخذوا منهما جميعاً . .

٤

آراء نحوية متفرقة

لما كانت آراء الرماني نادرة في كتب النحو فقد رأينا أن نضيف ماوقفنا عليه منها إلى هذا البحث ، وأن نجمع فيه ما تفرق منها مما لم يذكر في الفصول السابقة .

١ - دخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها .

اختلف النحويون في دخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها ، كما اختلفوا فيه بعد (الى) اذا لم تقم في الكلام قرينة دالة على دخوله أو عدمه . وغلّبوا عند عدم وجود القرينة ما غلب على الباب مع وجود القرينة وهو دخول مابعد حتى ، وعدم دخول ما بعد الى فيما قبلها[1] . « ونقل ابو حيان عن الفراء[2]

---

(١) انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ١ : ١٢٤ . وفي همع الهوامع ٢ : ٢٤ .

(٢) مذهب الفراء انه اذا وقع على ما بعد حتى ما وقع على ما قبلها جاز فيه الخفض والاتباع . نحو : ضرب القوم حتى كبيرُهم ، وحتى كبيرِهم . واذا لم يصبه شيء مما اصاب ما قبله فلا يجوز فيه الا الخفض نحو : هو يصوم النهار حتى الليلِ . وانظر تفصيل مذهبه في معاني القرآن ١ : ١٣٧ .

والرماني ان ما بعد (حتى) يدخل فيما قبلها ان كان من جنسه ولا يدخل ان لم يكن . نحو : انه لينام الليل حتى الصباح[1] »

٢ - الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها .

حمل النحويون (لا) النافية للجنس على (إنّ) حملاً للنقيض على نقيضه . وذكروا بينهما أوجه شبه كثيرة[2] . ولما كانت (لا) عندهم فرعاً على (إنّ) كانت أضعف منها . ويرى البصريون أن مما تنحط به لا عن ان انحطاط الفرع عن الأصل أنها لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم بظرف أو حرف جر[3] . واشترط النحاة لتعمل لا عمل إن شروطاً منها « الا يفصل بين لا والنكرة بشيء فان فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن ، نحو : (لَا فِيهَا غَوْلٌ)[4] . وجوّز الرماني بقاء النصب ، حكى : لا كذلك رجلًا[5] ، ولا كزيد رجلًا ، ولا كالعشية زائراً . وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تميز . والثاني على معنى لا أرى »[6] .

ولسنا ندري من أين نقل صاحب الهمع هذا الرأي عن الرماني ، والذي في شرحه نقيض ذلك ، وهو قوله : « ولا يجوز أن يفصل بين لا وما عملت فيه[7] ، لأنها بمنزلة خمسة عشر في البناء معه[8] . فلو جاز : لا فيها رجل ، لجاز : ما من فيها رجل . بل هو في المركب أقبح وأبعد من الصواب . كما

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٢٤ .

(٢) انظر ذلك في اسرار العربية : ٩٩ وفي شرح التصريح للازهري : ٢٣٥ .

(٣) الانصاف : ١٦٣ .

(٤) من قوله تعالى في سورة الصافات (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ٣٧/٤٧ .

(٥) لاحظ ان الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب عند الرماني منصوب بها خلافا للبصريين القائلين ببنائه . انظر ذلك في مسألة اسم لا النافية للجنس التي ذكرت منذ قليل .

(٦) همع الهوامع ١ : ١٤٥ .

(٧) في الاصل : فيها .

(٨) أي أن لا مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد .

أنه في التفريق بين بعض الاسم وبعض أقبح منه في المركب . وكل ذلك قبيح لا يجوز في الكلام [1] » .

٣ – عمل اسم الفاعل المتصل بـ (ال) .

اختلف النحويون في عمل اسم الفاعل بحسب أحواله . « والجمهور على أنه اذا كان صلة (ال) فهو يعمل مطلقاً ؛ ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، لأن عمله حينئذ بالنيابة ، فنابت ال عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفعل [2] الماضي . وقال الرماني وجماعة انه يعمل ماضياً فقط ، لا حالاً ولا مستقبلاً» [3].

٤ – بدل الاشتمال .

واختلفوا في بدل لاشتمال ، هل هو اشتمال الاول على الثاني ، أو الثاني على الاول أو العامل . ونقل السيوطي أن الفارسي والرماني قالا بالوجهين الأولين [4] .

٥ – العطف بلا بعد (غير) الاستثنائية .

« إذا كانت (غير) استثناء ، ففي العطف بعدها بـ (لا) خلاف . فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني إلى جواز ذلك . فيقال : جاءوا غير زيد ولا عمرو . إما على تقدير زيادة لا ، وإما على الحمل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النفي ، فان قولك جاء القوم إلا زيداً ، في معنى جاء القوم لا زيد . وهو هنا أولى لأن غيرا في أصلها تعطي النفي . وذهب الفراء وثعلب إلى المنع كما في الا .. [5] » .

---

(١) شرح الرماني ٣/١/٧

(٢) في الهمع : (.. عن الفاعل الماضي) .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ٦٩ . والاصل في اسم الفاعل ان يجريه الماضي والحال والاستقبال وانما يعمل منه ما كان بمعنى الحال او الاستقبال . واما ما كان الماضي فلا يعمل الا اذا اريدت به حكاية حال ماضية او ادخلت عليه الالف واللام . وانظر شرح المفصل : ٦ : ٧٦ وما بعدها .

(٤) همع الهوامع ٢ : ١٢٦ .

(٥) همع الهوامع ١ : ٢٣١ .

٦ - ايمن .

ونختتم هـذا العرض لآراء الرماني بالوقوف عند رأيه في (ايمن) وذلك لأنهم نقلوا عنه أنه قال بحرفيتها ، فقد قال ابن هشام : « ايمن المختص بالقَسم اسم لا حرف ، خلافاً للزجاج والرماني [١] » . وجاء في همع الهوامع بصدد الكلام على ايمن « قال الرماني والزجاج هو حرف جر . قال أبو حيان : هو خلاف شأنه [٢] » .

والحق أن الرماني ذكر ايمن مرة بين حروف الاضافة فقال : «وحروف الاضافة هي التي توجب اختصاص مدلول عليه من غير تصريح بصرح بذكره ، وهي سبعة عشر ، ستة منها تلزم حروف الاضافة وأحد عشر لاتلزم حروف الاضافة . فاللازمة من وإلى وفي والباء الزائدة واللام الزائـدة ورب . والتي لا تلزم عن وعلى وكاف التشبيه وواو القسم وحتى ومنذ وخلا وعـدا وحاشا وايم وايمن » [٣] .

ولكنه عاد فذكرها ثانية في باب القسم بالجملة على أنهـا اسم فقال : « ولا يستعمل ايمن الله الا في اسم الله جل وعز ، والكعبة ، لأنه مبهم ليس بأصل في القسم . والألف فيه ألف وصل لأنه اسم مبهم يشبه الحرف » [٤] وقال في موضع آخر : « ونقول ايم وأيمن فتدخل فيه ألف الوصل [٥] لأنه اسم يشبه الحرف بلزوم موضع واحد في القسم على طريق النادر في موضعه ، فاقتضى أن

---

(١) مغني اللبيب ١ : ١٠٠

(٢) همع الهوامع ٢ : ٤٠

(٣) الشرح : ٤٦/١/٢ . ويبدو أن في العبارة سقطاً ، إذ ما كان الرماني ليذكر الباء واللام الزائدتين وينسى الأصليتين !

(٤) الشرح : ١٠٩/١/٤

(٥) قال الكوفيون : ايمن جمع يمين . وقال البصريون انه اسم مفرد مشتق من اليمين ، واستدلوا على ذلك بكون همزته همزة وصل . وانظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١٧٦ المسألة : ٥٩ .

يجري مجرى الحرف النادر في حركته ليدل بندوره في حركته على ندوره في موضعه، ودليل ذلك قولهم ليمن الله ، وليم الله »[1] .

وهكذا فايمن عند الرماني حرف إضافة ولكنه غير ملزم للاضافة .وهو اسم ولكنه يشبه الحرف .. ، أي أن الرماني قال « كسائر النحاة – باسمية ايمن ، ولكنه زاد عليهم بإثبات وجه الحرفية لها ايضاً.

تلك هي المسائل والآراء التي استطعنا أن نجمعها من نحو الرماني سواء ما ورد منها في شرحه على الكتاب أو ما نقل عنه النحاة . وهي بجملتها ترينا كيف كان الرماني في مناقشاته النحوية ، وفي متابعته لغيره من متقدمي النحاة والأخذ بأقوالهم . كما ترينا كيف كان الرماني ينفرد من بين النحويين – في أحيان قليلة – بأحكام وآراء خاصة به . ولعل هذه المسائل كافية لتؤكد أن عمل الرماني في النحو لم يكن في بيان نزعة جديدة ظهرت على يديه ، وانما كان شرحاً لآثار غيره من أعلام النحاة . وتأييداً لطائفة من آرائهم وتضعيفاً لطائفة أخرى .. وأنه قلّ أن يستقل من بينهم بمذهب ، أو ينفرد من دونهم برأي . وان شخصيته النحوية شخصية عالم واسع المعرفة كثير الثقافة ، لم يتعصب لمذهب بعينه ، أو لشيخ بذاته ، بل كان يستعرض المذاهب ويدقق النظر فيها ثم يوازن بينها ويختار منها .

وإن الذي يلفت النظر في كل ما كتب الرماني إنما هو أسلوبه في كتابه ، ولقد كنا نودّ لو عرفنا « حدود » الفرّاء أو الأخفش مثلاً ، لنوازن بينها وبين « حدود » الرماني .. ومع ذلك فقد ظهر الرماني لنا من خلال شرحه على الكتاب نحوياً فريداً في أسلوبه بين النحاة حتى بقينا نرجح أن عمل الرماني في النحو إنما هو في الشكل لا في المادة ، أي في الطريقة التي عرض بها النحو لا في النحو نفسه . تلك الطريقة التي سببت له الكثير من نقد القوم ولومهم .

---

(١) الشرح : ٥/٣ .

لقد كان الرماني معنياً بعلم الكلام ، مكثراً من التأليف فيه ، متأثراً بأسلوب علمائه ، فكتب النحو على طريقة المنطقيين أو الجدليين في عصره ، ولم يكتب على ما تعارف الناس عليه من أساليب النحاة ، فاذا نحوه منكر عندهم ، وإذا هو بينهم متّهم فيه !! ويتناقل الناس هذه التهمة عنه ، ويعزوها بعضهم الى اغراق الرماني في مزج النحو بالمنطق ، والحق أن الرماني معقد النحو وعر الاسلوب .. وإن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح وتقريب ولكنه كان قالباً توضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته .

ولا بد لقارىء الرماني من جهد عقلي وتركيز فكري ليستطيع متابعته في بحثه وإلا كان عاجزاً عن فهم الكثير من نحوه . وإن قراءة صفحات من شرح الرماني لتدل على أن مزج النحو بالمنطق على يديه كان في صياغة البحث النحوي في قالب منطقي محكم البناء ، لأن البحث النحوي عنده أصبح قائماً على (معنى عام) هو الاصل في الباب ، و (غرض) هو بيان ما يجوز في ذلك المعنى مما لا يجوز ، و (قضايا) أو (مسائل) فرعية يولدها عنده تحليل المعنى العام الى جزئياته ، مع الاهتمام الدائب بـ (ربط) تلك المسائل الجزئية بالمعنى العام ربطاً عقلياً واضحاً تتسلسل فيه المسائل من الكلي الى الجزئي أو من العام الى الخاص .. ويستعين الرماني في (صناعة) هذا (القالب) بالآلة الرئيسة في صناعة النحو عنده وهي (القياس) .

واذا كانت طريقة السؤال والجواب معروفة عند غير الرماني من النحاة كما هو الامر عند السيرافي مثلاً فانها عنده تأخذ اتجاهاً خاصاً أو تصطبغ بصبغة عقلية واضحة . ان السؤال والجواب عند السيرافي وسيلة عرضية يلجأ اليها أحياناً حيث يشعر بضرورة إيراد اعتراض ما .. فيورد السؤال واضحاً بسيطاً ثم يعقبه بجوابه ، أما الرماني فكان يحلل الباب بكامله الى مسائل يأخذ بعضها بحجز بعض ، ويتفتق بعضها عن بعض ، فتتوارد متوالدة متكاثرة في عملية تحليل

تستقصي كل مسائل الباب وتستوعب جميع قضاياه ، ثم تأتي الاجوبة عنها دفعة واحدة في تسلسل يحكم إحكام المسائل نفسها .

نعم ان الرماني - على ما نعرف من آثاره حتى اليوم - لم يأت في مادة النحو بفتح جديد ، ولكن عمله النحوي كان ظاهراً في تفرده من بين زملائه بأسلوب جديد ، انه حاول ان يلبس مادة النحو ثوب المنطق وان يظهرها للملأ بزي جديد فاذا هي في أعينهم غريبة واذا هم يشعرون أمامها بشعور الغرابة وعدم الألفة .. وكانت للرماني - الى جانب ذلك - آراء خاصة في بعض المسائل الجزئية في النحو ، ولكنها كانت مسائل قليلة لا تذكر .

* * *

خاتمة

هذا بحث وضعته عن نحوي من علماء القرن الرابع هو ابو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ والذي اشتهر بنبوغه في فروع مختلفة من ثقافة ذلك العصر .

وقد كانت الاقوال المتناقلة مختلفة في أمر الرماني ، فكان من العلماء من عده من شيوخ النحويين وأئمتهم .. وكان منهم من جهّله وأنكر أن يكون نحوه نحواً .. وكان على بحثي هذا أن يجلي الحقيقة في أمره ، ويكشف عن شخصيته النحوية . ولم يكن الوصول الى هذه الغاية بالامر اليسير مادام الزمن البعيد قد حجب بقرونه الكثيفة اكثر آثار الرجل ، ولم يترك لنا منها إلاّ ظلالا متناثرة هنا وهناك .. ومع ذلك فقد سرنا بالبحث متئدين حذرين ، فحاولنا أن نلمّ بتاريخ الحركة النحوية في عصر الرماني لنرسم الجوّ الفكري الذي عاش فيه ... ثم رحنا نتتبع سيرته الخاصة ، وما نقلوه عنه من الأخبار ، وندرس ما بين أيدينا من آثاره محاولين ان نتعرف من خلال ذلك كله الى شخصيته وأبرز خصائصها العلمية .

وكان من أضخم آثار الرماني التي وصلت إلينا شرحه لكتاب سيبويه فوقفنا عند هذا الشرح ، بل عدنا إلى (الكتاب) نفسه فخصصناه بفصل من بيان تحدثنا فيه عن مادته وطريقة عرضها ، وعن صاحبه وشخصيته فيه ، وأثره فيمن بعده ، وانتهينا من ذلك إلى الشعور بالحاجة الملحّة إلى شرحه . ثم تناولنا ما وصل إلينا من شروح الكتاب حتى زمن الرماني ، وفصلنا الحديث عن شرح السيرافي ووقفنا بعد ذلك عند شرح الرماني نصف ونعرض ، وندرس ونوازن .

إذ أن هـذا الشرح هو ـ حتى الآن ـ الطريق الوحيـدة إلى نحو الرماني . على أننا لم نقف عند هذا الأثر بل تتبعنا آراء الرماني محـاولين استقصاءها في كتب النحو المختلفة .

على هذا الأساس من السير المتمهل والتسلسل المحكم كان تتابع الفصول ضمن الأبواب وتتابع الأبواب في نطاق البحث . وعلى هذا الأساس أيضـاً جاءت النتائج متسلسلة في خواتيم الفصول ، تسلمنا كل طائفة منها إلى الطائفة التي تليها ، ونحن على يقين أو شبه يقين ثقة بنتائجنا واطمئناناً إليها .

ولقد كانت النتائج الآتية من أبرز ما قدمته لنا فصول البحث :

(١) كانت الحركة النحوية تتمثل في القرن الرابع في بغداد بثلاثة تيارات: يعتبر أولها امتـداداً للمذهب البصري ، وهو أقوى تلك التيارات الثلاثـة . ويعتبر التيار الثاني امتـداداً للمذهب الكوفي في بغـداد ، وهو أضعف تلك التيارات . وأما التيار الثالث وهو المتوسط بين قوة الأول وضعف الثـاني ، فهو تيار قائم على ميزتين : أولاهما أنه لا تعصب فيـه لشيخ بعينه أو مذهب بذاتـه ، وثانيتها ، وهي منحدرة عن الأولى ، أن علماءه أخذوا من المذهبين .

وإن هذا التيار الثالث القائم على عدم التعصب وعلى الأخذ من المذهبين ، وهو تيار جديد ولد في بغداد ، إذا سمي بالمذهب البغدادي فإن هذه التسمية لا تعني أكثر من وصفه بالميزتين السابقتين اللتين عددناهما له . ونحن إذا كنا نميز بين البصرة والكوفة بأمر ما له إلى منهج القياس ؛ تساهلاً فيه وتوسيعاً ، أو شدة وتضييقاً ، فإنه ليس في وسعنا أن نميز بين إحدى المدرستين البصرية أو الكوفية وبين المدرسة البغدادية بأمر منهج أو قياس ، وذلك لأن البغداديين شيوخ تفاوتت أساليبهم ومناهجهم بتفاوت ثقافاتهم ونزعاتهم ولم يكن لهم منهج واحد مستقل . على أنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن « نحو » البصرة كان أظهر أثراً في نحو بغداد وأغلب على آراء شيوخها من نحو الكوفة .

(٢) كان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من الشخصيات العلمية التي لمعت أسماؤها في أفق القرن الرابع ، ولكنه ضُرب بيننا وبينه بحجاب كثيف من ضياع الآثار وتضارب الأقوال. ولقد حاول بحثنا هذا أن يجمع شتات أخباره ويستقصي أخبار آثاره ليكوّن صورة واضحة تظهر فيها معالم شخصية الرماني العلمية بصورة عامة والنحوية بصورة خاصة .

(٣) قدم هذا البحث إحصاء مستقصىً لآثار الرماني، مع وصف الموجود من هذه الآثار ، والدلالة على مكانه حين الإمكان ، كما نفى عن الرماني بعض ما نسب إليه كتفسير جزء عمّ .

(٤) وكانت هناك نتائج تتصل بكتاب سيبويه ، استطاع هذا البحث أن يصل إليها ويصحح بها الكثير مما قيل في الكتاب كخلوّه من المقدمة ، واتهام صاحبه بما يشبه الخلط بين أبوابه ، ووصف الكتاب باختلاط أوراقه بعد وفاة صاحبه ، وبأن لغير سيبويه يداً في إنشائه .

(٥) أرشد البحث في شروح الكتاب إلى وجود نسخة كاملة من شرح السيرافي خلافاً للمعروف من أمر النقص في نسخ شرح السيرافي حتى اعتمد فيما طبع على هامش الكتاب من شرح السيرافي على نسخة ناقصة . كما وصف هذا البحث شرح الرماني وعرّف به لأول مرة .

(٦) أوضح البحث معالم شخصية الرماني النحوية وأظهره من خلال نظرته العامة إلى النحو وتطبيقه لمبادىء أصول النحو من قياس وسماع وإجماع ،ومن موقفه إزاء مسائل الخلاف ، عالماً غلب عليه التفكير العقلي المتأثر بثقافة عصره الكلامية المنطقية وبعقيدته الاعتزالية ، ونحوياً بغدادياً غلبت عليه المناهج النحوية التي تتفق مع ذلك التفكير وتلك العقلية وهي مناهج البصريين .

(٧) وأما عمل الرماني النحوي فلم يكن في المادة النحوية نفسها بقدر ما كان في طريقة عرضها . فقد كان – من خلال ما عرفنا من آثاره النحوية حتى اليوم –

كثيراً ما يناقش آراء غيره فيؤيدها أو ينقضها ، ولكن قلما يكون له رأي خاص .

(٨) وأما أسلوب العرض أو طريقته ، وهو الجديد عند الرماني، فأسلوب معقد ، يحتاج لإدراكه إلى جهد عقلي مركز . وليس ما قيل عن الرماني من أنه ليس عنده من النحو شيء ، ومن أن كلامه لا يفهم ، أكثر من نقد يوجه إلى هذا الأسلوب .

(٩) يتضح أثر المنطق في نحو الرماني في القالب العام للبحث النحوي عنده، ذلك القالب المنطقي المحكم المعقد ، الذي تتسلسل أجزاؤه مترابطة فيما بينها من ناحية ، ومرتبطة بالمعنى العام من ناحية أخرى . كما يظهر أثر المنطق أيضاً في استعماله للألفاظ المنطقية ووضعه للحدود وتجريده للمعاني ، وفي تقسيماته وتفريعاته وما سارت عليه من تدرج من الكلّي إلى الجزئي .

(١٠) لم يكن لاعتزال الرماني أثر بعيد في نحوه ، وكأن اعتماد العقل عند المعتزلة في ميدان العقيدة ، لم يكن بأوضح من اعتماده عند البصريين في ميدان النحو . ولعلّنا إذا وصفنا الرماني بالنزعة البصرية أو العقلية البصرية كفانا ذلك - في مجال النحو - عن كونه معتزلياً ، وإن ظهرت على لسانه بعض تعبيرات المعتزلة .

(١١) كان الرماني من شيوخ المتكلمين ، وكانت عنايته بالكلام تفوق عنايته بكل فن حتى إن له فيه أضعاف ما له في غيره من المؤلفات . وكان واسع الثقافة كثير الاحاطة فحاول أن يستثمر جوانب ثقافته في النحو فكان عنده شيء من التداخل بين العلوم ، كسائر المتكلمين الذين كان لهم في تاريخ ثقافتنا أبعد الأثر في المزج بين العلوم .

(١٢) ألحقنا بأبواب هذا البحث ملحقاً قدّمنا فيه نماذج محققة من شرح الرماني على كتاب سيبويه ، وهي أول نص يحقق من نحو الرماني في أبواب منتظمة من كتاب كامل .

وبعد فزبدة القول في أبي الحسن الرماني انه كان ابن بيئته البغدادية في عدم التعصب لمذهب نحوي معين، وابن عصره في تنوع ثقافته، وابن عقيدته في تغلب النزعة العقلية عليه .

وأما الرماني النحوي فقلتها تميز من بين النحاة بمذهب خاص أو رأي مستقل . وكان من طائفة النحاة الذين عاشوا في بغداد ونسبوا إليها ، فهي مكان ولادته ونشأته . واذا اعتبرنا النحاة الذين أخذوا من المذهبين بغداديين ، فالرماني على هذا الاعتبار بغدادي غلبت عليه النزعة العقلية التي تميزت بها البصرة . وهو إذا تميّز في نحوه بشيء فإنما يتميز بأسلوبه المعقد الذي كان - إلى تعقيده — فريداً في تحليل المادة النحوية ذلك التحليلَ العقلي العجيب ، والذي كان بعد ذلك سبباً في نقد الرماني والطعن في نحوه .

* * *

الملحق

نماذج محققة من شرح الرماني على كتاب سيبويه

منهج التحقيق

حرصاً على الوضوح في النص ، والدقة في تحقيقه ، فقد اتبعت القواعد الآتية :ـ

١ ـ كتبته على ما نعرف اليوم من قواعد الاملاء ، وقد كان كثير من كلماته على خلاف ذلك مثل : المستثنا ، ولبينا ، وكلتى .

٢ ـ قوّمت بعض جمله وأظهرت بعض معانيه بزيادة حرف أو كلمة اقتضاها السياق . وقد وضعت الزائد بين معقوفين وأشرت الى ذلك في الحاشية .

٣ ـ لما كانت الشواهد من آيات قرآنية وأشعار ، ترد مرتين ؛ مرة حين السؤال عنها في قسم المسائل ، ومرة ثانية حين الاجابة عنها في قسم الجواب ، فقد جعلت موضع تخريجها في قسم الأجوبة وأحلت عليه حين ورودها لأول مرة في قسم المسائل .

٤ ـ لما كانت المسائل قائمة على أصل وضعت لشرحه وبيان أغراضه ، وهو كتاب سيبويه ، فقد جهدت للربط بين مسائل الشرح ومتن (الكتاب) . وذكرت في الحواشي جمل الكتاب التي انصبت عليها أسئلة الشرح .

٥ ـ أشرت الى أرقام الصفحات في الأصل ، ولما كان الأصل مجلدات وأقساماً ، وأوراقاً ، فقد جعلت الرقم الأول للمجلد ، والثاني للقسم ، والثالث للورقة ، وأردفته بالحرف (أ) للاشارة الى الوجه الأيمن من الورقة ، وبالحرف (ب) للاشارة الى الوجه الأيسر منها . فالرقم ٤/٢/٣٠ ب مثلاً يعني الصفحة اليسرى من الورقة الثلاثين في القسم الثاني من المجلد الرابع .

٢/١/٤٠ ب   باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم [١]

الغرض فيه : أن يبين [٢] ما يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما المبهم ؟ وما المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وما المختص الذي لايجري مجرى المبهم ؟ وما حكم هو مني منزلة الشغاف [٣] ؟ ولم صارت منزلة الشغاف محدودة في نفسها وكذلك هو مني منزلة الولد ؟ وما في قولهم « هو مني بمنزلة » من الدليل على أنه ظرف [٤] ؟ ولم كان/٤١ أ/ هو مني مزجرَ الكلب ، وأنت مني مقعدَ القابلة ، من المختص الجاري مجرى المبهم ؟ وهل معناه أنه لزق بك من بين يديك [٥] ؟ وما الشاهد في قول أبي ذؤيب :

فوردْنَ والعَيُّوقُ مقعدَ رابىء الـ   ضُرَباءِ فوق النجم لا يتتلّع [٦]

---

(١) في الكتاب :« هذا باب ماشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . شبهت به اذ كانت تقع على الاماكن » ١ : ٢٠٥ .

(٢) الضمير عائد الى سيبويه .

(٣) في الأصل (بمنزلة) وقال سيبويه « وذلك قول العرب ، وسمعناه منهم ، هو مني منزلة الشغاف ، وهو مني منزلة الولد » ١ : ٢٠٥ .

(٤) قال سيبويه « ويدلك على أنه ظرف قولك : هو مني بمنزلة ، فانما اردت ان تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا » ١ : ٢٠٥ .

(٥) قال سيبويه « وهو مني مزجر الكلب ، وأنت مني مقعد القابلة ، وذلك اذا دنا فلزق بك من بين يديك » ١ : ٢٠٥ .

(٦) انظر التعليق عليه في قسم الجواب عن هذه المسائل .

وهل معناه مقعد رابىء من الضرباء؟ وما حكم هو مناط الثريا[1]؟ ولم كان ظرفاً ؟ وما الشاهد في قول الأحوص :

وإنّ بني حربٍ كما قد علمتم [2] .

وما حكم هو مني معقدَ الإزار ؟ ولم جرى مجرى هو مني مكانَ السارية ؟ ولم صار المعقد مختصاً جارياً مجرى المبهم والمكان المبهم [3] ؟ وهل يجوز هو مني مجلسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ؟ ولم لايجوز [4] ؟ ولم كان الغالب على هذا التبعيد أو التقريب ؟ وهل يجوز هو مني درج السيل [5] ؟ ولم جاز ؟ ولم صار فيه معنى القرب ولم يكن مثل ذلك في مربط الفرس ومتكأ زيد ؟ وما الشاهد في قول ابن هرمة :

أنصب للمنية تعتريهم رجالي . . [6]

وهل يجوز رجع أدراجه على الظرف ، بمعنى رجع في الطريق الذي جاء فيه ؟ ولم جاز وليس فيه معنى قرب ولا بعد ؟ ولم صار من المختص الجاري مجرى المبهم ، والا كان بمنزلة رجع المكان الذي جاء منه ؟ فما الذي دخله حتى صار الى المختص [7] ؟ وما حكم هو مني فرسخان ، وهو مني عدوةُ الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو مني يومان ، وهو مني فَوْتُ اليد ؟ ولم دخل في حكم القرب

---

(١) قال سيبويه « وهو منك مناط الثريا » ١ : ٢٠٥ .

(٢) انظره في قسم الجواب .

(٣) قال سيبويه : « وقال وهو مني معقد الازار ، فأجرى هذا مجرى قولك هو مني مكان السارية ، وذلك لأنها اماكن » ١ : ٢٠٦ .

(٤) قال سيبويه « وليس يجوز هذا في كل شيء . لو قلت : هو مني مجلسك ، ومتكأ زيد ومربط الفرس ، لم يجز » ١ : ٢٠٦ .

(٥) قال سيبويه : « ومن ذلك قول العرب هو مني درج السيل » ١ : ٢٠٦ .

(٦) انظره كاملاً في قسم الجواب .

(٧) قال سيبويه « ويقال رجع أدراجه . اي رجع في الطريق الذي جاء فيه . هذا معناه ، فأجرى مجرى ماقبله ، كما أجروا ذلك المجرى درج السيول » ١ : ٢٠٦ .

والبعد ؟ وهل ذلك من جهة قسمة المقدار ؟ ولم رفع ؟ وهل في الرفع مبالغة ليست [1] في النصب لتحقيق المقدار ؟ ولم صار الرفع محقق المقدار بما لا يحققه النصب ؟ ولم وجه[2] هو مني فوت اليد على أنه يريد أن يقرب مابينه وبينه[3]؟ وما حكم أنت مني مرأى [4] ومسمع ؟ ولم رفع [5] ؟ وهل فيه معنى التقريب؟ ولم ذلك ؟ وهل رفع لتحقيق المنزلة ؟ ولم جاز في بيت ابن هرمة :

أم هم درج السيول [6]

بالرفع والنصب ؟ وما الفرق ؟ ولم جاز زيد قصدك ، على معنى زيد أمامك[7]؟ ولم جاز زيد خلفك عند سيبويه [8] والمازني وأكثر النحويين ، ولم يجز عند أبي عمر[9] الا في الضرورة ؟ فما وجه قوله ؟ وما الصواب في ذلك ؟ وما الظرف الذي هو أشد تمكناً في الاسم منه في الظرف ؟ وما الظرف الذي هو أشد تمكناً في الظرف منه في الاسم ؟ وما الظرف الذي لا يتمكن في الاسم ولا

---

(١) في الاصل (ليس) .

(٢) يعني سيبويه .

(٣) قال سيبويه « وأما مايرتفع من هذا الباب فقولك : هو مني فرسخان ، وهو مني عدوة الفرس ودعوة الرجل وغلوة السهم ، وهو مني يومان ، وهو مني فوت اليد . فانما فارق هذا الباب الأول لأن معنى هذا ان يخبر ان بينه وبينه فرسخين ويومين ودعوة الرجل وفوتها ، ومعنى فوت اليد أنه يريد ان يقرب مابينه وبينه ، فهذا على المعنى وجرى على الكلام الاول كأنه هو لسعة الكلام ، كما قالوا : أخطب مايكون الامير يوم الجمعة » ١ : ٢٠٦

(٤) في الأصل (مراءا) .

(٥) قال سيبويه « واما قول العرب انت مني مرأى ومسمع ، فانما رفعوه لأنهم جعلوه هو الاول حتى صار بمنزلة قولهم انت مني قريب » ١ : ٢٠٧ .

(٦) في الأصل (هموا) . وسيمر بك في الجواب عن مسائل الباب .

(٧) قال سيبوية : « كما قال : زيد قصدك ، اذا جعلت القصد زيداً » ١ : ٢٠٧ .

(٨) قال سيبويه : « وكما يجوز ان تقول عبد الله خلفك ، اذا جعلته هو الخلف » ١ : ٢٠٧ .

(٩) يريد أبا عمر صالح بن اسحاق الجرمي .

الظرف ؟ ولم صار القصد والنحو والقُبُل والناحية أشد تمكناً في الاسم ، وصار الخلف والأمام والتحت والفوق أشد تمكناً في الظرف [1] ؟ ولم صار عندك ودونك ليس متمكن في الظرف ولا الاسم ؟ وما حكم (دون) إذا لم يكن على معنى الظرف ؟ وهل ذلك من المشترك على جهة البدل حتى اختلف حكمه في الأعراب ؟ ولم صار المجلس والمتكأ من المكان الخاص وصار المذهب من المكان المبهم ، حتى جاز ذهب المذهب البعيد ؟ وما حكم مرأى[2] ومسمع ؟ ولم كان أغلب على الاسم منه على الظرف؟ وهل ذلك لأنه مختص ؟ وهل يجوز هو مني مرأى[3] ومسمعا ؟ ولم جاز على قلته ؟ وما الذي يقتضي ذلك من قولهم هو مني بمرأى[4] ومسمع ، في جعله غير الأول [5]؟ وهل يجوز هو مني مزجر الكلب ، ومقعد القابلة ، ومناط الثريا ، بالرفع ؟ ولم جاز [6] ؟ وما شاهده من قول الشاعر :

وأنت مكانك من وائل [7]

---

(١) قال سيبويه : « واعلم ان هذه الظروف بعضها أشد تمكناً في ان يكون اسماً من بعض ، كالقصد والنحو والقبل والناحية ، واما الخلف والامام والتحت والدون فتكون اسماء. وكينونة تلك اسماء اكثر واجرى في كلامهم » ١ : ٢٠٧ .

(٢) في الاصل (مراء) .

(٣و٤) في الأصل (بمراء) .

(٥) قال سيبويه « وكذلك مرأى ومسمع كينونتها اسماء اكثر ، ومع ذلك انهم جعلوه اسماً خاصاً بمنزلة المجلس والمتكأ وما اشبه ذلك فكرهوا ان يجعلوه ظرفاً . وقد زعموا ان بعض الناس ينصبه ، يجعله بمنزلة درج السيل فينصبه وهو قليل ، كأنهم قالوا بمرأى ومسمع فصار غير الاسم الاول في المعنى واللفظ ، شبهوه بقوله هو مني بمنزلة الولد » ١:٢٠٧ .

(٦) قال سيبويه « وقد زعم يونس ان اناساً يقولون : هو مني مزجر الكلب يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع وكذلك مقعد ومناط يجعلونه هو الاول فيجري كقول الشاعر :

وانت مكانك من وائل مكان القراد من است الجمل »

١ : ٢٠٧ .

(٧) في الاصل (وارب) وانظر التعليق عليه في قسم الجواب .

في جعل الثاني هو الأول ؟ ولم صار في الرفع تحقيق التخسيس، وفي النصب القريب من التخسيس[١]؟ وما حكم قولهم داري خلف دارك فرسخ وداري خلف دارك فرسخا[٢] ؟ وما الفرق بينهما[٣] ؟ وهل يجوز داري من خلف دارك فرسخان ، على تقدير : دارى منى فرسخان . أي بيني وبينها فرسخان، فكذلك بين ابتداء خلف دارك وبين داري فرسخان، على قياس دارى منى فرسخان ؟ ولم جاز هذا عند أبي عمرو فيما حكاه يونس ، وقال سيبويه : هو مذهب قوي[٤]؟ أهو لأنه جعل (خلفا) اسما بمنزلة زيد إذا قال : داري من زيد فرسخان ؟ وما وجه قوته ؟ وما الفرق بينه وبين داري خلف دارك فرسخان ، على الظرف؟ وادخال من على معنى الظرف ؟ وهل يجوز : أنت مني فرسخين ؟ على معنى أنت مني مادمنا نسير[٥] فرسخين ، ولم جاز ، وما خبر أنت ؟ وهل تقديره : أنت مني سير فرسخين اي تسير سير فرسخين ؟ أو

---

(١) قال سيبويه : « وانما حسن الرفع ههنا لانه جعل الآخر هو الاول ، كقولك له رأس رأس الحمار ولو جعل الآخر طرفاً جاز ، ولكن الشاعر اراد ان يشبه مكانه بذلك المكان » ١ : ٢٠٧ .

(٢) في الاصل (فرسخان) .

(٣) قال سيبويه : « واما قولهم : داري خلف دارك فرسخاً . فانتصب لان خلف خبر الدار وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى . فلما قال : داري خلف دارك ، أبهم فلم يدر ماقدر ذاك ، فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً ، اراد ان يبين ، فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل : له عشرون درهماً ، في الدرهم ، كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه . ولا هو هو، كما كان افضلهم رجلاً بتلك المنزلة. وان شئت قلت : داري خلف دارك فرسخان . تلغى (خلف) كما تلغى (فيها) اذا قلت : فيها زيد قائم » ١ : ٢٠٧-٢٠٨

(٤) قال سيبويه : « وزعم يونس ان ابا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان . يشبهه بقولك : دارك مني فرسخان ، لان خلف ههنا اسم، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم . وهذا مذهب قوي » ١ : ٢٠٨ .

(٥) في الاصل (سير) .

مائتين فرسخين ، حتى يكون على الظرف كما[1] ذكر سيبويه[2] ؟ وما حكم القتال يوم الجمعة ؟ وهل يعمل القتال في يوم الجمعة ؟ ولم لايجوز ذلك ؟ ولم جاز الليلة الهلال[3] ، ولم يجز الليلة زيد ؟ وهل يجوز فيه الرفع ، القتال يوم الجمعة/٤٢ أ /والليلة الهلال[4]؟ ولم جاز اليوم الجمعة واليوم السبت بالنصب والرفع ، ولم يجز اليوم الأحد واليوم الاثنان إلا بالرفع الى الخميس عند سيبويه[5] ولم أجاز ابو العباس اليوم يوم الأحد ، واليوم يوم الاثنين ، على تقدير اليوم الافراد واليوم الازدواج ؟ وما حكم اليوم خمسة عشر من الشهر ؟ ولم كان بالرفع وتقديره خمسة عشر[6] ؟ وهل يجوز اليوم يومك ، ولم جاز ؟ وهل[7] يجوز : أنا اليوم أفعل ذلك ، من غير أن يراد يوم بعينه ، ولم جاز على تقدير الآن[8] ؟ وما الزمان؟ وما حكم عهدي به قريباً وحديثاً ؟ ولم جاز النصب

---

(١) في الاصل (لما) :

(٢) قال سيبويه « وتقول : أنت مني فرسخين . أي : أنت مني ما دمنا نسير فرسخين فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شبه بالمكان » ١ : ٢٠٨ .

(٣) قال سيبويه : « وأما الوقت والساعات والايام والشهور والسنون وما اشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً . والهلال الليلة . وانما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة ، والهلال في الليلة » ١ : ٢٠٨ .

(٤) قال سيبوية : وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الاول . ١ : ٢٠٨ .

(٥) قال سيبويه : فأما اليوم الاحد ، واليوم الاثنان ، فانه لا يكون إلا رفعاً ، وكذلك الى الخميس لأنه ليس يعمل فيه ، كأنك اردت ان تقول اليوم الخامس والرابع ١ : ٢٠٨ .

(٦) قال سيبويه : وكذلك اليوم خمسة عشر من الشهر ، إنما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، ويومان من الشهر ، رفع كله فصار بمنزلة قولك القوم عامها . ١ : ٢٠٨ .

(٧) في الاصل (وهو) .

(٨) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : اليوم يومك ، فيجعل اليوم الاول بمنزلة الآن ، لان الرجل يقول : انا اليوم أفعل ذلك ، ولا يريد يوماً بعينه . ١ : ٢٠٨ .

والرفع ، وما الخبر في النصب ؟ وهل هو من ظروف الزمان [1] ؟ وما حكم عهدي به قائماً ؟ وعلمي به ذا مال ؟ ولم جاز نصبه على الحال قبل تمام الكلام [2] وهل الخبر محذوف؟ وضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه [3] ؟ ولم صارت ظروف الزمان أشد تمكناً من الاسم والظرف جميعاً من ظروف المكان ؟ ولم قويت حتى جاز أهلكك الليل والنهار ، واستوفيت أيامك ، ولم يجز مثل ذلك في الخلف والقدام [4] ؟

الجواب :

الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم ، ان يعرب بالاعراب الذي يكون للمبهم ، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته ، حصل له الحكم بحق الشبه ، ولم يكن له بحق الاصل . فأصل الاعراب بالنصب ، للظرف من المكان المبهم . فأما هذا المختص فليس ذلك الاعراب له بحق الأصل ، ولكن بحق شبه المبهم .

وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه ، اضطرب الباب ، ولم يصح ان ينعقد بما يجري على اطراد . ونوجبه ايضاً بحق الشبه

---

(١) قال سيبويه : وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً ، إذا لم تجعل الآخر هو الاول ، فان جعلت الآخر هو الاول رفعت . وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر » . ١ : ٢٠٨ .

(٢) قال سيبويه : وتقول : عهدي به قائماً ، وعلمي به ذا مال . فتنصب على انه حال، وليس بالعهد ولا العلم ، وليسا هنا ظرفين » . ١ : ٢٠٨ .

(٣) قال سيبويه: « وتقول : ضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه الذي ذكرت لك» ١ : ٢٠٨ .

(٤) قال سيبويه : واعلم ان ظروف الدهر اشد تمكناً من الأسماء لأنها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : اهلكك الليل والنهار ، واستوفيت ايامك ، فأجرى الدهر هذا المجرى . فأجر الأشياء كما اجروها » . ١ : ٢٠٨ .

الذي يقضي الحكم على الصحة . ولا نخلط هذا الباب بالباب الأول في العلة وان انعقد في موجب العلة . ولا يجوز ان يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم ، لأنه محمول عليه بالشبه ، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه .

والمبهم من المكان هو الذي ليست له حدود تحصره كحد الدراية والمختص من المكان على الاطلاق هو الذي له حدود تحصره كحد الدار . واما /٤٢ ب/ المختص الجاري مجرى المبهم فهو الذي له حدود في نفسه ، يتعذر على العباد حصره بها ، كقولك هو مني منزلة الشغاف . فمنزلة الشغاف من القلب له حد يحصره ، الا أنه يخفى ويتعذر — للطفه وخفاء حاله — حد العباد له ، فيجري من أجل هذا مجرى المبهم . وليس كذلك خلفك الذي يستحيل ان يحيط به شيء كالاحاطة بالدار إذ كان لو بعد الشخص كل البعد في جهة الخلف لم ينته الى حد لوتجاوزه لم يكن خلفك . وفي هذا دليل واضح على أنه ليست له حدود تحصره ، وليس كذلك منزلة الشغاف من القلب ، وان تعذر علينا حصره بمحيط عليه يمنع ان يدخل فيه ماليس منه ، أو يخرج عنه ماهو منه ، فهذا ممكن في نفسه غير ممتنع وإن لم يمكن العباد ، فتدبر هذا لتعرف المختص من المكان الجاري مجرى المبهم وتعلم مايجب له من الاعراب بهذا الوجه الصحيح .

وتقول : هو مني منزلة الولد ، فهذا مختص جار[1] مجرى المبهم لخفائه ولطفه ، حتى يتعذر على العباد أن يحيطوا به ، وان لم يكن متعذراً في نفسه على ماشرحنا .

والدليل على أنهم أجروه مجرى الظرف المبهم من ظروف المكان قولهم : هو مني بمنزلة . كقولهم : هو مني بمكان قريب ، فيفهم منه معنى المكان بهذا الوجه ، ويكون أظهر منه في منزلة على الاطلاق .

وتقول : هو مني مزجر الكلب ، فهذا مكان مختص جار[1] مجرى المبهم ،

---

(١) في الاصل : جاري .

لأن مزجر الكلب هو مكان لايتباعد التباعد الشديد حتى لا يسمع الزجر، ولا يقرب القرب الشديد حتى يلاصق الزاجر ، فهو مكان على هذه الصفة ، الا انه يخفى تحديده والاحاطة به ، وان كان ممكناً في نفسه بمعنى انه يمكن من لا يعجزه شيء ، ولا يخفى عليه شيء ، ان يحيط به على أحق الصفات به ، لأن الغالب ان يكون مكاناً من شأن الكلب ان يكون فيه ، ويسمع الزجر بمنزله منزلة في القرب منه ، وهذا انما يذهب به الى ابعد منزلة ، اذ كان فيها سمع الزجر ، لأنه تخسيس المذكور بهذا الذكر .

وتقول : هو مني مقعد القابلة . فهذا في التقريب ، وهو مختص جار[1] مجرى المبهم لما فيه من معنى الابهام من الخفاء واللطف عن التحديد وقال ابو ذؤيب :

فوردن والعيوق مقعد رابيء الضـ ـرباء خلف النجم لايتتلع[2]

فالمعنى مقعد رابيء الضرباء من الضرباء ، وذلك مكان مختص جار[3] مجرى المبهم الا انه يخفى علينا المكان الذي هو له في الحقيقة ، والذي هو أحق به حتى لا يمكننا تحديده ، وان كان ممكناً في نفسه .

وتقول : هو مناط الثريا ، فهذا في البعد ، وهو مكان مختص بمنزلة المبهم للطفه ، وتعذر تحديده وان كان لايمتنع من ذلك في نفسه . وقال الأحوص[4] :

---

(١) في الأصل (جاري) .

(٢) في الأصل (جاري) .

(٣) جاء في هامش الأصل « الرابيء الذي يقعد خلف ضارب القداح فاذا نهد قدح خطفه كي لا يبدل يقول هذا الحمار لا يفارق الاتن ! . العيوق كوكب يطلع بحيال الثريا ويطلع قبل الجوزاء فهو فوقها . شبه مكان هذا العيوق من الجوزاء بمقعد رابيء الضرباء . والرابيء الحافظ الأمين . الضرباء الذين يضربون بالقداح . يتتلع أي يتقدم ..

والبيت من عينية أبي ذؤيب المشهورة. وهو في ديوانه : ص٢ وفي ديوان الهذليين فوق النظم .. ، ١ : ٦ . وفي اللسان مادة عوق : خلف النجم وكذلك في الكتاب ١ : ٢٠٥ .

(٤) في الأصل (الأحفص) .

وان بني حرب كما قد علمتم ... مناط الثريا قد تعلت نجومها[1]

فهذا يذكر في المدح بالارتفاع الى ذلك المكان ، وقد يذكر في التبعيد من غير مدح ، والأغلب عليه المدح .

وتقول: هو مني معقد الأزار ،فيجري مجرى المبهم ، كقولك: هو مني مكان المبهم ، لأنه لا يكون معقداً الا وقد وقع فيه عقد[2] ، فهو من هذه الجهة ممكن ان يحاط به ، وهو من جهة اتساع ما يصلح ان يعقد حتى يخفى تحديده ويتعذر فيه معنى المبهم فهذا الفصل بين مكان السارية ومعقد الازار .

ولا يجوز : هو مني محبسك ، ولا هو مني متكأ زيد ، ومربط الفرس لأنه مختص ليس بمبهم اذ يمكن ان يحد ، وان كان فيه طرف من الابهام يسير[3] بأنه قد يحبس بغير المحبس المعروف الذي يحبس الناس ، فيكون محبسه قيده او موضعاً يغلق الباب دونه ، فلهذا الابهام الذي ليس هو معتمد الاسم أشكل حتى بين حكمه ، وأنه لا يجري مجرى الابهام الغالب على الاسم ، اذ الابهام العارض لا يعتد به في الاسم ، والغالب على هذا الباب التقريب أو التبعيد في ظروف المكان ، وليس في هذه الثلاثة[4] معنى تقريب ولا تبعيد مزار ، (و) الأغلب عليها الاختصاص ، وانما غلب على هذه الظروف التقريب والتبعيد للحاجة الى المبالغة فيها بما خرج عن أصل المختص والمبهم من المكان ، فخرج بالتقريب والتبعيد كما خرج عن أصل المكان المختص والمبهم .

ونقول : هو مني درج السيل ، فهذا في التقريب ، أو درج السيل من السيل ، وذلك قرب معروف لا ينفصل من السيل ، فكذلك هو مني على قرب

---

(١) البيت في الكتاب منسوب الى الاخوص ١ : ٢٠٦ .
(٢) في الأصل (عقد عقد) مكررة .
(٣) في الأصل (سير) .
(٤) يعني بالثلاثة : محبسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس .

لاينفصل مني ولايصلح هو مني مربط الفرس على هذا لأنه /٤٣ ب/ قد ينفصل منه ، وان كان مربط الفرس قريباً من الفرس ، فهذا ينفصل منه . وقال ابن هرمة :

أنصبٌ للمنية تعتريهم رجالي أم هم دَرَجَ السيول[1]

فهذا نصب على الظرف المختص الذي هو بمنزلة المبهم ، ويجوز فيه الرفع ، وقد روي على الوجهين فجعل الثاني هو الاول .

وتقول : رجع أدراجه ، على الظرف ، ومعناه رجع في الطريق الذي جاء فيه ، إلا انه بدرجه حالاً بعد حال ، كما يطوي الكتاب حالاً بعد حال فدخل في الظرف المختص الجاري مجرى المبهم على ما بينا ، وليس فيه معنى قرب ولا بعد ، ولكنه يشبه ذلك لأن أدراجه لا تنفصل منه ، وهي مبهمة يتعذر تحديدها ، ولايكون أدراجاً حتى يقع الادراج فيها ، فمن هذه الجهة دخله معنى الاختصاص كما قلنا في معقد الأزار .

وتقول : هو مني فرسخان ، وهو مني عدوة الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو مني يومان ، وهو مني فوت اليد ، بالرفع في جميع ذلك على تقدير أن الثاني هو الأول ، وهو يجري مجرى القرب والبعد ، لأنها منزلة بين المنزلتين من القرب والبعد ، فدخلت في حكمها من هذه الجهة ، الا أن الرفع دخله للمبالغة ، إذا جعل الثاني هو الأول قيل هو مني فوت اليد . فكأنه يقول ذلك على التحقيق ولو نصبه على الظرف لكان على التقريب ، لأن العمل يقع في بعض المكان فيكون عملاً في المكان ، فهو بالرفع تحقيق ، وبالنصب تقريب . لو

---

(١) البيت لابراهيم بن هرمة . استشهد به سيبويه في الكتاب ١ : ٢٠٦ و ٢٠٧ وهو في اللسان (مادة : درج) ورواه الطبري :

أرجا للمنون يكون قومي لريب الدهر أم درج السيول

ونجد عليه حاشية قيمة لمحقق تفسير الطبري ٧ : ٣٦٨ .

قال : هو مني عدوة الفرس ، بالنصب لدلّ على التقريب على ما يجب للظرف من أن العمل في بعضه . واذا رفع فهو تحقيق على ما يجب للمحمول على الاول على أنه هو هو .

وتقول : هو مني مرأى[١] ومسمع ، فهذا قد خرج مخرج التحقيق بالرفع كأنه يجعله هو المرأى[٢] والمسمع . ويجوز : هو مني مرأى[٣] ومسمعاً ، على معنى هو مني بحيث يرى ويسمع ، فينصب على الظرف ، والأول أغلب .

وتقول : زيد قصدك ، والمعنى زيد أمامك ، فترفع على أن الثاني هو الأول ، وكذلك زيد خلفك يجوز على هذا التقدير عند سيبويه[٤] ، والمازني وأكثر النحويين ، ولا يجوز : زيد خلفك عند أبي عمر إلا في الضرورة ، لأن الأغلب عليه الظرف ، ولا يجوز أن يخرج عما هو الأغلب عليه إلا عن طريق الاتساع في ضرورة الشعر[٥] . والصواب في هذا مذهب سيبويه ، لأنه ظرف متمكن فقد وجب له بتمكنه التصرف في الرفع والنصب ، وان قل فيه الرفع فان ذلك لايخرجه من ان يكون له بحق التمكن .

والظروف على ثلاثة أوجه : ظرف هو أمكن في الاسم . وظرف هو أمكن في جهة الظرف ، وظرف لا يتمكن في جهة الاسم ولا الظرف .

فالذي هو أمكن في الاسم هو المنقول إلى الظرف ، كقولك : زيد قصدك . نقل إلى معنى أمامك . والذي هو أمكن في الظرف هو المكان أو الزمان الذي لم يخرج عن أصله الى خلافه ، فيتمكن لهذه الجهة في الظرف . والذي ليس بتمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمان الذي قد تضمن

---

(١) في الأصل (مرءآ) .
(٢) في الاصل (المرآ) .
(٣) في الاصل (مرا) .
(٤) وقد مرّ ذلك منذ قليل في مسائل الباب .
(٥) في الأصل (الشاعر) .

ما ليس في أصله نحو سحر في ظروف الزمان ، وكذلك صباح ومساء بمعنى صباح يومك ومساء ليلتك. ونحو عندك ودونك في ظروف المكان ، فينبغي ان تحصل هذه الاصول ليعمل عليها بعد تمكنها في النفس. فأما (دون) بمعنى رديء خسيس فليس من الظرف في شيء ، وهو اسم متمكن يتصرف بوجوه الإعراب.

والمذهب من المكان المبهم لأنه لا يمكن تحديده ، إذ هو بمعنى مكان يصلح الذهاب فيه ولو كان بمعنى وقع فيه الذهاب لكان مختصاً بمنزلة المبهم كمعقد الازار.

فأما المحبس فالغالب عليه المختص. وليس من المذهب في شيء. فلذلك[1] جاز المذهب البعيد ولم يجز المحبس البعيد ولا القريب لما بينا من أنه مختص. وتقول : هو مني مزجر الكلب ، ومقعد القابلة ، ومناط الثريا ، لتحققه وخروجه[2] عن حد التقريب الذي يكون في الظرف. ومثله قول الشاعر :

وأنت مكانُك من وائل مكانُ القراد من است الجمل[3]

فجعل الثاني هو الأول مبالغة في تخسيسه على التحقيق لا على التقريب. وتقول : داري خلف دارك فرسخاً ، على التمييز لانك أبهمت في الاول بما يحتمل الفرسخ أو أكثر أو أقل ، ثم ميزت بقولك فرسخاً. وكذلك لو قلت ميلاً أو ذراعاً أو شبراً لكان تمييزاً. ويجوز الرفع فتقول : داري خلف دارك فرسخ ، وداري خلف دارك فرسخان ، فتجعل[4] الثاني هو الأول كأنها هي فرسخان اي بينها وبين داره هذا المقدار. وتقول : داري من خلف دارك

---

(١) في الاصل (فكذلك).

(٢) في الاصل (لتحقق. ويخرجه).

(٣) هذا البيت من قصيدة للأخطل في هجاء كعب بن جعيل. انظر شعر الأخطل : ٣٣٥ والكتاب ١ : ٢٠٧.

(٤) في الاصل (فجعل).

فرسخان ، على قياس داري مني فرسخان ،اي بيني وبينها فرسخان ، فكذلك /٤٤ب/بين ابتداء الخلف وبين دارك فرسخان ،فهذا مذهب أجازه ابو عمرو على هذا الوجه ، قال سيبويه : هو مذهب قوي[١] ، يعمل من أجل ان خلفا قد تمكن حتى استعمل استعمال زيد وعمرو ، فكأنه قال : داري من زيد فرسخان ، أي بينها وبين زيد فرسخان .

واذا قال : داري خلف دارك فرسخان ، لم يكن على هذا المعنى ، لأن خلف دارك ظرف حينئذ ، وهو[٢] اسم ليس بظرف اذا دخل عليه حرف الجر .

وتقول : أنت مني فرسخين ، على معنى أنت مني ما دمنا نسير فرسخين . وتقديره أنت مني سير فرسخين ، أي نسير سير فرسخين ، أو أنت مني سائرين فرسخين . وتقول : القتال يوم الجمعة ، فلا يعمل القتال في يوم الجمعة ، ولكن يعمل فيه الاستقرار لأنه خبر ،ولو عمل فيه القتال لخرج عن حد الخبر إلى صلة القتال واحتاج الى خبر لانه يصير بمنزلة القتال اذا ذكرته فقط .

وتقول : الليلة الهلال . ولا يجوز الليلة زيد . لأن الهلال متوقع ، فكأنك قلت : توقع الهلال الليلة .

وتقول : القتالُ يوم الجمعة ، والليلةُ الهلال ، ترفعه على الاتساع للمبالغة في أن الثاني هو الأول بعينه ، فكأن القتال هو يوم الجمعة لخلط الامر فيه وهذا مذهب حسن في المبالغة .

وتقول : اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ ، فتنصب اليوم على الظرف لما في السبت من معنى القطع ، وفي الجمعة من معنى الاجتماع . فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنان فلا يجوز الا بالرفع الى الخميس ، لأن الثاني هو الأول في

(١) انظر في مسائل الباب التي مرت وفي الكتاب ١ : ٢٠٨ .

(٢) في الاصل (وهم) .

الحقيقة ، وهذا مذهب سيبويه [١] . وقد أجاز أبو العباس اليوم يوم الأحد ، واليوم يوم الاثنين على تقدير اليوم الافراد واليوم الازدواج .

وتقول : اليوم خمسة عشر من الشهر ، على تقدير اليوم تمام خمسة عشر من الشهر .

وتقول : اليوم يومك ، على أنك جعلت يومك بمنزلة اليوم فعلك أو قصتك وحديثك ، فان هذا لا يستعمل على هذه الجهة فيكون بمنزلة ما فيه معنى الفعل من هذه المصادر ، ويصح حينئذ معنى الظرف .

وتقول : أنا اليوم أفعل ذاك ، من غير أن يراد به يوم بعينه ، وهذا على الاتساع بأن اوقع اليوم موقع الآن لما صحبه من الدليل .

وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً ، فتنصبه على الظرف ، وهو خبر ، كما تقول : عهدي به عندك . ويجوز بالرفع على ان الثاني هو الأول .

وتقول : عهدي به قائماً ، وعلمي به ذا مال ، فتنصبه على الحال ، وحذف الخبر الذي يدل عليه الكلام/٤٥ أ/وتقديره : عهدي به اذ كان قائماً وعلمي به اذ كان ذا مال . فهو على هذا الوجه خبر كان . ويجوز أن تجعله حالاً يعمل فيه عهدي ، كأنك قلت : عهدي به قائماً فيما مضى من الزمان : فيجوز في تقديره وجهان لدلالة الكلام عليها وتقول : ضربي عبد الله قائماً ، على هذا الوجه . وظروف الزمان أشد تمكيناً في جهة الظرف والاسم جميعاً من ظروف المكان لشدة مناسبة الفعل الزمان بما ليس للمكان ، وقد بيناه من قبل [٢] . فأما تمكنها في الاسماء فلأنها لا يخل بها خروجها الى معنى الاسماء ، لأنها وان خرجت فالقوة لها في معنى الظرف ، وليس كذلك ظروف المكان ، لأنها لما ضعفت عن تلك المنزلة في الظرف اقتضت أن تلزم أماكنها ، وضعف خروجها عنها ولذلك حسن أهلكك الليل والنهار ، واستوفيت أيامك ، ولم يجز ذلك في الخلف والقدام .

---

(١) وقد مرّ في مسائل الباب.

(٢) انظر قول سيبويه في التعليق على مسائل الباب . ورأي الرماني في ص ٣٥٦.

باب الاستثناء (١)

الغرض فيه : أن يبين (٢) ما يجوز في الاستثناء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذي يجوز في الاستثناء ؟ (وما الذي) (٣) لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما أصل حروف الاستثناء ؟ ولم وجب أن يكون الأصل فيها (إلاّ) ؟ ولم وجب ألاّ يستثنى إلاّ بحرف في الأصل ؟ وما الذي يجوز أن يستثنى به سوى (الاّ) وهل كل (٤) ما كان فيه معنى (الاّ) فجائز أن يستثنى به ، وما لم يكن فيه معنى (الاّ) فلا يجوز أن يستثنى (به) (٥) ؟

وما الاستثناء ؟ ولم وجب أنه كحروف الجر في التقدير ؟ ولم عمل حرف الجر ولم يعمل حرف الاستثناء وكلاهما للتعدية ؟ وهل ذلك لأن حرف الجر مع أنه للتعدية هو للاضافة التي يجب لها ضرب من الاعراب في أصل القسمة ؟ ومن أين صار في (غير وسوى) معنى (الاّ) ؟ وما الوجه الذي يجتمعان فيه ؟ وما الوجه الذي يفترقان فيه ؟ ومن أين صار (في) (٦) لا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا ، معنى (الا) ؟ ومن أين صار في حاشا معنى (الاّ) (٧) ؟

---

(١) في الكتاب ١ ٣٥٩ .

(٢) الضمير هنا عائد الى سيبويه .

(٣) في الاصل (مما) .

(٤) في الاصل (وهل ذلك) .

(٥) زيادة لتام المعنى .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) لم يجمع الرماني كل هذه الادوات في سؤال واحد ، وانما وزعها بحسب أقسامها اذ ان منها الاسماء ، ومنها الافعال ومنها الحروف . قال سيبويه : « فحرف الاستثناء الا . =

وهلا كان أصلاً في الاستثناء اذ هو حرف فيه معنى الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه يخرج عن معنى الاستثناء فيرجع إلى أصله من حروف الاضافة ، وليس يجب لحرف الاستثناء العمل ، وإنما هو مسلط للعامل كتسليط حروف الاشراك[1] ؟ ولم وقع الاشتراك في (خلا) بين الفعل والحرف ؟ ..

... وهل ذلك كوقوعه في (على) بين الفعل والحرف[2] فاذا تصرف على طريقة فعل يفعل فهو فعل ، واذا جر الاسم فهو حرف اضافة على قياس (على)[3] ؟

★ ★ ★

= وماجاء من الاسماء فيه معنى الا فغير وسوى . وما جاء من الافعال فيه معنى الا فلا يكون وليس وعدا وخلا ... » ١ : ٣٥٩ .

(١) يعنى حروف العطف التي تسبب الاشراك في العمل وليست هي العاملة .

(٢) اي بين (على) حرف الجر و (علا) الفعل الماضي .

(٣) لم اجد الجواب عن هذه المسائل في باب الاستثناء .

باب الاستثناء بالا [1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء بالا مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء بالا ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما إلا المسلطة وما الملغاة [2] ؟ ولم جاز فيها التسليط والالغاء ؟ وهل المسلطة هي الواقعة في الايجاب ، والملغاة هي الواقعة في النفي ، على تقدير تفريغ العامل ؟ وما نظير الملغاة من قولهم لا مرحباً ولا سلام عليك [3] .

ولم كان الايجاب أحق بالتسليط على العمل ؟ وهل ذلك لأنه لا يصح فيه تفريغ العامل كما يصح في النفي ؟ ولم ذلك ؟ ولم صارت ملغاة في : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ؟ ولم يجوز في : سار القوم الا زيداً ، تفريغ العامل ؟.

الجواب :

الذي لا يجوز في الاستثناء بالا اجراؤه على وجهين : التسليط والالغاء .

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون استثناء بالا ..» ١ : ٣٦٠ .

(٢) قال سيبويه : « اعلم ان الا يكون الاسم بعدها على وجهين ، فأحد الوجهين ان لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل ان تلحق ... والوجه الآخر ان يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ماقبله ، عاملاً فيه ماقبله من الكلام » ١ : ٣٦٠ .

(٣) شبه سيبويه (الا) الملغاة بـ (لا) في قولك : لا مرحباً ولا سلام .

فالتسليط في الايجاب كقولك : سار القوم إلا زيداً . والالغاء في النفي ، لأنه يصح فيه تفريغ العامل لما بعد إلا كقولك : ما قام الا زيد، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، فالعامل بمنزلة لو لم تكن الا معه ، فهي ملغاة من الاعراب ، دخولها كخروجها فيه ، إلا أنها لمعناها في إخراج بعض من كل على هذه الجهة ، فالمسلطة هي الواقعة في الايجاب ، والملغاة هي الواقعة في النفي على تفريغ العامل . ونظير الملغاة قولهم : لا مرحباً ولا سلام فهي /٢٦ ب/ ملغاة ههنا من العمل وتسليط العمل . وهي على أصلها في النفي ، فكذلك إلا ، هي ملغاة من التسليط وهي على معناها في الاستثناء . وإنما كان الايجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لايصح فيه أعم العام ، وإنما تصح فيه الوسائط ، وهي على معان[1] كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها . فأما النفي فيصح فيه أعم العام ، وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه ، ولا يعارض هذا أخص الخاص في الايجاب ، لأن أخص الخاص لايستثنى منه وإنما كانت إلا المتعدية في : سار القوم إلا زيداً ، لأنك لو قلت ، سار القوم زيداً ، لم يكن له معنى ، كما لو قلت : مررت زيداً ، لم يكن له معنى ، فاذا قلت : مررت بزيد ، صار له معنى ، فكذلك إذا قلت : سار القوم إلا زيداً ، صار له معنى .

---

(١) في الاصل (معاني) .

باب الاستثناء

الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول[1] / ٢٧ أ /

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى بدلاً من الأول ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ؟ وما الذي لايجوز؟ولم ذلك؟ ولم لايجوز البدل إلا من الموجود دون المقدر؟ ولم جاز البدل من غير أن يقع الثاني موقع الأول في التقدير ،وهل ذلك لأنه قد وقع موقعه في المرتبة التي له من العامل ، إذ لو فرغ العامل لعمل فيه في هذا الموضع وان لم يل العامل ؟ وما حكم : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما رأيت أحداً إلا عمراً [٢]، وما مررت بأحد إلا زيد [٣]؟ وما دليل صحة البدل في هذا [٤]؟ وهل دليله تفريغ العامل في ما لقيت إلا زيداً ، وما أتاني إلا زيد [٥]؟

وما حكم ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه . » ١ : ٣٦٠ .

(٢) في الاصل (عمروا) .

(٣) هذه الامثلة قدمها سيبويه في صدر الباب .

(٤) هذا سؤال يرد على قول سيبويه « جعلت المستثنى بدلاً من الاول . » ١ ، ٣٦٠ .

(٥) في الاصل (وما اتاني الا زيداً) .

القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك ؟ ولم جاز في القوم ما جاز في أحد مع أن (أحداً)[1] لأعمّ العام وليس كذلك القوم[2] ؟.

وهل ذلك لأن صحة البدل فيهما على القياس واحدة[3] وإن انفصلا من جهة الحذف ، فجاز حذف أحد ، ولم يجز حذف القوم ؟ وهل يلزم من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة الايجاب في أتاني القوم إلا أباك[4] ، أن يقول (ما فعلوه إلا قليلًا منهم)[5] ؟ وأن يرد ما هو مسموع عن أبي[6] عمرو بن العلاء في ما أتاني القوم إلا عبد الله[7] ؟ وهل يلزمه إلاّ يجيز ما أتاني /٢٧ب/أحد ، كما لا يجوز أتاني أحد[8] إذ قد جعل النفي في هذا على حد الإيجاب؟ وهل يلزمه إذا اعتلّ بأن الأول جمع ينفصل من أحد ، إذ أحد ليس بجمع ، فيصلح بدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع ، أن يمتنع[9]

---

(١) في الاصل (احد) .

(٢) استشهد سيبويه بهذه الامثلة التي ذكرها الرماني ثم قال « فالقوم هنا بمنزلة أحد » ١ : ٣٦٠ .

(٣) في الاصل (واحد) .

(٤) قوله : « لانه بمنزلة ... الا اباك » مكرر في الاصل .

(٥) قال سيبويه : « ومن قال ما اتاني القوم الا اباك ، لانه بمنزلة قوله اتاني القوم الا اباك ، فانه ينبغي له ان يقول ما فعلوه الا قليلاً منهم » ١ : ٣٦٠ والآية :(ولو انا كتبنا عليهم ان اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم مافعلوه إلا قليل منهم ولو أنهم فعلوا مايوعظون به لكان خيراً لهم واشد تثبيتاً) . سورة النساء ٤ : ٦٦ وانظر المغنى ١ : ٧٠ .

(٦) في الاصل (ابن ابي) .

(٧) قال سيبويه : « وحدثني يونس ان ابا عمرو كان يقول : الوجه ما اتاني القوم الا عبد الله » ١ : ٣٦٠ .

(٨) قال سيبويه : « ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز ان تقول ما اتاني احد كما انه لا يجوز اتاني احد .. » ١ : ٣٦٠ .

(٩) المصدر المؤول من (أن يمتنع) فاعل يلزمه .

البـدل في (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم)[١] ؟ وأن يجوز[٢] في ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ، لأنه ذكر واحداً[٣] ؟ فيلزمه هذا الفساد على العلة الفاسدة .

وما حكم ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ؟ ؟ ولم جاز ما فيهم خير إلا زيد[٤] ؟ وما حكم : مامررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ؟ ولم لا يكون إلا جرّاً على البدل[٥] وما حكم : ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ؟ ولم جاز بالنصب والرفع[٦] ، ولم يجز ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، بالرفع ؟ وما الشاهد في قول عديّ بن زيد :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها[٧]

فلم جاز بالرفع ؟ ولم جاز ما أظن أحداً يقول ذاك الا زيداً ، بالنصب والرفع[٨] ، وما علمت احداً يقول ذلك إلأ زيداً أو زيد ، بالنصب والرفع[٩]

---

(١) قال تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لَمِن الصادقين . والخامسة أنّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذبين » النور ٢٤ : ٦-٧ وانظر الكتاب ١ : ٣٦٠ .

(٢) وأن يجوز معطوفة على أن يمتنع .

(٣) قال سيبويه : « ولكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ، لأنه ذكر واحداً . » ١ : ٣٦٠ .

(٤) قال سيبويه : « ومن ذلك أيضاً ما فيهم أحد اتخذت عنده يدا إلا زيد ومافيهم خير إلا زيد ، إذا كان زيد هو الخير » ١ : ٣٦٠ .

(٥) قال سيبويه : « وتقول ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله » ١ : ٣٦٠ .

(٦) قال سيبويه : وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الاضمار الذي في الفعل ، فقلت : ما رأيت احداً يقول ذاك إلا زيد ، فعربي» ١ : ٣٦٠

(٧) انظر التعليق عليه بعد قليل في قسم الجواب عن مسائل الباب .

(٨) قال سيبويه : « وكذلك ما أظن احـداً يقول ذاك إلا زيداً . وان رفعت فجائز حسن » ١ : ٣٦١ .

(٩) قال سيبويه : « وكذلك ما علمت احداً يقول ذاك إلا زيداً . وإن شئت رفعت » . ١ : ٣٦١ .

ولم كان الاختيار النصب[١] ؟ وهل ذلك لأنه أجرى في قياس النظائر، اذ يجوز في كل فعل من ضربت ونحوه ولا يجوز الرفع في مثل هذا الا في الأفعال التي تلغى ؟ وما نظيره في الحمل على المعنى من قولهم : قد عرفت زيد أبو من هو[٢]؟ وهل يجوز ما أظن أحداً فيها إلا زيد[٣] ؟ وهل ذلك بالحمل على التأويل كأنه قيل : ما فيها إلا زيد فيما[٤] أظن ؟ وما حكم لا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد ؟ ولم جاز بالجر والرفع[٥] ، على موضع لا أحد ، ولم يجز بالنصب على لفظ أحد ؟ ولم كان في رأيت من رؤية العين بمنزلة ضربت ؟ وما في قولهم : ما رأيته يقول ذاك إلا زيد ، وما أظنه يقول ذاك إلا عمرو ؟ وهل يدل على أنه اعتمد على القول إذ ليس قبله ما يصلح أن يبدل منه ، كأنك قلت : ما أظن هذا الأمر يقوله إلا عمرو ، بمنزلة ما يقوله إلا عمرو[٦] ؟ وما حكم : أقل رجل يقول

---

(١) قال سيبويه : « وانما اختير النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، وان لايكون بدلاً إلا من منفي : فالمبدل منه منصوب منفي . ومضمره مرفوع ، فأرادوا ان يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي ، وهذا وصف او خبر ، وقد تكلموا بالآخر لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لمنفي » . ١ : ٣٦١ .

(٢) قال سيبويه : « كما قالوا قد عرفت زيد ابو من هو ، لما ذكرت لك ، لأن معناه معنى المستفهم عنه . » ١ : ٣٦١ .

(٣) قال سيبويه : وقد يجوز ما أظن احداً فيها إلا زيد » ١ : ٣٦١ .

(٤) في الأصل (فما) .

(٥) قال سيبويه : « ولا احد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد على قوله إلا كوا كبها » .

(٦) قال سيبويه : « وتقول ما ضربت احداً يقول ذاك إلا زيداً . لايكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع ان تخبر بموقوع فعلك، ولم ترد ان تخبر انه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكنك اخبرت أنك ضربت – ممن يقول ذاك – زيداً . والمعنى في الاول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد، ولكنك قلت رأيت او ظننت او نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت. ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت. قال الخليل : ألا ترى انك تقول ما رأيته يقول ذاك إلا زيد ، وما اظنه يقوله إلا عمرو. فهذا يدلك على انك انتحيت على القول ولم ترد ان تجعل عبد الله موضع فعل كضربت وقتلت ، ولكنه فعل بمنزلة ليس يجيء لمعنى وانما يدل على ما في علمك . » ١ : ٣٦١ .

ذاك إلا زيد[1] ؟ ولم وجب أنه محمول على التأويل في قولك ما أحد يقول ذاك إلا زيد ؟ولم لايجوز أن يكون بدلاً من أقل في الحقيقة ؟ وهل ذاك لأنه إذا ارتفع/٢٨ أ /من الكلام ارتفع العامل معه،فلم يبق مايعمل في زيد؟ولم وجب أن قل رجل يقول ذاك إلا زيد ؟ لا يجوز فيه أن يكون بدلاً من الرجل في قلّ ، ولكن قلّ رجل في موضع أقل رجل ، وهو محمول على التأويل ؟ وهل يجري أقل من ، وقلّ من ، مجرى رجل في هذا إذا كانت من نكرة ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

ربما تكره النفوسُ من الأمرِ له فرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ[2]

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ، إذا وقع في النفي ، وكان يصلح تفريغ العامل للثاني ، أن يبدل[3] الثاني من الأول كأنه قد فرغ له في التقدير . ولا يجوز أن يبدل الثاني من الأول المقدر إذا كان محذوفاً ، لأنه يتبعه بأن يحتذى بالثاني على مثال الأول ، ونظير ذلك مقدار يقطع عليه ، فاذا حصر صح القطع عليه ، واذا لم يحصر لم يصح أن يقطع عليه ، وأن عمل العامل على ما يوافق ذلك المقدار فإنما هو بعلمه ، لا أنه قطع على مقدار من المقادير ، وكذلك جميع التوابع . وإنما جاز البدل ، وإن لم يقع الثاني موقع الأول الذي يلي العامل لأنه وقع موقعه في تفريغ العامل له في التقدير . وتقول : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك. فيجوز في القوم ما جاز في أحد ، وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين، فذهب إلى أن القوم يجري أمرهم في النفي مجرى الإيجاب ، وفرّق بينهم وبين

---

(١) قال سيبويه : « وتقول اقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لأنه صار في معنى ما احد فيها إلا زيد » ١ : ٣٦١ .

(٢) انظر التعليق عليه في قسم الجواب عن مسائل الباب .

(٣) المصدر مؤولا خبر المبتدأ (الذي) .

أحد بعلل ثلاث ؛ فمنهم من اعتلّ في ذلك بأن أحداً على معنى أعمّ العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك : ماقام إلا زيد ، وليس كذلك القوم فألزمه سيبويه أن ينصب (ما فعلوه إلا قليلًا منهم)[1] على هذه العلة التي اوجبت عنده ماقام القوم إلا زيداً. والعلة/٢٨ب/الثانية أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع في أحد ، ولا يصلح في القوم فألزمه على هذا سيبويه ألاّ يجوز (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم[2] لأنّ الشهداء جمع هو أعمّ والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكلّ . والعلة الثالثة أن النفي في القوم على حد الإيجاب ، على أصل ما يجب في النفي من قولك : ضربت زيداً ، وماضربت زيداً فألزمه على هذا ألاّ يجيز ما قام أحد ، كما لا يجوز قام أحد .

فإن قال قائل : فما علتكم في جواز البدل من القوم في ما قام القوم إلا زيد ، ؟ قيل له : إنه على قياس البدل في جميع الكلام ؛ إذا كان الثاني هو الأول ، أو بعض الأول ، كقولك : رأيت قومك ناساً منهم . أو كان المعنى مشتملًا عليه ، فلما كان زيد بعض القوم ، والمعنى مشتمل عليه ، جاز البدل فيه على قياس غيره من سائر الابدال ، وجرى في بابه مجرى أحد .

وحكى أبو عمرو : ماأتاني القوم إلا عبد الله[3] : فهذا كلام العرب يجرون القوم وما أشبهه مجرى عبد الله ، وقد ذكرنا الشاهد على ذلك من القرآن[4] وتقول : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ، على البدل من أحد . ويجوز إلا زيد ، على البدل من الهاء في عنده كأنك قلت : إلا عند زيد . وتقول : ما فيهم خير الا زيد ، إذا كان الخير هو زيد . وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، على البدل من أحد . وتقول ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا

---

(١) و (٢) انظر ما سبق في مسائل الباب .

(٣) قال سيبويه : « وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله . » ١ : ٣٦٠ .

(٤) يعني قوله تعالى : (ما فعلوه إلا قليل منهم) وانظر ما سبق في مسائل الباب .

زيداً ، بالنصب والرفع فيجوز هذا في الأفعال التي تلغى من علمت وأخواتها ، ولا يجوز في الأفعال التي لا تلغى ، فلا يجوز ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيد ، بالرفع على البدل مما في يقول[1] ، لأنه ليس بمنزلة ما يقول ذاك إلا زيد ، كما أنه في علمت بهذه المنزلة ، كأنك قلت: ما يقوله إلا زيد فيما أعلم . وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيد ، لأنه بمنزلة ما يقوله إلا زيد فيما أظن . وقال عدي بن زيد :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها[2]

فأبدل مما في يحكي ، كأنه قال : لا يحكي علينا إلا كواكبها فيما نرى . والاختيار النصب لأنه أجرى في قياس النظائر/٢٩ أ/، إذ يجوز في كل فعل من ضربت ونحوه . ونظيره في الحمل على المعنى قد[3] عرفت زيد أبو من هو .

وتقول : لا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد ، على البدل من الهاء في عنده ، ويجوز الرفع على البدل من موضع لا أحد ، بالحمل على التأويل . ولا يجوز النصب على أحد[4] ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة .

وتقول[5] العرب: ما أظنه يقول ذاك إلا عمرو ، يدل[6] على إلغاء الظن أن الاعتماد على القول ، كأنه قال : ما يقول ذاك إلا عمرو .

وتقول : أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، كأنك قلت : ما رجل يقول ذاك الا زيد ، وما أحد يقوله إلا عمرو . فهذا محمول على التأويل . وكذلك

---

(١) يعني على البدل من فاعل يقول .

(٢) من شواهد الكتاب ١ : ٣٦١ . واستشهد به ابن هشام على ان علينا بمعنى عنّا . المغني ١ : ١٤٣ . وهو في الخزانة ٢ : ١٨ .

(٣) في الأصل (وقد) .

(٤) يعني انه لايجوز النصب على البدل من لفظ احد .

(٥) في الأصل (وقول) .

(٦) في الأصل (ويدل) .

قلَّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، لا يجوز فيه أن يبدل من رجل ، لأن قلَّ لا يعمل في الاسم العلم ، وإنما هو محمول على التأويل ، كأنه قال : ما أحد يقول ذاك الا زيد ، فقد أفصح سيبويه بأن هذا ليس بيدل من رجل ، وإنما هو محمول على التأويل وأنه في موضع أقلّ رجل[1] ، وبمنزلة ما أحد يقول ذاك الا زيد . وسبيل (من) سبيل (رجل) اذا كان نكرة[2] . وقال الشاعر :

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحلّ العقال[3]

وعلى ذلك قال الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبيّ محمد إيّانا[4]

★★★

---

(١) قال سيبويه : « وتقول قل رجل يقول ذاك إلا زيد . فليس زيد بدلاً من الرجل في قل ولكن قل رجل في موضع اقلّ رجل ومعناه كمعناه » — ١ : ٣٦١ .

(٢) قال سيبويه : وكذلك اقلّ من يقول ذلك ، وقلّ من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل . حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة » ١ : ٣٦١ .

(٣) البيت لأمية بن ابي الصلت . وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٢ وفي اللسان : مادة (فرج) . وفي المغني ١ : ٢٩٧ .

(٤) البيت لحسان بن ثابت . وهو في الكتاب ١ : ٢٦٩ . واستشهد به ابن هشام على زيادة الباء في مفعول كفى . المغني ١ : ١٠٩ .

باب الاستثناء

الذي يحمل فيه المستثنى على الموضع [1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ، مما لايجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ؟ وماالذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لايجوز الحمل على الموضع الا اذا تقدم عاملان في هذا الباب ؟ وما الذي لايجوز حمله الا على اللفظ ؟ وماالذي لايجوز الا على الموضع؟ وما الذي يجوز على كل واحد منهما ؟ وما حكم ما أتاني من أحد الا زيد ، وما رأيت من أحد الازيداً [2] ؟ ولم لايكون مثل هذا الا على الموضع؟ وما حكم : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به ؟ وكيف يحمل على الموضع في لغة أهل الحجاز بالرفع ، والموضع موضع نصب . وقد امتنع الحمل على اللفظ ؟ وهل ذلك محمول على التأويل/٢٩ب/لا على الموضع واللفظ ، كقولك: لاأنت شيء إلا شيء لا يعبأ به؟ وما حكم لست بشيء الا شيئاً لايعبأ به ؟ ولم لايجوز هذا الا على الموضع [3] ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

---

(١) في الكتاب « هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم » ١ : ٣٦٢ .

(٢) هذه امثلة استشهد بها سيبويه في صدر الباب .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك ما انت بشيء الا شيء لا يعبأ به ، من قبل ان شيء في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح ان تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع . وبشيء =

يا ابْنَتَيْ لُبَيْنى لستما بيدٍ   الا يداً ليست لها عضدُ (١)

وما حكم لا أحد فيها الا عبد الله ؟ ولم لايجوز مثل هذا الا على تأويل الموضع ؟ وما حكم : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد ؟ ولم لايكون هذا الا على الموضع (٢) ؟ وما حكم لا أحد رأيته الا زيد ؟ ولم لايكون هذا إلا على تأويل الموضع ؟ ولم استوى الخبر والصفة في رأيته (٣) ؟ وهلا حمل على الهاء في رأيته ؟ وهل ذلك لأن المستثنى إنما هو مما وقع حرف النفي عليه ؟ وما حكم ما فيها الا زيد ، وما علمت أن فيها إلا زيداً ؟ ولم لايجوز تقديم المستثنى في هذا كقولك : ما الا زيد فيها ، وما علمت أن الا زيداً فيها (٤) ؟ وهل ذلك لضعف العامل مع أن أصل الاستثناء تقديم المستثنى منه وتأخير المستثنى ؟ وهل يجوز إن أحداً لايقول ذاك ؟ ولم ضعف وقبح (٥) ؟ ومانظيره في الجواز من قولهم : قد عرفت زيد أبو من هو (٦) ؟ وهل يجوز على هذا إن أحداً لايقول

= في لغة اهل الحجاز في موضع منصوب . ولكنك اذا قلت : ما انت بشيء الا شيء لايعبأ به ، استوت اللغتان فصارت على اقيس الوجهين : لانك اذا قلت : ما انت بشيء الا شيء لا يعبأ به ، فكأنك قلت : ما انت إلا شيء لايعبأ به . وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لايعبأ به ، كأنك قلت لست إلا شيئاً لايعبأ به » . ١ : ٣٦٢ .

(١) من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٢ .

(٢) قال سيبويه : « ومما أجري على الموضع ، لا على ما عمل في الاسم ، لا احد فيها الا عبد الله . فلا أحد في موضع اسم مبتدأ . وهي ههنـــا بمنزلة من أحد ، في : ما أتاني . ألا ترى أنك تقول : ما اتاني من احد لا عبد الله ولا زيد » ١ : ٣٦٢ .

(٣) قال سيبويه : « وتقول لا احد رأيته الا زيد ، اذا بنيت رأيته على الأول ، كأنك قلت : لا احـــد مرئي   وان جعلت رأيته صفة فكذلك كأنك قلت : لا احد مرئياً » ١ : ٣٦٣ .

(٤) قال سيبويه : « وتقول : ما فيها الا زيد ، وما علمت ان فيها الا زيداً . فان قلبته فجعلته بلي أن" ، وما في لغة اهل الحجاز ، قبح ولم يجز لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجز فيها التقديم والتأخير » ١ : ٣٦٣ .

(٥،٦) قال سيبويه : « وتقول : ان احداً لا يقول ذاك . وهو ضعيف خبيث . لأن احداً لا يستعمل في الواجب ، وانما نفيت بعد أن اوجبت . ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد عرفت زيد ابو من هو » ١ : ٣٦٣ .

ذاك الا زيداً ، ورأيت أحداً لا يقول ذاك إلا زيداً ؟ وما الفرق بينه وبين ما أعلم أن أحداً يقول ذاك ؟ ولم جاز فيه الا زيداً بالنصب والرفع [1] ؟ ولم لايجوز الابتداء بحرف الاستثناء [2] ؟ وهل ذلك لأنه يخص ما مخرجه مخرج العموم مما تقدم ذكره على جهة التقييد له ؟ ولم لا يكون تقييداً له قبل أن يوجد ؟.

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع ، إذا تقدم عاملان ، أحدهما يعمل في الموضع ، والآخر يعمل في اللفظ ، وكان المستثنى يصلح حمله على عامل الموضع في المعنى حمل عليه . وان كان يصح على عامل اللفظ حمل عليه . وان صح على الأمرين جاز أن يحمل على كل واحد منهما .

ولا يجوز الحمل على الموضع في هذا الباب إلا إذا تقدم عاملان ، لأنه ليس يذهب به إلا إلى الاستثناء في مبنى موضعه رفع او نصب ، كقولك ، ماجاءني أولئك إلا زيد ، فليس هذا غرض الباب /٣٠ أ/ وإنما هو على ماينا من حكم عاملين عامل موضع ، وعامل لفظ ، إذا جاء الاستثناء بعدهما . والذي لا يجوز حمله إلا على اللفظ هو الذي لا ينعقد إلا بعامل اللفظ كقولك : ما جاءني أحد إلا زيد ، فهذا لا يكون إلا على اللفظ . والذي لا يكون إلا على الموضع هو الذي لا ينعقد الا بعامل الموضع ، كقولك : ما أتاني من أحد إلا زيد . والذي يصلح على اللفظ والموضع هو الذي ينعقد بكل واحد منهما ، كقولك : ما أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد والا زيد [3] . كأنك قلت : إلا عند زيد .

---

(١) انظر تعليل سيبويه لجواز الوجهين في الكتاب ١ : ٣٦٣ .

(٢) قال سيبويه : « ولا يجوز ان يكون الاستثناء اولا .. » ١ : ٣٦٣ .

(٣) بالرفع على البدل من (احد) وبالجر على البدل من الهاء في (عنده) .

وتقول : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحـد إلا زيداً . فلا يكون هذا إلا على الموضع،لأن من التي لاستغراق الجنس لا تدخل على المعرفة ولا في الواجب[١] . وتقول: ما أنت بشيء إلا شيء لايعبأ به . فهذا على الموضع في مذهب بني تميم . فأما على مذهب أهل الحجاز ، فلا يصح على اللفظ ، ولا على الموضع ، لأنه لا تدخل الباء الزائدة في الواجب ، وما بعد إلا واجب . ولا يصلح على الموضع لأن (شيء) في موضع نصب. ولا يحمل مرفوع على منصوب ولكنه محمول على تأويل الموضع ، كأنه قيل : لا أنت شيء إلا شيء لايعبأبه. وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، فهذا لا يجوز إلا على الموضع كأنه قيل : لست شيئاً لا يعبأ به . (وعليه[٢]) قول الشاعر :

يا ابني لبينى لستما بيـد　　　إلا يـداً ليست لها عضد[٣]

وتقول : لا أحد فيها إلا عبد الله . فهذا لا يجوز إلا على تأويل الموضع بتقدير عامل آخر ، كقولك : ليس أحد فيها إلا عبد الله . وتقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد . فهذا لايصلح إلا على الموضع ، كقولك : ماأتاني

---

(١) قال السيرافي : « ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليق الموجب به . فاذا قلت : ما اتاني من احد الا زيد . لم يجز خفض زيد ، لأن خفضه معلق بمن ، ولو كانت من التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد الا بها كقولك : ما أخذت من احد الا زيد . ومثل الأول : ما انت بشيء الا شيء لا يعبأ به ، لأن هذه الباء لا تدخل الا على منفى لتأكيد الجحد فلا يجوز : ما انت بشيء الا شيء ، اي بالجر وقال الكوفيون : يجوز فيا بعد الا الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما اتاني من احد الا رجل ، ولم يجيزوا : الا زيد» ١:٣٦٢ .

(٢) في الأصل بياض يتسع لكلمة . ووضعنا (وعليه) اي على الوجه الذي لا يصح فيه الا الحمل على الموضع ، لأنه لا يجوز البدل من المجرور في البيت لأن الباء الزائدة تؤكد النفي وما بعد الا موجب .

(٣) من شواهد الكتاب ١:٣٦٢ .

لا عبد الله ولا زيد. وتقول : لا أحد رأيته إلا زيد ، فهذا على تأويل الموضع ، كأنك قلت : ليس أحد رأيته إلا زيد . ولا يصلح حمل المستثنى على الهاء في رأيته ، لأنه إن كان خبراً فهو في موضع منطلق إذا قلت : ليس أحد منطلقاً إلا زيد ، فلا يحمل إلا على الاسم الذي دخل عليه حرف النفي لتخصيصه . وإن جعلت رأيته صفة فهو مع الأول بمنزلة إسم واحد وإنما /٣٠ ب/ تخصص الأول . وتقول : ما فيها إلا زيد وما علمت أن فيها إلا زيداً . ولا يجوز تقديم المستثنى لاجتماع سببين : أحدهما ضعف العامل لأنه حرف لا يتصرف . والآخر ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى . فلما اجتمع الضعفان لزم طريقة واحدة ، ولم يصلح فيه التقديم والتأخير . وتقول : إنه لا يقول ذلك أحد إلا زيد . فإن قدمت أحداً فقلت : إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيداً ، قبح لأنك أوقعت أحداً في الواجب وإنما حقها أن تكون في النفي وغير الواجب ، ولكن قد أجازوا على ضعفه لأنه داخل في معنى النفي[1] كما جاز : قد عرفت زيد[2] أبو من هو ، لأنه داخل في معنى الاستفهام ، فكذلك هذا داخل في معنى النفي .

وتقول : ما أعلم أن أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، فيجوز مثل هذا لتقديم حرف النفي ولا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء لأنه تقييد ما خرج مخرج العموم ، ولا يجوز تقييد شيء لم يوجد بعد ، فلهذا لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء أصلاً ، ولكن إذا تقدم كلام قام مقام المستثنى منه صلح أن يؤتى بحرف الاستثناء لأنه بمنزلة ما تقدم المستثنى منه ، فتقول : مالي إلا أبوك ، كأنك قلت : ما لي أحد إلا أبوك . فلهذا صلح التقديم في هذا الموضع ، ولم يجز الابتداء بحرف الإستثناء .

---

(١) انظر الحاشيتين ٥ و ٦ في ص ٣٧٣.

(٢) في الأصل (زيداً) .

باب الاستثناء

الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز ان يحمل على النصب في هذا الباب إلا بعد تمام الكلام ؟ وهل ذلك لأنه على طريقة الايجاب في الاتيان بعد التمام ؟ وما حكم : ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتاني أحد إلا زيداً ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ؟ ولم وجب النصب في جميع هذا ؟ وهل ذلك لأنه إذا بطل البدل وجاء بعد تمام الكلام صار كالإيجاب في تسليط إلا العامل على ما بعدها[3]

---

(١) في الكتاب : «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا » ١ : ٣٦٣ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الباب الذي يليه . أي في ص ٣٨٣ .

(٣) قال سيبويه : « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا ان بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد الا زيدا ، وما اتاني احد الا زيدا . وعلى هذا : ما رأيت احدا الا زيدا . فتنصب زيدا على غير رايت ، وذلك انك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول » . ١ : ٣٦٣ .

ولم شبه بالا[١] / ٣١ أ / في معنى لكن[٢] ؟ وهل ذلك لأن الانقطاع في الاستثناء لا يكون الا بعد التام ؟ وما حكم قولهم : إن لفلان والله مالاً الا أنه شقي[٣] ؟ ولم وجب أن يكون منقطعاً وهو استثناء من موجب؟ وما تقديره اذا ردّ إلى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل؟ وهل ذلك على تقدير إن لفلان حالاً توجب السعادة في كل أحد إلا فيه بالشقوة التي هو عليها ؟ أو إن لفلان حالاً توجب السعادة لكل أحد إلا له لشقائه ؟ أو إن لفلان حالاً يسعد بها كل أحد إلا هو بشقائه ؟ أو إلا إياه بشقائه ؛ ولولا أن هذا الكلام المذكور يدل على الكلام المقدر لم يصلح أن يقدر به . وما موضع أنه شقي ؟ ولم وجب أنه نصب ؟ وما العامل فيه ؟ وهل هو محمول على التأويل كأنه قيل: ماله من ماله شيء إلا الشقاء؟ أو قيل: إن لفلان والله مالا يسعد بمثله كل أحد إلا صاحب الشقاء ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فكان نصباً من هذه الجهة ؟ وكل هذه التقديرات يدل عليها الكلام المذكور الا أن بعضها أقرب من بعض ، وهذا الأخير أقربها لأنه ليس فيه إلا حذف المضاف وصفة المال في قولك : يسعد به كل أحد . والكلام على حاله . والتقدير الآخر على أنه كلام وقع موقع كلام غيره . ولم لا يجوز أن تعمل (إنّ) في المستثنى ؟ وهل ذلك لأنه[٤] ليس لها معنى تخصيص ، فلو قلت : إن المال لفلان إلا

---

(١) لعل الصواب : شبّه الا بمعنى لكن .

(٢) قال سيبويه : بعد قوله السابق « والدليل على ذلك انه يجيء على معنى ولكن زيدا .. » ١:٣٦٣ .

(٣) قال سيبويه : « ومثله في الانقطاع من اوله ان لفلان والله مالا الا انه شقي . فانه لا يكون ابدا على ان لفلان وهو في موضع نصب وجاء على معنى ولكنه شقي » . ١ : ٣٦٣ .

(٤) في الأصل (لأن) .

درهماً ، لم تكن إلا هي العاملة لأن الاستثناء مخصص من المال على معنى الملك لا على معنى التأكيد ؟ وما الفرق بين البدل والنصب في : ما جاءني أحد إلا زيداً ، في المعنى ؟ وهل ذلك يختلف من جهة المعتمد[1] ، فهو في البدل على أن معتمد البيان على زيد كأنك قلت : ما جاءني إلا زيد ، وفي النصب يكون فضلة في الكلام والمعتمد أحد على جهة النفي ؟

★ ★ ★

---

(١) يعني من جهة غرض المتكلم .

باب الاستثناء

المنقطع الذي يحتمل المتصل[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثنـاء / ٣١ ب / المنقطع الذي يحتمل المتصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز فيه المتصل حتى يكون الثاني مما يحمل على الأول كقولهم :

تحية بينهم ضَربٌ وجيعُ[3]

عند أهل الحجاز ؟ وما حكم ما فيها أحد الا حمـاراً ؟ ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم[4] ؟ ولم كان الاختيار النصب ؟ وهل ذلك لأن المنقطع لا يأتي إلا بعد تمـام الكلام فأشبه لذلك

---

(١) في الكتاب : « هذا باب يختـــار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول » ١ : ٣٦٣ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد جواب مسائل الباب السابق. انظر ص ٣٨٤

(٣) سيأتي التعليق عليه في قسم الجواب عن مسائل الباب انظر حاشية ١ ص ٣٨٥ .

(٤) نقل سيبويه الرفع في هذا المثل عن اهل الحجاز (١ : ٣٦٣) ونقل النصب فيه عن بني تميم (١ : ٣٦٤) .

الايجاب ؟ وكيف يرجع الى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه أن يكون بها أحد ، او ما يتبع الآخرين ، فكأنه قال : ما بها شيء إلا حماراً ، وما بها حيوان إلا حمار . فهذا لا يكون إلا نصباً عند أهل الحجاز ، وانما رفع بنو تميم لأنهم قدروا الأول كأنه لم يذكر للاعتماد على الثاني ، وفيه وجهان : ان جعلت الحمار انسان ذلك الموضع [1] جاز الرفع على المذهبين جميعاً . وان لم تجعله كذلك فالنصب على مذهب أهل الحجاز . والرفع على مذهب بني تميم . وما الشاهد في قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تُمسِ في قبرٍ برهوة ثاوياً   أنيسُك أصداء القبور تصيح [2]

فجعل الأصداء أنيسه كما يجعل الحمار أنيس ذلك الموضع . وما نظيره من قولهم : ما لي عتاب الا السيف ، وما أنت إلا سير [3] ؟ وما الشاهد في قول النابغة الذبياني :

يا دارَ ميّة بالعلياء فالسَّند   ....

ثم قال: .... وما بالربع من أحد

إلا أواريَّ لأياً ... [4].

بالرفع على مذهب بني تميم على كل حال ، وعلى تقدير أن الأواريّ أنيس تلك الربى على مذهب أهل الحجاز . وقد أنشد بالنصب على المذهب الآخر . وما الشاهد في قوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ [5]

ولم جاز على وجهين ، وكلاهما بدل ؟ وما حكم قولهم : ما له عليه سلطان

---

(١) قال سيبويه : « وان شئت جعلته – اي الحمار – انسانها » ١ : ٣٦٤ .

(٢) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب الحاشية ٢ ص ٣٨٦ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله : مالي عتاب الا السيف ، جعله عتابه . كما انك تقول: ما انت الا سير . اذا جعلته هو السير » ١ : ٣٦٤ .

(٤) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب الحاشية ٣ ص ٣٨٦ .

(٥) انظر التعليق عليه في الجواب عن مسائل الباب الحاشية ١ ص ٣٨٧ .

إلا التكلف ؟ وهل يجوز فيه الرفع [١] ؟ وما الشاهد في قوله جل وعز : (وَمَا لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إلاَّ اتّبَاعَ الظَّنِّ) [٢] وهل يجوز فيه الرفع ؟ وهل تقديره ما لهم به من عقد يعملون عليه الا /٣٢ أ/ اتباع الظن [٣] وما الشاهد في (وَإِن نَشَأْ نُغرِقهُم فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُم يُنقَذُونَ إلاَّ رَحمَةً مِنَّا) [٤] ؟ وهل فيه معنى لا يقع إلا رحمة ؟ وما الشاهد في قول النابغة :

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنويةٍ ولا علمَ إلا حسنَ ظنٍّ بصاحبِ [٥]

كأنه قال : ولا عقد يعمل عليه إلا حسن ظن . ولم جاز الرفع في جميع ذا على مذهب بني تميم [٦] ؟ وما الشاهد في قول ابن الأيهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيسٍ عتاب غيرُ طعنِ الكُلى وضربِ الرقابِ [٧]

وهل هو بمنزلة إلا طعن الكلى ؟ ولم نصبه أهل الحجاز ؟ وما الشاهد في قول الحارث بن عباد :

والحربُ لا يبقى لجاحمها التخيُّل والمراح
إلا الفتى الصبّارُ في النجدات والفرسُ الوَقاحُ [٨]

وما تقديره ؟ ولم كان على تقدير : إلا مراح الفتى الصبار ؟ وما الشاهد في قوله :

---

(١) قال سيبويه : « ومن ذلك من المصادر ماله عليه سلطان الا التكلف . لأن التكلف ليس من السلطان » ١ : ٣٦٥ .

(٢) في الأصل (التباع) .

(٣) انظر ما سيأتي في الجواب عن مسائل الباب ص ٣٨٧ وقوله : (وهل يجوز فيه . . اتباع الظن) مكرر في الاصل .

(٤) انظر الحاشية ٤ ص ٣٨٧ .

(٥) انظر الحاشية ٥ ص ٣٨٧ .

(٦) قال سيبويه « وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله » ١ : ٣٦٥ .

(٧) انظر الحاشية ١ ص ٣٨٨

(٨) انظر الحاشية ٢ ص ٣٨٨

لم يَغذُها الرِسْل ولا أيسارُها   الا طريّ اللّحمِ [1] واستجزارها [2]

كأنه قال : لم يغذها [3] غذاء إلا طري اللحم [3] .

وقوله :

عشيّةَ لا تُغني الرماحُ مكانها   ولا النبلُ إلا المشرفيّ المُصمّمُ

كأنه قال : لا يغني السلاح الا المشرفيّ . وهل يجوز ما أتاني زيد إلا عمرو [4] ؟ ولم جاز ؟ وهل تقديره : ما أتانى إلا عمرو إلا أنه ذكر زيداً للبيان عمن لم [5] يأته ، كأنه قال : ما أتانى زيد ولا غيره إلا عمرو ؟ وهل يجوز ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؟ وهل هذا على نفي الاخوان وتبعهم .

الجواب عن الباب الأول [6] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل على النصب في النفي إذا كان الاستثناء قد أتى بعد تمام الكلام ، النصب ، لأنه حينئذ على طريقة الموجب اذا لم يقدر فيه البدل فان الاسم الثاني لا يتصل بالأول الا بـ (إلاّ) ، فصار كالموجب في تسليط العامل على ما بعد إلاّ بما لو لم تكن يتسلط عليه . ولا يجوز فيه النصب قبل تمام الكلام على طريقة الموجب ، لأنه حينئذ يكون / ٣٢ ب / قد فرغ العامل له فيعمل فيه على أن إلا كانت أو لم تكن فهو عامل لأنه مفرّغ له . وتقول : ما أتاني أحد إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيداً ،

---

(١) في الأصل (الفحم) .

(٢) انظر ماسيأتي في ص ٣٨٨

(٣) في الأصل كلمة مطموسة . ووضعنا مكانها الكلمة المناسبة .

(٤) قال سيبويه « وهـذا يقوي : ما أتاني زيد الا عمرو . وما أعانه اخوانكم الا اخوانه » ١:٣٦٦ .

(٥) في الأصل (لمن) .

(٦) وردت مسائل هذا الباب في ص ٣٧٧.

وما رأيت أحدا الا زيداً ، فالنصب في جميع هذا على طريقة الموجب لأنه اذا لم يقدر فيه البدل صارت (الا) هي التي تصل الثاني بالاول ، وهو يشبه الاستثناء المنقطع في أنه لايكون الا بعد تمام الكلام . وأما قولهم : ان لفلان مالاً الا انه شقي[1] . فموضع انه شقي نصب ، والعامل فيه مقدر ، كأنه قيل : ان لفلان مالاً يسعد به صاحبه الا صاحب الشقاء الذي قد ذكر . وعلى هذا يرجع الى اصل الاستثناء في اخراج بعض من كل . ولا يجوز ان تعمل فيه (ان) لأن (إلا) انما تخصص على ان تنفى عن الثاني ما وجب للأول ، او توجب له ما انتفى عن الأول . فلما كانت (انّ) ليس لها معنى يصحّ في هذا ؛ اذ معناها التوكيد ، لم يصلح أن يستثنى منها ، وانما استثنى على معنى نفي السعادة بالمال الذي تحصل به لغيره ، فهذا معنى الكلام ، وليس معناه على نفي التأكيد الذي حصل للمعنى الأول . وله ضروب من التقديرات يدل هذا الكلام عليها ، الا ان اقربها وأحسنها ماذكرنا ، والفرق بين البدل والنصب في : ماجاءني أحد إلا زيداً ، ان النصب على ان معتمد البيان أحد ، والرفع على البدل على ان معتمد البيان زيد .

الجواب عن الباب الثاني[2] :

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل المتصل اذا كان الثاني من غير جنس الأول الا انه يصلح ان يحمل عليه ، وجهان[3] : النصب على الانقطاع . والبدل على ان الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع للمبالغة في التشبيه ، كقولهم :

---

(١) انظر الحاشية (٣) في ص ٣٧٨

(٢) وردت مسائل هذا الباب في ص ٣٨٠

(٣) في الأصل : (ففيه وجهان) .

تحيّة بينهم ضرب وجيع[1]

وهذا على مذهب اهل الحجاز ، فأما بنو تميم فيبدلون على تقدير تفريغ العامل ، كأنه لم يذكر الأول ، لانه لما جاز ان يترك ويعتمد على الثاني في تفريغ العامل جاز أن يذكر عمن نفى عنه الفعل بعض ذلك على طريق البيان؛ يعتمد على الثاني كأنه لم يذكر الاول . ولا يجوز ان يجري على طريقة المتصل حتى يكون الثاني مما يصلح ان يحمل على الاول في مذهب اهل الحجاز /٣٣ أ/ وان جاز ذلك على مذهب بني تميم . وتقول : ما فيها أحد الا حمارا[2]

والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله

الجزء الثاني والعشرون من شرح كتاب

سيبويه . املاء أبي الحسن علي بن عيسى

النحوي . رحمة الله عليه /٣٣ب/ .

بسم الله الرحمن الرحيم .

وتقول : ما فيها أحد إلا حماراً ، على الاستثناء المنقطع ، لأن الثاني من غير جنس الأول . فان جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع قلت : ما فيها أحد الا حماراً . فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، كأن الأول لم يذكر . والاختيار النصب ، لأنه لما كان لا يأتي الا بعد تمام الكلام أشبه الاستثناء من موجب .

---

(١) هذا صدر بيت لعمرو بن معدي كرب وعجزه : وخيل قد دلفت لها بخيل. وهو في الكتاب ١ : ٣٦٥ والخصائص ١ : ٣٦٨ وشرح المفصل ٢ : ٨٠ وقد علق على هذا البيت محقق تفسير الطبري الاستاذ محمود شاكر بقوله : « يقال هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي (الخزانة ٤ : ٥٦) وليس في قصيدته التي على هذا الوزن في الاصمعيات : ٣٤ ولكنه أتى في نوادر أبي زيد : ١٤٩ - ١٥٠ أنه لعمرو بن معدي كرب . فكأنه له وكأنه سقط من رواية الأصمعي ، وهو في رواية غيره « تفسير الطبري » ٢ : ٢٩٤ .

(٢) هنا ينتهي الجزء السابع والعشرون من شرح الكتاب . وانت ترى أن الكلام متصل فيما بين الأجزاء .

وأما رجوعه إلى أصل الاستثناء ، فانه لما كان على نفي الأحدين وما يتبعهم صار كأنه قال : ما فيها شيء إلا حماراً لأنه[1] جعل كل شيء يكون في الديار يتبع الأحدين في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على المذهبين جميعاً لأن بني تميم وان قدروه على معنى ما فيها الا حمار ، فالمستثنى منه مدلول عليه ، وان لم يكن على جهة الحذف . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

فان تمس في قبر برهوة ثاويا   أنيسك أصداء القبور تصيح[2]

فحمل الثاني على الأول على الاتساع . ومثله ما لي عتاب الا السيف ، وما أنت الا سير . وقال النابغة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند   ....

ثم قال : .... وما بالربع من أحد

إلا اواريّ لأيا[3] ...

بالرفع على مذهب بعض بنى تميم على كل حال . وأما أهل الحجاز فينصبون على الاستثناء المنقطع بأن الثاني من غير جنس الأول ، ويجيزون الرفع على أنه جعل الأواريّ أنيس ذلك الربع[4] ، كما قال الآخر :

---

(١) في الأصل (لا جعل) .

(٢) البيت في ديوان أبي ذؤيب : ٢٠ . وفي ديوان الهذليين : في رمس برهوة : ١ : ١١٦ وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٤ والخزانة ٢ : ٣ و ٤ .

(٣) الأبيـات :

يا دار ميـة بالعليـاء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقفت فيها اصيلانا أسائلهـا   عيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا أوارى لأيا ما أبينهـا   والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

ديوان النابغة : ٦ والكتاب ١ : ٣٦٤ واللسان مادة (إلاّ) وشرح المفصل ٢ : ٨٠ .

(٤) نقل سيبويه أبيات النابغة بالرفع عن بني تميم وبالنصب عن أهل الحجاز ١ : ٣٦٤ .

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس[1]

وتقول : ما له عليه سلطان الا التكلف ، بالنصب على الاستثناء المنقطع . ويجوز فيه الرفع على ان سلطانه هو التكلف . وفي التنزيل (ما لهم به من علم إلا اتباعَ[2] الظن[3]) كأنه قيل : ما لهم به من شيء يعمل عليه إلا الظن . وفيه (وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمةً منا[4]) كأنه قيل : ما لهم شيء ينتفعون به الا رحمة منا . وقال النابغة :

حلفت يميناً غير ذي مثنوية ولا علم إلا حسنَ ظن بصاحب[5]

كأنه /٣٤ أ/ قال : لا شيء يعمل عليه الا حسن ظن . والرفع في جميع هذا جائز على مذهب بني تميم .

---

(١) هذا البيت من شواهد الكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ . واللسان مادة (إلاَّ) وشرح المفصل ٢ : ٨٠ وهو من رجز لجران العود (الخزانة ٤ : ١٩٧) يقول فيه :

قد ندع المنزل يا لميس يعتس فيه السبعُ الجروس

الذئب أو ذو لبدٍ هموس وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس وبقر مُلَمَّع كنوس

كأنما هنَّ الجواري الميس

وتجد الشاهد في تفسير الطبري ٩ : ٢٠٣ مع تعليق قيم لمحقق التفسير الاستاذ محمود شاكر .

(٢) في الأصل (اتباع) .

(٣) قال تعالى « وقولهم إنّا قتلنا المسيحَ عيسى بن مريم رسولَ اللهِ وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبه لهم . وإنّ الذين اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظنِ وما قتلوه يقيناً» النساء ٤ : ١٥٧ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١ : ٣٦٥

(٤) قال تعالى : « وإنْ نَشَأ نُغْرِقْهم فلا صريخ لهم ولا هم يُنقذون إلا رحمةً منا ومتاعاً إلى حين » يس ٣٦ : ٤٣ – ٤٤ . وانظر الكتاب ١ : ٣٦٥ .

(٥) من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٥ . وهو في ديوان النابغة (تحقيق آهل وارت) : ٢ .

وقال ابن الأيهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب[1]

كأنه قال : ليس بيني وبينهم الا طعن الكلى. وأهل الحجاز ينصبونه على الاستثناء المنقطع . وقال الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح
إلا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح[2]

كأنه قال : الا تخيل الفتى الصبار ومراحه . وقال الشاعر :

لم يغذها الرسل ولا أيسارها الا طريّ اللحم واستجزارها[3]

كأنه قال : لم يغذها غذاء إلا طريّ اللحم . وقال :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم[4]

كأنه قال : ولا شيء من السلاح الا المشرفي . وتقول : ما أتاني زيد إلا عمرو فهذا صحيح على مذهب بني تميم ، كأنه قال : ما أتاني إلا عمرو ، وذكر زيداً ليبين أنه ممن لم يأته . وكذلك ما أعانه اخوانكم إلا اخوانه ، كأنه قال: ما أعانه إلا اخوانه ، وذكر اخوانكم لأنه ممن لم يعنه .

❀ ❀

---

(١) من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٥ وشرح المفصل ٢ : ٨٠ ونجده في تفسير الطبري ٢ : ٢٦٣ وعليه حاشية وافية للمحقق .

(٢) من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٦ . والخزانة ١ : ٢٢٥ و ٢ : ٤ والبيت الأول في اللسان مادة (جحم) .

(٣) من شواهد الكتاب غير المنسوبة ١ : ٣٦٦ .

(٤) استشهد به سيبويه في الكتاب ولم ينسبه ١ : ٣٦٦ . وذكره صاحب الخزانة (٢ : ٥) في جملة ابيات قالها ضرار بن الأزور الصحابي حين ارتد نفر من قومه .

باب الاستثناء

المنقطع الذي لا يحتمل المتصل[1]

الغرض فيه : أن يبين مايجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز في هـذا الاستثناء المنقطع حمل الثاني على الأول؟ وهل ذلك لأنه غيره مما لم يقرب من شبهه به حتى يكون في أعلى مراتب الأشبه؟ وما تأويل قوله جل وعز : (لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ[2]) ؟ ولم قدر الا في هذا الباب بلكن ؟ ولم لا يجوز أن يحمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك لأن المعصوم ليس هو العاصم ، وهو أشبه به على / ٣٤ ب / ما يقتضي حذف أداة التشبيه ؟ ولم جاز ان يستثنى المعصوم من العاصم ؟ وهل ذلك لأنه ينتفي بانتفائه ، لأنه اذا كان لا عاصم فلا معصوم ؟ وهل يجيء على ذلك : لا ضارب اليوم الا من جنى ؟

---

(١) في الكتاب « هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن » ١ : ٣٦٦ .

(٢) ذكر سيبويه هذه الآية . ثم قال « اي ولكن من رحم » ١ : ٣٦٦ . وانظر الحاشية (١) في ص (٣٩٣) .

ومـــا تأويل (فَلَولا كانتْ قريةٌ آمنتْ فنفعَها إيمانُهـا الا ّ قومَ يُونس) [١] ؟ فلم جاز أن يستثنى قوم يونس من القرية ؟ وهل ذلك لأنها في تأويل فلولا كان [٢] أهل قرية ؟ ولم لايجوز فيه المتصل ؟ وهل ذاك لأن قوم يونس لا يحملون على القرية فيقال القرية قوم يونس ؟ وما تأويل (فلولا َ كان ِمن القرون ِ من قَبْلِكم أولوا بقيّةٍ يَنهوْن عن الفَساد في الأرض إلا ّ قليـلا ممّنْ أنجَيْنا منهم) [٣] ؟ ولم حمل على الاستثناء المنقطع ؟ وهل ذلك لأنه لم يعتد بالقليل من المفسدين الذين تقدموا الذين لاينهون عن الفساد ولذلك نصب الا قليلاً ممن أنجينا منهم ، فصار كأنه قد أطلق لفظ النفي ولذلك لم يجز فيه المتصل؟ وما تأويل قوله جل وعز (الذينَ أخرِجوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقّ ٍ إلا ّ أنْ يَقُولوا ربُّنا اللهُ) [٤] ؟ وهل ذلك بمنزلة الذين أخرجوا من ديارهم بغير سبب إلا أن يقولوا ربنا الله ، كأنه قيل : إلا قولهم ربنا الله ؟ ولم لايحتمل المتصل ؟

وما حكم قولهم : لا تكونن من [٥] فلان في شيء الا سلاما بسلام [٦] ؟ وهل هو بمنزلة لا يكن أمرك معه شيء من الأشياء إلا سلاماً بسلام ؟ وما حكم ما زاد الا ما نقص [٧] ولم كان منقطعا ؟ وهل ذلك لأنه بمعنى ولكن نقص ؟

---

(١) ذكر سيبويه هذه الآية وقال « اي ولكن قوم يونس » وانظر الحاشية (٢) في ص (٣٩٣) .

(٢) في الاصل (كانت) .

(٣) ذكر سيبويه هذه الآية ثم قال « اي ولكن قليلاً ممن انجينا منهم » ١ : ٣٦٦ . وانظر الحاشية (٣) في ص (٣٩٣) .

(٤) ذكر سيبويه هذه الآية ثم قال : « أي ولكنهم يقولون ربنا الله ، وهذا الضرب في القرآن كثير » ١ : ٣٦٦-٣٦٧

(٥) في الأصل (في فلان) .

(٦) قال سيبويه « ومن ذلك من الكلام لاتكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام» ١ : ٣٦٧ .

(٧) قال سيبويه «ومثل ذلك ايضاً من الكلام فيا حدثنا ابو الخطاب مازاد إلا مانقص ، وما نفع إلا ما ضر » ١ : ٣٦٧ .

ولو كان متصلاً لكان على خلاف هذا المعنى ولوجب[1] ما زاد شيئاً إلا الناقص كأنه نقص الماء ثم زاد مقدار النقصان ، وليس هذا معنى الكلام وإنما معناه ما زاد ولكن نقص . وكذلك : ما نفع إلا ما ضرّ[2] ، لو حمل على موجب الصيغة لكان ما نفع الا الضار ، أي نفع في شيء وضر في شيء ، وليس هذا معنى الكلام وإنما معناه مانفع أصلاً ولكن ضرّ . ولم جاز مانفع لكن ضرّ؟ ولم يجز ما نفع إلا ضرّ ؟ وهل ذلك لأن الا تقتضي في المنقطع كما تقتضي في الاستثناء من موجب أن يكون بعدها اسم مخصص للأول وإنما يجوز الفعل بعدها اذا كانت ملغاة كقولك : ما منهم أحد إلا قد قام ، ومازيد إلا يضحك ، فلهذا لم يجز بغير ما ؟ / ٣٥ أ / وما الشاهد في قول النابغة :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفهم ... بهنّ فلولٌ من قراع الكتائب[3]

وهل حمله على المتصل يوجب أن ما مدحهم به عيب ؟ وما وجه رجوعه الى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة : لا عيب فيهم ولا في شيء من التهم إلا الفلول في السيوف من قراع الكتائب ، وليس ذلك بعيب فيهم ؟ وقول النابغة الجعدى :

فتى كملت خيراته غير أنه ... جواد فلا يبقي من المال باقيا[4]

وما وجه رجوعه الى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك على معنى كملت خيراته في نفسه وجميع أموره إلا ذهاب ماله بالجود . وقول الفرزدق :

وماسجنوني غير أني ابن غالب ... وأني من الأثرين غير الزعانف[5]

---

(١) في الأصل (ولو وجب) .

(٢) انظر الحاشية (٧) في الصفحة السابقة

(٣) انظر الحاشية (١) في ص (٣٩٥) .

(٤) انظر الحاشية (٣) في ص (٣٩٥)

(٥) انظر الحاشية (٥) في ص (٣٩٥)

ولم صار هذا الاستثناء منقطعاً ؟ وهل هو على تقدير إلا لأني ابن غالب ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة وماسجنوني لأمر يوجب السجن إلا لأني ابن غالب ، وهذا لايوجب السجن ، فبهذا كان منقطعاً ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما فيه من معنى وما سجنوني لأمر من الأمور إلا أني ابن غالب ؟ وقول عنز بن دجاجة :

مَن كان أشركَ في تفرّق فالجٍ   فلَبونُه جَرِبَت معاً وأغدّتِ
إلاّ كناشرة الذي ضيعتم   كالغصن في غُلوائه المتنبّتِ [1]

وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يدل عليه البيت الأول من أن حالكم في الاشراك في تفرق فالج كحال ناشرة الذي ضيعتم فكأنه قيل : ما حالكم في ذلك الاشراك المنكر إلا كحال ناشرة الذي ضيعتم . وقوله :

لولا ابن حارثة الأمير لقد   أغضيت من شتمي على رغم
الا كمعرض المُحسّر بَكره   عمداً يسبّبني على ظلم [2]

وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يدل[3] عليه الكلام في البيت من أنه كان يرغم لشتمه إياه لولا الأمير ، وما كان يكون في ذلك إلا كمعرض المحسر بكره ؟ / ٣٥ ب / .

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لايحتمل المتصل ، إذا كان الثاني غير الأول مما لا يصلح أن يحمل بالشبه عليه ، أن يكون منقطعاً نصباً أبداً . ولا يجوز أن يكون على تقدير المتصل الا أن يصلح حمله على الأول ، اما بالحقيقة واما بالشبه .

---

(١) انظر الحاشية (١) في ص (٣٩٦)
(٢) انظر الحاشيتين ٢و٣ في ص (٣٩٦)
(٣) في الأصل (ما) .

وقوله جل ثناؤه (لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاّ مَنْ رحِيمَ[1]) استثناء منقطع لأن المعصوم غيرالعاصم . ووجه رجوعه الى أصل الاستثناء أنه بمنزلة لا معصوم من أمر الله الا من رحم ، لأنه إذا نفي العاصم انتفى المعصوم كقولك لا عاصم فهذا يدل على لا معصوم ، فالاستثناء من مدلول الكلام الاول كأنه قيل : لا معصوم من أمر الله إلا من رحم . ويجوز على ذلك لا قاتل اليوم الا من وجب عليه قصاص بقتله .

وقوله جل ثناؤه (فَلَوْلاَ كَانَتْ قريةٌ آمنتْ فنفعَها إيمانُها الا قوم يونس) [2] ، فهذا منقطع لأن قوم يونس غيرالقرية . ووجه رجوعه إلى المتصل أنه بمنزلة فلولا كان أهل قرية آمنوا الا قوم يونس ولم يجز في مثل هذا المتصل لأنه لايحمل الثاني على الأول .

وقوله جل ثناؤه (فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ القُرُونِ مِنْ قَبْلِكم أولوا بقيّةٍ يَنْهَوْنَ عن الفسادِ في الأرض إلا قليلاً مِمّن أنجيْنا مِنهم) [3] فهذا استثناء منقطع لأنه لا يعتد بالقليل في كثير من كان لاينهى عن الفساد حتى صح أن

---

(١) في الأصل : (ولا عاصم) والآية : (قال سآوي الى جبل يعصمني من الماء . قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم . وحال بينهما الموج فكان من المغرقين) هود ١١:٤٣ واستشهد بها سيبويه وقال : « أي ولكن من رحم » الكتاب ١:٣٦٦ .

(٢) قال تعالى : (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ألا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم الى حين) يونس ١٠:٩٨ واستشهد بها سيبويه في الكتاب ، وقال : « أي ولكن قوم يونس » ١:٣٦٦ . وقال الفراء : نصب إلا قوم يونس لأنهم منقطعون مما قبل إذ لم يكونوا من جنسه ولا من شكله . كأن قوم يونس منقطعون من قوم غيره من الانبياء . اللسان ٢٠:٣١٧ .

(٣) قال تعالى : (فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين) هود ١١ : ١١٦ . واستشهد بها سيبويه ، وقال : « أي ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم » الكتاب ١ : ٣٦٦ .

يطلق ما كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد للتغليب بالتكثير، ولذلك نصب الا قليلا على الانقطاع ، ولم يرفع على البدل من قوله أولوا بقية .

وقوله جل وعز (الذينَ أُخْرِجوا مِنْ ديارِهم بغيرِ حَقٍّ إلا أنْ يقولوا ربُّنا اللهُ) [١] لو [٢] حمل على المتصل لم يصلح لأنه بمنزلة أخرجوا من ديارهم بغير ذنب إلا قولهم ربنا الله ، فيصير هذا ذنبهم وليس بذنب ، فهو منقطع . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة الذين أخرجوا من ديارهم بغير سبب إلا قولهم ربنا الله . كأنه قيل : ليس لإخراجهم سبب الا هذا .

وقول العرب : لاتكونن من فلان في شيء الا سلاماً بسلام ، كأنه قيل : لايكن أمرك من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام . فهذا وجه الاتصال. فأما الانقطاع فلأنه لم يذكر مايستثنى منه سلام بسلام [٣]. ٣٦/أ وقولهم ما زاد الا مانقص ، استثناء منقطع ، لأنه بمنزلة مازاد أصلاً ولكن نقص . فليس في هذا إخراج بعض من كل . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة هو على حاله إلا النقصان الذي وقع فيه ، فهذا وجه الاتصال .

وقولهم : مانفع إلا ماضّر ، استثناء منقطع لأن معناه مانفع أصلاً لكن ضّر . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة هو على حاله إلا الضّر الذي وقع منه ولولا (ما) لم يصلح الاستثناء ههنا ، وان كان يصلح في (لكن) لأن (لكن) حرف عطف و (إلا) حرف استثناء وتقتضي معنى الاسم الذي يخرج بعضاً من كل إلا في الموضع الذي تكون فيه ملغاة . وقال النابغة :

---

(١) قال تعالى : (الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً . ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز) الحج ٢٢ : ٤٠ . واستشهد بها سيبويه وقال : « أي ولكنهم يقولون ربنا الله » الكتاب ١: ٣٦٦ .

(٢) في الأصل (فلو) .

(٣) قوله : « فهذا وجه الاتصال .. سلام بسلام » مكرر في الأصل .

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم   بهن فلول من قراع الكتائب [1]

فهذا استثناء منقطع لأن الفلول ليس بعيب فيهم . ووجه الاتصال فيه كأنه قال : ولا عيب في شيء منهم ولا من التهم إلا فلول سيوفهم[2] من قراع الكتائب . وقال النابغة الجعدي :

فتىً كملت خيراته غير أنه   جواد فلا يبقي من المال باقيا [3]

فهذا استثناء منقطع لا يصلح ان يستثنى من كمال خيراته في نفسه إلا على الذم ، وليس المعنى على ذلك . وإنما هو كملت خيراته في نفسه وجميع أموره إلا المال[4] الذي أتلفه بجوده ، فهذا وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ، وهو عيب في المال ان يخرج عن يد الجواد ، وليس في الجواد عيب ، كما أن كونه في يد الجواد فضيلة للمال ، وحصوله في يد البخيل نقيصة للمال .

وقال الفرزدق :

وما سجنوني غير أني ابن غالب   وأني من الأثرين غير الزعانف[5]

فهذا استثناء منقطع لأنه ليس قبله ما يخرج عنه ، ووجه رجوعه إلى المتصل أنه بمنزلة : وما سجنوني لسبب من الأسباب إلا أني ابن غالب .

وقال عنز بن دجاجة :

من كان أشرك في تفرّق فالج   فلبونه جربت معاً وأغدّت

---

(١) في ديوانه : ١١ وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٦٧ ، وتفسير غريب القرآن : ١٩٠ والمغني ١ : ١١٤ .

(٢) في الأصل (سيفهم) .

(٣) في الديوان : فما يبقى : ١٢٣ . وفي الكتاب ١ : ٣٦٧ . والخزانة ٢ : ١٢ .

(٤) في الأصل : (الحال) .

(٥) في شرح ديوانه ٢ : ٥٣٦ ، وفي الكتاب ١ : ٣٦٧ ، وقال : « كأنه قال ولكني ابن غالب » وفصل الشنتمري القول فيه وفيما دار حوله من خلاف فانظره في حاشية الكتاب .

الا كناشرة الذي ضيعتم   كالغصن في غلوائه المتنبت[1]

فهذا استثناء منقطع /٣٦ب/ لأنه لم يذكر قبله مايخرج عنه المستثنى . ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة ما كانت حالكم في الاشراك في تفرق فالج الا كحال ناشرة الذي ضيعتم ، فهو محمول على مدلول الكلام الاول على لفظه بل هو منقطع من لفظه . وقال[2] :

لولا ابن حارثة الأمير لقد   أغضيت من شتمي على رغم
الا كمعرض المحسر بكره   عمداً يسببني على الظلم[3]

فهذا استثناء منقطع لأنه لم يذكر قبله مايخرج عنه المستثنى ، وهو يرجع إلى أصل الاستثناء بمدلول الكلام الذي تقدم اذ هو بمنزلة ما حالك في الاغضاء من شتمي على رغم لولا الامير إلا كحال معرض المحسر بكره ، فهذا وجه الاتصال .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٦٨ وحاشيته للأعلم . ومجاز القرآن ١ : ٦١ ، واللسان والتاج مادة (نبت) .

(٢) أي النابغة الجعدي .

(٣) ديوانه : ١٦٠ ، وانظر الكتاب ١:٣٦٨ . وفي شرح السيرافي « لولا ابن عفان الامام .. » ٣:١١٥ .

باب الاستثناء

الذي تقع فيه أن بعد إلاّ[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلاّ مما لايجوز .

مسائل هذا الباب :[2]

ماالذي يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلاّ ؟وما الذي لايجوز ولم ذلك ؟ ولم لايجوز أن تقع أن بعد إلا في الموجب الا وفيها معنى النفي؟ وهل ذلك لأن الأصل في إلا أن يكون مابعدها على خلاف ماقبلها في الايجاب والنفي ؟ ولم جاز الاستثناء بأن وليست على معنى إخراج بعض من كل ؟ وهل ذلك لأنه يرجع في التأويل الى إخراج بعض من كل ؟ وما حكم ما أتاني الا أنهم قالوا كذا وكذا[3] ؟ وهل يرجع في التقدير الى ما أتاني شيء إلا قولهم كذا وكذا ؟ وما موضع (أن) في قولك : مامنعني إلا أن يغضب عليّ فلان[4] ؟ وما الشاهد في قول الشاعر :

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما تكون فية أن مع صلتها بمنزلة غيرها من الاسماء » ١ : ٣٦٨ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه . أي في ص ٣٩٩ .

(٣) هذا مثل أورده سيبويه في صدر الباب .

(٤) قال سيبويه « ومثل ذلك قولهم : ما منعني إلا أن يغضب علي فلان» ١:٣٦٨ .

لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرُ أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال[١]

ولم جاز في (غير) الرفع والنصب[٢] ؟ وهل النصب على البناء من أجل أنه مبهم أضيف إلى ما أصله البناء ؟ ولم جاز بناء مثل هذا ولم يجز البناء في مثل مررت بغيرك ، ولا مررت بغير هذا ؟ وما الشاهد في قول النابغة : على حين عاتبت المشيب[٣] . ؟

باب الاستثناء من موجب[٤]

(**الغرض فيه** : أن يبين ما يجوز في الاستثناء من موجب مما لا يجوز/٣٧أ/.

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء من موجب ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك[٥]؟)

ولم لا يجوز الاستثناء من موجب الا بالنصب ؟ وهل ذلك لأنه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد الا كما يصلح في النفي ؟ ولم وجب أنه مفعول لا يتسلط العامل عليه الا بـ (إلاّ) ؟ وما الفرق بينه وبين حروف الجر في تسليط العامل على ما بعدها ؟ ولم وجب أن تكون مسلطة عاملة ؟ ولم يجب مثل ذلك في إلاّ ؟ وما حكم أتاني القوم الا أباك[٦] ؟ وما العامل في أبيك[٧] ؟ ولم

---

(١) انظر الحاشية (٣) في ص (٣٩٩)

(٢) نقل سيبويه البيت مرفوعاً ثم قال : « وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع » ١:٣٦٩ .

(٣) انظر الحاشية (١) في ص (٤٠٠)

(٤) في الكتاب « هذا باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا » ١:٣٦٩ .

(٥) ما بين القوسين زيادة ليست في الاصل ووضعناها على نسق سائر الابواب .

(٦) قال سيبويه : وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك. وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة » .

(٧) قال سيبويه : « وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » ١:٣٦٩ .

لايجوز في الاستثناء من موجب البدل[١] ؟ وهل ذلك لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد الا اذ المبدل منه على تقدير الطرح من الكلام ؟ وما حكم قولهم : مافيهم أحد الا قد قال ذاك الا زيداً ؟ ولم كان هذا استثناء من موجب مع دخول حرف النفي في أول الكلام وهل ذلك لأنه بمعنى قد قالوا ذلك الا زيداً[٢]

الجواب عن الباب الأول :

الذي يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه أن بعد إلا أن يكون على معنى المصدر وتقديره . ولا يجوز أن يكون في الموجب إلا على معنى النفي لأن (إلا) لا بد من أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي، كما أن (لكن) بهذه المنزلة ، إلا أن (إلا) تختص بإخراج بعض من كل وإن اختلفت التقديرات في ذلك .

وتقول : ما أتاني إلا أنهم قد قالوا ذاك . كأنك قلت : ما أتاني شيء إلا قولهم ذاك . وتقول : ما منعني إلا أن يغضب علي فلان ، كأنك قلت : ما منعني الا غضب فلان علي . وقال الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت　　حمامة في غصون ذات أوقال[٣]

فيجوز في (غير) الرفع والنصب ؛ أما الرفع فلأنه فاعل يمنع . وأما

---

(١) قال سيبويه : « وانما منع الاب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان محالا» .

(٢) قال سيبويه : «وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذلك إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلا زيداً » ١:٣٦٩ .

(٣) من شواهد (الكتاب) قال سيبويه ان ابا الخطاب سمعه من العرب بالرفع . وفصل الشنتمري القول فيه وقال انه لرجل من كنانة . ١:٣٦٩ . وهو لابي قيس بن الاسلت . وانظر الخزانة ٢ :٤٥ ، ٣:١٤٤ و ١٥٢ ومغني اللبيب ١:١٥٩ و ٢:٥١٧ .

النصب فعلى البنـاء لأنه مبهم أضيف إلى مبنيّ أصله البناء ، وعلى ذلك يجري القياس في كل مبهم أضيف إلى مبنيّ أصله البناء . ولا يجوز إذا أضيف إلى مبنى أصله الإعراب أن يبنى . لو قلت : لم يمنع الشرب منها غيرك ، لم يجز لما بينا من أنه أضيف إلى مبنى أصله الإعراب . وعلى ذلك قول النابغة / ٣٧ ب / :

على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت ألمّا تصح والشيب وازع[١]

فبنى حين لأنه أضافه إلى مبنى أصله البناء ، إلا أن الاختيار في مثل هذا البناء لاطراد إضافة أسماء الزمان فيه ، فالإضافة بكثرتها فيه تقوي ما تقتضيه، وهي بقلتها في الحرف تضعفه عن هذه المنزلة .

الجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في الاستثناء من موجب النصب ، لأنـه مفعول على معنى المستثنى ، إلا أن الفعـل لا يدل على أنه مستثنى إلا بوسيطة (إلاّ) . ولو دل بحقيقة معناه لعمل فيه كما يعمل استثنيت زيداً ، وأستثنى زيداً .

فلا يجوز الاستثناء من موجب إلا بالنصب لأنه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد الا . ولا تكون (إلا) فيه إلا مسلطة للعامل بعد تمام الكلام في التقدير. والفرق بينه وبين حروف الجر ، وإن اجتمعا في التسليط ، أن حروف الجر عاملة لأنها على معنى الإضافة ، والجر في أصل قسمته موضوع[٢] للإضـافة ،

(١) بيت للنابغة الذبياني ، جاء في ديوانه : ألمّا أصح (الديوان : ١٨) وقد استشهد به سيبويه وقال : كأنه جعل حين وعاتبت اسماً واحداً . (الكتاب ١ : ٣٦٩) . وقال المبرد : إن شئت فتحت حين ، وإن شئت خفضت لانه مضاف الى فعل غير متمكن (رغبة الآمل من كتاب الكامل ٢ : ٢٢٠) وفصل السيرافي القول فيه في شرح الكتاب ١ : ٤٨ . واستشهد به ابن هشام في كون المضاف زمانا مبهماً والمضاف اليه فعلا مبنياً بناء أصلياً (مغني اللبيب ٢ : ٥١٧) .

(٢) في الاصل (الموضوع) .

كما أن الرفع للفاعل وما أشبه الفاعل ... والنصب للمفعول، وما أشبه المفعول، فكذلك الجر للمضاف إليه وما أشبهه . ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلا ، وليس يجوز ذلك في الإيجاب لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعمّ العام ، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه شيء نحو زيد وعمرو ومع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه، وليس كذلك أحد ، لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا .

وتقول : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، فالعامل فيه معنى الاستقرار الذي الظرف خلف منه ، وقد عمل معنى الاستقرار في المعرفة ههنا . وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً، فهذا استثناء من موجب إذ المعنى قد قالوا /٣٨ أ/ كلهم ذا الا زيداً .

* * *

باب الاستثناء

الذي تكون فيه إلا بمنزلة غير في الصفة[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي تكون إلا فيه بمنزلة غير في الصفة ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون فيه إلا بمنزلة غير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن تكون بمنزلة غير حتى تجري على موصوف ؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ (غير) بحق الأصل ولـ (إلا) بحق الشبه ، فلم تقو على أن تقوم مقام الموصوف ، وقويت غير على ذلك ؟ تقول : ما جاءني غير زيد . فتكون غير قد قامت مقام الموصوف . ولا يجوز ما جاءني إلا زيد ، على أن (إلا) قامت مقام الموصوف ، ولكن على تفريغ العامل .

وما حكم لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا[2] ؟ فإلا في هذا صفة بمنزلة لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا . ولم لا يجوز : لو كان معنا إلا زيد

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير » ١ : ٣٧٠ .

(٢) هذا المثل قدمه سيبويه في صدر الباب .

لهلكنا[١] ؟ وهل ذلك بمنزلة الاستثناء من موجب من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : سار إلا زيد ، فهذا محال . ولو قلت : سار القوم إلا زيد ، جاز على الصفة . ولا يجوز : سار إلا زيد ، على الصفة ولا على الاستثناء . ولم خالف في ذلك أبو العباس فأجاز : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ؟ وهل ذلك لأنه شبه بالنفي . ولا يشبهه لأنه لا يصح فيه أعم العام على الجملة والتفصيل كما يصح في النفي . ويوضح أنه موجب أنه يجب عنه الجواب بتقدير الإيجاب كقولك لو كان زيد ههنا لمررنا به . فالمرور عن معنى موجب في التقدير لا عن منفي . وما تأويل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا)[٢] ؟ ولم[٣] جاز الرفع على الصفة ، ولم يجز على البدل ؟ وهل ذلك لأنه لو كان على البدل لجاز : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ، ولجاز : سار القوم إلا زيد ، على البدل ؟ وهل يجوز النصب في مثل هذا فتقول : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، ولو سار القول إلا زيداً لتعذر عليهم الأمر ؟ وما الشاهد في قول ذي الرمة :

أنيخت فألقت بلدةٌ فوق بلدة قليلٌ بها الأصواتُ الا بُغامُها[٤]

ولم لا يكون مثل هذا على البدل ؟ وهل ذلك لأنه يوجب جواز قليل بها الا بغامها ؟ /٣٨ ب/ وهذا لا يصح لأنه في الموجب ، ولا يكون الا على الصفة ، كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها . وما تأويل : (لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)[٥] ؟ ولم لا يكون على البدل مع أنه يجوز لا يستوي غير اولي الضرر[٦] والمجاهدون ؟ وهل ذلك لأن الصفة

---

(١) قال سيبويه : إن (إلا زيد) في المثال السابق صفة ، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا . وانت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت » ١ : ٣٧٠ .

(٢) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية ٣ في ص ٤٠٦

(٣) في الاصل (ولما) .

(٤) انظر الحاشية ٢ في ص ٤٠٧

(٥) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية (٣) في ص (٤٠٧) .

(٦) قوله : « ولم لا يكون ... اولي الضرر » مكرر في الاصل .

أحق بغير : اذا جرت على موصوف يصح ان تكون صفة له كما هو في قولك : جاءني زيد الكريم ، ولا يصلح فيه البدل مع توجه الصفة ، وانه لهذا الكلام بحق الأصل ، فلا وجه للعدول عنه بغير سبب ؟ وما الشاهد في قول لبيد :

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه إنما يَجزي الفتى غير الجمل[1]

ولم لايجوز في هذا ان يكون على البدل الذي يجوز في إلا ؟ وهل ذلك لأنه موجب ، فلا يكون إلا على الصفة او الاستثناء الذي تكون فيه إلا مسلطة للعامل ؟ وما الشاهد في قوله :

لو كان غيري سليمى اليوم َغيّره وقعُ الحوادث إلا الصارمُ الذكر[2]

فما الموصوف بإلا ههنا ؟ ولِم كان على أنه صفة لِغير ، كقولك : لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث ، فغير الثانية صفـة للأولى[3] ؟ وهل يجوز في مثل هـذا النصب ، اذ المعنى لو كان شيء غيري إلا الصـارم الذكر غيره وقع الحوادث ؟ وما حكم : ما أتاني أحد الا زيد ؟ ولم جاز على الصفة والبدل ؟ وما الفرق بينهما في المعنى ؟ وهل ذلك لأنه في البدل قد أثبت إتيان زيد ، وفي الصفة أبهمه ولم يثبته ، كما أنه في قولك : ما أتاني أحد مثل زيد ، لايوجب أن زيداً قد أتى ولا أنه لم يأت ؟ وهل يجوز : ما أتاني الا زيد على الصفة ؟ ولم لايجوز ذلك[4] ؟ وما نظيره من قولهم أجمعون في أنه لايكون تأكيداً الا تابعاً كما لا تكون صفة الا تابعاً[5] ؟ وما الشاهد في قول عمرو بن معدى كرب :

---

(١) انظر الحاشية ٤ في ص ٤٠٧ .

(٢) انظر الحاشية ١ في ص ٤٠٨ .

(٣) قال سيبويه : « كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث . اذا جعلت غير الآخرة صفة للأولى » ١ : ٣٧٠ .

(٤) قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد . وأنت تريد ان تجعل الكلام بمنزلة مثل .. » ١ : ٣٧١ .

(٥) قال سيبويه : « ونظير ذلك من كلام العرب اجمعون . لا يجري في الكلام إلا على اسم . ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار » ١ : ٣٧١ .

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه   لعمرُ أبيك الا الفرقدان[1]

ولم لا يكون الرفع في قوله الفرقدان الا على الصفة[2] ؟ وهل ذلك لأنه بعد موجب ؟ وقول الشماخ[3] :

وكلُّ خليـــل غيرُ هاضمِ نفسهِ   لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعازِرُ[4]

/ ٣٩ أ / ولم لا يجوز إلا الفرقدان على جهة إلا أن يكون[5] الفرقدان ؟ وهل ذلك لأن الموصول لا يحذف لأنه معتمد البيان الذي تذكر الصلة لأجله ، وهي متممة له تتميم الناقص . وليس الموصول كالصفة في هذا لأن الصفة على تقدير التمام فيصلح أن تقوم الصفة مقام الموصوف ، ولا يجوز ان تقوم الصلة مقام الموصول لأنه ناقص يحتاج الى البيان عنه .

الجواب :

الذي لا يجوز في الاستثناء الذي تكون إلا فيه بمنزلة غير ، أن يتبع الاسم بعدها ما قبلها في الاعراب ، كما تتبع الصفة الموصوف[6] . ولا يجوز أن تجري إلا مجرى غير اذا لم يكن الموصوف مذكوراً ، لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف لأن الوصف لها بحق الشبه وهو لغير بحق الأصل ، فلذلك جاز ما جاءني غير زيد ، على الصفة ، ولم يجز ما جاءني الا زيد ، على الصفة ، ولكن على تفريغ العامل[7] . وتقول : لو كان معنا رجل الا زيد

---

(١) انظر الحاشية ١ في ص ٤٠٦

(٢) قال سيبويه : « كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه . اذا وصفت به كلا » ١ : ٣٧١ .

(٣) عطف على قوله : « وما الشاهد في قول عمرو بن معدي كرب » .

(٤) انظر الحاشية ٤ في ص ٤٠٨

(٥) قال سيبويه : « ولا يجوز رفع زيد على الا ان يكون ، لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه لأن أن يكون اسما » ١ : ٣٧١ .

(٦) في الأصل (الموصف) .

(٧) اي جاز : ما جاءني إلا زيد ، على تفريغ إلا .

لغلبنا . فإلا ههنا صفة ، كأنك قلت : لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا .
ولا يجوز هذا على البدل ، لأنه بعد موجب . لو قلت : لو كان معنا الا زيد ، كان فاسداً كفساد : سار إلا زيد . لأن الموجب لا بد من أن يذكر فيه المستثنى منه . ولكن يجوز : سار القوم إلا زيد ، على الصفة ، كما قال الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان[1]

فهذا على الصفة ولا يجوز فيه البدل ولا في نظائره ، لأنه بعد موجب .
وخالف في ذلك أبو العباس فأجاز : لو كان معنا إلا زيد لغلبنا ، وشبهه بالنفي والصواب فيه مذهب سيبويه ، لأن هذا موجب ، والدليل على ذلك الفرق بين : لو كان عندنا زيد لسررنا ، وبين : لو لم يكن عندنا زيد لسررنا . فاذا قدر تقدير الإيجاب فحكمه حكم الايجاب[2] . كما أنه اذا قدر تقدير النفي فحكمه حكم النفي ويوضح ذلك أن أعم العام يصح في تقدير النفي كما يصح في القطع على النفي ، ويمتنع في تقدير الإيجاب كما يمتنع في القطع على الإيجاب فلو قلت : لو لم يكن معنا أحد إلا زيد لغلبنا ، فأحد ههنا هي التي تقع في النفي . ويجوز فيه لو لم يكن معنا إلا زيد لغلبنا ، فلا تكون أحد ههنا الا بمعنى / ٣٩ ب / واحد ، ولا يصلح فيه البدل ، كما لا يصلح في القطع على الايجاب . وأما قول الله (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)[3] فهو على الصفة ، ولا يجوز فيه البدل لأن

(١) هذا البيت لعمرو بن معدي كرب . وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٧١ . وانظر تعليق سيبويه عليه في الحاشية ٦ ص ٣٤٧ وفي مغني اللبيب ١ : ٧٢ .

وجاء في شرح شواهد المغني للسيوطي أنه لابن معدي كرب او لحضرمي بن عامر : ٧٨ . وفي اللسان مادة (الا) منسوب لعمرو . وقال ابن منظور : «وقال ابن بري ذكر الآمدي في المؤتلف والمختلف ان هذا البيت لحضرمي بن عامر» وانظر الشاهد في الخزانة ٢ : ٥٢ ونسبته فيها ٢ : ٥٥ .

(٢) في الأصل (الاجاب) .

(٣) قال تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا . فسبحان الله رب العرش عما يصفون) الأنبياء ٢١ ٢٢ واستشهد بها في الكتاب ١ : ٣٧٠ وفي المغني ١ : ٧٠ .

الذي قبله موجب . ولكن يصلح في مثله الاستثناء بالنصب كالاستثناء من موجب ، وذلك على قياس : سار القوم الا زيد ، بمعنى[1] سار القوم غير زيد فان استثنيت على غير جهة الصفة قلت : سار القوم الا زيداً . ولا يجوز فيه البدل ، لأنه لا يجوز في الموجب تفريغ العامل ، فلا يجوز : سار الا زيد، لا على الصفة ولا على الاستثناء وقال ذو الرمة :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة … قليل بها الأصوات الا بغامها[2]

فهذا على الصفة كأنه قال : غير بغامها . ولا يكون على البدل لأنه بعد موجب . وقول الله عز وجل (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر)[3] على الصفة ولا يحسن فيه البدل ، لأن الصفة اذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف كانت بمعنى الصفة أحق منها بمعنى البدل . ولكن قد يجوز غير أولى الضرر على الاستثناء الذي يجري مجرى الاستثناء من موجب . والرفع أحسن وقال لبيد :

واذا جوزيت قرضاً فاجزه … انما يجزي الفتى غير الجمل[4]

فهذا على الصفة لأنه بعد موجب . وقال الشاعر :

---

(١) في الأصل (معنى) .

(٢) ديوانه : ٦٣٨ . واستشهد به سيبويه ، وقال : « كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها، اذا كانت غير استثناء » ١ : ٣٧٠ ، والشاهد في الخزانة ٢ : ٥٢ وفي المغني ١ : ٧٢، وشرح شواهده : ٧٨ .

(٣) الآية : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى. وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجراً عظيماً » النساء ٤ : ٩٥ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١ : ٣٧٠ . والفراء في معاني القرآن ١ : ٢٨٣ .

(٤) ديوانه : ١٢ وفيه : فاذا جوزيت .. انما يجزى الفتى ليس الجمل . وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٧٠ وفيه : واذا قورضت قرضا ...

لو كان غيري سليمى اليوم غيره   وقع الحوادث الا الصارم الذكر[1]

فهذا على الصفة ، كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث . ولو نصب على الاستثناء لجاز[2] اذ المعنى لو كان شيء الا الصارم الذكر غيره وقع الحوادث .

وتقول : ما أتاني أحد الا زيد . فيجوز في هذا الصفة والبدل . لأنه في النفي ، وقد ذكر قبله ما يصلح ان يكون موصوفاً . الا ان الفرق بين الصفة والبدل ، ان البدل يوجب إثبات الفعل لما بعد الا ، والصفة لا توجب ذلك لأنها بمنزلة / ٤٠ أ / جاءني مثل زيد .

وتقول : ما أتاني الا زيد ، فلا يجوز هذا على الصفة لأنه لم يذكر قبله موصوف . ونظيره أجمعون في أنه لا يكون الا تابعاً ، ولا يلي العامل من غير متبوع بينه وبين العامل ، فهو نظيره في حكمه وان اختلفت العلة فيهما .

وقال عمرو بن معدي كرب :

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك الا الفرقدان[3]

فهذا على الصفة لأنه بعد موجب .

وكذلك قول الشماخ :

وكل خليل غير هاضم نفسه   لوصل خليل صارم أو معازر[4]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة ، ديوانه (القصيدة ١٢ البيت ١٢) وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٧٠ ، وانظر تعليق سيبويه عليه في الحاشية ٣ ص ٤٠٠ ؛ وهو في اللسان مادة (إلا) ، وفي المغني ١ : ٧٢ ، وفي شرح شواهده : ٧٨ والرواية فيه : الدهر غيّره .

(٢) في الأصل (فجاز) .

(٣) انظر الحاشية ١ في ص ٤٠٦ :

(٤) ديوانه : ٤٣ ؛ وفيه : فكل .. واستشهد به سيبويه مرتين في ١ : ٢٧١ و ٣٧١ وللأعلم حاشية عليه في الموضع الاول . وهو في الجمهرة لابن دريد ٢ : ٣٢٢ . وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٢٣ .

فغير صفة كل . ولا يصلح في مثل هذا النصب لأنه لم يأت بعد تمام الكلام في الموجب . ولا يجوز الا الفرقدان على إلاّ أن يكون الفرقدان ، لأن (أن) موصولة[1] ، ولا يجوز حذف الموصول لأنه معتمد البيان ، اذ تتمه الصلة تمام الناقص ، فلا بدّ من ذكره اذ[2] كان المعنى عليه .

* * *

---

١ في الأصل (مفصولة) .

(٢) في الاصل اذا .

باب الاستثناء

الذي تقدم فيه المستثنى [1]

الغرض فيه : أن يبين مايجوز في الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى مما لايجوز .

مسائل هذا الباب :

ماالذي يجوز في الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذاك ؟ ولم لايجوز أن يقدم المستثنى في أول الكلام ، كما جاز أن يقدم على المستثنى منه ؟ وهل ذلك لأنه تقييد لما دل أول الكلام عليه باقتضائه له وان لم يذكر المستثنى منه ؟ وما حكم مافيها الا أباك أحد . ومالي الا أباك صديق [2] ؟ ولم جاز النصب على الاستثناء بطريقة الموجب ولم يجز البدل [3] ؟ ولم لايتقدم البدل على المبدل منه ؟ وهل ذلك لأنه تابع له ، مقدر به ، والمقدر

---

(١) في الكتاب : «هذا باب ما يقدم فيه المستثنى» ١ : ٣٧١ .

(٢) هذان مثالان افتتح سيبويه بها الباب .

(٣) قال سيبويه : «وزعم الخليل أنهم انما حملهم على نصب هذا أن المستثنى انما وجهه عندهم ان يكون بدلا . ولا يكون مبدلا منه ، لان الاستثناء انما حده ان تتداركه بعدما تنفى فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز اذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم فيها قائما رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة . وكان هذا الوجه أمثل عندهم من ان يحملوا الكلام على غير وجهه» ١ : ٣٧١

لايصح الا بعد حضور المقدر به ؟ وهلا كان الوجه الرفع في الاول ، وجعل أحد بدلاً منه ؟ وهل ذلك لايصح لأنه انما يستثنى الاخص من الأعم ، وأحد أعم ، فهو المقدم الذي يستثنى منه ؟ ولم صار الوجه الضعيف في التأخير هو القوي الذي لايجوز غيره في التقديم ؟ وما نظير ذلك من تقديم /٤٠ب/ صفة النكرة[1] ؟ وما الشاهد في قول كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك ليس لنا   إلا السيوفُ وأطرافُ القنا وَزَرُ[2]

وهلا امتنع التقديم لما يوجب من الحمل على الوجه الضعيف ؟ وهل ذلك لأنه يبطل سبب الضعف في التقديم ، وهو اقتضاء الاتباع ؟ وهل يجري مجرى أحد في هذا مالي إلا أباك صديق[3] ؟ وما حكم : ما أتاني أحد الا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ؟ ولم جاز الرفع والنصب اذا تأخرت صفة الأول[4] ؟ وما مذهب ابي عثمان[5] في هذا؟ ولم اختار النصب؟ وهل ذلك لأنه فرّ من أن يوصف مالا يعتدبه في الكلام ، كما لا يعتدبالمبدل منه . فاذا نصب بطل ان يكون لايعتد به وحسنت الصفة له ؟ وهل يقوى قول سيبويه ان الصفة وقعت موقع المستدرك به بعد مامضى البدل ؟ وما حكم من لي إلا زيد صديقاً ؟ ولم حمل صديقاً على الحال ؟ وهل هو على تفريغ العامل لزيد حتى عمل فيه على جهة الخبر وجاءت الحال بعد تمام الكلام؟ وما وجه قول بعضهم : مامررت بأحد إلا زيداً خير منك ، وما لي الا زيداً

---

(١) قال سيبويه : « وزعم الخليل انهم انما حملهم على نصب هذا ان المستثنى انما وجهه عندهم ان يكون بدلا ، ولايكون مبدلا منه لان الاستثناء انما حده ان تتداركه بعد ماتنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز اذا اخرت المستثنى كما انهم حيث استقبحوا ان يكون الاسم صفة في قولهم فيها قائما رجل حملوه على وجه قد يجوز لو اخرت الصفة وكان هذا الوجه امثل عندهم من ان يحملوا الكلام على غير وجهه » ١ : ٣٧١ .

(٢) انظر الحاشية ٢ في ص ٤١٣ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك مالي إلا اباك صديق » ١ : ٣٧٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٣٧٢ .

(٥) يعني بكر بن محمد المازني .

صديق؟ وهل ذلك على أن تأخير الصفة بمنزلة تأخير الموصوف إذ الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وما وجه قول بعض العرب: مالي إلا أبوك أحد، وما مررت بمثله أحد؟ وهل ذلك على الاستدراك بأحد؟ ولم جاز مالي إلا أبوك صديقاً؟ وهل هو بمنزلة لي أبوك صديقاً؟ وبمنزلة ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه[1]؟ وما الشاهد في قول الكلحبة:

... ... ولا أمرَ للمعصيّ إلاّ مضيّعا[2]

وهل هو على فيها رجل قائماً[3]؟ ويجوز على قولك لا أحد فيها إلا زيداً[4]؟ وهل يجوز من لي إلا زيد صديق، على أن يكون بدلاً من (مَن)، فيكون صديق خبر الابتداء؟ وهل يجيء على هذا مامررت بأحد إلا زيد خير منك، في أن البدل قبل الوصف بمنزلته قبل الخبر؟

الجواب:

/ ٤١ أ / الذي يجوز في الاستثناء الذي يقدم فيه المستثنى النصب على طريقة الاستثناء من موجب. لأنه كان يجوز فيه وجهان في التأخير، البدل والنصب على طريقة الاستثناء من موجب، فلما تقدم بطل البدل وبقي الوجه الآخر. ولا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام لأنه تقييد لما قبله، ولا يصح التقييد لما لم يوجد، ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجوز. وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم.

---

(١) قال سيبويه: وحدثنا يونس ان بعض العرب الموثوق بهم يقولون مالي إلا ابوك احد، فيجعلون احداً بدلا. كما قالوا: ما مررت بمثله احد فجعلوه بدلا. وان شئت قلت: مالي إلا ابوك صديقا، كأنك قلت: لي ابوك صديقا. كما قلت: من لي إلا ابوك صديقا. حين جعلته مثل ما مررت باحد الا ابيك خيراً منه» ١: ٣٧٢.

(٢) انظر الحاشية ٢ في ص ١٤؛

(٣و٤) في الكتاب «كما جاز فيها رجل قائما؛ وهذا قول الخليل وقد يكون ايضاً على قوله لا احد فيها إلا زيدا» ١: ٣٧٢.

وتقول : مافيها إلا أباك أحد . ومالي إلا أباك صديق ، فينصب الاستثناء المقدم على طريقة الموجب . ولا يجوز البدل لأنه تابع يحتذى فيه على مثال المقدم . ولا يجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل أحد بدلاً منه لأن في ذلك استثناء الأعم من الأخص ، وفي هذا قلب مايجب أن يكون عليه اذ أحد أعم فلا يصح مامررت إلاّ بزيد أحد على هذا الوجه . وجاز الوجه الضعيف في التأخير لأنه قد بطل سبب الضعف وهو مايقتضي الاتباع . ونظير ذلك من تقديم صفة النكرة قول الشاعر :

لميَّةَ موحشاً طللٌ[1] ... ...

فهذا على الحال ، وقد كانت تضعف في التأخير لاقتضاء النكرة أن تتبعها الصفة النكرة ، فلما تقدم بطل سبب الضعف وصار لايجوز غير الحال ، فالاستثناء المقدم على هذا القياس .

وقال كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر[2]

فهذا على تقديم الاستثناء . وتقول : مالي إلا أباك صديق . فصديق يجري مجرى أحد في أنه الأعم . وتقول : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد . وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد . فسيبويه يجيز في هذا الرفع والنصب

(١) في الاصل (موحش) . وهو عجز بيت صدره : يلوح كأنه خلل .
وجاء في الكتاب : ١ : ٢٧٦ : لعزة موحشاً .. ، على انه لكثير . وهو في ديوانه ٢ : ٢١٠ لمية موحشاً .. وفي المغني ١ : ٨٥ .

(٢) كثرت نسبة هذا البيت لكعب بن مالك ، فهو منسوب اليه كما ترى هنا ، وفي الكتاب ١ : ٣٧١ ، وفي شرح المفصل ٢ : ٧٩ .
والبيت لحسان بن ثابت في قصيدة مشهورة له ، وهو في ديوانه : ٥٧ وفيه : علينا ثم ليس لنا . وفي شرح الديوان : ٢٠٠ .

على منزلة واحدة . والمازني يختار النصب لأن البدل بمنزلة ما ليس في الكلام فلا يحسن أن يصفه صفة / ٤١ ب / تقوم مقام التوكيد أو أكثر ، وهو مع ذلك يجعله بمنزلة ما لا يعتد به ، ويلزمه على هذا أن يكون لو أتى بالصفة في موضعها لكان الوجه النصب أيضاً كقولك : ما أتاني أحد خير من زيد إلا أباك . ويقوّي مذهب سيبويه أن الصفة تقع موقع الاستدراك بعد ما مضى صدر الكلام على البدل فيحسن هـذا ولا يعترض عليه ما ذكره أبو عثمان .

وتقول : من لي إلا زيد صديقاً ، على الحال ، لأن الكلام قد تم في قولك من لي إلا زيد . وبعض العرب تقول : ما مررت بأحد إلا زيداً خير منك ، وما لي إلا زيداً صديق . لأنه إذا أخر الصفة صار بمنزلة تأخير الموصوف ، إذ الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد ، كما أنه اذا قدم الموصوف صار بمنزلة تقديم الصفة لهذه العلة فكلا الوجهين جائز .

وبعض العرب تقول : مالي الا أبوك أحـد ، وما مررت بمثله أحـد ، فيبدل الأعم من الأخص لأنه جعله في الموضع الذي يستدرك به ، كأنه أراد أن يقول : مالي الا أبوك ، ثم استدرك بقوله أحد ليدل على مثـل المعنى إذا قال : مالي أحد إلا أبوك .

وتقول : مالي إلا أبوك صديقاً ، على الحال بمنزلة لي أبوك صديقاً ، وبمنزلة : ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه . وقال الكاجبة[1] :

.... ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً[2]

---

(١) هو هبيرة بن عبد مناف اليربوعي .

(٢) صدر بيت استشهد به سيبويه (الكتاب ١ : ٣٧٢) وهو :

أمرتكم أمري بمنقطَع اللّوى ولا أمر للمعصيّ إلاّ مضيّعا

والرواية المشهورة بمنعرج اللوى ، كما في المفضليات : ٣٢ ، والخزانة ١ : ١٨٧ ونوادر ابي زيد : ١٥٣ و ٢ : ٣٦ .

فجاء بالحال من النكرة . وقد قيل إنها من الضمير في المعصيّ . ويجوز أن يكون على الاستثناء ، كقولك : لا أحد فيها إلا زيداً .

وتقول : من لي إلا زيد صديق ، على البدل من (مَن) وجعل صديق خبر الابتداء ، وهو بمنزلة : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ، في أن الصفة بعد البدل ، كما أن الخبر بعد البدل في الأول .

باب الاستثناء

المقدم الذي يعطف عليه[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجري في الاستثناء المقـدم الذي يعطف عليه ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :[2]

ما الذي يجوز في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه ؟ وما الذي لايجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يعطف على الاستثناء / ٤٢ أ / المقدم بالرفع إلا أن يحمل الكلام على التأويل ؟ وهل ذلك لأنه لا يعطف مرفوع على منصوب إلا على طريق الحمل على التأويل ؟ ولم جاز فيه الوجهان من الحمل على تأويل الأول، والرفع بالابتداء وحذف الخبر ؟ وما حكم: مالي إلا زيداً صديق وعمراً وعمرو؟ ولم جـاز وزيد ؟ وما الفرق بين الرفع على تقدير وزيد لي ؟ وبين الرفع على تقدير ان الأول كأنه قيل فيـه مالي إلا أبوك وزيد ؟ وهل ذلك لأنه في أحدهما على خبر واحد وفي الآخر على خبر مَن ؟ ومن الذي أجاز الوجهين في هذا على الاطراد ؟ ولم حكاه سيبويه عن يونس والخليل ؟ وهل ذلك لما في الرفع من الإشكال فبيّن أنه مذهب يونس والخليل[3] ؟

---

(١) في الكتاب « هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار » ١:٣٧٢ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه .

(٣) قال سيبويه :

« وذلك قولك : ما لي إلا زيداً صديق وعمرا وعمرو . ومن لي إلا أباك صديق وزيدا وزيد . أما النصب فعلى الكلام الأول . وأما الرفع فكأنه قال وعمرو لي ، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب . وهذا قول يونس والخليل » ١:٣٧٢ .

باب الاستثناء

الذي يكرر فيه المستثنى[1]

الغرض فيه : أن يبين مايجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى[2] مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[3] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز الرفع فيهما اذا كان الثاني عين الأول ؟ وما حكم : ما أتاني إلا زيد إلا عمراً[4] ؟ ولم جاز رفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، ولم يجز رفعهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً[5] ؟ ولم لا يكون الثاني بدلاً من الأول ؟ وهل ذلك لأنه غيره مما ليس المعنى مشتملاً عليه ، وما أتاني أحد إلا زيد ، ليس زيد فيه غير أحد ، ولكنه بعضه ، والبعض يبدل من الكل ؟ وما حكم : ما أتاني الا عمراً

---

(١) في الكتاب : « هذا باب تثنية المستثنى » ١ : ٣٧٢ .

(٢) في الأصل (الاستثناء) .

(٣) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق في ص ٤٢٠

(٤) قال سيبويه « وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمراً . ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل ان المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى » ١ : ٣٧٢ .

٥ – قال سيبويه : « فأنت في ذا بالخيار ان شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وان شئت نصبت الآخر ورفعت الأول » .

إلا بشراً أحد ؟ ولم قدم أحدهما على البدل المقدم ، ولم يجز مثل ذلك في الآخر ؟ وهل وجه نصبه على طريقة الاستثناء من موجب من غير أن يكون على معنى البدل المقدم ، لأنه لا يبدل من أحد إلا واحد ، لو قلت : ما أتاني أحد إلا عمرو إلا بشر ، لم يصلح على البدل في الثاني ، لأنه اذا وقع البدل بالأول صار بمنزلة ما لم يذكر وامتنع أن يبدل منه الثاني ، فلهذا قدره هذا التقدير[1] وما الشاهد في قول الكميت /٥٠ب/[2] :

فما لي إلا الله لا ربَّ غيره   وما لي إلا الله غيرَكَ ناصر[3]

وهل في هذا دليل على أنه بمنزلة المعطوف ؟ ولم جاز أن تكون (إلا) بمنزلة حرف العطف في هذا ، كأنه قال : مالي إلا الله وإياك ناصر ؟ وما الفرق بين حرف العطف وبين إلا في هذا حتى جاز : ما أتاني إلا زيد وعمرو ، ولم يجز : ما أتاني الا زيد الا عمرو ؟ وهل ذلك لان (الا) توجب ان الثاني فضلة في الكلام كالمفعول ، والواو توجب الشركة في فعل الفاعل ؟ والا تقع موقع الاستدراك الذي يقيد به الكلام بما لو لم يقيد بالا لم يصح ، اذ قولك : مالي الا زيداً الا عمراً أحد ، لو أطلق القول فيه فقيل : مالي الا زيداً أحد ، لاحتمل المعنى اختلال ما لم يقيد ، وهو في الواو يختل اختلال ما أفرد عن الشركة وهو عليها ؟

وما الشاهد في قول حارثة بن بدر الغداني :

---

(١) قال سيبويه : « وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد . كأنك قلت : ما أتاني إلا عمراً أحد الا بشر » ١ : ٣٧٣ .

(٢) وقع في الأصل المصور خطأ في ترتيب الصفحات فأدخلت بين ص (٤٢ آ) ، و ص (٥٠ ب) ابواب لا علاقة لها ببحث الاستثناء . وانظر ترتيبها الذي جاءت عليه خطأ في فهرس الشرح ص ١٤٥ . والصواب كما ترى ان تنتقل من ٤٢ ا الى ص ٥٠ ب .

(٣) الكتاب ١ : ٣٧٣

يا كعبُ صبراً على ما كان من مضض يا كعب لم يبق منا غيرُ أجساد
إلاّ بقيّاتُ أنفاس نحشرجها كراحلٍ رائح أو باكر غاد[1]

فلم رفع الاول والثاني ؟ ولم جعله سيبويه على تقدير : لم يبق منّا مثل أجساد[2] .

وهل يقع الثاني على البدل من الأول أم على الصفة ؟ وما الشاهد في قول الفرزدق :

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة الا دار مروانا[3]

وكم وجها في هـــذا البيت ؟ ولم جاز فيه أربعة أوجه ؛ رفعها جميعاً ، (ونصبها جميعاً)[4]، ورفع الأول ونصب الثاني ، ورفع الثاني ونصب الأول، ولم اذا كانت غير بمنزلة الاّ في الاستثناء لم يكن بد من نصب أحدهما ؟ ولم حكاه عن ابن ابي اسحاق[5]؟ وهل ذاك لأنه موضع إشكال؟ ولم جاز: مالي غيرزيد الا عمرو؟ ولم يجز الازيد إلاعمرو وهل ذلك لأن الاّ لاتكون صفة بمنزلة مثل الاأن يذكر قبلها موصوف ، وليس كذلك غير ؟ وما حكم : ما أتاني الا زيد الا أبو عبد الله؟ ولم جاز رفعها جميعاً ، ولم يجز : ما اتاني الا زيد الا عمرو ؟ وهل ذلك لانه اذا كان الثاني هو الاول جرت مجرى التكرير للتوكيد كقول

---

(١) انظر الحاشية ١ في ص ٤٢٢

(٢) قال سيبويه :

« فان غير هنا بمنزلة مثل . كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس ».
١ : ٣٧٣ .

(٣) في الأصل (مروان) ، وانظر الحاشية ٢ في ص ٤٢٢

(٤) زيادة يقتضيها السياق . ويؤيدها كلام الرماني في ص ٤٢٢ .

(٥) قال سيبويه بعد ان اورد بيت الفرزدق على الرفع : « ومن جعله استثناء لم يكن له بد من ان ينصب احدهما . وهو قول ابن ابي اسحاق » ١ : ٣٧٣ .

العرب : رأيت زيداً زيداً ؟ وما الشاهد في قول الشاعر : / ٥١ أ /

مالك من شيخك إلا عملُه — الا رسيمُه والا رَمَلُه[1]

فلم رفعها جميعاً ؟

• • • •

الجواب عن الباب الاول :

الذي يجوز في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه وجهان ؛ النصب والرفع . أما النصب فلأنه عطف منصوب على منصوب . وامـا الرفـع فلأنه حمل على تأويل المرفوع بوجهين : أحدهما ان الاول في تأويل مرفوع . . . والآخر أنه مبتدأ قد دل الكلام الاول على خبره ، فيصير بمنزلة خبرين ، والاول خبر واحد . ولا يجوز أن يعطف على الاستثناء المقدم بالرفع إلا أن يحمل الكلام على التأويل ، لأن ماظهر فيه النصب فليس له موضع يحمل الثاني عليه ، ولكنه قد يكون في تأويل كلام آخر يحمل الثاني عليه .

وتقول : مالي إلا زيـداً صديق وعمراً وعمرو . أما النصب فلأنه عطف منصوب على منصوب . وأما الرفع فلأنه حمل على التأويل ، لأن تأويل الأول مالي صديق إلا زيد . وقياس الرفع حكاه سيبويه عن يونس والخليل فبين ذلك لأنه موضع إشكال .

الجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يكرر فيه المستثنى ، رفع أحدهما ونصب

---

(١) في الأصل (الا رسيمه والا عمله) . وانظر الحاشية ٢ في ص ٢٣ ؛

الآخر ، وإن كانا في معنى الفاعل . ولا يجوز رفعهما جميعاً كما يجوز بالواو لأن (الا) ليست حرف عطف ، وإنما توجب تقييد الكلام بما يصحح المعنى ، فهي بمنزلة المفعول الذي يأتي بعد تمام الكلام بما يصحح المعنى ، فهي بمنزلة المفعول الذي يأتي بعد تمام الكلام في أنه فضلة فيه . والواو توجب الشركة في العامل ، ولا يجب بها التقييد لامحالة ، لأنك لو قلت : سار القوم وزيد ، فتركت المعطوف فقلت : سار القوم ، لصحّ الكلام وليس كذلك (الا) ، لو قلت : سار القوم ، والمعنى على سار القوم إلا زيداً ، لم يصحّ ، لأنك تركت تقييده بما يصحح المعنى . فهذا في (الا) لازم في كل موضع ، وليس كذلك الواو .

وتقول : ما أتاني الا زيد إلا عمراً . وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو . ولا يجوز رفعهما جميعاً لما بيّنا من أن أحدهما على تقدير المفعول الذي هو فضلة في الكلام . ولا يجوز فيه البدل من الأول / ٥١ ب / لأنه غيره مما ليس المعنى مشتملاً عليه . ولا يجوز نصبهما جميعاً لأنه يبقى الفعل من غير فاعل . ولكن ترفع أيهما شئت وتنصب الآخر .

وتقول : ما أتاني الا عمراً ، إلا بشراً أحد . فبشر على تقدير البدل المقدم ، وعمرو على تقديم الاستثناء من موجب ، كأنك قلت : ما أتاني أحد الا بشراً إلا عمراً ، ثم قدمت عمراً في هذا الكلام فصار ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشر ، ثم قدمت بشراً أيضاً فصار : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد . ولو قلت ما أتاني أحد إلا عمرو إلا بشر ، على البدل ، لم يجز في الأول والثاني ، لأنك إذا أبدلت الأول صار المبدل منه في تقدير المنتفى ، فلم يصلح أن يبدل منه بعد ذلك .

وقال الكميت :

فمالي إلا الله لا رب غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر[1]

كأنه قال : إلا الله إلا إياك ناصر . فلا يجوز إلا نصبهما جميعاً على التقدير

---

(١) من شواهد الكتاب ١ : ٣٧٣ .

الذي بيّنا . وانما خرجت (إلاّ) إلى مقاربة معنى الواو في هذا لأنه تقيد بالواو في النفي كما تقيد بالاّ . فأما الإيجاب فمختلف حكمها فيه ، فيجوز : ما أتاني إلا زيد وعمرو . ولا يجوز ما أتاني الا زيد إلا عمرو ، لأن إلاّ للتقييد في هذا بمنزلة الفضلة في الكلام ولا توجب شركة .

وقال حارثة بن بدر الغداني :

يا كعب صبراً على ما كان من مضض   يا كعب لم يبق منـــا غير أجساد
إلاّ بقيـات أنفاس نحشرجهـــا   كراحل رائح أو باكر غاد[1]

فرفعهما جميعاً . ولو كان موضع غير إلاّ ، لم يجز ذلك لما بيّنا . ولكن جعل غير أجساد في هذا الموضع صفة بمنزلة مثل أجساد ، وأبدل الثاني منه ، أو جعله وصفاً له .

وقال الفرزدق :

ما بالمدينة دار غير واحـدة   دار الخليفة إلا دار مروانا[2]

فقد سمع برفعهما جميعاً على هذا الذي بينا من جعل غير بمنزلة مثل . ومن جعلها بمنزلة إلاّ في الاستثناء لم يكن بد من نصب أحدهما . ويجوز في البيت أربعة أوجه : رفعهما جميعاً ، ونصبهما جميعاً ، ورفع الاول ونصب الثاني ، ونصب الاول ورفع الثاني ، أما رفعهما جميعاً فقد بينا وجهه . وأما نصبهما جميعاً فعلى طريقة الاستثناء من موجب . وأما رفع الاول ونصب الثاني فعلى أن الاول صفة

---

(١) من شواهد الكتاب ١ : ٣٧٣ وفيه: على ما كان من حدث ... ، وانظر تعليق سيبويه عليه في الحاشية ٢ ص٤١٩ .

وهناك رواية اخرى لا موضع للشاهد فيـها اوردها ابن عساكر في تاريخه

يا كعب صبرا ولا تجزع على احد   يا كعب لم يبق منا غير اجلاد
بينا نقلب ارواحا نحشرجهـا   كرائح راحل او باكر غاد

(٢) في الأصل (مروان) والبيت من شواهد الكتاب ١ :٣٧٣ .

دار ، والثاني على الاستثناء من موجب . وأما نصب الاول ورفع الثاني[1] فعلى أن الاول استثناء من موجب ، والثاني بدل من دار .

وتقول : مالي غير زيد الا عمرو . ولا يجوز : مالي الا زيد الا عمرو ، لأن إلا لا تكون صفة إلا ان يتقدم موصوف . وليس كذلك غير ، لانها يجوز أن تقوم مقام الموصوف مع ترك ذكره .

وتقول : ما أتاني الا زيد الا ابو عبد الله ، فترفعهما جميعاً لان الثاني هو الاول ، وهو يجري مجرى التكرير ، كأنك قلت : ما جاءني الا زيد الا زيد ومثله قول الشاعر :

مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله[2]

فرسيمه ورمله هو عمله ، فالثاني فيه هو الاول ، فلذلك جاز رفعها جميعاً .

* * *

(١) في الأصل (واما رفع الأول ونصب الثاني ...) وواضح انه سهو من الناسخ .

(٢) من شواهد الكتاب غير المنسوبة ١ : ٣٧٤ .

باب الاستثناء

الذي يبتدأ فيه ما بعد إلاّ[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد إلا ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :[2]

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد الاّ ؟ ، وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز أن يكون الاستثناء مبتدأ فيه ما بعد (إلا) إلا في النفي دون الإيجاب ؟ وهل ذلك لأنه يدخله معنى أعم العام ثم يقع الاختصاص ، ولأن الاستثناء من موجب بمنزلة مفعول ضربت وما جرى مجراه مما لا يكون الا مفرداً دون جملة ؟ وما حكم ما مررت بأحد الا زيد خير منه؟ وما الفرق بين مررت بقوم زيد خير منهم ، وبين ما مررت بقوم الا زيد خير منهم[3] ؟ وما حكم قول العرب : والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاّ حلّ ذلك

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا » ١ : ٣٧٤ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه انظر ص٤٢٧

(٣) قال سيبويه في أول الباب : « وذلك قولك : ما مررت بأحد الا زيد خير منه . كأنك قلت : مررت بقوم زيد خير منهم ، الا أنك أدخلت (الا) لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به » ١ : ٣٧٤ .

أن أفعل كذا وكذا ؟ ولم وجب ان يكون هذا الاستثناء منقطعاً بمعنى ولكن حلّ ذلك[1] أن أفعل كذا وكذا ؟ / ٥٢ ب / وهل هذا الاستثناء على معنى تحلة اليمين بإيقاع أقل القليل مما يحلف عليه[2] ؟ وما حكم قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل ؟ ولم لا يكون أن تفعل ههنا على معنى الجملة ، وانما هو استثناء بالمفرد ؟ وما وجه رجوعه الى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة والله لا يقع منّي فعل إلا فعل منعقد بفعلك لكذا[3] ؟

وما وجه رجوع ما مررت بأحد الا زيد خير منه ، الى أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل ؟ وهل وجه ذلك انه بمنزلة ما مررت بانسان إلا انسان زيد خير منه ؟

وما وجه رجوع والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة والله لأفعلن كذا وكذا إلا مالا يقع منه لتحلة اليمين ؟

---

(١) في الأصل : (وذلك) .

(٢) قال سيبويه :

« ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاحلّ ذلك ان أفعل كذا وكذا فان أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا . وهو مبنى على حلّ . وحلّ مبتدأ . كأنه قال : ولكن حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا » . ١ : ٣٧٤ .

(٣) قال سيبويه :

« وأما قولهم : والله لا أفعل الا أن تفعل . فان تفعل في موضع نصب . والمعنى : حتى تفعل . او كأنه قال : او تفعل . والاول مبتدأ ومبنى عليه » ١ : ٣٧٤ .

باب الاستثناء بغير (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء بغير ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[٢] :

ما الذي يجوز في الاستثناء بغير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز وقوع المبتدأ بعد غير كما يجوز بعد إلا ؟ وهل ذلك لأن غير لا تضاف إلا الى المفرد على الاضافة الحقيقية[٣] ؟ وما حكم : ما أتاني القوم غير زيد ؟ ولم أعرب غير باعراب الاسم الواقع بعد الا في الاستثناء[٤] ؟ وهل ذلك لأنه لما دلّ على معنى التعدية إليه حمل الفعل فيه ، كما أنه لو دل زيد على معنى الاستثناء من غير ذكر إلاّ لجاز أتاني القوم زيداً ، وصار بمنزلة أتاني القوم إلا زيداً ؟ وما الفرق بين : أتاني القوم غير زيد ، بالرفع على الصفة ، وبينه بالنصب على الاستثناء ؟ وهل ذلك أن الرفع لا يوجب أن زيداً لم يجيء لأنه بمنزلة : أتاني القوم مثل زيد ؟ وما حكم : ما أتاني غير زيد ، وما الفرق بينه على الاستثناء وبينه على

---

(١) في الكتاب « هذا باب غير » ١ : ٣٧٤ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق . انظر ص ٤٢٨

(٣) قال سيبويه :

« اعلم ان غيرا أبداً سوى المضاف اليه . ولكنه يكون في معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي يكون داخلاً فيا يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره » ١ : ٣٧٤ .

(٤) قال سيبويه : « فأما دخوله فيا يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا . ولكن فيه معنى الاّ فصار بمنزلة الاسم الذي بعد الاّ » ١ : ٣٧٤ .

الصفة ؟ وهل هو في الصفة بمنزلة : ما أتاني مثل زيد ، في احتمال أن يكون زيد قد أتى ، واحتمال ان يكون ما أتى[1] ؟ وهل كل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا ، فانه يجوز بغير إلا الا أن يقع بعد الا مبتدأ وخبر[2] ، وانما يصلح في المفرد الذي يخرج بعضاً من كل / ٥٣ أ / ولا يجوز أن يكون بمنزلة الاسم المبتدأ بعد إلا لأنه يفسد معنى الجملة[3] . وما معنى : أتاني غير عمرو ؟ وهل يصلح في هذا الكلام ان يكون قد أتاه عمرو ؟ ولم ذلك ، مع دلالته في غالب أمره على انه لم يأته[4] ، وما معنى ما أتاني غير زيد ؟ وهل يحتمل ان يكون على طريق الصفة ، ويقوم مقام الاستثناء ؟ ولم جاز ذلك ؟ وهل لتقارب المعاني ، لأنها اذا تقاربت تداخلت[5] ؟

الجواب عن الباب الأول[6] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يبتدأ فيه ما بعد إلا ؛ اذا كان الاستثناء يرجع الى معنى الجملة في النفي أن يقع بعد إلا مبتدأ وخبر . ولا يجوز ذلك في الإيجاب لأنه بمنزلة مفعول ضربت ونحوه في أنه لا يكون إلا مفرداً اذا كانت

---

(١) قال سيبويه « وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غير زيد . وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى الا » ١ : ٣٧٤ .

(٢) قال سيبويه « وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد الا لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا » ١ : ٣٧٤ .

(٣) قال سيبويه : « ولا يجوز ان يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلا وذلك انهم لم يجعلوا فيه معنى الا مبتدأ ، وانما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزىء من الاستثناء » ١ : ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير عمرو ، كان قد أخبر أنه لم يأته ، وان كان قد يستقيم ان يكون قد أتاه » ١ : ٣٧٥ .

(٥) في الأصل (قد اخلت) .

(٦) ذكرت مسائل هذا الباب في ص ٤٢٤ .

الا فيه لتعدية الفعل على جهة إخراج بعض من كل .

وتقول : ما مررت بأحد الا زيد خير منه . فهذه الجملة في موضع صفة أحد ، كأنك قلت : مررت بانسان زيد خير منه ، ثم أدخلت إلا لمعنى الاختصاص فقلت : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه . والفرق بين مررت بقوم زيد خير منهم ، وبين ما مررت بقوم الا زيد خير منهم ، أن الأول يحتمل أن يكون قد مرّ بقوم آخرين هم خير من زيد ، ولا يحتمله الكلام الثاني .

وقول العرب : والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا فهذا الاستثناء منقطع بمعنى لكن حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا . ووجه رجوعه الى أصل الاستثناء ان فيه معنى ليقعنّ فعل كذا إلا ما لا يقع منه لتحلة اليمين .

وقولهم : والله لا أفعل الا أن تفعل ، فهذا في موضع المصدر وليس هو من باب الاستثناء بالابتداء والخبر ، وان كان فيه معنى الجملة . ووجه رجوعه الى أصل الاستثناء أن فيه معنى والله لا يقع مني إلا فعل منعقد بفعلك . ووجه رجوع ما مررت بأحد الا زيد خير منه ، الى أصل الاستثناء أن فيه معنى ما مررت بانسان إلا انسان زيد خير منه .

الجواب / ٥٣ب / عن الباب الثاني (١) :

الذي يجوز في الاستثناء بغير أن تعرب باعراب الاسم الواقع بعد إلا اذا كان مفرداً . ولا يجوز اذا كان ابتداء وخبراً ، لأن غيراً لا تضاف الى الجملة كما لا تضاف مثل لانها تقتضي المفرد كما تقتضيه مثل .

وتقول : أتاني القوم غير زيد . فهذا بمنزلة : أتاني القوم الا زيداً . ووجب الاعراب لغير التي (٢) تكون مستثنى لأنها لما كانت اسماً يدل على تعدي الفعل عمل فيها كما أنه إذا دلّ الفعل على التعدية عمل في الاسم ، فان لم يدل المعمول ولا العامل على التعدية فلا بد

---

(١) ذكرت مسائل هذا الباب في ص ٤٢٦

(٢) في الأصل (الذي) .

من وسيطة حرف ، ولذلك قال سيبويه : لو دل زيد على التعدية بمعنى الاستثناء لجاز : سار القوم زيداً[1] . فلما كانت غير تدل على الاستثناء استغنت عن الحرف وعمل فيها الفعل . ونظير ذلك مما يدل المعمول فيه على العامل قوله جلّ وعزّ (فضرب الرقاب)[2] أي اضربوا الرقاب . وكذلك سقياً ورعياً ، أي سقاك ورعاك . والمعمول في هذا يدل على العامل فكذلك (غير) معمول يدل على تعدية العامل في معنى الاستثناء .

والفرق بين : أتاني القوم غير زيد ، بالرفع على الصفة ، وبينه بالنصب على الاستثناء ، ان الصفة لا توجب أن زيداً قد أتى ولا أنه لم يأت ، لأنه بمنزلة : أتاني القوم مثل زيد وكذلك : ما أتاني غير زيد ، اذا كان على الصفة أو الاستثناء يوجب أنه قد أتى زيد كما يوجبه في ما أتاني الا زيد ، وليس كذلك الصفة اذا جرت على أصلها ، ولكن قد تكفي من الاستثناء ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالا في المفرد فانه يجوز بغير ، ولا يجوز في الجمل لما بيّنا .

وقد تقول : أتاني غير زيد ، على جهه الصفة ، ويكفي من الاستثناء لأنه في غالب الأمر قد جرى على هذا ، فان صحبه دليل جاز أن يرجع الى موجب الصيغة في الأصل وانما جاز مثل هذا لتقارب المعاني ، وهي اذا تقاربت تداخلت .

---

(١) قال سيبويه : « ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً . تريد الاستثناء ولا تذكر الا" لما كان إلا نصباً » ١ : ٣٧٤ .

(٢) الآية : فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منّاً بعد واما فداء حتى تضع الحرب اوزارها . ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلو بعضكم ببعض ، والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم » محمد ٤٧ : ٤ .

واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١ : ١٢٥ .

باب الاستثناء

الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه / ٥٤ أ / على التأويل؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم يجوز ان يحمل على موضع المعرب مع جواز الحمل على تأويله ؟ وما حكم : ما أتاني غير زيد وعمرو ؟ ولم جاز فيه الجر والرفع ؟ ولم كان الجر الوجه[3] ؟ وما نظير الرفع من قوله :

.... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[4]

ولم وجب أن يكون على هذا القياس مع أن للأول موضعاً فيه وليس

---

(١) في الكتاب «هذا باب ما أجري على موضع غير ، لا على ما بعد غير» ١ : ٣٧٥ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه انظر ص ٤٣٥ .

(٣) قال سيبويه : « زعم الخليل ويونس جميعا أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو . والوجه الجر ، وذلك أن غير زيد في موضع الا زيد وفي معناه ، فحملوه على الموضع » . ١ : ٣٧٥ .

(٤) انظر الحاشية ٢ في ص ٤٣٥

كذلك سبيل غير لأنه لا يقع اسم مفرد في هذا الموضع إلا كان رفعاً؟ ولم لا يكون الرفع في المعطوف لأنه عطف على غير؟ وهل ذلك لانه يحيل المعنى فيصير على معنى: ما أتاني عمرو، بمنزلة: ما أتاني مثل زيد وعمرو؟ ولم وجب ان تأويل ما أتاني غير زيد، هو ما أتاني الا زيد؟ وما في قولهم: ما أتاني غير زيد والا عمرو من الدليل[1]؟ وهل ذلك لانه لو لم تكن غير في معنى إلا لم يعطف عليها بالا، كما لا يجوز: ما أتاني مثل زيد وإلا عمرو.

(١) قال سيبويه: «والدليل على ذلك أنك اذا قلت: غير زيد، فكأنك قد قلت: إلا زيد. الا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد والا عمرو، فلا يقبح الكلام» ١: ٣٧٥.

باب الاستثناء

الذي يحذف فيه المستثنى [١]

(الغرض فيه : أن يبين مايجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى) [٢] مما لايجوز .

مسائل هذا الباب [٣] :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك ؟ ولم لايجوز الحذف إلا وقد (جاء في) [٤] الكلام دليل يقوم مقام المحذوف في إفهام المعنى ؟ وما حكم قولهم ؟ ليس غير . وليس الا" ؟ ولم قدر على ليس غير ذاك وليس إلا" ذاك ؟ وما دليل المحذوف [٥] ؟ وهل [٦] هو

---

(١) في الكتاب : «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا» ١ : ٣٧٥ .

(٢) في الأصل : (باب الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى مما لا يجوز) وقد زدنا ما بين القوسين جريا على نسق سائر الأبواب .

(٣) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل الباب السابق في ص٤٣٦ .

(٤) في الاصل كلمة غير واضحة .

(٥) قال سيبويه في أول الباب : «وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى» ١ : ٣٧٥ .

حال[1] يقتضي [2] لزوم أمر لابد منه ، فيقال: ليس إلا ، في حال اقتضاء لزوم أمر لاينفك منه ، فيفهم معنى الكلام وكأنه مؤكد لما قد دلت عليه الحال من أن ذلك الأمر لابد منه ولهذا قدّر بليس إلاّ ذاك لأنه اشارة الى ماقد دلت الحال عليه ؟ .

وهل يجوز ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا[3] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال ذكرك مِن بفصل أحدهما ممن في قوله ما منهما ، فتقتضي ما منهما أحد إلا بصفة كذا ؟ وما تأويل قوله جلّ وعزّ : (وإنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلاّ ليُؤمِنَنّ بهِ)[4] ؟ وهل دليل المحذوف حال ذكر أهل الكتاب مع فصل بعضهم بمن ، فيقتضي ذلك وإنْ من أهل الكتاب أحد إلا / ٥٤ ب / ليؤمنن به ؟ وما الشاهد في قول النابغة :

كأنكَ من جمالِ بني أقيش ... يُقعقع خلف رجليه بشن[5]

وما دليل المحذوف ؟ وهل هو ذكر جمال قد فصل بعضها بمن ليصفه بالصفة التي ذكر ، فاقتضى ذلك كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع خلف رجليه بشنّ ؟ .

وما الشاهد في قوله :

لو قلت : مافي قومها ، لم تيثم ... يَفضُلُها في حسب وميسم[6]

وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو ما يقتضيه حرف النفي من الاسم العام

---

(١) في الأصل (وهو هو حال) .

(٢) في الأصل (يقتفي) .

(٣) قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا . وانما يريد ما منهما واحد مات » ١ : ٣٧٥ .

(٤) آية استشهد بها سيبويه . وانظر الحاشية٣ في ص٤٣٦ .

(٥) انظر الحاشية٤ في ص٤٣٦ .

(٦) انظر الحاشية١ في ص٤٣٧ .

إذا أطلق كما يقتضي في قولك : ما فيها الا زيد ، فيقتضي ليوصف[1] بالصفة التي ذكرت في البيت فتقديره لو قلت : ما في قومها لم تيثم ، أحـد يفضلها ؟ وهل يجوز لو أن زيداً ههنـا[2] ولم جاز على حذف الجواب ؟ وما دليله ؟ وهل هو حال تفخيم الشأن في خير أو شر ، ولذلك كان حذف الجواب أبلغ في مثل هذا ؟ وهل يجوز : ليس أحد[3] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال طلب انسان هناك ، فقيل : ليس أحد ، أي ليس أحد ههنا .

وما الشاهد في قول ابن مقبل :

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح[4]

وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال ذكر تارتين قد فصلت إحداهما بمن فاقتضى إلا تارتان فمنهما تارة أموت ، ومع ذلك فقوله : وأخرى أبتغي العيش أكدح ، دليل على تقدم ذكر تارة في التقدير والمفهوم . وهل يجوز : هذا الذي أمس[5] ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال فعل له أمس قد اشتهر فكأنه قيل : هذا الذي فعل أمس ؟ وما الشاهد في قول العجاج :

بعد اللتيا واللتيا والتي[6]

---

(١) يعني أنه يقتضي ذلك ليوصف ...

(٢) قال سيبويه : « كما قالوا : « لو أن زيداً هنـا . وانما يريدون لكان كذا وكذاه ١ : ٣٧٦ .

(٣) قال سيبويه : « وقولهم : ليس أحد ، أي ليس هنا أحد » ١ : ٣٧٦ .

(٤) انظر الحاشية ٢ في ص ٣٧٤ .

(٥) قال سيبويه : « ومثل قولهم ليس غير ، هذا الذي أمس . يريد الذي فعل أمس » ١ : ٣٧٦ .

(٦) انظر الحاشية ١ في ص ٤٣٨ .

وما دليل المحذوف فيه ؟وهل هو حال حدوث أمور عظام ، فكأنه قال: بعد اللتيا حدثت من تلك الأمور ؟

الجواب عن الباب الاول[1] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحمل المعطوف فيه على التأويل وجهان أحدهما الحمل على اللفظ. والآخر الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الاعراب ويوافقه في المعنى . ولا يجوز أن يحمل على معنى مفرد معرب لأنه لا موضع له غير ما ظهر في لفظه /٥٥ أ/ اذ كان لا يقع موقعه اسم مفرد إلا ظهر فيه مثل ذلك الاعراب .

وتقول : ما أتاني غير زيد وعمرو ، فيجوز في عمرو وجهان :الجرّ بالعطف على اللفظ ، والرفع بالعطف على تأويل الكلام ، اذ تأويله : ما أتاني إلا زيد وعمرو ، فالجر الوجه ، لأنه أشكل في اللفظ مع اتفاق المعنى. فأما قول الشاعر :

.... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[2]

فهذا عطف على الموضع ، لأن موضع بالجبال نصب ، إذ لو وقع موقعه مفرد معرب لظهر النصب . وانما الحمل على التأويل مشبه لهذا من جهة أنه حمل على غير صريح اللفظ إلا أنه ينفصل من الوجه الذي بينت لك فلا يجوز أن تعطف على غير لأنه ينقلب المعنى فيوجب أن عمراً لم يأت كما يوجبه في : أتاني مثل زيد ولا عمرو . وقول العرب : ما أتاني غير زيد والا عمرو . دليل على أن الأول في معنى الاستثناء حتى صح أن يعطف بالا ، إذ لا يجوز : ما أتاني مثل زيد والا عمرو ، وما أتاني غلام زيد والا عمرو . فهذا يفسد لأنه لم يتقدم معنى الاستثناء .

---

(١) وردت مسائل هذا الباب في ص ٤٣٠

(٢) صدر بيت عجزه : معاوي إننا بشر فأسجح . وهو من شواهد الكتاب ١: ٣٧٥ والمغني ٢: ١٧٧ .

الجواب عن الباب الثاني[1] :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يحذف فيه المستثنى ، اذا ظهر دليل لايقوم مقام المحذوف في الأفهام حذفه[2] ، ولا يجوز اذا لم يكن دليل يقوم مقام المحذوف في الافهام ، لأنه لايعمل على كلام لايفهم له معنى .

وتقول : ليس غير . وليس إلا . وتقديره : ليس غير ذلك . وليس إلا ذلك . ودليل المحذوف حال تقتضي لزوم أمر لا بد منه ، فيقول القائل : ليس إلا . فيتحقق ذلك الأمر أنه لا بد منه .

ومما حذف للدلالة عليه قولهم : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا . فدليله ذكر شيئين قد فصل أحدهما بمن ليوصف بصفة خاصة ، فاقتضى ذلك مامنهما أحد مات حتى كان كذا. وفي التنزيل (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ)[3]، ودليل المحذوف فصل من بعض أهل الكتاب فاقتضى ذلك وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به . وقال النابغة /٥٥ ب/ .

كأنك من جمال بني أقيش　　　يقعقع خلف رجليه بشن[4]

ودليل المحذوف فصل من بعض الجمال ليوصف بالصفة التي ذكرت فاقتضى ذلك أن يكون على معنى كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع خلف رجليه بشن .

يتلوه وقال الشاعر : لو قلت ما في قومها لم تيثم

والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين

---

(١) وردت مسائل هذا الباب في س .

(٢) حذفه خبر للذي . وفي الاصل (جاز حذفه) .

(٣) الآية : « وإن من أهل الكتاب الا ليؤمن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا » النساء ٤: ١٥٧ . استشهد بها سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٥ . والفراء في معاني القرآن ١: ٢٩٤ .

(٤) ديوانه : ٣٠ . وهو من شواهد الكتاب : ١: ٣٧٥ .

الجزء التاسع والعشرون من شرح

كتاب سيبويه . املاء ابي الحسن علي بن عيسى النحوي / ٥٦ أ /

بسم الله الرحمن الرحيم . وبالله التوفيق

وقال الشاعر :

لو قلت : ما في قومها ، لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم[1]

فدليل الحذف حرف النفي الذي يقتضي الاسم العام مع الصفة التي تقتضي الموصوف . وذلك على قياس ما في الدار إلا زيد ، في دلالته على أحد التي تقوم مقام اللفظ به ، فتقديره : لو قلت ما في قومها لم تيثم أحد يفضلها في حسب وميسم . وتقول : لو أن زيداً ههنا ، على حذف الجواب في حال تفخيم الشأن ، كما تقول : لو أن علياً بين الصفين ، فهذا في تعظيم شأنه في الفناء . فاذا ذكرت جباناً مشهوراً بالجبن ؛ فقلت : لو كان فلان بين الصفين ، لفهم أن المعنى أنه لكادت نفسه أن تخرج ، أو لذهب عقله من جزعه ، أو لولى مدبراً لا يلوي على شيء ، فهذا في ضدّ تلك الحال . وتقول : ليس أحد . فدليل المحذوف حال طلب انسان هناك ، فكأنه قيل ليس أحد ههنا .

وقال ابن مقبل :

وما الدهر إلا تارتان ؛ فمنهما ... أموت ، وأخرى أبتغي العيش أكدح[2]

ودليل المحذوف ذكر تارتين ثم فصلهما بن ليوصف المفصول ، فاقتضى ذلك ، فمنها تارة أموت ، وبيّن ذلك بقوله وأخرى .

---

(١) من رجز نسبه البغدادي لحكيم بن معية الربعي (الخزانة ٢ : ٣١١) ، ونسبه ابن يعيش لأبي الأسود الحماني (شرح المفصل ٣ : ٥٩) . وهو من شواهد الكتاب ١ : ٣٧٥ والخصائص ٢ : ٣٧٠ . وفي معاني القرآن للفراء (١ : ٢٧١) : تأثم . قال الفراء : «ويروى أيضاً تيثم ، لغة » وفي الموازنة : ١٨٢ .

(٢) من شواهد الكتاب ١ ٣٧٦ . والكامل ٢ : ١١٥ والخزانة ٢ : ٢٠٨ والموازنة ١٨٢ واللسان (مادة كدح) . والحيوان ٣ : ٤٨ . وفي سمط اللآلي ١ : ٢٠٥ على أنه للعجير السلولي ، ثم صحح نسبته في ٢ : ٧٧٥ . وقال : ويروى : هل الدهر .

وتقول : هذا الذي أمس . ودليل المحذوف اشتهار انسان بفعل ،فكأنك قلت : هذا الذي فعل أمس . وقال العجاج :

بعد اللتيّا واللتيّا والتي[1]

فحذف الصلة . ودليل المحذوف حدوث أمور عظام . فكأنه قال : بعد اللتيا حدث من الأمور العظام. وأوضح ذلك بالتكرير للتأكيد ،لأنه لا يؤكد إلا ما عظم شأنه .

* *

(١) من رجز مشهور للعجّاج وبعده: اذا علتها أنفس تردت. وهو في مجموع أشعار العرب ٢:٦ . ومن شواهد الكتاب ١:٣٧٦ ، والمغني ٢:٦٢٥ .

باب الاستثناء بليس ولا يكون [1]

الغرض فيه : أن يبين مايجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز إظهار الضمير الذي في ليس ولا يكون في الاستثناء ؟ ولم لا بد [فيهما] من ضمير [2] ؟ وما نظير ذلك في حسبك من أنه لا يقع فيه معنى النهي إلا أن يكون / ٥٦ ب / مبتدأ [3] ؟ ولم ذلك ؟ وهل هو لأن معنى النهي عارض فيه فلزم أقوى الوجوه التي يجرى عليها [4] كما أن معنى الاستثناء في ليس ولا يكون عارض فيه فلزم أقوى الوجوه الذي يكون عليه الفعل وهو الضمير فيه ؟ ولم صار المبتدأ أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم ؟ وهل ذلك لأنه معتمد البيان مع أن له صدر الكلام ؟ فلم صار الاضمار في الفعل أقوى الوجوه التي يكون عليه ؟ وهل ذلك لأنه خاصته التي لا تكون لغيره كما أن الجرّ لمّا كان من

---

(١) في الكتاب : « هذا باب لا يكون وليس وما أشبهها » ١ : ٣٧٦ .

(٢) قال سيبويه : « فاذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما اضماراً . على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء » ١ : ٣٧٦ .

(٣) قال سيبويه : « كما أنه لايقع معنى النهي في حسبك ، الا ان يكون مبتدأ » ١ : ٣٧٦ .

(٤) في الأصل (الوجوه الذي يجرى عليها) .

خاصة الاسم كان أقوى فيه ؟ ولم وجب في ليس ولا يكون أنهما ليسا بأصل في الاستثناء ؟ وما وجه شبه ليس بإلاّ حتى جاز بها الاستثناء ؟ وما حكم : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون عمراً [١] ؟ ولم جاز الاستثناء بهما بعد الإيجاب والنفي ؟ وهل ذلك لموافقتهما معنى إلا في هذا الموضع اذ نفي النفي إيجاب ، فما أتاني القوم : نفى ، وليس زيداً نفى عن بعضهم ذلك النفي فصار زيد على معنى الإيجاب . وهل يشبه الجواب من جهة أنه اذا قال : أتوني ، صار المخاطب بمنزلة من قال : بعضهم زيد . لوقوع ذلك في نفسه . فكأنه قال ليس بعضهم زيداً [٢] ؟ ولم لا يجوز اظهار بعضهم في الاستثناء ؟ وهل ذلك للاستغناء اللازم مع وقوعه موقع حرف لا يتصرف ولا له عمل ظاهر ؟ وما نظيره من الاضمار في لات حين (مناص) [٣] ؟ وهل ذلك للاستغناء عنه مع ضعف لات أن تعمل على وجهين فكان أخف الوجهين أحق بأن يلزم ؟ وهل يجوز في ليس ولا يكون الاجراء على معنى الصفة ؟ وما دليله من قولهم : أتتني امرأة لا تكون فلانة . وما أتتني امرأة ليست فلانة ؟ ولو كان استثناء لم يؤنث كما يقول : أتينني لا يكون فلانة ، وليس فلانة [٤] ؟

---

(١) قال سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً . وأتوني لايكون زيداً » ١ : ٣٧٦ .

(٢) قال سيبويه : « كأنه حين قال : أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده ان بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيد . فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً » . ١ : ٣٧٦ .

(٣) قال سيبويه « وترك إظهار بعض استغناء كما ترك الاظهار في لات حين » وفي الاصل (حين ذاك) .

(٤) قال سيبويه : « ويدلك على انه صفة ان بعضهم يقول : ما أتتني امرأة لاتكون فلانة . وما أتتني امرأة ليست فلانة . فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لان الذي لايجيء صفة فيه اضمار مذكر ، الا تراهم يقولون : اتينني لايكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهم فلانة . فالبعض مذكر » ١ : ٣٧٦ – ٣٧٧ .

وما وجه الاستثناء بخلا[1] وعدا ؟ ولم جاز الاستثناء بعدا وخلا ، ولم يجز الوصف بهما مع دلالة الاستثناء فيهما[2] ، وما حكم قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً[3] ؟ ولم لا يجوز : ما أتتني امرأة خلت فلانة / ٥٧ أ / ولا أتتني امرأة عدت فلانة ؟ ولم جاز ما أتاني أحد خلا زيداً ، ولم يجز : ما أتاني أحد جاوز زيداً ، مع موافقته لخلا في المعنى ، فهلاّ جاز الاستثناء فيه كما جاز بخلا ؟ وهل ذلك لأن خلا أشدّ اقتضاء لمعنى النفي الذي يوافق نظيره من ليس ولا يكون اذ قد يصح خلا بأن انتفى ولا يصح جاوز بأن انتفى ، فانما هو مقارب في المعنى[4] ؟

وما حكم : أتاني القوم ما عدا زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً؟ ولم لا يجوز ههنا الجر كما يجوز في عدا وخلا بغير ما في مذهب بعض العرب[5] ؟ وما حكم : أتوني الا أن يكون زيد ؟ ولم جاز الرفع في هذا الموضع ؟ ولم

---

(١) في الاصل (بخلاف) .

(٢) قال سيبويه « وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضمار كما كان في ليس ولا يكون » ١ : ٣٧٧ .

(٣) قال سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً . واتاني القوم عدا عمراً » ١ : ٣٧٧ .

(٤) قال سيبويه : « كأنك قلت : جاوز بعضهم زيداً . الا ان خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به وان كان لايستعمل في هذا الموضع » .

(٥) قال سيبويه : « وتقول أتاني القوم ماعدا زيداً . واتوني ماخلا زيداً . فما هنا اسم . وخلا وعدا صلة له . كأنه قال : أتوني ماجاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها ماعدا زيداً. كأنه قال : ماهم فيها ماجاوز بعضهم زيداً . وكأنه قال اذا مثلت ماخلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت أتوني : مجاوزتهم زيداً . مثلته بمصدر ماهو في معناه ، كما فعلته فيما مضى » ١ : ٣٧٧ .

لا يجوز أن يكون استثناء ؟ وهل[1] ذلك لأنه لا يدخل استثناء على استثناء مع أنه في صلة أن بمنزلة : لا يأتونك إلا أن يأتيك زيد[2] ؟ وما وجه رجوعه الى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة كان منهم إتيان إلا إتياناً من زيد ؟ وما في امتناع عدا وخلا من هذا الموضع من الدليل[3] ؟ وهل ذلك لأنه لما لم يجز أتوني الا عدا زيداً ، ولا أتوني الا خلا زيداً ، دل ذلك على أن هذا الموقع لا يقع فيه حرف الاستثناء ؟ وما في قوله جل ثناؤه (إلاَّ أنْ تكون تجارةٌ عن تراضٍ منكم)[4] ؟ وهل ذلك لأن الرفع قد دل على خروجه من حد الاستثناء ؟ ولم جاز فيه النصب[5] . وهل ذلك لأنه وجه على خبر تكون ، كأنه قيل : إلا أن تكون الأموال تجارة عن تراض منكم ؟

وما حكم حاشا ؟ ولم وجب أنه حرف جر في قولهم : ذهب القوم حاشا زيد ؟ وهل ذلك لأنه على معنى إضافة انتفاء الذهاب إلى زيد على جهة التنزيه له عن ذلك ، فهذا معنى الحرف ، وهو خارج ما دخل فيه ما قبله . فهذا معنى الاستثناء[6] ؟ وما وجه قول بعض العرب : ما أتاني القوم خلا عبد الله ؟ ولم

---

(١) في الأصل (او) .

(٢) قال سيبويه : واذا قلت : أتوني إلا أن يكون زيد ، فالرفع جيد بالغ . وهو كثير في كلامهم . لان (يكون) صلة لـ (ان) ، وليس فيها معنى الاستثناء . وان يكون في موضع اسم مستثنى ، كأنك قلت : لايأتونك الا ان يأتيك زيد » ١ : ٣٧٧ .

(٣) قال سيبويه : « والدليل على ان (يكون) ليس فيها هنا معنى الاستثناء ان ليس وعدا وخلا ، لايقعن هنا » ١ : ٣٧٧ .

(٤) آية استشهد بها سيبويه ، وانظر الحاشية ٢ في ص ٤٠٤ .

(٥) قال سيبويه : « وبعضهم ينصب على وجه النصب في لايكون . والرفع اكثر » ١ : ٣٧٧ .

(٦) قال سيبويه : « وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ١ : ٣٧٧ .

وجب أنها في هذا الموضع حرف جر[١]؟ وهل ذلك لأنها على قياس حاشا[٢] زيد ، في الاشتراك ، وقد أضافت الاتيان الى عبد الله على أنه موجب بعد منفي ؟ ولم جاز : أتوني ما خلا عبد الله ، ولم يجز مثل ذلك في : أتوني ما حاشا زيد ؟ وهل ذلك لأنه لا يوصل بحرف الجر على معنى المصدر[٣] ؟ / ٥٧ ب / وما حكم : أتاني القوم سواك ؟ ولم كان استثناء مع أنه منصوب على الظرف ؟ وهلا جاز : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، كما جاز سواك ؟ وهل ذلك لأن سواك فيها معنى غيرك وليس كذلك مكانك[٤] ؟

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ، اذا وقع أحدهما موقع إلا بعد كلام يصلح أن يستثنى منه ، نصب المستثنى على أنه خبر ، والاسم مضمر في ليس ولا يكون . ولا يجوز أن يظهر المضمر للاستغناء عنه لأنه لا يكون إلا (على) معنى واحد وهو بعضهم . وليس كذلك الاضمار فيهما في غير هذا الموضع ، لأنه يكون بحسب ما تقدم به الذكر من المعاني المختلفة ، مع أنه وقع موقع حرف لا يتصرف فلم يتصرف في عمله بالاضمار والاظهار لان ذلك أدل على وقوعه موقع إلا . ونظير ذلك حسبك في النهي لأنه لما عرض فيه معنى

---

(١) قال سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما اتاني القوم خلا عبد الله ، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا » ١ : ٣٧٧ .

(٢) في الاصل (على) .

(٣) قال سيبويه : « فاذا قلت ما خلا فليس فيه الا النصب . لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها الا الفعل هنا . وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت . الا ترى انك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً . لم يكن كلاماً » ١ : ٣٧٧ .

(٤) قال سيبويه : « واما اتاني القوم سواك ، فزعم الخليل ان هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك . الا ان في سواك معنى الاستثناء » ١ : ٣٧٧ .

النهي لزم أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم وهو[1] وجه المبتدأ ، لأنـه معتمد البيان وله صدر الكلام ، فلم يجز أن يتضمن معنى إلا ّ في هذا الموضع كما انه لما عرض في ليس معنى الاستثناء لزم أقوى الوجوه التي يكون عليها الفعل وهو الاضمار المستقر فيه ، لانه من خاصة الفعل فجرى على قياس حسبك في النهي من هذه الوجوه التي بينا .

وليس ولا يكون ليسا بأصل في الاستثناء ، لأنهما لا يلزمانه ؛ اذ يجوز أن يبتدأ بهما فيخرجا عن حدّ الاستثناء بالرجوع الى أصلهما . ولا يجوز مثل ذلك في إلاّ ، وانما دخلها معنى الاستثناء في الموقع الذي تصلح فيـه إلا ، لأنها على معنى النفي ، فاذا تقدم إيجاب خرج الثاني مما دخل فيه الاول . واذا تقدم نفي صـــار بمعنى نفي النفي ، وخرج الثاني من النفي الأول الى الإيجاب .

وتقول : ما أتاني القوم ليس زيـداً . وأتوني لا يكون عمراً ، على الاستثناء وهو يشبه الجواب من جهة أن المخاطب بمنزلة من قال : بعضهم زيد . لوقوع ذلك في نفسه ، كأن المتكلم قال : ليس بعضهم زيداً .

ونظير امتناع إظهار بعضهم من الاستثناء امتناع الاسم ؛ لات حين مناص للاستغناء اللازم عنه . اذ هو على معنى لات الحين حين مناص / ٥٨ أ / مع ضعف لات عن أن تعمل على الاضمار والاظهار ، فلزمت أحق الوجهين بها من جهة الاستخفاف والايذان بضعف العمل اذا كانت كأنها لم تعمل شيئاً لما اختزل معمولها .

ويجوز في ليس ولا يكون الاجراء على جهة الصفة ، ودليلـه قولهم : أتتني امرأة لا تكون فلانة . وما اتتني امرأة ليست فلانة ، بالتأنيث . ولولم تكن صفة لم يجز التأنيث لأن المضمر في ليس ولا يكون مذكر .

---

(١) في الأصل (وهي) .

وخلا وعدا يجوز الاستثناء بها لشبهها بليس ولا يكون في النفي . ولا يجوز الوصف بها لضعفها في معنى النفي اذ هما على مخرج الإيجاب ومعنى النفي، فلا يجوز : أتتني امرأة خلت فلانة ، وما أتتني امرأة عدت فلانة ، لما بيّنا من أنه لا يجوز الوصف بها . وانما جاز : ما أتاني أحد خلا زيداً ، ولم يجز : ما أتاني احد جاوز زيداً في الاستثناء لان خلا اشد اقتضاء لمعنى النفي على طريقة ليس ولا يكون إذ يصح خلا بأن انتفى ولا يصح جاوز بأن انتفى ، فانما هو مقارب في المعنى . ويجوز على مذهب بعض العرب : اتوني خلا زيد . فاذا قلت : أتوني ما خلا زيداً ، لم يجز الا النصب . لان (ما) لا توصل على معنى المصدر الا بالفعل . وتقول : أتوني إلا أن يكون زيد ، فـ (يكون) ههنا ليس باستثناء ، لأنه لايدخل استثناء على استثناء . ودليل ذلك امتناع خلا وعدا من هذا الموقع ، لايجوز أتوني إلا عدا زيداً . فانما هو صلة لأنه [1] كأنك قلت : وقع إتيان القوم الا كون إتيان زيد . وفي التنزيل : (إلاّ أنْ تَكونَ تجارةٌ عَنْ تَراضٍ مِنكم) [2] بالرفع على إلاّ ان تكون تجارة. ويجوز فيه النصب على إلاّ أن تكون الأموال تجارة ، لأنه قد تقدم ذكرها بقوله جلّ وعزّ : (يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا لا تأكُلُوا أموالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالباطلِ ، إلاّ أن تَكُونَ تجارةٌ عَنْ تَراضٍ مِنكُمْ) .

وحاشا حرف جرّ فيه معنى الاستثناء . تقول : هلك القوم حاشا زيد . فزيد منزّه عما دخل فيه القوم من الهلاك فهو حرف لأن معناه فيما دخل عليه [3].

---

(١) في الأصل (لأن) .

(٢) الآية : « يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الاّ أن تكون تجارة عن تراض منكم . ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما» النساء ٤ : ٢٩ . واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧ .

(٣) يعني انه لا يحمل معنى قائماً في نفسه وانما يجيء لمعنى في غيره ولذلك كان حرفاً .

وقول بعض العرب : أتاني القوم خلا عبد الله ، يجري مجرى حاشا في حرف الجر . ولا يجوز : ما حاشا زيد ، لأن (ما) التي بمعنى المصدر/٥٨ب/ لاتوصل بالحرف ، ولا توصل إلا بالفعل الذي يدل على معنى المصدر .

وتقول : أتاني القوم سواك . فتستثنى بقولك سواك ، كما تستثنى بغير ، إلا أن غيرا ليس لها إعراب هي أحق به إلا بحسب ما تبنى عليه من العامل ، وسواك ظرف له اعراب هو أحق به ، فهو يلزمه ، ويقع فيه الاستثناء على ذلك الوجه من اعراب الظرف ، وهو النصب في كل حال ، فتقول : ما أتاني أحد سواك . وأتاني القوم سواك . ومررت بهم سواك ، كأنك قلت : مكانك إلا أنه ليس في مكانك استثناء ، لأنه ليس على معنى غير كما أن سواك على معنى غير . فلم يدخله الاستثناء لهذه[1] .

* * *

(١) أي لهذه العلة .

باب ما يمتنع فيه ما أفعله[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما يمتنع من ما أفعله ، مما لا يجوز[2] .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يمتنع من(ما أفعله) ؟ وما الذي لايمتنع ؟ ولم ذلك؟ ولم امتنعت منه الألوان والعيوب التي تجري مجرى الألوان[3] ؟ ولم امتنع منه ما جاز على الثلاثة في الفعل ؟ ولم جاز : ما أشد حمرته ، ولم يجز : ما أحمره؟ وما أشد بياضه ، وما أشد عشاه ، ولم يجز : ما أبيضه ، ولا ما أعشاه[4] ؟ ولم وجب في كل ما امتنع من (ما أفعله) أن يمتنع من أفعل به - وهذا أفعل من هذا[5] ولم كثر أفعل من الصفة وقلّ في الاسم[6] ؟ وما الذي يوجب / ٢٦٧ أ /

(١) تجد هذا الباب في الأصل (في المجلد ٤ القسم ٢ الورقة ٢٦٦ ب) ، وفي الكتاب «هذا باب مالا يجوز فيه ما أفعله » ٢ : ٢٥٠ .

(٢) في الأصل (مما يجوز) .

(٣) قال سيبويه في أول الباب « وذلك ما كان أفعل وكان لوناً او خلقة » .

(٤) قال سيبويه :

« ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره . ولا ما أبيضه . ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه. ولا في الأعشى : ما أعشاه . انما تقول : ما اشد حمرته ، وما اشد عشاه» ٢ : ٢٥٠-٢٥١ .

(٥) قال سيبويه : « وما لم يكن فيه ما أفعله ، لم يكن فيه أفعل به رجلاً ، ولا هو أفعل منه » ٢ : ٢٥١ .

(٦) قال سيبويه : « وانما دعاهم الى ذلك ان هذا البناء داخل في الفعل . ألا ترى قلته في الاسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل » ٢ : ٢٥١ .

ذلك ؟ ولم لايجوز ما أيداه وما أرجله كما جاز ما أشد يده وما أشد رجله ؟[1] ولم لا يبنى من صفات المبالغة ما أفعله ؟ ولم[2] لا يكون ذلك من ضروب ولا من محسان[3] ؟ ولم جاز : ما أحمقه وما أركنه وما أنوكه ، وهو من العيوب ؟ ولم جاز : ما أبلده ، وما أشجعه ، وما أجنه ، وما ألسنه ، وما أذكره ، وما أعرفه ، وما أشنعه ، وما أهوجه[4] ؟

الجواب :

الذي يمتنع من (ما أفعله) على وجهين : أحدهما ما لا يتعاظم في أصل المعنى . والآخر ما زاد على ثلاثة أحرف ، لأن ما لا يتعاظم لا يتعاجب منه اذ كان يجري مجرى اليد والرجل كما قال الخليل في أنه خلقة على شيء واحد .

---

(١) قال سيبويه : « وزعم الخليل انهم انما منعهم من ان يقولوا في هذا ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وماليس فيه فعل من هذا النحو . ألا ترى أنك لاتقول ما أيداه ولا ما أرجله . انما تقول : ما أشد يده وما أشد رجله ، ونحو ذلك » . ٢:٢٥١ .

(٢) في الأصل (فلم) .

(٣) قال سيبويه : « ولا تكون هذه الاشياء في مفعال ولا فعول ، كما تقول : رجل ضروب ورجل محسان . لأن هذا في معنى ما أحسنه . انما تريد ان تبالغ ولا تريد ان تجعله بمنزلة كل من وقع عليه ضارب وحسن » ٢:٢٥١

(٤) قال سيبويه : « واما قولهم في الأحمق ما أحمقه . وفي الأرعن ما أرعنه . وفي الأنوك ما أنوكه ، وفي الألد ما ألده ، فانما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة . فصارت : ما ألده بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه . وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنه ، لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده وانما هو كقولك ما ألسنه وما أعرفه وأنظره تريد نظر التفكر ، وما أشنعه وهو أشنع لأنه عندهم من القبح وليس بلون ولا خلقة من الجسد ولا نقصان فيه فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألد وأحمق بما ذكرت لك . لأن اصل بناء أحمق ونحوه ان يكون على غير بناء افعل نحو بليد وعليم وجاهل وعاقل وحصيف . وكذلك الأهوج تقول ما أهوجه كقولك ما أجنه» ٢:٢٥١ .

ويوضح صحة ذلك ان عمى العين لما كان مما لا يتعاظم [1] لم يجز فيه ما أعماه ، ولما كان عمى القلب مما يتعاظم جاز فيه ما أعماه . فكذلك كل ما لا يتعاظم لظهور معنى التسوية فيه فانه لايجوز فيه ما أفعله [2] .

وأما ما زاد على ثلاثة أحرف فانه لا يجوز منه مع توفير حروفه زيادة الهمزة التي هي للتعدية ويكون مع ذلك على أفعل لأن خمسة أحرف لايجيء منها أربعة مع توفير حروفها لأن ذلك محال .

فإن قال قائل : ولم وجب هذا البناء على الضيق حتى امتنع منه أكثر الأفعال التي فيها الزيادات ، وامتنع منه الأفعال الرباعية ؟ قيل له : لأنه لما احتيج الى معنى التعدية على جهة مخصوصة ليستثنى من الأفعال ؛ وهو معنى المتعجب منه على جهة التعاظم وجب أن يؤتى بالهمزة التي هي للتعدية في الأصل وتدخل على الافعال التي كانت تدخل عليها للتعدية حتى تدل على معنى التعدية الحادثة المخصوصة بالوجه الذي بينا ، فاقتضى ذلك ان ينقل من فعل وفعل وأن يمتنع نقله من استفعل وما جرى مجراه / ٢٦٧ ب / مما زاد على الثلاثة في الفعل .

فالألوان والعيوب التي تجري مجراها في الظهور للحس تمتنع من (ماأفعله) لأنها في الأصل تجري على طريقة واحدة ، ولو أن حجرين متساويين في المقدار والشكل ، وكان في كل جزء من أحدهما سواد خالص لم يمتزج شيء من تلك الاجزاء بغير السواد لشوهد كل واحد منهما على مثل مايشاهد الآخر على الحقيقة ، ولم يكن أحدهما أشد سواداً من الآخر . ولو امتزج أحدهما فكان كلبن مزج بمزاج لكان أحدهما أشد سواداً من الآخر . فأما على أصلها فما يقع تعاظم أصلا .

---

(١) في الاصل (ما يتعاظم) .

(٢) قال سيبويه في تعليل امتناع أفعل به رجلا ، وهو افعل منه ، مما لم يكن فيه ما افعله : « لأنك تريد ان ترفعه من غاية دونه . كما أنك اذا قلت : ما أفعله فأنت تريد ان ترفعه عن الغاية الدنيا . والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد وكذلك افعل منه» ٢ : ٢٥١ .

ويجوز : ما أشد حمرته ، مما[1] ليس فوقه ماهو أشد منه . ويجوز ما أشد حمرته بالاضافة الى هذا الأحمر الآخر . وكذلك ما أشد بياضه ، وماأبين عشاه.

وكل ما امتنع من (ماأفعله) فهو يمتنع من أفْعِل به ، ومن هذا أفعل من هذا. لأن هذه الأبنية للتعاظم فاذا امتنع من واحدها امتنع من سائرها[2] . وأفعل في الصفة أكثر منه في الاسم الذي ليس بصفة ، لأنه أقرب الى الفعل الذي له التصرف بتعاقب الزيادات ، فلذلك أجري أفعل من كذا مجرى الفعل في هذا الباب لقربه منه بمعنى الصفة ، اذ الفعل يوصف[3] به وهو مشتق من المصدر ، ومضمن بغيره ، وكل ذلك في الصفة التي هي اسم . ولا يكون من صفات المبالغة نحو ضروب ومحسان أن يؤخذ منها ما أفعله ولا أفعل به ، لأنها انما تؤخذ من الأفعال بحرف التعدية لتجري على تلك الطريقة فتدل على التعدية المخصوصة ، فلا يصلح أخذه من هذه الصفات لهذه العلة .

ويجوز : ما أحمقه ، وما أرعنه ، وما أنوكه ، على معنى العيب فيه لأنها لا تجري مجرى الألوان في الظهور للحس على طريقة واحدة نحو عمى العين المطموسة ، ونحو العور / ٢٦٨ أ / والعرج وما أشبه ذلك .

ويجوز ما ألده لأنه من لددت تلد ، وما أشجعه ، من شجع . وكذلك ما أبلده ، وما أجنه ، وما ألسنه ، وما أشنعه ، وما أهوجه . كل ذلك يجري مجرى واحداً .

---

(١) في الاصل (بما)

(٢) انظر الحاشية (٢) في الصحيفة السابقة .

(٣) في الأصل (ان يوصف) .

باب ما أفعله

الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما أفعله الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[2] :

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يستغنى عنه بـ (ما أفعل فعله) ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما الخلاف في هذا الباب ؟ ولم جاز ما أجود جوابه ، ولم يجز ما أجوبه ؟ ولم جاز هو أجود جواباً منه ، ولم يجز هو أجوب منه ؟ ولم جاز أجود بجوابه ، ولم يجز أجوب به[3] ؟ ولم اتفقوا في هذا

---

(١) في الكتاب : « هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم : هو أفعل منه فعلاً . كما استغني بتركت عن ودعت . وكما استغني بنسوة عن ان يجمعوا المرأة على لفظها » ٢ : ٢٥١ .

٢ – سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل البابين الآتيين . انظر ص ٥٥ ؛

(٣) في الأصل (ولم جاز أجود لجوابه ولم يجز أجود به) ، وقال سيبويه : « وذلك في الجواب . ألا ترى أنك لا تقول ما أجوبه : انما تقول ما أجود جوابه . ولا تقول هذا أجوب منه ، ولكن هذا أجود منه جوابا . ونحو ذلك . وكذلك لا تقول اجوب به ، وانما تقول : أجود بجوابه » وانظر الخصائص ١ : ٢٦٧ واستدراك المحقق عليه في ٣ : ١٨ ؛ .

على الحكم واختلفوا في العلة ؟ ولم جاز ما أكثر قـائلته[1] ؟ ولم يجز ما أقيله ، وهو من قال يقيل ؟ ولم اختلفوا في حكم هذا وعلته ؟ ولم حمله سيبويه على باب ترك الذي يستغنى به عن ودعت[2] ؟

* * *

---

(١) في الأصل (قائله) .

(٢) قال سيبويه : ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله . استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا . كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت» ٢٥١:٢ .

باب ما أفعله على معنيين [1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) على معنيين ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب [2] :

ما الذي يجوز في مـا أفعله على معنيين ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم جاز (ما) [3] أبغضني له ، وما أبغضه ، على أن أبغضني له من معنى مبغض ، وما أبغضه من معنى بغض ؟ وما أشهاني لذلك من معنى مشته له ، وما أشهاها من فعلت وان لم يستعمل ؟ وما أمقتني له وما أمقته على مقيت ، والأول على ماقت [4] ؟ ولم لا يجوز في ما أقبحه عنـدي أن يجري على وجهين : قبح واستقبح [5] ؟ وما حكم قولهم : ما أحظاها / ٢٦٨ ب / عندي ؟ ولم جرى على حظيت عنـدي ، ولم يكن على وجهين كما جـاء ما أبغضه اليّ على بغض وما أبغضني له [6] ؟

---

(١) في الكتاب ٢ : ٢٥١ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد مسائل الباب الذي يليه . انظر ص٤٥٦ .

(٣) زيادة ليست في الأصل .

(٤) في الأصل (ما قتر) ، وفي الكتاب : « تقول : ما أبغضني له وما أمقتني له . وما أشهاني لذلك . تريد انك ماقت وانك مبغض وانك مشته فان عنيت غيرك قلت ما أفعله فانما تعني به هذا المعنى . وتقول ما أمقته ، وما أبغضه إلي انما تريد أنه مقيت وأنه مبغض اليك » . ٢ : ٢٥١-٢٥٢ .

(٥) قال سيبويه : « كما انك تقول : ما اقبحه . وانما تريد انه قبيح في عينك » . ٢ : ٢٥٢ .

(٦) قال سيبويه : « وتقول : ما أشهاها . أي هي شهية عندي . كما تقول ما احظاها . اي حظيت عندي . فكأن ما امقته وما اشهاها على فعل وان لم يستعمل . كما تقول : ما ابغضه إلي . وقد بغض ، فجيء به على فعُل وفعل وان لم يستعمل » . ٢ : ٢٥٢ .

باب ما أفعله فيما ليس له فعل [1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (ما أفعله) فيما ليس له فعل ، مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : [2]

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي ليس له فعل يتصرف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك ؟ ولم جاز هو أحنك الشاتين وأحنك البعيرين [3] ؟ وهل هو على تقدير حنك ، وان لم يستعمل [4] ؟ ولم جاز هو آبل [5] الناس على تقدير أبل يأبل ؟ وجاز آبل من غير فعل متصرف ؟ وهل يجوز هو آبـل منه ؟ ولم جاز [6] ؟

---

(١) في الكتاب : « هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله . وليس له فعل » ٢:٢٥٢ .

(٢) سيأتي الجواب عن هذه المسائل بعد الجواب عن مسائل البابين السابقين انظر ص ٤٥٧ .

(٣) قال سيبويه : وقالوا : أحنك الشاتين ، واحنك البعيرين كما قالوا : آكل الشاتين» .

(٤) قال سيبويه : « كأنهم قالوا حنك ونحو ذلك . فانما جاءوا بأفعل على نحو هذا وان لم يتكلموا به » ٢:٢٥٢ .

(٥) في الأصل (ابل) .

(٦) قال سيبويه : « وقالوا : آبل الناس كلهم ، كما قالوا : أرعى الناس كلهم . وكأنهم قد قالوا ابل يأبل . وقالوا : رجل آبل وان لم يتكلموا بالفعل . وقولهم آبل الناس بمنزلة آبل منه . لأن ما جاز فيه افعل الناس جاز فيه هذا ، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا » . ٢ : ٢٥٢ .

ولم لا يقاس على هذا الباب[1] ؟

الجواب عن الباب الأول[2]

الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يستغنى عنه بما أفعل فعله ، اجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من إهمال ما أفعله فيما يجري في نظيره. فاذا كان الاستعمال ما أفعل فعله ، وقد أهمل منه ما أفعله ، فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يستغنى بترك عن ماضي يدع. فهذا مذهب سيبويه وهو مذهب صحيح على ما فسرنا . وقد خولف في ذلك ، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة ، وان جميع ما ذكر فيه جار على القياس . ونحن نبين ذلك في مسألة مسألة .

فمن ذلك قولهم : ما أجود جوابه . ولا يقولون : ما أجوبه . وهذا متفق عليه . واختلفوا في علته ، فذهب أكثر النحويين الى أنه على القياس لأنه من أجاب يجيب ، كقولك : أكرم يكرم . ولا يجوز من أفعل ما أفعله باجماع ، وانما تقول : ما أحسن اكرامه ، وما أشد اكرامه لزيد ، ووجه قول سيبويه في ذلك أنه وجد المصدر في جواب /٢٦٩ أ/ يدل على الفعل الذي[3] على طريقة فعل يفعل كما أن شهبة تدل على الفعل الذي على طريقة فعل يفعل ، وان كان مهملاً فيهما فالقياس أن يجوز ما أجوبه على المصدر في الجواب كما جاز ما أشهاها على الصفة في الشهبة ، إلا انه ترك ذلك للاستغناء عنه بما أجود جوابه ، وكذلك أجود بجوابه ، وهو أجود منه جوابا[4] .

---

(١) قال سيبويه : في أول الباب : « وانما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس » وقال في آخره : « وهذه الاسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها ان يقال أفعل منه ونحو ذلك ».

(٢) وردت مسائل هذا الباب في ص ٤٥١

(٣) هنا كلمة مطموسة في الأصل .

(٤) انظر قول سيبويه في الحاشية ٣ ص ٤٥١ والحاشية ٦ ص ٤٥٣

ومن ذلك قولهم : ما أكثر قائلته . فالقياس في هذا ما أقيله ، لأنه من قال يقيل ، الا انه استغنى عن ما أقيله بما أكثر قائلته . وخالفه في ذلك كثير من النحويين وزعموا أنه قد سمع ما أقيله من العرب . وهذا الذي ذكروا غير مدفوع ، ولا هو مفسد لمذهب سيبويه ، لأنه وجد الأغلب في كلام العرب ما أكثر قائلته ، فاستخرج العلة في ذلك وهي الاستغناء به في الأكثر عن (ما أقيله) .

الجواب عن الباب الثاني[1] :

الذي يجوز في ما أفعله على معنيين اجراؤه على وجهين : أحدهما هو الأصل والآخر ليس بأصل ، ولكنه جار على حذف الزوائد . فمن ذلك قولهم : ما أبغضني له . فهذا من أبغض على حذف الزوائد ، اذ كان المعنى فيه أنك مبغض له جداً ، فجاء على حذف الزيادة ، كما جاء ما أعطاه للدراهم وما أولاه بالمعروف وهذا لا يقاس . ولكن يبين وجهه اذ تكلمت العرب به . وانما لا يقاس لأنه على طريق النادر . والوجه الآخر ما أبغضه ، فهذا من بغض على القياس المطرد وهو يجري على وجهين . ومن ذلك قولهم : ما أشهاني لذلك ، لمن اشتهيته . فهذا على حذف الزوائد ، لأنك تدل على أنك مشته له ، فأما ما أشهاها فعلى فعل وان لم يستعمل . ودليله شهية كقولك كريمة من كرم .

وتقول : ما أمقتني له في معنى ماقت له . وأما ما أمقته[2] في نفسه فهذا على وجهين ، وان لم يكن على حذف الزوائد . ولا إشكال في / ٢٦٩ب / أنه يجري القياس على الوجهين جميعاً . ولكنه مشبه بالباب من حيث يقال على وجهين . فأما ما أحظاها عندي فمن حظيت وهي حظية . تجري على طريقة

---

(١) وردت مسائل هذا الباب في ص ٤٥٣

(٢) في الأصل (واما امقته) .

واحدة من فعل واحد كقولك ما أقبحه في نفسه ، وما أقبحه عندي .

والجواب عن الباب الثالث[1] :

الذي يجوز في (ما أفعله) مما ليس له فعل يتصرف اجراؤه على التشبيه بأخذه من جنس المعنى كأخذه من جنس الفعل ، فجنس الفعل المصدر وهو الأغلب الأكثر فيما يؤخذ منه ، وجنس المعنى كالحجر ، أخذ منه استحجر الطين اذا صار كالحجر في الصلابة ، فعلى هذا قالوا : هو آبل[2] الناس ، وهو رجل آبل[2] منه . وقد قالوا رجل آبل[2] على تقدير الفعل في أبل يأبل ، وان لم يتصرف[3] منه فعل فقد استقوه من جنس المعنى تشبيهاً بجنس الفعل . وعلى ذلك قالوا أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين على تقدير حنك وان لم يستعمل. فأما آبل[3] منه فيجوز في القياس والاستعمال ، لأنه لما جاز آبل الناس وجب أن يجوز هو آبل منه في القياس . وقد استعمل على ذلك .

---

(١) وردت مسائل هذا الباب في ص ٤٥٤

(٢) في الأصل (ابل) .

(٣) في الأصل (يصرف) .

المراجع (١)

(أ) المطبوع :

١ – أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، كرنكو ، بيروت ١٩٣٦ .
٢ – أسرار العربية ، ابن الانباري ، ليدن ١٨٨٦ .
٣ – الأشباه والنظائر ، السيوطي ، حيدر آباد ١٣١٦ .
٤ – الألفاظ المترادفة ، الرماني ، محمد الرافعي ، مصر ١٣٢١ .
٥ – الامتاع والمؤانسة ، التوحيدي ، أحمد أمين واحمد الزين ، مصر ١٩٥٣ .
٦ – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، ابو الفضل ابراهيم مصر ١٩٥٠
٧ – الانساب ، السمعاني ، مرجوليوث ، ليدن ١٩١٢ .
٨ – الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ، غوثولدفل ، ليدن ١٩١٣
٩ – الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، مازن المبارك مصر ١٩٥٩
١٠ – البحر المحيط (تفسير) ، أبو حيان الاندلسي ، مصر ١٣٢٨
١١ – بديع القرآن ، ابن أبي الاصبع ، حفني شرف ، مصر ١٩٥٧
١٢ – البصائر والذخائر ، التوحيدي ، احمد امين واحمد صقر ، مصر ١٩٥٣
١٣ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، مصر ١٣٢٦
١٤ – تاج العروس ، الزبيدي ، مصر ١٣٠٦
١٥ – تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، مصر ١٩٣١
١٦ – التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، النجف ١٣٦٤
١٧ – ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : مصر ١٩٥٧

---

(١) قدمنا في ذكر المرجع اسم الكتاب فالمؤلف فالمحقق فمكان الطبع وتاريخه

بيان إعجاز القرآن	: الخطابي	محمد خلف الله
النكت في إعجاز القرآن	: الرماني	و
الرسالة الشافية	: الجرجاني	محمد زغلول سلام

١٨ – الجامع لأحكام القرآن (تفسير) ، القرطبي ، مصر ١٩٣٧

١٩ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري ، مصر ١٣٠٦

٢٠ – حاشية الصبان على شرح الاشموني ، الصبان ، مصر ١٢٨٧

٢١ – الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، آدم متز ، عبد الهادي أبو ريده ، مصر ١٩٤٧

٢٢ – خزانة الادب ، البغدادي ، مصر ١٢٩٩

٢٣ – الخصائص ، ابن جني ، محمد علي النجار ، مصر ١٩٥٢ — ١٩٥٦

٢٤ – الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطي ، مصر ١٣٢٨

٢٥ – الذريعة الى تصانيف الشيعة الآغابزرك ، النجف ١٣٥٧

٢٥م – الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، شوقي ضيف ، مصر ١٩٤٧

٢٦ – روح المعاني (تفسير) الآلوسي ، مصر ١٣٠١

٢٧ – روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر ، النجف ١٣٠٤

٢٨ – سيبويه امام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مصر ١٩٥٣

٢٩ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد ، مصر ١٣٠٠

٣٠ – شرح التصريح ، الازهري ، مصر ١٣١٢

٣١ – شرح المفصل ، ابن يعيش ، مصر

٣٢ – طبقات المفسرين ، السيوطي ، ليدن ١٩٣٩

٣٣ – طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، ابو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٥٤

٣٤ – ظهر الاسلام ، احمد امين ، مصر ، ١٩٥٢

٣٥ – العمدة ، ابن رشيق ، مصر ١٩٠٧

٣٦ – الفهرست ، ابن خير ، كوديرا ، مدريد ١٨٩٣

٣٧ - الفهرست ، ابن النديم ، مصر ١٣٤٨
٣٨ - الفهرست ، الطوسي ، النجف ١٩٣٧
٣٩ - في أصول النحو ، سعيد الافغاني ، دمشق ١٩٥١
٤٠ - القاموس المحيط ، الفيروزبادي
٤١ - الكامل ، ابن الاثير ، مصر ١٢٥٣
٤٢ - الكتاب ، سيبويه ، مصر ١٣١٦
الكتاب ، سيبويه ، ديرنبورج ، باريس ١٨٨١ — ١٨٨٩
٤٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، الآستانة ١٩٤٧
٤٤ - لب اللباب في تحرير الأنساب ، السيوطي ، ليدن ١٨٤٠
٤٥ - اللباب في معرفة الأنساب ، ابن الاثير ، القاهرة ١٩٥٧
٤٦ - لسان العرب ، ابن منظور ، مصر ١٢٩٩
٤٧ - مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق
٤٨ - مجلة كلية الآداب بالاسكندرية
٤٩ - المختصر في أخبار البشر ، ابو الفداء ، القسطنطينية ١٢٨٦
٥٠ - المخصص ، ابن سيده ، مصر ١٣١٦ - ١٣٢١
٥١ - مراتب النحويين ، ابو الطيب اللغوي ، ابوالفضل ابراهيم ، مصر ١٩٥٤
٥٢ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، اليافعي ، حيدر آباد ١٣٣٨
٥٣ - معاني القرآن ، الفراء ، احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مصر ١٩٥٥
٥٤ - معجم الادباء ، ياقوت ، فريد رفاعي ، مصر ١٩٣٦
٥٥ - معجم البلدان ، ياقوت ، ليبزغ ١٨٨٦ — ١٨٧٣
٥٦ - مغنى اللبيب ، ابن هشام ، محي الدين عبد الحميد ، مصر
٥٧ - المفصل ، الزمخشري ، مصر ١٣٢٣

٥٨ – منازل الحروف ، الرماني ، محمد حسن ياسين ، نفائس المخطوطات
بغداد ١٩٥٥
٥٩ – من أسرار اللغة ، ابراهيم انيس ، مصر ١٩٥١
٦٠ – المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، ابن الجوزي ، حيدر آباد ١٢٥٧
٦١ – منهج السالك الى ألفية ابن مالك ، الاشموني ، محي الدين عبد الحميد ،
مصر ١٩٥٥
٦٢ – المنية والأمل في شرح ، المرتضى ، توماس ارنولد ، حيدر آباد ١٣١٦
كتاب الملل والنحل
٦٣ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردى ، مصر ١٩٢٩
٦٤ – نزهة الالباب في طبقات الادباء ، ابن الانباري ، مصر ١٢٩٤
٦٥ – نفائس المخطوطات (المجموعة الخامسة) ، محمد حسن ياسين ، بغداد ١٩٥٥
٦٦ – النكت في اعجاز القرآن ، الرماني ، (انظر ثلاث رسائل في اعجاز القرآن).
٦٧ – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادي ،
اسطمبول ١٩٥١
٦٨ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، مصر ١٣٢٧
٦٩ – وفيات الاعيان ، ابن خلكان ، مصر ١٢٩٩
٧٠ – يتيمة الدهر ، الثعالبي ، الشام ١٣٠٣

(ب) المخطوط :

٧١ – اشارة التعيين الى ، تراجم النحاة واللغويين ، اليمني الشافعي
ابو المحاسن ، دار الكتب المصرية ، تاريخ / ١٦١٢
٧٢ – الاكمال في رفع الارتياب ، عن المختلف والمؤتلف من الاسماء
والكنى والانساب ، ابن ماكولا ، دار الكتب المصرية
مصطلح حديث / ٨

٧٣ – الألفاظ المترادفة أو المتقاربة ، الرماني ، دار الكتب[1] ، لغة / ٢

٧٤ – الانتصار أو نقض المبرد في رده على سيبويه ، ابن ولاد ، دار الكتب ،
الخزانة التيمورية نحو /٧٠٥

٧٥ – تفسير جزء عمّ دار الكتب ، تفسير تيمور /٢٠١

٧٦ – تلخيص اخبار النحويين واللغويين المذكورين في كتاب الانباه
ابن مكتوم ، دار الكتب ، تاريخ تيمور /٢٠٦٩

٧٧ – تنقيح غوامض الكتاب ، ابن خروف ، دار الكتب ، نحو تيمور /٥٣٠

٧٨ – الجامع في علوم القرآن (ج١٢) ، الرماني ، مكتبة المسجد الاقصى بالقدس
معهد مخطوطات الجامعة العربية ، فيلم ١٦

٧٩ – الحدود ، الرماني ، (انظر الحاشية ١ في ص ٨٩) .

٨٠ – الحروف ، الرماني ، معهد المخطوطات ، عن نسخة كوبرولي .
فيلم / ١١٥ ، وعن نسخة مكتبة البديري بالقدس فيلم / ٢٢

٨١ – شرح الكتاب ، الرماني ، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة
نحو / ١٨٣

٨٢ – شرح الكتاب ، السيرافي ، نسخة مصورة في مكتبة جامعة القاهرة ،
تحت الرقم / ٢٦١٨١ (انظر نسخ الشرح ص ١٣٦) .

٨٣ – طبقات المفسرين ، الداودي ، دار الكتب ، تاريخ / ١٦٨

٨٤ – طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضي شهبة ، دار الكتب ، تاريخ
تيمور / ٢١٤٦

٨٥ – عيون التواريخ ، الكتبي ، دار الكتب ، تاريخ /١٤٩٧

٨٦ – الكتاب ، سيبويه ، (انظر طبعاته ونسخه الخطية في ص ١٠٦) .

٨٧ – مسالك الابصار في ممالك الامصار ، العمري ، دار الكتب ، معرفة عامة/٥٥٩

٨٨ – الوافي بالوفيات (ج ٢١) ، الصفدي ، فيلم في معهد المخطوطات بالقاهرة

---

(١) حيث وردت دار الكتب فالمقصود بها دار الكتب بالقاهرة .

(م) المراجع الأجنبية :

1 — A. grammar of the Classical Arabic Langage.
By : M. S, Howell. (Introduction). Alah Abad. 1883.

2 — Die grammatishen Schuler der Araber,
G. Fluegel.

3 — Geschichte der Arabischen Litteratur.
C. Brochelmann. 1898.

★ ★ ★

الفهارس

١ ــ فهرسة الآيات

ص

١٤ – فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهَوْنَ عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممّن أنجينا منهم . (هود : ١١٦) : ٣٩٠ و ٣٩٣

١٥ – كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون . (المطففين : ١٥) : ٩٨

١٦ – كن فيكون . (البقرة : ١١٧) : ٢٧٢و٢٧٣

١٧ – لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم . (هود : ٤٣) : ٣٨٩و٣٩٣

١٨ – لا فيها غَول . (الصافات : ٤٧) : ٣٣١

١٩ – لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر (النساء : ٩٥) : ٤٠٣ و ٤٠٧

٢٠ – الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربّنا الله (الحج: ٤٠) : ٣٩٠ و ٣٩٤

٢١ – لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . (الأنبياء : ٢٢) : ٤٠٣ و ٤٠٦

٢٢ – لولا أنتم لكنّا مؤمنين. (سبأ : ٣١) : ٢٨٧ و ٣١٨

٢٣ – ما فعلوه إلا قليلاً منهم (النساء : ٦٦) : ٢٣٣ و ٣٦٥ و ٣٦٩

٢٤ – ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوّة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربّانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون . ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون (آل عمران : ٨٠) : ٢٧٤

٢٥ – منه آيات محكمات . (آل عمران : ٧) : ١٥٤ و ١٥٥

٢٦ – وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين . (الواقعة : ٩١) : ٢٥٨

٢٧ – وإنْ من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به . (النساء : ١٥٩) : ٤٣٣

٢٨ – وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم يُنقذون إلا رحمة

	ص
منا . (يس : ٤٣-٤٤) :	٣٨٢ و ٣٨٧
٢٩ ـ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . (الجنّ : ١٨) :	٢٧٢
٣٠ ـ وأن هذه أمتكم أمةً واحدة (المؤمنون : ٥٣) :	٢٧٢
٣١ ـ وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا (الأنعام : ٩٦) :	٢٠٢
٣٢ ـ وحوراً عيناً (الواقعة : ٢٢) :	٢٨٦
٣٣ ـ ودخل جنّته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربي لأجدنّ خيراً منها منقلباً . قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوّاك رجلاً . (الكهف : ٣٥-٣٧) :	٩٤
٣٤ ـ ولا تأكلوا أموالكم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحكّام (البقرة : ١٨٨) :	٣٢٥
٣٥ ـ ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا بآياتي ثمناً قليلاً (البقرة : ٤١) :	٣٢٤
٣٦ ـ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحقّ وأنتم تعلمون . البقرة : ٤٢) :	٣٢٤
٣٧ ـ ولقد كرّمنا بني آدم (الاسراء : ٧٠) :	٣١٥
٣٨ ـ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم (النور : ٦) :	٢٣٣ و ٣٦٦ و ٣٦٩
٣٩ ـ وما لهم به من علم إلاّ اتباع الظن (النساء : ١٥٧) :	٣٨٢ و ٣٨٧
٤٠ ـ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون (الأنعام : ٦)	١٥٦
٤١ ـ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون . (الانفال : ٢٧) :	٣٢٥
٤٢ ـ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (النساء : ٢٨) :	٤٤٥
٤٣ ـ يا عبادي فاتقون (الزمر : ١٦) :	٣٠٤ و ٣٠٥

* * *

٢ — فهرسة الأشعار والأرجاز [1]

« ب »

(١) مرتبة بحسب القوافي . وقد قدمت الساكنة منها فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة . ولا عبرة لما يلحق بروي القصيدة من هاءات أو مدود . . .

* * *

٣ — فهرسة الرجال (١)

---

(١) لم نشر هنا الى اسماء الاعلام التي ذكرت في الحواشي .

ولمّا كان اسما سيبويه والرمّاني مكررين في صفحات الكتاب إلا ما ندر فقد أغفلنا ذكرهما .

ولا عبرة في هذا الجدول لما يتقدم على الاسم من نحو ال أو ابن أو ابي ...

وقد اشرنا الى مكان الترجمة حين وجودها بوضع الرقم بين هلالين .

(١) وانظر الباب الخاص بشرح السيرافي من صفحة ١٣٦ - ١٦٠ حيث يمرّ بك اسم السيرافي في كل صفحة من صفحات الباب .

« ف »

« ق »

« ك »

« ل »

« م »

« ن »

* * *

٤ ـ فهرست الموضوعات

تصويبات

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٠	٦	تقاعل	تفاعل
٧	٣	كتات	كتاب
٦٠	حاشية	١	٥
٦٣	٢١	متخلفين	مختلفين
٨٨	٥	المستعصي	المستعصي
٩٣	حاشية ١	٤ — ٦	٦٠٤
١١٥	٧	العسم	القسم
١١٦	٤	شهااتهم	شهاداتهم
١١٦	٩	اسمء	أسماء
١١٦	١٢	فية	فيه
١١٦	٢٢	وبود	ويورد
١١٧	١٨	قصلا	فصلا
١١٧	٢٠	بابأ	باباً
١٢٢	حاشية ٢	انباه	إنباه
١٢٨	١٧	وكثيرأ	وكثيراً
١٤٦	الحواشي	٢,٣,١,٢	١,٢,٣,٤
١٥٥	حاشية ١	٧ : ٣	٣ : ٧
١١٦	١٤	الحف	الح ف

٢٢٠	١	ألم	لمَ
٢٧٦	١٥	أُقيس	أقيس
٣١٦	١٣	هـه	هذه
٣٤١	٨	ثعقيده	تعقيده
٣٤٧	حاشية ٧	سيبوية	سيبويه
٣٥٠	حاشية ٤	ه	ه
٣٨١	١٤	أوريّ	أواري
٤٤٠	٩	اللارم	اللازم

* *

آثار المؤلف السابقة

١ ـ الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (تحقيق) القاهرة ١٩٥٩

٢ ـ الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي . دمشق ١٩٦٠